

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم الدراسات العليا

شعبة اللغة العربية



جامعة سرت

كلية الآداب

بحث بعنوان

اعتراضات بدر الدين الدماميني ومناقشاته في (نزول الغيث) لصلاح الدين الصفدي
في شرحه (الغيث المسجّم في شرح لامية العجم)

دراسة نحوية وصرفية.

مقدّم إلى جامعة سرت لاستكمال متطلبات الحصول على الدرجة العالية
(الماجستير) في الدراسات اللغوية تخصّص (نحو وصرف).

إعداد الطالبة:

وديعه رحيل إبراهيم

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد عبد السلام أبشيش

العام الجامعي

2013-2014م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سرت - كلية الآداب - قسم اللغة العربية

(اعتراضات بدر الدين الدماميني ومناقشاته في نزل الغيث لصلاح الدين الصفدي
في شرحه الغيث المسجّم في شرح لامية العجم) "دراسة نحوية وصرفية "

إعداد الطالبة: اوديدة رحيل ابراهيم.

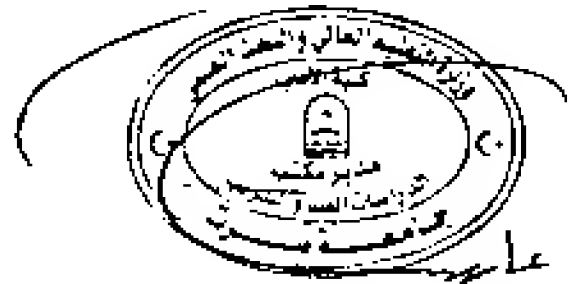
التوقيع
.....
.....
.....

أعضاء اللجنة المناقشة :-

د. محمد عبد السلام ابشيش.

د. ميلود ميلاد الصغير.

د. عبد الوهاب محمد عبد العالي.



يعتمد

د. عسايد محمد طاهر

مدير مكتب الدراسات العليا والتدريب بكلية الآداب



يعتمد

د. حسين مسعود أبو مديشة

عميد كلية الآداب

تاريخ 23 / 06 / 2014م.

جامعة سرت

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم الدراسات العليا

شعبة اللغة العربية



جامعة سامراء

كلية الآداب

بحث بعنوان

اعتراضات بدر الدين الدماميني ومناقشاته في (نزول الغيث) لسلام الدين الصفدي
في شرحه (الغيث المسجّم في شرم لامية العجم)

دراسة نحوية وصرفية.

مقدّم إلى جامعة سامراء لاستكمال متطلبات الحصول على الدرجة العالية
(الماجستير) في الدراسات اللغوية تخصّص (نحو وصرف).

إعداد الطالبة:

وديعه رحيل إبراهيم

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد عبد السلام أبشيش

العام الجامعي

2013-2014م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿نَزَقْنَاهُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّمَاةٍ وَفَوَّقْنَاهُ كُلَّ نَفَسٍ عَلِيمٍ﴾

اللَّهُ
صَلَّى
الْعَظِيمُ

من الآية (76) من سورة يوسف

إهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره

أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائله

فأظهر بسماحته تواضع العلماء

وبرحابه سماحة العارفين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة الإسلام ، وخصنا - دون سائر الأمم - بلسان عربي مبين، وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلاً ، وأرسل لنا نبيّه محمداً العربيّ بالحق ، هادياً ومرشداً للصالح ، وأفضل الصلوات وأتمّها عليه وعلى آله وصحبه ومن وآله إلى يوم الدين وبعد:

فقد لقيت اللغة العربية في جميع أقسامها ، عناية كبيرة منذ القدم ، وذلك الاهتمام تمثل في تفضيل تلك اللغة الأصيلة المشرقة بنزول أقدس الكتب السماوية القرآن الكريم الذي شرف هذه اللغة وخلدها ، وجعل العقول النيرة تسارع في التفكير والتدبر، لفهم معانيه وقوفاً على مبانيه العميقة ، فتنافس المتنافسون في تفسير معاني هذا الكلام المحكم الذي أنزل على أمة العرب بلسانهم ، حاملاً بين دفتيه معاني وأسراراً كثيرة ، فمن اهتمام العلماء العرب بالقرآن الكريم تولدت العلوم وانبثقت تسمياتها بحسب موضوعاتها وأغراضها، وتوزعت فيها دراساتهم الخاصة بلسانهم العربيّ الفصيح ، حتى شملت من اللغة علمها نحوها وبلاغيتها وصرفها وانقسمت بعدها إلى هذه العلوم الجليلة .

فالنحو قائم بذاته وكذلك البلاغة والصرف كلاهما مستقلّ باسمه ، وساعدهم في ذلك كثرة ترحالهم ، وسماعهم من العرب الفصحاء ، فسمعوا الأصول الصحيحة من أفواه أهلها ، وبنوا عليها القواعد والأسس التي يقيس عليها من لا يعرف كلام العربية ليتكلم بها ، ووضعوا في ذلك المؤلفات والكتب ، وتعددت الآراء والمذاهب ، ونشأت المناقشات والاعتراضات على بعض تلك القواعد والأسس في بعض الأحيان، وعلى الشواهد والأدلة في أحيان أخرى ، ويُضاف إلى ذلك أن دراسة المسائل والبحث فيها والنظر في المناقشات هو نوع من أنواع الاهتمام بالتراث العربيّ ، فدراستها تدرب الفكر على التأمل والتدقيق والمناقشة ، ومن بين هذه المناقشات اعتراضات الإمام بدر الدين الدماميني ومناقشاته في كتابه (نزول الغيث) على بعض الآراء والمسائل

تقدمت الأسماء ذكره

للإمام صلاح الدين الصفدي في كتابه (غيث الأدب الذي انسجم في شرح لامية العجم) وقد اخترتها للدراسة وجعلت عنوانها :

(اعتراضات بكر الدين الدماميني ومناقضاته في "نزول الغيث" ، لصلاح الدين الصفدي في شرحه " الغيث المسجم في شرح لامية العجم" دراسة نحوية وصرفية) وهو موضوع اعتراضات بحثية ، خاصة بقصيدة لامية العجم تناظمتها أبي إسماعيل الطغراني (ت 515 هـ) التي درسها الإمام صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764 هـ)، في كتاب سماه (الغيث المسجم في شرح لامية العجم). وقد تحصلت على جزأي الكتاب لمقارنة ما جاء فيه وما أعترض عليه من نصوصه، والمعارض هو الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني (ت 828 هـ)، الذي تتبع كتاب الإمام الصفدي بالنقد والتحليل في كتاب سماه (نزول الغيث) فقد بدأه بالتهكم والسخرية الواضحين على بعض أقوال الإمام الصفدي وليس جميعها ، فبعضها اعتراضات نحوية وصرفية ، والأخرى اعتراضات لغوية وهذه ذكرتها هنا في باب واحد مع الاعتراضات الصرفية لأنها لم تكن كثيرة إلى جانب الاعتراض البلاغي الوحيد الذي ورد في البيت التاسع من اللامية فكان من الواجب أن أنبه عليه هنا، فالدماميني بدأ اعتراضاته على وضع الكتاب معيباً على الصفدي صنعه ، ذكراً نقده واعتراضه بعبارة واحدة في جميع الأبيات وهي : (قال الصفدي في أثناء الكلام على قول الطغراني ...) ذاك البيت مقروناً بالقول محل الاعتراض والقول الذي رده به هو على الإمام الصفدي مدعوماً بالآيات القرآنية والأبيات الشعرية وأقوال العلماء إن وجداً ، وقد أفردت جزءاً من المبحث الثالث من الفصل الأول للحديث عن منهجه في الاعتراض.

وعلمي في هذا هو دراسة هذه الاعتراضات دراسة نحوية وصرفية ، اتبعت فيها المنهج الوصفي التحليلي ، ووضعت له خطة قائمة على تقسيمه إلى فصلين :

الفصل الأول : بعنوان (الطغراني ولاميته والشارح والمعارض) ويحتوي على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: الشاعر الطغراني ولاميته ، وهو مكون من مطلبين.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وحياته ومكانته العلمية ووفاته.

المطلب الثاني: تمهيد للامية العجم ونصها كاملة.

المبحث الثاني: الشارح الصفدي وكتابه (الغيث المسجم) وهو مكون من مطلبين

المطلب الأول: اسمه ونسبه ونشأته ومكانته العلمية ، وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

المطلب الثاني: منهج كتابه (الغيث المسجم).

المبحث الثالث: المعارض الدماميني ومنهجه في الاعتراضات ويتضمن مطلبين

المطلب الأول: اسمه ونسبه ونشأته ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

المطلب الثاني: منهج الدماميني في الاعتراضات.

الفصل الثاني: الاعتراضات النحوية والصرفية واللغوية وهو مكون من:

المبحث الأول: اعتراضات نحوية في باب الحروف والأفعال.

المبحث الثاني: اعتراضات نحوية في باب الأسماء.

المبحث الثالث: اعتراضات صرفية ولغوية .

وخاتمة.

أما الدراسات السابقة فقد كان السبق للأستاذ : يوسف فرج امريويص من جامعة مصراته ، في تحقيق مخطوطة (نزول الغيث) للإمام الدماميني (ت 828هـ) ، وكذلك الأستاذ : ارحومة عبد المجيد ارحومة الذي حقق

مرفف المخطوطات كلاً واحدة
منفصلة عن الأخرى

مخطوطة (تحكيم العقول بأقول البدر بعد النزول) للإمام علاء الدين بن محمد ابن
أقبرس التركي الأصل القاهري الشافعي (ت 862هـ) وهذا الكتاب هو انتصار
لصلاح الدين الصفدي في كتابه (الغيث المسجم) وردا على بدر الدين الدماميني في
كتابه (نزول الغيث) الذي انتقد فيه كتاب الصفدي السابق الذكر ، أما عن المصادر
التي اعتمدت عليها في بحثي فقد اعتمدت على نسختين لمخطوطة (نزول الغيث)
إحدهما رمزت لها برمز (أ) وهي بخط نسخ مشرقى واضح وعليها اسم المؤلف
الدماميني وهي تقع في 62 لوحة وهي صورة ميكرو فيلم مصورة عن النسخة
المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية بمصر ، تحت رقم 1286 / أدب ، ليس
عليها اسم ناسخها وتعتبر أوضح النسختين خطأ ، وهي خالية من التعليقات ، وكتب
في هامشها بعض الكلمات الساقطة ، وهي التي اعتمدت عليها في ذكر الاعتراضات
بنصتها ، وبحكم أن النسخة (ب) غير واضحة الخط في معظم صفحاتها فلم استعن
بها إلا في صفحات قليلة ، وقد كتبت أيضا بخط نسخ مشرقى صغير ، ويوجد عليها
اسم المؤلف الدماميني وليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ نسخها ، وتقع في 46
لوحة ، وهي نسخة ميكرو فيلم مصورة عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب
القومية بمصر ، تحت رقم 1850 / أدب ، والفضل بعد الله يرجع للدكتور الفاضل :
محمد عبد السلام ابشيش الذي كان لي سندا علميا وأمدني بالمخطوطات والكتب ،
وأنا أثني على رحابة صدره واستيعابه لطلاب العلم ، هذا إضافة إلى استعانتني بعدد
لابأس به من الشروح الأخرى على لامية العجم بما ساعد على الإمام بالموضوع
من ناحية تعدد الآراء ، حول بعض المسائل التي اعترض بها الإمام الدماميني على
الإمام الصفدي ، وقد ذكرت هذه الشروح ضمن المبحث الأول من الفصل الأول .

وقد اعتمد الإمامان الصفدي والدماميني في كتابيهما على مصادر متنوعة في
اللغة والبلاغة ، وغالبا ما أشارا إلى اسم صاحب الكتاب ، أو ذكرا ما قرره أئمة
اللغة من النحاة وغيرهم ، ومن هذه المصادر التي وردت لديهما أذكر هنا :

المؤلف لسي

لأبي حيان التوحيدي

لابن الحاجب

لابن الأنباري

لابن هشام الأنصاري

لابن عقيل

لابن مالك

لابن عصفور

للرّضي

للجوهرى

لسيويه

لابن منظور

لابن عقيل

لابن هشام الأنصاري

لعبد القاهر الجرجاني

لابن عصفور

ارتشاف الضرب

أمالى ابن الحاجب

الإنصاف في مسائل الخلاف

أوضح المسالك على ألفية ابن مالك

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

شرح التسهيل

شرح جمل الزجاجة

شرح الرّضي على الكافية

الصحاح

الكتاب

لسان العرب

المساعد على تسهيل الفوائد

مغني اللبيب

المقصد في شرح الإيضاح

المتع في التصريف

وفي الختام وبعد أن قدمت بحثي هذا أرجو أن أوفق في هذا المجال ، وما هذا إلا جهد
المقل ولا ادعي فيه الكمال ، قاصدة به وجه الله تعالى .

الفصل الأول

الطغراني ولاميته والشارح والمعترض

المبحث الأول: الشاعر الطغراني ولاميته.

المبحث الثاني: الشارح الصفدي وكتابه (الغيث المسجم).

المبحث الثالث: المعترض الدماميني ومنهجه في الاعتراضات.

المبحث الأول

الشاعر الطغرائي ولاميته.

أولاً: اسمه ونسبه وحياته ومكانته العلمية ووفاته.

ثانياً: تمهيد للامية العجم ونصّها كاملة.

المبحث الأول

الشاعر الطغراني ولاميته

أولاً : اسمه ونسبه وحياته ومكانته العلمية ووفاته.

الطغراني هو مؤيد الدين أبو إسماعيل الحسين بن علي بن محمد بن عبد الصمد الأصبهاني من ولد أبي الأسود الدؤلي⁽¹⁾ والطغراني "بضم الطاء المهملة ، وسكون الغين ، وبعد الراء ألف ممدودة وياء النسب ، نسبة إلى من كان يكتب الطغرى وهي (الطرّة) التي تكتب في أعلى المناشير والكتب فوق البسملة بالقلم الجلي ، تتضمّن نعوت المليك الذي صدر الكتاب عنه وألقابه، وهي لفظة أعجمية^{عجمية} "(2) ^{عجمية} تسع

ولقب بهذا اللقب ، لأن السلطان محمد بن ملك شاه السلجوقي⁽³⁾ عيّنه رئيس ديوان الإنشاء والطغرى، كما لقب أيضاً بالأستاذ⁽⁴⁾.

ولد سنة (453 هـ) بأصبهان⁽⁵⁾ ونشأ بها ، كان أديباً وشاعراً حسن النظم والنثر، عارفاً باللغة والأدب وهو صاحب بيت الشعر الشهير الذي جرى مجرى الأمثال⁽⁶⁾.

أعلل النفس بالآمال أرقبها .. ما أضيق الغيش لولا فسحة الأمل

كان حاذقاً ذهن ، خبيراً بعلم الكيمياء فقد حلّ رموزها وألف فيها كتباً ذات قيمة مثل: (مفاتيح الرحمة ومصابيح الحكمة) و(جامع الأسرار) و(حقائق الاستشهادات) ورسالة سمّاها (ذات النفوائد) يبين فيها إثبات صناعة الكيمياء وردّ على ابن سينا في

(1) انظر ترجمته في معجم الأدباء 59/9، وشذرات الذهب 4/2 ، 20 ، ووفيات الأعيان 185/2 ، وكشف الظنون 55/2 .

(2) معجم الأدباء 59/9 ، وكشف الظنون 1755/2 ، ووفيات الأعيان 185/2 وسير أعلام النبلاء 454/19 ، 455 ، ومعجم المؤلفين 36/4 .

(3) هو محمد بن ملك شاه بن ألب أرسلان ، توفي (1118 م) وهو سلطان سلجوقي اختلف مع إخوته على الحكم بعد وفاة والدهم جلال الدولة ملك شاه وهم بركياروق ، ومحمود وأحمد سنجر ، انظر المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي البغدادى 330/1 .

(4) انظر وفيات الأعيان 189/2 ، والروضتين 111/1 .

(5) انظر معجم الأدباء 57/9 وشذرات الذهب 43/2 ، ودائرة المعارف الإسلامية 124/15 .

(6) هو البيت التاسع والثلاثين من اللامية .

إبطالها بمقدمات من كتابه المسمى بـ(الثقفاء)⁽¹⁾ وله مقاطع شعر في الكيمياء منها قوله:

وَمِنْ عَجَبِ الْأَشْيَاءِ أَنِّي وَاقِفٌ .. عَلَى الْكَثْرِ مَنْ يَظْفَرُ بِهِ فَهُوَ مَبْخُوتٌ
وَأَنْ كُنُوزَ الْأَرْضِ شَرْقًا وَمَغْرِبًا .. مَفَاتِيحُهَا عِنْدِي وَيُعْجِزُنِي الْقُوْتُ
وقوله:

يَا طَالِبًا لِلْكَيمِيَاءِ وَعِلْمِيهِ .. مَذَخَ ابْنَ عَيْسَى الْكَيمِيَاءُ الْأَعْظَمُ
لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا دِرْهَمٌ .. وَمَذَحْتَهُ لِأَنَّكَ ذَاكَ الدِّرْهَمُ⁽²⁾

وكان الطغراني وزيراً بمدينة الموصل، للسلطان مسعود بن محمد السلجوقي⁽³⁾ فلما أقتل السلطان مسعود مع أخيه السلطان محمود⁽⁴⁾ وانتصر السلطان محمود فأول من أخذه أسيراً هو الطغراني وزير مسعود ، ورماه بالإلحاد فقتله⁽⁵⁾ وقد جاوز الستين من عمره.

وذكرت كتب التراجم أن السلطان محمود لما عزم على قتله ، أمر به أن يُشَدَّ إلى شجرة وأن يُقَفَّ تجاهه جماعة ليرموه بالسَّهَامَ ، ففعل به ذلك وأوقف رجل خلفه ليسمع ما يقول ، وأمر أرباب السَّهَامِ ألا يرموه إلا إذا أشار هو لهم ، فوقفوا والسَّهَامِ في أيديهم مصوبة لرميه فأنشد الطغراني:

وَلَقَدْ أَقُولُ لِمَنْ يُسَدِّدُ سَهْمَهُ .. نَحْوِي وَأَطْرَافَ الْمَنِيَّةِ شُرْعُ
وَالْمَوْتُ فِي لَحْظَاتٍ أَخُورَ طَرَفِهِ .. دُونِي وَقَلْبِي دُونَهُ يَتَقَطَّعُ
بِاللَّهِ فَتَشْ عَنْ فَوَائِي هَلْ يُرَى .. فِيهِ لَغَيْرِ هَوَى الْأَحْيَةِ مَوْضِعُ
أَهْوَنُ بِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَيِّبٌ .. عَهْدُ الْحَبِيبِ وَسِيرَةُ الْمُسْتَوْدَعِ

(1) انظر معجم الأنداء 56/9 ، ووفيات الأعيان 190/2 ، وشذرات الذهب 43/2 ، وبغية الطلب 2697/6 والغيث المسجم 18/1 .

(2) له مقاطع أخرى في علم الكيمياء أوردها الإمام الصفدي في الغيث المسجم 24،25/1 .
(3) هو ابن السلطان محمد بن ملك شاه السلجوقي ولد سنة (502هـ) وتوفي سنة (345هـ) ذكر ابن الأثير أنه مات في أول رجب من سنة (345هـ) بهمدان انظر الكامل في التاريخ لابن الأثير 11 159،160 .

(4) هو السلطان محمود بن محمد بن ملك شاه بن ألب أرسلان السلجوقي تملك بعد أبيه وهو صغير في سن اثنتي عشر، كان ذكياً فطناً ، له معرفة بالعلم وخاصة النحو ، ضعفت دولة بني سلجوق في أواخر أيامه، وكان عمه السلطان سنجر أعلى مرتبة منه ، توفي السلطان محمود بهمدان في شوال سنة (525هـ) انظر الكامل في التاريخ 60،61/11 .

(5) ذكر الإمام الصفدي أنهم خافوا من الطغراني لفضله ، فاعتمدوا قتله بهذه الحجة، انظر الغيث المسجم 18/1 .

فرّق قلب السلطان، وأمر بإطلاقه في ذلك الوقت ثم أن الوزير عمل على قتله فيما بعد (1).

وكان مقتله سنة (515هـ) (2) وقيل بل كان ذلك سنة (513هـ) وقيل سنة (514هـ) (3) وقيل سنة (518هـ) وفي شعره ما يدل على أنه بلغ سبعا وخمسين سنة ؛ لأنه قال وقد جاءه مولود:

هذا الصغير الذي وافى على كبري .. أقر عيني ولكن زاد في فكري

سبع وخمسون لو مرت على حجر .. لبان تأثيرها في ذلك الحجر (4)

ومن أشعاره قوله :

ونفس بأعقاب الأمور بصيرة .. لها من طلاع الغيب حاد وقائد

وتأنق أن يشفي الزلال غليلها .. إذا هي لم تثبت إليها الموارد (5)

وقال :

مرض السيم وصحّ والداء الذي .. أشكوه لا يرجي له إفراق

وهذا حقوق البرق والقلب الذي .. ضمت عليه جوانحي خفاق (6)

وأنشد في تقابل الشمس والقمر :

وكأنما الشمس المنيرة إذ بدت .. والبدر يجنح للغروب وما غرب

(1) انظر معجم الأدياء 58/9، وشذرات الذهب 44/2، وبغية الطلب 2699/6، والغيث المسجم 19/1.
(2) وكذلك قال الإمام الصفدي في الغيث المسجم قال: "والخلاف في وفاته مبني على الخلاف في الواقعة التي كفت بين الملك مسعود وأخيه السلطان محمود" انظر الغيث 19/1.
(3) ذكر صاحب بغية الطلب: "إنه قتل سنة أربع عشر وخمسمائة" 2699/6، وذكره أيضا صاحب الكامل في التاريخ 19/9 — ١٥ — 263.
(4) هذه الأبيات ذكرها الإمام العكبري في شرحه للامية المعجم لوحة رقم 13.
(5) في ديوان الطغراني ص 46، 47.
(6) البيتان في ديوانه ص 110.

مُتَحَارِبَانِ إِذَا مَجَنَّ صَاغُهُ .. مِنْ قِضَّةٍ وَإِذَا مَجَنَّ مِنْ ذَهَبٍ (1)

امتلك الطغراني عاطفة جياشة، ومقدرة على تصوير تجاربه في الحياة وتقلب في مناصب الكتابة، حتى تولى رئاسة الديوان، ثم عزل عنه، فكان لهذا العزل أثره الشديد في نفسه وهو الطموح لأعلى المناصب، فنظم لاميته هذه معبراً عن آلامه من العزل وعطله من العمل.

ثانياً: تمهيد للامية العجم ونصتها كاملة.

عرف تاريخ الشعر العربي لاميّين مشهورين، توقف أمامهما الدارسون والمتذوقون بالنظر والتأمل والدراسة أولاهما (لامية العرب) المنسوبة للشاعر الصعلوك المعروف بالشنفري، وهو ثابت بن أوس بن حجر الأزدي، هو أخو بني الحارث بن ربيعة بن الأوس بن الحجر بن الهنوء بن الأزدي، شاعر جاهلي مشهور من قبيلة الأزدي اليمنية (2).

وقيل أنه لقب بالشنفري لحدة في طبعه، وقيل معنى اسم الشنفري هو غليظ الشفاد (3).

نشأ الشنفري الأزدي في قبيلة فهم، الذين أسروا وهو صغير، ثم انتقل إلى بني سلامان بن مفرج الأزديين، فلما عرف بالقصة حلف أن يقتل منهم مائة رجل، وقد تمكن من قتل تسعة وتسعين منهم، وأما المائة فقليل إنه رفض جمجمة الشنفري بعد موته فكانت سبباً في موته (4).

والشنفري من أشهر عدائي الصعاليك، كتأبط شرّاً، وعمرو بن براق، ولاميته المشهورة مكونة من ثمانية وستين بيتاً، تحمل حكماً عديدة، وتعتبر من أهم قصائد الشعر العربي، وإن لم تكن من المعلقات إلا أنها توازنها في البناء والثراء اللغوي ومطلعها:

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ .. فَإِنِّي إِلَى قَوْمِ سِوَاكُم لَأَمِيلُ

فَقَدْ حَمَتِ الْحَاجَاتُ وَاللَّيْلُ مُقْمَرٌ .. وَشَدَّتْ لَطِيَّاتُ مَطَايَا وَأَرْحُلُ

(1) ديوانه ص 119 . (2)

(2) انظر كشف الظنون 1039/2 ووفيات الأعيان 544/7 .

(3) انظر وفيات الأعيان 545/7 وكشف الظنون 1040/2 وشذرات الذهب 51/8 والأغاني 301/2 .

(4) انظر وفيات الأعيان 545/7 ، وكشف الظنون 1040/2 وشذرات الذهب 51/8 ، والأغاني 301/2 .

وفي الأرض منأى للكريم عن الأذى .. وفيها بمن خاف القلى متعزل (1)
توفي الشنفرى سنة (70) قبل الهجرة.

وثانيهما قصيدة (لامية العجم) للطغراني وقيل سميت بذلك تفضيلاً لها على غيرها من أشعار العجم ، وقيل تشبيهاً لها بلامية العرب (2) وهي من أشهر ما نظم الطغراني ، نظمها ببغداد سنة خمس وخمسمائة هجرية (3) في فترة إعراض الدهر عنه لأنه لم يجد عند الخليفة العباسي ما كان ينتظره ، ف شعر أن مقامه في بغداد أصبح ثقيلًا مكروهاً ، فقرر الرحيل عن بغداد بعد أن حرم المجد الذي طمح إليه وسعة العيش التي ابتغها ، فقال قصيدته مفتخراً بأخلاقه وفضله وشاكياً زمانه.

اكتسبت لاميته قيمتها وشيوعها من أنها حافلة بالحكمة ، ومفعمة بالتجارب العقلية الصادرة عن رجل حنكته السنون والتقلبات السياسية التي عاصرها ، وكان واحداً من صنّاع قرارها ، ومن الملفت للنظر أنه أعرض عن افتتاح قصيدته بالغزل المتعارف عليه في المطالع القديمة وافتتح قصيدته بالحكمة مباشرة (4) ومطلعها:

أصالة الرأي صانتني عن الخطأ .. وحليّة الفضل زانتني لدى القتل
مجدي أخيراً ومجدي أولاً شرع .. والشمس رأذ الضحى كالشمس في الطفل (5)

قال الصفدي : " وحسبك أن الناس قالوا في هذه القصيدة إنها لامية العجم في نظير تلك - أي لامية العرب - بمعنى إن كان للعرب قصيدة لامية مشهورة بالأدب والأمثال والحكم ، فإن للعجم لامية أخرى تناظرها وإضافة الشيء إلى آخر مشهور أو عظيم يدل على شرف المضاف " (6).

ذكر بعض شرح لامية العرب

وقال الدماميني : " أما الإضافة الواقعة في قولهم ، لامية العرب ، فمشعرة بالتعظيم والشرف للمضاف من جهة المضاف إليه ، إذ العرب هم أهل اللسان المبين ، الراسخون أقداماً في البلاغة ، مهرة البيان ، وفرسان الكلام وجهابذة الفصاحة ، فلا جرم أن إضافة المقول إليهم يوجب تشريقاً له ، أما العجم فليسوا بهذه المثابة ولا قريباً منها بل هم أبعد الناس عن الفصاحة وأقلهم تحصيلاً لملكة اللسان " (7).

بعض اللافت للنظر

(1) ديوانه ص 55 .
(2) انظر بغية الطلب 694/6 و معجم الأدباء 57/9 ، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان 5/5 .
(3) انظر كشف الظنون 1037/2 .
(4) انظر إطلالة نقدية على حكم وأمثال لاميتي العرب والعجم ، للكتور أحمد على المأخذي مجلة المسار ، العدد السادس ، السنة الثمانية 1422 هـ / 2001 م ، الصفحة رقم (22) نقلاً عن شبكة الاتصالات الدولية .
(5) البيتان الأول والثاني .
(6) الغيث المسجم 27/1 .
(7) نزول الغيث مخطوطة نسخة 1 - لوحة رقم (2) ونسخة (ب) لوحة رقم (2) .

وقد حظيت لامية العجم بالكثير من الشروح والتعليقات ، فانكب أدباء العصر على شرحها اللغوي تارة ، والنحوي والتاريخي تارة أخرى ، وعلى اختصارها ومعارضتها وتشطيرها وتخميسها ، بالإضافة إلى سمة أخرى يمكن أن نعرفها بـ (التعقيب على التعقيب) فعلى سبيل المثال عندما شرح الإمام الصفدي لامية العجم وسمى شرحه بـ (الغيث المسجم أو غيث الأدب الذي انسجم) تصدى الإمام الدماميني بنقد هذا الشرح وأسماه بـ (نزول الغيث على الغيث) وقام الإمام علي بن محمد أقبرس بنقد شرح الدماميني في شرح سماه (تحكيم العقول) بأقول البدر بعد النزول) وأيضاً سمة هي (العنوان المسجم) فشرح الصفدي تحت عنوان (الغيث المسجم في شرح لامية العجم) وشرح الإمام الحضرمي بعنوان (نشر العلم بشرح لامية العجم) وشرح الإمام البطاوري بعنوان (شافية الذم على لامية العجم) ⁽¹⁾ وغيرها من شروح اللامية التي سأذكرها وهي:

1- شرح أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، المتوفى سنة (616هـ) ولدي مصورة عنها ⁽²⁾.

2- وشرح علي بن القاسم بن علي الطبري المعروف بـ الإسناسيني ، المتوفى سنة (683 هـ) وسماه (حل الميهم والمعجم في شرح لامية العجم) ⁽³⁾.

3- شرح علي بن محمد بن أبي القاسم بن فرحون اليعمري نور الدين ، المتوفى سنة (746هـ) وسماه (نزهة النظر وتحفة الفكر شرح لامية العجم) ⁽⁴⁾.

4- وشرح يوسف المالكي ، المتوفى سنة (750هـ) ⁽⁵⁾.

5- شرح صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، المتوفى سنة (764هـ) وسماه (غيث الأدب الذي انسجم بشرح لامية العجم) ⁽⁶⁾ وعليه عدة مختصرات:

أ- مختصر محمد بن أبي بكر بن زين الدين عباس بن أحمد بن عباس البدراني المتوفى سنة (763هـ) ويوجد مخطوط لهذا المختصر في برلين 3123، 6044 ⁽⁷⁾.

(1) انظر قراءة في لاميات الأمم ، مجلة التراث العربي دمشق ، د. محمود الربناوي ، العدد 83 - 84 ، نقلا عن شبكة الاتصالات الدولية .

(2) ذكره الإمام الصفدي في الغيث 1 / 20 ، وبروكلمان 7/5 ، والإمام التميمي في مختصر شرح لامية العجم ص 15.

(3) بروكلمان 10/5 ، ومختصر شرح اللامية ص 15 ، وفي مخطوط الإمام العكبري لوحة رقم (10) .

(4) انظر مختصر شرح لامية العجم ص 15 .

(5) انظر بروكلمان 7/5 ، وذكر الإمام التميمي بأنه ربما يكون هو يونس صاحب كتاب (الفلك المشحون) انظر مختصر شرح اللامية ص 15

(6) انظر الغيث المسجم 20/1

(7) انظر بروكلمان 8/5.

ب - مختصر محمد بن موسى بن عيسى بن علي كمال الدين التميمي ، متوفى سنة (808 هـ) ولدي مصورة عنها⁽¹⁾.

ج - وقد ألف بدر الدين الدماميني الإسكندري ، المتوفى سنة (827 هـ) كتاباً سمّاه (نزول الغيث الذي انسجم في نقد الغيث المسجم) انتقد فيه شرح الصفدي (الغيث المسجم) ويوجد لدي مخطوطتان ، كلاهما مصورة عن النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب القومية بمصر تحت رقم (1286 أدب) و (1850 أدب) ويوجد مخطوط لهذا الشرح في لندن 657 ، 658 ، وباريس 3124 ، والإسكوريال ثان 560 ، 1325 (2) وقد انتقد هذا الكتاب:-

1- علي بن محمد بن أقبرس، المتوفى سنة (862 هـ) وسمّاه (تحكيم العقول في أقول البدر بعد النزول) ويوجد مخطوط له في باريس 3/25 وقد قدمت له دراسة وتحقيق للطالب ارحومة عبد المجيد ، جامعة 7 أكتوبر كلية الآداب قسم اللغة العربية شعبة الأدبيات .

2- حمد بن محمد الحيمي ، المتوفى سنة (1151 هـ) سمّاه (نضائر الروض بلا ريث عقب نزول الغيث) (3).

د - مختصر محمد بن عمر المعروف ببحرق الحضرمي ، المتوفى سنة (930 هـ) واسمه (نشر العلم في شرح لامية العجم) ويوجد مخطوط لهذا الشرح في برلين برقم 7668 ، وفي القاهرة برقم أول 595، ولدي مصورة عنها.

هـ - مختصر عبد الرحمن بن علي الحلبي بن الطيف العلواني المتوفى سنة (1040 هـ) سمّاه قطر الغيث الذي انسجم على لامية العجم ، وهو مطبوع على هامش كتاب نفحة الأزهار لعبد الغني النابلسي في بولاق سنة 1299 هـ (4).

(1) انظر بروكلمان 8١5

(2) انظر كشف الظنون 1038/2، و بروكلمان 9/5، والأعلام 57/6.

(3) انظر مختصر شرح لامية العجم للإمام التميمي ص ١6 .

(4) انظر بروكلمان 10/5 .

6- شرح تقي الدين أبوبكر علي بن عبد الله بن حجة الحموي المتوفي سنة (837هـ) وسماه (بروق الغيث الذي انسجم في شرح لامية العجم)⁽¹⁾.

7- شرح جلال الدين محمد أحمد المصري المحلي المتوفي سنة (864هـ) ويوجد مخطوط لهذا المختصر في مدريد 224 . 1⁽²⁾.

8- شرح جلال الدين بن خضر الحنفي ، المتوفي بعد سنة (966هـ) ويوجد مخطوط لهذا الشرح في اسطنبول: أوبسالا 137 ، والمتحف البريطاني ثان ، 1057⁽³⁾.

9- شرح ابن رستم الكفوي الرُّومي الحنفي قاضي مكة ، المتوفي سنة (1010هـ)⁽⁴⁾.

10- شرح أبي جمعة سعيد بن مسعود الصنهاجي المراكشي ، المعروف بالماغشوني المتوفي سنة (1015هـ) سماه (إيضاح المبهم شرح لامية العجم) يوجد مخطوطة لهذا الشرح في الرباط ، 376⁽⁵⁾.

11- شرح عبد اللطيف بن عبد الرحمن النزيلي اليمني ، المتوفي سنة (1018هـ) ويوجد مخطوط لهذا الشرح في أيا صوفيا ، 4111⁽⁶⁾.

12- شرح زين العابدين بن محي الدين بن ولي الدين بن يوسف بن زكريا الأنصاري المتوفي سنة (1068 هـ)⁽⁷⁾ لدى مصورة عنها.

13- شرح أيوب بن موسى الكفوي، المتوفي سنة (1094هـ) يوجد مخطوط له في الموصل 49 رقم 44 ، 31 رقم 121 : 2⁽⁸⁾.

(1) انظر كشف الظنون 1038/2 ، وبروكلمان 10-9/5 . ومختصر شرح اللامية ص 16 ، ومخطوطة الإمام العكبري لوحة رقم (21) .

(2) انظر شذرات الذهب 303/7 ، 304 ، وبروكلمان 9/5 .

(3) انظر كشف الظنون 1038/2 ، وبروكلمان 9/5 ، ومختصر شرح اللامية ص 17 .

(4) انظر مختصر شرح اللامية ص 17 .

(5) انظر كشف الظنون 1038/2 ، وبروكلمان 10/5 ، ومختصر شرح اللامية ص 17 .

(6) انظر بروكلمان 10/5 .

(7) انظر كشف الظنون 1039/2 ، ومخطوطة الإمام العكبري لوحة رقم (8) .

(8) انظر بروكلمان 10/5 .

14- شرح عبد الوهاب بن صدقة بن عبد ربه الحجازي ، المتوفى بعد سنة (1261هـ) سمّاه (ملاك النسيم بحلّ معاني لامية العجم)⁽¹⁾ ويوجد مخطوط له بدار الكتب المصرية.

15- شرح محمد أفندي علي المنياوي، المتوفى سنة (1335 هـ) وسمّاه (تحفة الراي للامية الطغراني) وهو مطبوع في بولاق سنة (1311هـ) ولديّ مصوِّرة عنها⁽²⁾.

16- شرح محمد المكي بن محمد بن علي البطاوري المغربي ، المتوفى سنة (1355هـ) وسمّاه (شافية الذّجم على لامية العجم) طبع الكتاب سنة 1364هـ ولديّ مصوِّرة عنها⁽³⁾.

وزن القصيدة :

قصيدة (لامية العجم) من البحر البسيط ، وهو مكون من ثمان تفعيلات هي:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن .. مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

والبحر البسيط هو من أبحر دائرة المختلف ، إحدى دوائر العروض الخمس يتكون هذا البحر من أربع تفاعيل في كل من الصدر والعجز ، وهي من الضرب الأول المخبون والخبين هو حذف الثاني الساكن من السبب الخفيف ، ففاعلن في آخر الصدر وآخر العجز بدون ألف فعلن (والخبين إن كان زحافاً أصله عدم اللزوم لكنه في العروض والضرب علة لازمة)⁽⁴⁾.

و

البحر البسيط

لوا

ورويها اللام ، وتسمى يقال فيها الامية بتشديد الياء ، وأضيفت للعجم لكون منشئها من بلاد العجم وإن كان عربي الأصل ، وعدد أبياتها 59 بيتاً اتفقت روايتها بالنص في كل من معجم الأدباء ، ووفيات الأعيان⁽⁵⁾ وبرواية الصفدي في الغيـث المسجـم وفي مخطوطة الإمام العكبري ، وفي نزول الغيث ، للإمام الدماميني ونصتها كما يلي:

(1) وقد ذكر الإمام الذميري في مختصر شرح اللامية بأن شرح الحجازي موموم بـ (ملاك النسيم على معاني لامية العجم) انظر المختصر ص 18.

(2) انظر بروكلمان 10/5 ، ومختصر شرح اللامية ص 18 ، ومخطوط العكبري لوحة (9) .

(3) انظر مختصر شرح اللامية ص 18 .

(4) انظر شافية الذّجم على لامية العجم للإمام البطاوري ص 9 .

(5) معجم الأدباء 56/10 ، ووفيات الأعيان 2/ 185 - 190 .

نصّ لامية العجم :

- 1- اصالة الرّأي صانثي عن الخطل ** وحليّة الفضل زانثني لذي الغطل(1)
- 2- مجدي أخيرا ومجدي أولاً شرع(2) ** والشّمس رآد الضّحي كالشّمس في الطّفل(3)
- 3- قيم الإقامة بالزوراء(4) لا سكتي ** بها ولا ناكثي فيها ولا جملي
- 4- ناء عن الأهل صقر(5) الكف منفرد ** كالسيف عري مئناه من الخلل(6)
- 5- فلا صديق إليه مشتكي حزني ** ولا أنيس إليه مئتهى جذلي(7)
- 6- طال اغترابي حتى حن راحليتي ** ورخلها وقرى(8) العسالة(9) الدّبل
- 7- وضج من لغب بضوي وعج لما ** القى ركابي ولج الركب في عذلي(10)
- 8- أريد بنسطة كف استعين بها ** على قضاء حقوق الغلى قبلي
- 9- والدّهر يغيث أمالي ويقنعي ** من القتيمة بغد الكد بالقفل
- 10- وذئ شيطاط كصنر الرّمح مقلّ ** بمثله غير هباب ولا وكيل
- 11- خلوا الفكاهة مرّ الجدّ قد مرّجت ** بشدّة البأس منه رقصة الغزل
- 12- طرنت سرنخ الكرى عن ورد مقلّته ** والليل اغرى سوام الثوم بالمقل(11)

(1) الخطل : المنطق القاسد ، وقد خطل في كلامه خطلا أي : أفسد . والغطل : مصدر عطلت المرأة إذا خلا جدها من القلائد ، فهي غاطل في انظر لسان العرب مادة (خطل) و (عطل) .

(2) شرع : سواء .

(3) رآد : رونق الضّحي وقيل : هو انبساط الشمس وارتفاع النهار : لسان العرب مادة (رآد) والطفل : بالتحريك بعد العصر إذا طفلت الشمس للغروب . انظر لسان العرب مادة (طفل) .

(4) الزوراء : " بغداد أو مدينة أخرى بها في الجانب الشرقي " لأن أبوابها الداخلة جعلت مزورة أي : مائلة عن الأبواب الخارجة ، انظر تاج المعروس مادة (زور) .

(5) الصقر : الخالي يقال : رجل صقر اليدين أي : لا شيء فيهما .

(6) الخلل : جمع ، واحده خلّة بالخاء المعجمة وهي بطلان كانت تُغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره .

(7) الحزن : بالتحريك والسكون خلاف السرور . والجدل : بالذال المعجمة ضد الحزن . انظر لسان العرب مادة (حزن) و (جدل) .

(8) قرى : من القارية وهو حدّ الرّمح والسيف ، انظر لسان العرب مادة (قرا) .

(9) العسالة : الرماح واحده عسل ، وعسل الرّمح إذا اهتز واضطرب ، انظر لسان العرب مادة (عسل) .

(10) اللّضو : البعير المهزول والنقّة نضوة .

(11) سوام : المال الراعي ، يقال سامت الماشية وهي سقمة وسوام .

- 13- وَالرُّكْبُ مِيلٌ عَلَى الْأَكْوَارِ مِنْ طَرَبٍ ** صَاحَ وَأَخْرَجَ مِنْ خَمَرِ الْخَرَى ثَمِلًا (1)
- 14- فَقُلْتُ أَذْعُوكَ لِلْجَلَى لِتُنْصُرَنِي ** وَأَنْتَ تَخْذُلُنِي فِي الْحَاثِ الْجَلَلِ
- 15- تَنَامُ عَيْنِي وَعَيْنُ النُّجْمِ سَاهِرَةٌ ** وَتَسْتَحِيلُ وَصَبَغَ اللَّيْلُ لَمْ يَحُلْ
- 16- فَهَلْ تُعِينُ عَلَى غِيْ هَمَمْتُ بِهِ ** وَالغِيْ يُزْجِرُ أَحْيَانًا عَنْ الْفُشْلِ
- 17- إِنْ أَرِيدُ طَرَوْقَ الْخَى مِنْ إِضْمٍ ** وَقَدْ خَمَاهُ رَمَاهُ مِنْ بَنِي ثَعْلٍ (2)
- 18- يَحْمُونَ بِالْبَيْضِ وَالسُّمْرِ اللِّذَانِ بِهِ ** سُوْدُ الْغَدَاثِ خَمَرَ الْحَلِي وَالْحُلِّ
- 19- فَسِرَ بِنَا فِي زَمَامِ اللَّيْلِ مُعْتَسِفًا (3) ** فَفَحَا الطَّيْبُ تَهْدِينًا إِلَى الْجِلِّ (4)
- 20- فَالْحَبِ حَيْثُ الْعِدَى وَالْأَسْدُ رَابِضَةٌ ** حَوْلَ الْكِتَابِ لَهَا غَابٌ مِنَ الْأَسْلِ
- 21- نَوْمٌ نَاشِئَةٌ بِالْجِزْعِ (5) قَدْ سَقَيْتُ ** نِصَالَهَا بِمِيَاهِ الْغُنْجِ (6) وَالْكَحْلِ
- 22- قَدْ زَادَ طَيْبُ أَحَادِيثِ الْكِبَرَامِ بِهَا ** مَا بِالْكَرَائِمِ مِنْ جُبْنٍ وَمِنْ بَخْلِ
- 23- تَبَيَّتْ نَارُ الْهَوَى مِنْهُمْ فِي كِبْدٍ ** خَرَى وَنَارُ الْقَرَى مِنْهُمْ عَلَى الْقُلِّ (7)
- 24- يَقْتُلْنَ انْضَاءً حَبًّا لَا حِرَاكَ بِهِ ** وَيَنْخَرُونَ كِرَامَ السَّخْرِ وَالْإِبْلِ
- 25- يُشْفَى لِدَيْغِ الْعَوَالِي فِي بَيُوبِهِمْ ** بِنَهْلَةٍ مِنْ غَدِيرِ الْخَمَرِ وَالْعَسَلِ
- 26- لَعَلَّ إِمَامَةَ بِالْجِزْعِ ثَانِيَةً ** يَذِبُ مِنْهَا نَسِيمُ الْبُرْءِ فِي عِلَالِي
- 27- لَا أَكْرَهُ الطُّغْيَانَ النُّجْلَاءَ قَدْ شَفَعَتْ ** بِرَشْقَةٍ مِنْ نِبَالِ الْأَغْيُنِ النَّجْلِ
- 28- وَلَا أَهَابُ الصَّفَاحِ الْبَيْضُ تُسْعِدُنِي ** بِاللَّمْعِ مِنْ خِلَالِ الْأَسْتَارِ وَالْكَلِّ (8)

(1) ثَمِل : نشوان ، انظر الصحاح مادة (ثمل) .
 (2) بَنُو ثَعْلٍ : حي من العرب يُعرفون بِقِتْلَان وإِجَادَةِ الرَّمْيِ ، انظر لسان العرب مادة (ثعل) .
 (3) عَصَف : الأخذ في السير على غير الطريق ، انظر الصحاح مادة (عصف) .
 (4) الْحُلِّ : محلة القوم ، انظر الصحاح مادة (حل) .
 (5) الْجِزْع : منعطف الوادي ، انظر الصحاح مادة (جزع) .
 (6) الْغُنْج : ملاحاة العنق ، انظر لسان العرب مادة (غنج) .
 (7) الْقُلُّ : جمع قلة وهي أعلى الجبل ، انظر الصحاح مادة (قل) .
 (8) الصَّفَاح : جمع صفيحة وهي السيوف العراض ، واللَّمْع : النظر الخفيف ، والأَسْتَار : جمع ستر ، والكَلِّ : جمع كلة وهي السر الرقيق .

- 29- وَلَا أَجِلٌ يَغْزِلَانِ أَغَازِلَهَا ** وَلَوْ ذَهَبْتُ اسْوَدَّ الْغِيلُ بِالْغِيلِ (1)
- 30- حُبُّ السَّلَامَةِ يُثْنِي هُمْ صَاحِبِهِ ** عَنْ الْمَعَالِي وَيُغْرِي الْمَرْءَ بِالْكَسَلِ
- 31- فَإِنْ جَنَحْتَ إِلَيْهِ فَاتَّخِذْ نَفَقًا ** فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي الْجَوِّ فَاعْتِزِلْ
- 32- وَدَعْ غِمَارَ الْعُلَا لِلْمُقَدِّمِينَ عَلَى ** رُكُوبِهَا وَأَقْنَعْ مِنْهُنَّ بِالنَّبَلِ (2)
- 33- يَرْضَى الذَّلِيلُ بِخَفْضِ الْعَيْشِ مَسْكَنَةً ** وَالْعِزُّ تَحْتَ رَسِيمِ (3) الْأَيْتَقِ الذَّلِيلُ
- 34- فَادْرَا بِهَا فِي نُحُورِ الْيَدِ جَائِلَةً ** مُعَارِضَاتٍ مَثَائِي الْجِسْمِ بِالْجُدْلِ (4)
- 35- إِنْ الْعَلَى خَذَلْتَنِي وَهِيَ صَاقِبَةٌ ** فِيمَا تُخَذِّتُ أَنْ الْعِزُّ فِي النُّقْلِ
- 36- لَوْ أَنَّ فِي شَرْفِ الْمَأْوَى بُلُوغٌ مِنِّي ** لَمْ تَبْرَحِ الشَّمْسُ يَوْمًا دَارَةَ الْحَمَلِ
- 37- اهْبِتْ بِالْحَظِّ لَوْ نَادَيْتُ مُسْتَمِعًا ** وَالْحَظُّ عَنِّي بِالْجُهَالِ فِي شُغْلِ (5)
- 38- لَعَلَّةُ إِنْ بَدَا فَضْلِي وَتَقْصُصُهُمْ ** بَعِثْتَهُ نَامَ عَنْهُمْ أَوْ ثَنَيْتُهُ لِي
- 39- أَغْلِلْ النَّفْسَ بِالْأَمَالِ أَرْقُبَهَا ** مَا أَضَيَّقَ الْعَيْشَ لَوْ لَا فَسْحَةُ الْأَمَلِ
- 40- لَمْ أَرْضَ الْعَيْشَ وَالْأَيَّامَ مُقْبِلَةً ** فَكَيْفَا أَرْضَى وَقَدْ وَلَيْتَ عَلَى عَجَلِ
- 41- غَالِي بِنَفْسِي عِرْفَاتِي بِقِيَمَتِهَا ** فَصُنَّتْهَا عَنْ رَحِيصِ الْقَنْدَرِ مُبْتَلِ
- 42- وَعَاذَةُ النُّصْلِ (6) أَنْ يَزْهِيَ بِجَوْهَرِهِ ** وَلَيْسَ يَغْمَلُ إِلَّا فِي يَدِي يَطْلُ
- 43- مَا كُنْتُ أَوْثِرُ أَنْ يَمْتَدَّ بِي زَمَنِي ** حَتَّى أَرَى نَوْلَةَ الْأَوْغَادِ وَالسُّفْلِ
- 44- تَقْدَمْتُ أَنْتَ كَانَ شَوَاطِسُهُمْ ** وَرَاءَ خَطَوِي إِذْ (7) أَمْشِي عَلَى مَهَلِ
- 45- هَذَا جَزَاءُ امْرِئٍ أَقْرَأَهُ نَرْجُوا ** مِنْ قَبْلِهِ قَتَمْتُ فَمَنْخَةَ الْأَجَلِ

(1) الغيل : الشجر الملتف ، وهو موضع الأسد ، انظر الصحاح مادة (غيل) .
 (2) النبل : الفداوة البسيطة ، انظر لسان العرب مادة (نبل) .
 (3) رسيم : ضرب من سير الإبل ، انظر الصحاح مادة (رسم) ، الأيتق : جمع ناقة .
 (4) اللجام : هو الخيل بمنزلة الزمام للنوق .
 (5) الجهل : خلاف العلم ، انظر لسان العرب مادة (جهل) .
 (6) في بعض الروايات ، السيف .
 (7) في بعض الروايات (لو أَمْشِي) .

- 46- وَإِنْ عَلَانِي مَنْ دُونِي فَلَا عَجَبَ ** لِي أَسْوَةٌ بِالْحِطَاطِ الشَّمْسُ عَنْ رُحْلِ
- 47- فَاصْبِرْ لَهَا غَيْرَ مُحْتَالٍ وَلَا ضَجِيرَ ** فَيَتَى خَابِثِ الدَّهْرِ مَا يُغْنِي عَنْ الْحِيلِ
- 48- اَعْدَى عَدُوكَ اَذْنَى مَنْ وَثِقْتَ بِهِ ** فَحَاذِرِ النَّاسِ وَأَصْنَحْهُمْ عَلَى نَحْلِ (1)
- 49- وَإِنَّمَا رَجُلُ الدُّنْيَا وَوَاحِدُهَا ** مَنْ لَا يَقُولُ فِي الدُّنْيَا عَلَى رَجُلٍ
- 50- وَحَسَنُ ظَنِّكَ بِالْأَيَّامِ مُعْجَزَةٌ ** فَظَنُّ شَرًّا وَكُنْ مِنْهَا عَلَى وَجَلٍ (2)
- 51- غَاضُ الْوَفَاءِ وَقَاضُ الْغَدْرِ وَانْفَرَجَتْ ** مَسَاحَةُ الْخُلْفِ بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ (3)
- 52- وَشَانِ صِدْقَكَ عِنْدَ النَّاسِ كَذِبُهُمْ ** وَهَلْ يَطَائِقُ مَفْجُوحٌ بِمُفْئِدِ
- 53- إِنْ كَانَ يَنْجَعُ شَيْءٌ فِي ثَبَاتِهِمْ ** عَلَى الْغُيُودِ فَسَبَقُ السَّيْفِ بِالْغَدْلِ
- 54- يَا وَارِدَا سُورٍ (4) عَيْشٌ كُلُّهُ كَدَرٌ ** أَنْفَقْتُ صَقُوكَ فِي أَيَّامِكَ الْأَوَّلِ
- 55- فِيمَ اقْتِحَامَكَ لِحْجٍ (5) الْبَحْرِ تَرْكِبًا ** وَأَنْتَ تَكْفِيكَ مِنْهُ مَصَّةُ الْوَشَلِ (6)
- 56- مُلْكُ الْقَتَاةِ لَا يُخْشَى عَلَيْهِ وَلَا ** يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْأَنْصَارِ وَالْخَوْلِ (7)
- 57- نَرْجُو الْبَقَاءَ بَدَارٍ لَا ثَبَاتَ لَهَا ** فَهَلْ سَمِعْتَ بَظِلَ غَيْرِ مُثْقَلِ
- 57- وَيَا خَبِيرًا عَلَى الْأَسْرَارِ مُطْلِعًا ** أَصْنَعْتَ فِي الصُّمُوتِ مَنَاجَاةً مِنَ الزَّلَلِ
- 59- فَذَرِّشْخُوكَ لِأَمْرِ إِنْ فَطِنْتَ لَهُ ** فَارْتَبَا بِنَفْسِكَ أَنْ تَرْغَى مَعَ الْهَمَلِ (8)(9)

(1) النُّحْلُ : المكر والخديعة ، انظر لسان العرب مادة (نَحَلَ) .
 (2) الْوَجَلُ : الخوف ، انظر لسان العرب مادة (وَجَلَ) .
 (3) غَاضُ الْوَفَاءِ : يقال غاض الماء إذا قلَّ ، وقاض : أي شاع .
 (4) السُّورُ : البقية .
 (5) الْحِجْ : معظم الماء ، انظر لسان العرب مادة لِحْجٍ .
 (6) الْوَشَلُ : الماء القليل .
 (7) الْخَوْلُ : خَوْلُ الرَّجُلِ حَتْمُهُ وَهُوَ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ .
 (8) الْهَمَلُ : بالتحريك ، إيل بلا راء ، انظر لسان العرب مادة (هَمَلَ) .
 (9) انظر ديوان الطبراني 301 ، 309 ، ومعجم الأبياء 1110/3 - 1113 .

المبحث الثاني

الشرح الصفدي وكتابه (الغيث المسجم)

أولاً: اسمه ونسبه ونشأته ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

ثانياً: منهج كتابه (الغيث المسجم).

المبحث الثاني

الشارح الصفدي وكتابه (الغيث المسجم)

أولاً : اسمه ونسبه ونشأته ومكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

هو صلاح الدين خليل بن عز الدين بن أبيك بن عبد الله الألبكي الفاري الصفدي النمشقي الشافعي ، وكنى بـ (أبي الصفاء)⁽¹⁾ ولقب بالصفدي نسبة إلى مسقط رأسه (صفد) وهي مدينة في جبال عاملة المطلّة على حمص بالشام⁽²⁾.

ولد سنة (696هـ) بمدينة صفد ، وجاء في مقدّمة الغيـث المسجم أنه ولد سنة (697هـ)⁽³⁾ وذكر المقرئزي أنه ولد سنة (670هـ)⁽⁴⁾.

نشأ الصفدي في أسرة غنيّة نشأة مترفة ، فحفظ القرآن الكريم في صغره ثم طلب العلم ، وأجاد النحو واللغة والأدب والإنشاء ، وقرأ الحديث الشريف وكتبه ، واحترف صناعة الرّسم قال ابن حجر : " واشتغل في صناعة الرّسم فبرع فيها " (5) وذكر عن نفسه أنّ أباه لم يمكنه من الاشتغال حتّى استوفي عشرين سنة ولعلّ هذا التفرّغ قد أعانه على طلب العلم في تلك السن المبكرة ، قال الشعر الحسن و أكثر من النظم على طريقة أهل عصره ، وتميّز بخط حسن جميل .

وتميّز بذاكرة قويّة ، فقد كان محفوظه من الشعر والنثر كثيراً جداً ، كما كان حافظاً لكثير من المداعبات والنوادر التي حدثت لمعاصريه من الأدباء كتاباً وشعراً ، ويدل على ذلك روايته لكثير منها في كتابه الغيـث المسجم⁽⁶⁾.

وكان حسن المعاشرة محبباً إلى الناس ، جميل المودة ، كريم الأخلاق متواضعاً ، وكانت له همّة عالية في التّحصيل فما صنّف إلا وسأل علماء عصره عما يلزم فيه من لغة أو نحو ، أو بلاغة أو فقه أو حديث ، مما جعله قادراً على

(1) انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى 15/10 ، والبداية والنهاية 303/14 ، [وكشك الطنوني 31/1] ، والنجوم الزاهرة 21-19/11.

(2) معجم البلدان 413/3 .

(3) انظر الغيـث المسجم 7/1 .

(4) مختصر شرح لامية المعجم ، للنميري ص 22 ، والسلوك لمعرفة دولة الملوك للمقرئزي 3 / 87 .

(5) الدرر الكامنة 2 / 87 ، وشذرات الذهب 343 / 8 .

(6) انظر شذرات الذهب 343/8 ، والغيث المسجم 8/1 ، والمنهل الصافي 241/5 ، وانظر الصفدي وشرحه

للأمية المعجم ، دراسة تحليلية ، د. محمد رشاد ص 36 .

- الإفادة بالجامع الأموي ، والتحديث بدمشق وحلب وغيرها (1) وتولى العديد من الوظائف الإدارية والمالية في القاهرة ودمشق وحلب وصفد ، ومن هذه الوظائف:
- 1- كتابة الدرج بصفد ، المتمثلة في قراءة المكاتبات على الناس وكتابة الأجوبة وما يجرى مجراها (2).
 - 2- كتابة الأست بدمشق ، وكتاب الأست هم الذين يجلسون مع كاتب السر بمجلس السلطان بدار العدل في المواعيد ، على ترتيب منازلهم ومراتبهم ويقرأون القصص على السلطان بعد قراءة كاتب السر ، وسموا بكتاب الأست إضافة إلى أست السلطان ، وهو مرتبة جلوسهم للكتابة بين يديه (3).
 - 3- كتابة السر بحلب ، وتتمثل بقراءة الكتب الواردة على السلطان ، وكتابة أجوبتها وأخذ خط السلطان عليها (4).
 - 4- وكالة بيت المال في دمشق ، المتمثلة في التحدث فيما يتعلق بمبيعات بيت المال ومشترياته (5).

مكاته العلمية:

- قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " جمع الصفدي تاريخه الكبير الذي سماه الوافي بالوفيات ، في نحو ثلاثين مجلداً على حروف المعجم ، وأفرد منه أهل عصره في كتاب سماه " أعوان النصر في أعيان العصر في ست مجلدات " (6).
- وقال الذهبي في حقه : " الأديب البارع ، الكاتب ، شارك في الفنون ، وتقدم في الإنشاء ، وجمع وصنف " (7).
- وقال أيضاً " سمع مني وسمعت منه ، وله تواليف ، وكتب وبلاغة " .
- وقال ابن كثير : " كتب ما يقارب مائتين من المجلدات " (8).

(1) انظر طبقات الشافعية 17/10 ، والدرر الكامنة 88/2 ، والنجوم الزاهرة 19/11 ، وشذرات الذهب 344/8 و البدر الطالع 243/1 .

(2) انظر المنهل الصافي 241/5 ، والبدایة والنهاية 304/14 ، والنجوم الزاهرة 20/11 .

(3) انظر المنهل الصافي 241/5 والبدایة والنهاية 305/14 ، والنجوم الزاهرة 20/11 ، والوافي بالوفيات 1/15 .

(4) انظر المنهل الصافي 142/5 ، والبدایة والنهاية 305/14 ، والنجوم الزاهرة 20/11 .

(5) انظر المصالح السابقة والصفحات نفسها .

(6) الدرر الكامنة 87/2 .

(7) الوافي بالوفيات 30/1 ، وذيول المعبر للذهبي 364 .

(8) الوافي بالوفيات 31/1 ، والبدایة والنهاية 305/14 .

وقال السبكي : " كان الصفدي شافعي المذهب ، ولم تكن قراءاته محصورة في
فقه مذهبه فحسب ، وإنما كان له إطلاع واسع على فقه الإمامين العظيمين أبي حنيفة
النعمان ومالك بن أنس " (1).

قال ابن تغري بردي : " وشعر الشيخ صلاح الدين المذكور كثير ، وفضله عزيز
وهو شاعر مجيد ، على أن جتده يزيد على رديئه ، ولولا أنه كان ضئيلاً
بنفسه ، راضياً بشعره ، لكان ينذر له الرديء ، ويكثر منه الجيد ، لكن رأيت من
نظمه بخطه عندما يعارض بعض من تقدمه من مجيدي الشعراء في معنى من
المعاني اللطيفة ، فيأخذ ذلك المعنى أو النكتة ، فينظمها في بيتين ، ويجيد فيها
بحسب الحال ، ثم ينظم أيضاً في ذلك المعنى بعينه بيتين آخرين ، ثم بيتين ثم بيتين
ولا يزال ينظم في ذلك المعنى وهو يقول : وقلت أنا ، إلى أن يملأ النظر ، وتسأمه
النفس ، ويمجه السمع ، فلو ترك ذلك ، وتحرى في قريضه ، لكان من الشعراء
المجيدين ، لما يظهر لي من قوة شعره وحسن اختراعه " (2).

كان الصفدي محظوظاً بالاستماع إلى علماء أجلاء ، أخذ عنهم العلم ، لغة وأدباً
وبلاغة ، وقرأ كتبهم عليهم ، فأجازوا له روايتها ، وقد اتفقت كتب التراجم في سرد
عدد من أسماء شيوخه ك (أبي حيان الأندلسي ، والشهاب الحلبي ، وشيخ الإسلام
ابن تيمية ، والقاضي بدر الدين الكتاني) وغيرهم ، وسأذكر ترجمة مختصرة
لأشهرهم مرتبة بحسب تاريخ الوفاة :

1- الشهاب محمود بن سليمان بن فهد الدمشقي الحلبي ، سبغ منه الصفدي كتابه
(حُسنُ الثَّوْل) وروى عنه الكثير من شعره ، هو من أشهر علماء البلاغة والأدب
، عمل في ديوان الإنشاء نحو خمسين عاماً قال الصفدي : " قرأت على الإمام
الشيخ شهاب الدين بن فهد الحلبي بدمشق مجلدة من نظمته في مدح سيدنا رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - مسماة (أسنى المنائح في أهني المدائح) توفي سنة
(725هـ) (3).

2- شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية
ولد سنة (661هـ) هو أحد علماء الحنابلة ، يقول عنه الصفدي : " وكنت أحضر
دروسه ، ويقع لي في أثناء كلامه فوائد لم أسمعها من غيره ، ولا وقفت عليها في
كتابي " توفي ابن تيمية في 26 من ذي القعدة سنة (728هـ) (4).

3- المحدث أبو النون يونس بن إبراهيم الدبوسي ، وقد سمع عنه الحديث في الديار
المصرية ، توفي سنة (729هـ) (5).

(1) طبقات الشافعية 18/10 .

(2) المنهل الصافي 242/5 .

(3) انظر ترجمته في شذرات الذهب 70/6 ، والوافي بالوفيات 32/1 والغيث المسجم 114/1 .

(4) انظر البداية والنهاية لابن كثير 303/13 ، والنور الكامنة 154/1 - 155 ، وسير أعلام النبلاء 292/23 ،
والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحلبي 310/2 ، والوافي بالوفيات 68/24 .

(5) الوافي بالوفيات 253/4 .

4- القاضي بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الشافعي المعروف بالإمام الكتاني ، كان إماماً محدثاً وعالمًا مصنفًا ، تولى منصب القضاء في القدس ثم مصر ثم دمشق ، كان معروفًا بتدنيته وورعه ، يذكر أنه أصيب بالعمى في آخر حياته ، توفي سنة (733هـ)⁽¹⁾.

5- الحافظ فتح الدين محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس النعمري ، ولد سنة (671 هـ) كان إماماً بارعاً في الحديث ، ومن أشهر الحفاظ ، أديباً شاعراً ناظماً ونائراً ، حسن الخط جيد الفكر فصيحاً ، وبه تميز الصفدي في الأدب وقرأ عليه الحديث بالقاهرة توفي سنة (734هـ)⁽²⁾.

6- الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزني ، ولد سنة (654هـ) طلب العلم في سن مبكرة ، فأتقن فنونه ، ودرس له الكثير ، وتميز في التصريف والفقه ، درس عليه الصفدي الحديث في دار الحديث الأشرفية بدمشق توفي سنة (742هـ)⁽³⁾.

7- أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي الأندلسي ولد سنة (654هـ) علامة الأدب ، تفوق في اللغة والتفسير والحديث ، تتلمذ لعلماء أجلاء كابن الصائغ وابن النحاس وغيرهم ، له مصنفات عدة قيمة كـ(البحر المحيط) و(ارتشاف الضرب) ، وقد جمع الصفدي ما سمعه من أماليه في كتاب (مجاتي العصر من أنب أهل العصر) وقرأ عليه (الأشعار الستة) و(مقامات الحريري) و(حماسة أبي تمام) وسمع من لفظه (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات) وسمع عليه (النصيح) لثعلب ، توفي سنة (745هـ)⁽⁴⁾.

ونظرا لهذا الزخم ^{تعليمي} من علماء اللغة الذين عاصروهم الصفدي ، وسمع منهم وأخذ العلم عنهم ، أصبح هو من أشهر علماء العربية ، مما أدى إلى سعي طلاب العلم إليه ، فكما كان له شيوخ يجالسهم ويقرأ عنهم ، أصبح له تلاميذ يدنون ما يقرأه في حلقات العلم ، فمن تلاميذه :

1- أمين الدين بن محمد بن أحمد الحنفي الدمشقي ، ولد سنة (738هـ) سمع من ابن الخباز ، والصفدي وغيرهما ، ويعرف بابن الأدمي ، توفي سنة (795هـ)⁽⁴⁾.

2- أبو الفتح الدمشقي نور الدين أحمد بن علي وهو المعروف بالمحدث ، سمع عن الكثير من علماء الحديث بدمشق وحلب ، وتعلم له في الحديث عدد غير قليل من الدارسين ، أخذ عن الصفدي الأدب بدمشق توفي سنة (804هـ)⁽⁵⁾.

(1) انظر ترجمته في النجوم الزاهرة 298/9، والوافي بالوفيات 33/1 ، وشذرات الذهب 204/7 .

(2) انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 289/1 .

(3) انظر ترجمته في شذرات الذهب 136/6 .

(4) انظر ترجمته في الدرر الكامنة 58/6، وشذرات الذهب 145/3، ونكت الهميان ص 281، وانظر الصفدي دراسة تحليلية ، للدكتور : نبيل محمد ومثلا ص 82.

(5) انظر ترجمته في شذرات الذهب 342/7 ، ونيل تذكرة الحفاظ ص 184 .

(6) انظر ترجمته في شذرات الذهب 41/7 ، 42 .

- 3- محمود بن محمد بن إبراهيم الدمشقي ، برع في الكتابة والنظم والنثر ، أخذ عن الصفدي وغيره ، توفي سنة (805هـ) (1).
- 4- شرف الدين مسعود بن عسر بن محمود النحوي ، برع في النظم والنثر و تقدم في العربية ، أخذ عن الصفدي وغيره ، توفي سنة (815هـ) (2).

مؤلفاته :

للإمام الصفدي - رحمه الله - مصنفات عدة نافعة في شتى العلوم ، قال عن نفسه: " كتبت بيدي ما يقارب خمسمائة مجلد " (3) ولقد وقع الزركلي في وهم فقال: " زهاء منتي مصنف " (4) ولعل سبب ذلك ما قاله ابن كثير بأنه كتب المنين من المجلدات (5) فمن أشهر مؤلفاته :

- 1- أعيان العصر وأعيان النصر: وقد جعله في تراجم مشاهير القرن الثامن الهجري من الرجال والنساء أي من أدركوا سنة ولادته (696هـ) أنشأ عقب فراغه من الوافي ، وهذا الكتاب مطبوع في سنة مجلدات عن دار الفكر المعاصر ، سوريا بتحقيق د: علي أبو زيد ، ود: محمد موعد ، ود: محمود سالم (6).
- 2- تحفة ذوي الألباب فيمن حكم بدمشق من الخلفاء والملوك والثواب ، بتحقيق إحسان بنت خلوصي ، وزهير الصمصام ، في مجلدين من منشورات وزارة الثقافة السورية سنة 1991م (7).
- 3- تصحيح التصحيح وتحرير التحريف ، بتحقيق السيد الشرقاوي ، ومطبوع عند الخانجي بالقاهرة سنة 1987م (8).
- 4- تمام الممتون في شرح رسالة ابن زيدون ، كتاب أدبي بحث ، وهو شرح على الرسالة الجذية لابن زيدون ، وهو مطبوع في مجلد ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ونشر بالقاهرة (9).

(1) انظر ترجمته في شذرات الذهب 53/7 ، 54 .

(2) انظر ترجمته في شذرات الذهب 114/7 ، وبغية الوعاة 287/2.

(3) انظر شذرات الذهب 231/6 ، والفيت المسج 44/1 .

(4) انظر الأعلام للزركلي 140/3 .

(5) انظر البداية والنهاية 306/14 .

(6) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(7) انظر الصفدي دراسة تحليلية ص 69 .

(8) انظر المصدر السابق ص 86 .

(9) انظر الصفدي دراسة تحليلية ص 85 .

5- جنان الجناس ، وهو خاص بفنون البديع البلاغية ، وهو مطبوع عن دار الكتب العلمية ، بتحقيق سمير الحلبي سنة 1987م وأعادته نشره د. هلال ناجي (1).

6- الحسن الصريح في منة مليح ، وهو مطبوع ، بتحقيق د. أحمد فوزي الهيب ، عن دار سعد الدين دمشق ، سنة 2003م (2).

7- رشف الرحيق في وصف الحريق ، وهي مقامة أدبية ، يصور فيها حريق دمشق سنة (740هـ) على يد النصاري ، تحقيق د. سمير الدروبي في مجلة البلقاء سنة 1995م (3).

8- الشعور بالغور ، وهو كسابقه و مطبوع بتحقيق د. عبد الرزاق حسين ، عن دار عمار ، عمان سنة 1988م (4).

9- غوامض الصحاح ، وهو مطبوع عن معهد المخطوطات العربية سنة 1985م بتحقيق عبد الإله نبيهان ، وأعيد نشره في مكتبة لبنان (5).

10- الغيث المسجم في شرح لامية العجم ، وهو من أهم كتب الشروح الأدبية ألفه الصفدي لجعله كتاباً جامعاً لأحسن ما أثر عن العرب من علوم وفنون ، وأداب واتخذ من شرح أبيات اللامية سبيلاً إلى تصنيف هذا الكتاب الجامع ، وقد ذكر الصفدي في مقدمة كتابه الغيث المسجم : " وقد علقْتُ على هذا الشرح ، وأنا في هموم قد علم الله ترانيف بعوثها ، وانسكاب غمائم غمومها ... " (6).

11- فضّ الختام عن التورية والاستخدام ، هو أيضاً كتاب بلاغي بديعي ، وهو مطبوع بتحقيق د. محمد عايش ، عن الدار العثمانية ، عمان 2005م (7).

12- لوعة الشاكي ودمعة الباكي ، وهو مطبوع بتحقيق د. محمد عايش، ونشر في دار الأوائل سوريا ، 2003م (8).

13- المختار من شعر ابن دانيال ، وهو مطبوع في الموصل سنة 1979م ، بتحقيق محمد نايف الذيلمي ، وهو الجزء الرابع عشر من التذكرة (9).

(1) انظر المصدر نفسه ص 85 .

(2) انظر المصدر السابق هامش ص 86

(3) انظر المصدر السابق ص 86 .

(4) انظر المصدر والصفحة نفسها .

(5) انظر المصدر السابق ص 85 .

(6) الغيث المسجم 14/1 ، والصفدي دراسة تحليلية ص 171 ، 172 .

(7) انظر الصفدي ، دراسة تحليلية ص 86.

(8) انظر المصدر السابق هامش ص 85.

(9) انظر المصدر السابق ص 85 .

14- نُصرة الثائر على المثل السائر ، الذي انتصر فيه لابن أبي الحديد على ضياء الدين بن الأثير ، وهو مطبوع عن مجمع اللغة العربية بدمشق ، سنة 1972 بتحقيق محمد علي سلطاني⁽¹⁾.

15- نُكت الهميان في نُكت الغميان ، وخص به ذوي العاهات ، وهو مطبوع في مجلد بتحقيق أحمد زكي باشا في سنة 1911م ، ونشر بعناية أسعد طرازوني الحسيني⁽²⁾.

16- الهول المعجب في القول بالموجب ، وهو كتاب بلاغي ، مطبوع عن دار الأفق العربية ، بتحقيق د. محمد عبد المجيد لاشين ، سنة 2004م وكذا كتابي (الروض الناصم والثغر الباسم) وكتاب (صرف العين عن وصف العين) في جزأين ، كلاهما مطبوع عن دار الأفق العربية ، بتحقيق د. محمد لاشين سنة 2004م⁽³⁾.

17- الوافي بالوفيات ، ألفه في التاريخ ، يصفه الأستاذ سمير حسين حنبل محقق كتاب جنان الجناس بقوله : " هو أكبر معجم تاريخي من نوعه في تراجم الصحابة والتابعين والقراء المحدثين والقضاة ، والشعراء والنحاة والحكماء وغيرهم" ⁽⁴⁾ وهو مطبوع في ثلاثين مجلداً ، أشرفت على نشره جمعية المستشرقين الألمانية وساهم في تحقيقه (هيلموت ريتتر) و(دريد رينغ) ونخبة من المحققين العرب أمثال د: رمضان عبد التواب ، ود: شكري فيصل ، ود: إحسان عباس⁽⁵⁾.

وهو الكتاب الذي قام الدماميني بنقده ، وهو مطبوع في مجلدين عن دار الكتب العلمية ، دون تحقيق ، ولعل اسمه الصحيح (غيث الأدب الذي انسجم في شرح لامية العجم)⁽⁶⁾.

مؤلفاته المخطوطة:

1- التذكرة الصفدية أو الصلاحية ، وهي أكبر موسوعة أدبية وتاريخية ألفها الصفدي، وتزيد عن ستة وأربعين جزءاً ، ولم يُطبع منها غير (المختار من ديوان شعر شمس الدين بن دانيال) وهو الجزء الرابع عشر.

(1) نفسه وصفا 85 .

(2) انظر المصدر السابق ص 69 .

(3) انظر المصدر السابق هامش ص 86

(4) مقدمة محقق جنان الجناس ص 5 ، ذكره أيضاً الدكتور نبيل محمد رشك في كتابه : الصفدي دراسة تحليلية ص 68 .

(5) انظر المصدر السابق هامش ص 69 .

(6) أغلب شراح اللامية من علماء العربية الذين جاءوا بعد الصفدي ، نكروا هذا الاسم لشرح الصفدي بالإضافة إلى اسم (الغيث المسجم) .

2- جلوة المذاكرة في خلوة المحاضرة ، ومنها نسختان في دار الكتب المصرية برقم (168) ورقم (198) أدب / تيمورية.

3- حسن النواهد على ما في الصّحاح من الشواهد ، وقد ذكره الصفدي في كتاب (نفوذ السهم) في عدة مواضع ، وأحال إليه ، ومنه نسخة وحيدة في العالم في برلين برقم (4948) ، وهي محفوظة باسم (شواهد الصّحاح).

4- ديوان شعر صلاح الدين الصفدي ، ومنه نسخة في مكتبة المتحف العراقي برقم (1032).

5- طرد السبع عن سرد السبع ، ومنه نسخة في كوبرلي برقم (1337) ونسخة في يكي جامع برقم (984) ونسخة في الخزانة العامة برباط الفتح بالمغرب الأقصى برقم (1926) وقد اختصره جلال الدين السيوطي وسمّاه (تثنيّف السمع بتعديد السبع) ومنه الكثير من النسخ منها : نسخة مكتبة الأسد برقم (1127) ودار الكتب المصرية برقم (2593) والمكتبة الظاهرية برقم (8762/768) و (2990/870).

6- المجازاة والمجازاة ، في مجاريات الشعراء ، وقد جمعه لعلاء الدين بن فضل الله العمري حسبما طلبه منه ، ومنه منتقى في طوب قبر سراي رقم : (2618) وعنها مصورة في معهد المخطوطات العربية برقم : (828 ، 829).

7- نجم النياحي في نظم الأحاجي ، وهو حوار بين الصفدي وتاج الدين بن الدريهم قائم على المحاجة بالألغاز ، وقد سجّل فيه الصفدي هذه المحاورة ، ولم يصل إلينا ومن حسن الحظ أنّ ابن الدريهم سجّل هذه المحاورة أيضاً في كتاب (المحاور الصّلاحية في الأحاجي الاصطلاحية) ومنه نسخة وحيدة فريدة مميزة بخطها الواضح الجميل ، وهي محفوظة بالاسكوريال برقم (432).

8- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم ، ومنه نسختان ، واحدة في المكتبة العمومية ببايزيد برقم (6834) وتقع في (109 ورقة) ومنها مصورة في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية برقم (1210) والنسخة الثانية توجد في مكتبة شهيد علي برقم (2701) وتقع في (95 ورقة) ومنها مصورة في جامعة أم القرى برقم (331) ومصورة في الجامعة الأمريكية ببيروت على ميكروفيلم برقم

(492073)⁽¹⁾.

(1) انظر مقالة صلاح الدين الصفدي ومؤلفاته للنكتور : محمد عايش ، مجلة ملتقى أهل الحديث ، عمان الأردن ، سنة النشر 2004م ، عن شبكة الاتصالات الدولية ، بتصرف.

كتب الصفدي المفقودة:

- 1- جرّ الذئب في أوصاف الخيل.
- 2- حرم المرح في تهذيب لمح التلمح .
- 3- حقيقة المجاز إلى الحجاز.
- 4- زهر الخمانل في ذكر الأوائن.
- 5- ساجعات الغصن الرطيب في مرثي نجم الدين الخطيب⁽¹⁾.
- 6- طراز الألغاز.
- 7- غرّة الصبح في اللعب بالرّمح.
- 8- المثاني والمثالث.
- 9- المختار من مجاني الهصر من أدب أهل العصر ، وقد جمعه من إملاء أبي حيان الأندلسي.
- 10- المقترح في المصطلح⁽²⁾.

وفاته:

في سنة (764هـ) انتشر الطاعون في البلاد المصرية ، وامتد الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ، مما أصاب البلاد الشامية بهذا الوباء ، وكان من ضحاياه عدد من العلماء كان من بينهم صلاح الدين الصفدي ، فتوفي بدمشق في ليلة الأحد العاشر من شوال لسنة (764هـ) وعمره ثمان وستون سنة⁽³⁾.

(1) أوردها الدكتور نبيل محمد رشاد في كتابه الصفدي دراسة تحليلية ص 70 ، 71 .

(2) انظر مجلة أهل الحديث.

(3) انظر طبقات الشافعية 90/3 ، والنور الكامنة 210/2 ، وشذرات الذهب 200/3 ، 201 .

ثانياً : منهج كتابه الغيث المسجم . ما اسم الكتاب

حمل كتاب (الغيث المسجم) أو (غيث الألب الذي انسجم) في شرح لامية العجم للإمام الصفدي صورة الحياة الفكرية في مصر في العصر المملوكي الأول ، لأن مصر كانت ذات السيادة في العلوم والآداب الإسلامية ، فالإمام الصفدي شامي المولد إذ ولد بصفد من أعمال فلسطين ، كما أنه نشأ وتعلم بدمشق وحلب ، وعين كاتباً للدرج بصفد قبل انتقاله إلى القاهرة ، حيث جالس علمائها واستفاد من علمها ومعارفها .

عاش الإمام الصفدي حياته العلمية في ظل القرن الثامن الهجري ، وقد أوضح في مقدمة كتابه (الغيث المسجم) أن من أسباب تأليفه له ، ما امتازت به لامية العجم للشاعر الطغراني من معاني كريمة ، جعل الناس يحفظونها ، وتجري أبياتها على ألسنتهم فهو يقول : " فإن القصيدة موسومة بلامية العجم - رحم الله ناظم عقدها ، وراقم بردها ، مما تعاطى الناس مدام أكوابه ، وتجاذبوا هذاب أهدابه ... واقتطفوا ثمر معانيه متشابهها وغير متشابه ... وقد أحببت أن أضع عليها شرحاً يزيد جيدها فراندا ، وقصيدها فواندا ... " (1) .

سار لامية العرب
وأن مثيلتها المسماة بلامية العرب للشنفرى ، قد نالت اهتمام العلماء والشرح ، ما لم تنله لامية العجم ، السبب الذي جعل الإمام الصفدي يصنع على قصيدة لامية العجم شرحاً يناظره ، ويشابهه روعة وحسناً ، ولعل الصفدي أراد من خلال ذلك أن يصنف كتاباً جامعاً لكل ما أوتى عن العرب من علوم وآداب ليكون شاملاً للفضيلة التي امتاز بها لسان العرب ، فألف كتابه هذا .

وقد سار الإمام الصفدي في تأليفه للكتاب على منهج الموسوعية والشمول وهو في ذلك مشابه لمنهج العرب القدماء في التأليف ويتضمن ما يلي :

(1) الغيث المسجم 10/1 .

أولاً: تناول ألفاظ الأبيات لغوياً بالشرح والتحليل ، والإيضاح والتفسير وقد ذكر ذلك قائلاً : " ولا أغادر فيها لغة ولا إعراباً " (1) .

ثانياً: إيضاح كل معاني أبيات اللامية ، ^{خفاً} وتقريباً معانيها إلى الأفيام.

ثالثاً: إعراب جميع الألفاظ الواردة في اللامية ، والتطرق للحديث لما يتصل بها من مسائل نحوية قريبة أو بعيدة متسلسلة.

رابعاً: تناول كافة المعاني القريبة من معاني أبيات اللامية ، بالشرح وذكر ذلك حين قال: " ولا يضمه إليها سلك أو يدخل معها جراباً إلا نبهت عليه ، وأشرت بحسب الإمكان إليه " (2).

خامساً : الملاحظ بشكل كبير في منهجه هو الاستطراد في الشرح ، وذكره للكثير من الأمور الواردة في ذهنه التي راي فيها فائدة ونفعاً ، فهو قد شعر بأنه قد أسهب في الكلام على الشرح وعلل كثرة استطراده بتشابه المعاني فقال : " ولا بدع فالمعاني بعضها متشابه ببعض ... " (3) .

سادساً: إيراد النصوص ذات القيمة الأدبية في شرحه ، وتخير أكثرها منفعة للقارئ وذلك ذكره قائلاً : " على أنني لم أدع الجفلي إلى هذه المأدبة ، ولا رصيت طفيلي الكلام أن يتصدر في هذه المرتبة ... وأعرض عن منهل كان مأوه العذب غير أسن " (4) وبالرغم من ذلك إلا أنه اختصر وأوجز في بعض المواطن التي وجد فيها سبيلاً دافعاً للمثل فذكر في ذلك قوله : "نعم خشيت الإطالة ، واجتنبت العثرة خوفاً من عدم الإقالة ، وفررت من الزيادة حتى لا يكون ضعفاً على إباله ... " (5). فقد ذكر في الحديث عن حرف الوار في أحد المواضع : " فني الوار مباحث جليلة جمعتها في كراسة أضربت عن إثباتها هنا خوفاً من الإطالة ... " (6).

على الرغم من
الاعتناء
بالمصنف

خفاً
المراجع
(1) الفئ 10/1 .
(2) الفئ 10/1 .
(3) الفئ 11.12/1 .
(4) الفئ 13/1 .
(5) الفئ 13/1 .
(6) الفئ 71/1 .

سابعاً : تناول آراء ومواقف المتأخرين من العلماء وتأيدهم والانتصار لهم ، قائلا
في ذلك : " وصلت في الباحث إلى أقوال المتأخرين وانتصرت ، اللهم إلا فيما ندر ،
وخان هذا الشرط وغدر " (1) ^{خطأ}.

فالصفدي سار على منهج محدد ، وجعل أبيات لامية العجم هي محور اهتمامه
فمهما استطرد في شرحه وأسهب ، رجع إليها بعبارة واحدة مكررة في كل موضوع
استطرد فيه وهي قوله : " رجع القول إلى الإعراب " (2) أي أعراب بيت اللامية ،
وقد حرص على أيراد مقطوعاته الشعرية ، عندما يقتضي الحال ويستدعي السياق
ذلك وكتابه (الغيث المسجم) ملئ بتلك المقطوعات ومن الملاحظ في شرحه أنه
أطال في الشرح النحوي وأقل في الشرح اللغوي لأبيات اللامية – بل أنه لم يوازن
بين شرحه لأبيات اللامية ذاتها ، فأطال في شرحه للأبيات الأولى من القصيدة فقد
أتى شرحه للبيت الأول في أربع وعشرين صفحة (3) ثم بدأ شرحه في الأبيات
الوسطى بالتناقص حتى أتى شرحه للبيت السادس عشر في سبع صفحات (4) .

وقد اعتمد الصفدي في كتابه على عدد من الكتب المشهورة ، ما بين الأدبي
واللغوي والتاريخي ، والنحوي والديني ، والنقدي والبلاغي ، منها :
– عمدان حيايتي يارز للشرح .
1. خريدة القصر وجريدة العصر ، للعماد الأصفهاني الكاتب (5) .
2. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (6) .
3. كتاب الأذكىء لابن الجوزي (7) .
4. العقد الفريد لأبي عمر أحمد بن عبد ربه الأندلسي (8) .
5. مجاني العصر لأثير الدين أبي حيان الغرناطي (9) .

تسبق على حسب التخصص
الشرح
التفسير
المصنفات

- (1) الغيث 13/1
(2) الغيث 133/1 على سبيل المثال .
انظر (3) الغيث 63/1 إلى 87 .
انظر (4) الغيث 348/1 إلى 355 .
(5) الغيث 17/1 .
انظر (6) الغيث 1/ص 25، 99، 235، 333، 390، 448،
انظر ج 2/ص 179، 215، 221، 402، 367 .
انظر (7) الغيث 390/1، و 404/2 .
انظر (8) الغيث 201/2 .
انظر (9) الغيث 353/2 .

6. أمالي ابن الشجري (1) .
7. البيان والتبيين ، للجاحظ (2).
8. النمل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير الجزري (3) .
9. الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري (4) .
10. شرح اللمع للأصفهاني (5) . جامع ، المسمى ، المعتمد ، للأثير (6) .
11. أسرار العربية لابن الأنباري (6).
12. إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (7).
13. المقدمة لجمال الدين بن الحاجب (8) .
14. التعليقة على المقرَّب لابن النحاس (9).
15. كتاب الكامل في التاريخ لعز الدين بن الأثير (10).
16. مروج الذهب للمسعودي (11) .
17. وفيات الأعيان لابن خلكان (12).
18. طبقات السعترية للقاضي عبد الجبار (13).
19. الكشاف لجار الله الزمخشري (14) .
20. مفاتيح الغيب للرازي (15).

-
- (1) الغيث 353/2 .
 - (2) الغيث 74/1 .
 - (3) الغيث 157، 158، 245، 249، 305، 386/1 وغيرها
 - (4) الغيث 356/1 .
 - (5) الغيث 409/1 .
 - (6) الغيث 201/2 .
 - (7) الغيث 110/1 ، 202/2 .
 - (8) الغيث 180/1 .
 - (9) الغيث 371/1 .
 - (10) الغيث 1/ص 17 .
 - (11) الغيث 2/ص 94 .
 - (12) الغيث 1/ص 16 /ج 2/ص 124 ، ص 296 ، ص 411 .
 - (13) الغيث 1/ص 80 .
 - (14) الغيث 1/ص 324 ، ص 399 .
 - (15) الغيث 2/ص 26 .

المبحث الثالث

المعتزض الدماميني ومنهجه في الاعتراضات

أولاً: اسمه ونسبه ونشأته مكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

ثانياً: منهج الدماميني في الاعتراضات.

المبحث الثالث

المعترض الدماميني ومنهجه في الاعتراضات

أولاً : اسمه ونسبه ونشأته مكاتته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته.

هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر بن يحيى بن حسين بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح بن إبراهيم البدر المخزومي القرشي الإسكندري المالكي النحوي الأديب (1) وهو عربي - تنسب في العربية الأصلية

ولد الدماميني بالإسكندرية سنة (764هـ) (2) وقيل سنة (763هـ) (3) ولقب بالدماميني نسبة إلى قرية دمامين (4) وهي قرية كبيرة في صعيد مصر شرقي النيل على شاطئه ، وعُرف بابن الدماميني ، وكذلك بالمخزومي نسبة إلى القبيلة المشهورة في قریش وهي قبيلة بني مخزوم (5).

نشأ بالإسكندرية مسقط رأسه ، ويبدو أن أسرته كانت قليلة ذات اليد ، فتكسب الدماميني بالتجارة ، ولم تمنعه ظروفه من تحصيل العلم ، فكان ذا ذكاء عظيم ، تميز في النحو والنظم ، والخط والعروض ، وأقر له الأدباء بالتقدم في الأدب ، وبإجادة المقاطيع والقصائد والنثر ، وقد أخذت أسرته بنصيب وافر من العلم وتنصّب أبناؤها مناصب إدارية لها مكانتها فنذكر ترجمة لبعض أفرادها أمثال:

1- جده لأمه (ناصر الدين بن المنير) توفي سنة (683هـ) هو العباس أحمد بن محمد بن منصور الجُدّامي، عالم الحديث والتفسير والفقه وأصوله ، ناب في الحكم وولي القضاء بالإسكندرية (6).

(1) انظر الضوء اللامع 184/4 ، وإنباء الغمر 90/8 ، والنجوم الزاهرة 128/15 ، 129 ، وبغية الوعاة 66/1 ، وشذرات الذهب 181/7 ، 182 ، وانظر ترجمته أيضاً في شرح المزج 44/1 .

(2) انظر الضوء اللامع 184/4 ، وشذرات الذهب 181/7 .

(3) ذكر في شرح المزج أنه ولد سنة (763هـ) بالاتفاق 44/1 .

(4) انظر معجم البلدان 462/2 .

(5) نسبة إلى جدها مخزوم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص 464 .

(6) انظر فوات الوفيات 132/1 ، وبغية الوعاة 384/1 .

- 2- النجم الدماميني عمر بن محمد بن سليمان توفي سنة (707هـ) وهو عمُّ جدِّ بدر الدين الدماميني ، أخذ العلم عن علماء وقته ، وعُرف بالأخلاق العالية وبالرياسة(1).
 - 3- عمر بن أبي الفتوح الدماميني ، توفي سنة (714هـ) كان كثير النجدة والصلاة بالليل وذكر أنه كان من أصحاب الكرامات(2).
 - 4- التاج الدماميني ، عتيق بن محمد بن سليمان المخزومي، توفي سنة (731هـ) له مدرسة الرُحَابيين ، وله مشاركات في الحديث والفقه والتاريخ(3).
 - 5- شرف الدين الدماميني ، محمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن سليمان توفي سنة (803هـ) برع في العربية وأصولها ، وغلب عليه الحساب ، ولي وكالة بيت المال بالقاهرة والإسكندرية(4).
- ثانياً: مكانته العلمية وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته .

وصف الدماميني بالرخال لكثرة تنقلاته وترحاله ، فقد رحل إلى القاهرة أولاً سنة (794هـ) فسمع بها من (السراج بن الملقن) وتصدّر بالأزهر لإقراء النحو ، ثم رجع إلى الإسكندرية ، ثم عاد إلى القاهرة ، ومنها خرج إلى دمشق سنة (800هـ) ثم ذهب لمكة وسمع من القاضي (أبي الفضل النويري) وحجَّ منها ، ثم عاد إلى مسقط رأسه الإسكندرية ، فأقبل على الاشتغال بالدنيا ، فاشتغل في الحياكة وصار له دولاب متسع لها ، إلى أن جمع مالا كثيراً ثم احترقت داره ، ففرَّ من غرمانه إلى الصعيد ، فتبعوه وأحضروه إلى القاهرة مُهاناً فوقف بجانبه (التقي بن حجة) وأعانه كاتب السر (ناصر الدين بن البارزي) حتى صلح حاله ، وتولى قضاء المالكية ولكنه رُمي بالعديد من التُّهم غير بعيدة عن الصحة ، ثم سافر إلى اليمن مع تلميذه (الزين عبادة) سنة (820هـ) وفيها لقي تعظيماً وتكريماً من أميرها وأهلها فترس بجامع (زبيد) حوالي سنة ، ثم سافر للهند وهناك صعد نجمة وأقبلت الدنيا عليه وتفرَّغ للتعليم والتصنيف(5).

(1) انظر ترجمته في الطالع السعيد للإدغوي ص456.

(2) انظر الترجمة في المصدر السابق ص439،438.

(3) انظر ترجمته في الدرر الكامنة 48/3 ، والطالع السعيد ص 360،359.

(4) انظر ترجمته في إنباء القعر لابن حجر العسقلاني 332/3،331، ط2 سنة 1406هـ ، والضوء اللامع 64/9.

(5) انظر عنبرات الذهب 182/7 ، والضوء اللامع 185/4 ، وشرح المزج 45/1.

من شعره قوله:

رَمَائِي زَمَائِي بِمَا سَاءَ نِي .. فُجَاءَتْ نُحُوسٌ وَغَابَتْ سُعُودُ
وَأَصْبَحْتُ بَيْنَ الْوَرَى بِالْمَشِيبِ .. قُلَيْتُ الشَّبَابَ يَغُودُ(1)

وقوله :

قُلْتُ لَهُ وَالذُّجَى مَوْلَ .. وَتَحَنُّ بِالْأَسِّ فِي الثَّلَاقِي
قَدْ غَطَسَ الصَّبْحُ يَا خَبِيبِي .. فَلَا تُشْمِئْهُ بِالْفِرَاقِ(2)

شيوخه:

تتلمذ الإمام الدماميني لعلماء أجلاء في عصره ، متقدمين في العربية والفقه والأصول، ولهم باع طويل في الأدب ، فمن أشهر من جالسهم أثناء حله وترحاله :

1- محي الدين عبد الوهاب محمد بن يحيى الإسكندري القروي ، علامة الحديث في الإسكندرية ، سافر إلى مكة يطلب الحديث ، توفي سنة (778هـ)(3).

2- القاضي جمال الدين أبو الفضل محمد بن أحمد بن عبد العزيز النويري، وهو قاضي مكة وخطيبها ، توفي سنة (786هـ)(4) .

3- جمال الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن الشافعي ، عالم حديث وفقه بارع توفي سنة (790هـ)(5) .

4- عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن سليمان المعروف بـ(البهاء الدماميني) كان عالماً ورعاً وثقة ، دارياً بالحديث والفقه ، توفي سنة (794هـ)(6).

5- مجد الدين إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ(أبي الفداء الحنفي) برع في الفقه والأدب ، ومهر في علم القراءات ، توفي سنة (802هـ)(7) .

(1) انظر شذرات الذهب 181/4 .

(2) انظر البدر الطالع ص 667 .

(3) انظر ترجمته في شذرات الذهب 302/6 .

(4) انظر ترجمته في شذرات الذهب 292/6 ، وانظر شرح المزج 46/1 .

(5) انظر ترجمته في النجوم الزاهرة 315/11 .

(6) انظر ترجمته في الدرر الكامنة 23/3 ، وشرح المزج 46/1 .

(7) انظر ترجمته في شذرات الذهب 16/7 وشرح المزج 47/1 .

6- ابن الملقن سراج الدين عمر بن نور الدين علي بن أحمد الأنصاري الشافعي أخذ العربية عن أبي حيان وابن هشام المصري ، وقد اشتهر في بلاد اليمن بـ(ابن النحوي) توفي سنة (804هـ) (1).

7- ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد الحضرمي الإشبيلي المالكي ، الفيلسوف البارز ، برع في العلوم وتقدم في الفنون ، وقد ذكره الدماميني في شرحه على المغني توفي سنة (808هـ) (2).

8- كمال الدين الدميري أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى الشافعي ، مهـر في الأدب ، ودرس الحديث بقبة بـيـرس ، وكذا بالأزهر الشريف ومكة المكرمة ، وقد صرح الدماميني بذكره في كتابه (تعليق الفرائد) توفي سنة 808هـ (3).

تلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم له كثيراً من التلاميذ بسبب رحلته البعيدة عن القاهرة مهوى أفئدة طلاب العلم آنذاك ، وكذلك كثرة تنقلاته بين القاهرة والإسكندرية ودمشق وزبيد باليمن وكلبرجا بالهند، بل اقتصرت على ما كانت له صلة وثيقة بهم منهم :

1- شهاب الدين أحمد بن أبي القاسم بن محمد السهامي اليمني ، إلتحق بالدماميني عندما درس بجامعة (زبيد) وقرأ عليه فأجازه ، اشتهر بحسن عبادته وتدينه ، توفي سنة (838هـ) (4).

2- زين الدين عبادة بن علي بن صالح الأنصاري المالكي ، صاحب شيخه الدماميني في رحلته إلى اليمن ، فحضر أغلب حلقات درسه ، ثم عاد معه إلى القاهرة ، ولي التدريس في مدارس عدة توفي سنة (846هـ) (5).

3- ابنه شهاب الدين الدماميني ، ولد ونشأ بالإسكندرية وبها قرأ القرآن ، وحفظ رسالة أبي زيد وألفية ابن مالك والحاجبية ، وتفقه على أبيه والكمال الشمني، توفي سنة (860هـ) (6).

(1) انظر ترجمته في الضوء اللامع 186/7 وشرح المزج 47/1 .

(2) انظر ترجمته في شذرات الذهب 79/7 ، 80 .

(3) انظر ترجمته في الضوء اللامع 61/10 ، وشذرات الذهب 118/9 ، والبدر الطالع ص 789 .

(4) انظر ترجمته في وفيات الأعيان 130/1 .

(5) انظر شذرات الذهب 258/4 ، 259 ، والضوء اللامع 16/4 ، 18 .

(6) انظر ترجمته في الضوء اللامع 105، 106/2 .

4- محي الدين عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد الأنصاري المالكي ، برع في النحو ، والحديث والفقه والتفسير ، له كتاب (هداية السبيل في شرح التسهيل) كان حافظاً للأدب والأشعار ، توفي سنة (880هـ)(1).

مؤلفاته:

للإمام الدماميني ما يقارب واحداً وعشرين مصنفاً ، في النحو واللغة والأدب والعروض منها المطبوع ومنها لا يزال مخطوطاً ولم يُحقق ونذكر من المطبوع والمخطوط ما يلي :

أولاً المطبوع:

1- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب ، ويُعتبر أحد شروح الدماميني الثلاثة على مغني اللبيب لابن هشام ، وقد رُجِح الدكتور عمر مصطفى في كتابه (الدماميني النحوي) بأن هذا الشرح هو الثاني للدماميني على المغني وحقق الدكتور عمر مصطفى جزءاً من تحفة الغريب يبدأ من أول الكتاب حتى (أن المفتوحة المشددة) وقد نشرته دار الينابيع ، الطبعة الأولى سنة (2001م)(2) .

2- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، وهو شرح لكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك ، وقد ذكر الدكتور عمر مصطفى أن الدكتور محمد عبد الرحمن المغربي قام بتحقيقه في أربعة أجزاء سنة (1983م)(3) .

3- العيون الغامزة على خبايا الرامزة ، وهو كتاب عروض ، والرامزة هي قصيدة من البحر الطويل للإمام ضياء الدين عبد الله بن محمد الأندلسي ، وسميت بالرامزة لأنه استعمل الرمز في كلامه على تفاعيل الأبحر والدوائر العروضية ، وقام الدماميني بشرحها في كتابه العيون الغامزة ، وحقق هذا الكتاب الدكتور الحساني حسن عبد الله ، ونشرته مكتبة الخانجي في القاهرة سنة (1994م)(4) .

4- المزج أو شرح المزج ، وهو أحد أهم شروح الدماميني على مغني اللبيب المطبوع على حاشية كتاب (المنصف من الكلام على شرح ابن هشام) للشُّعْمَني

(1) انظر ترجمته في شذرات الذهب 329/7 ، 330 .

(2) كتاب (الدماميني النحوي) هو للدكتور عمر مصطفى ، نال بها شهادة الدكتوراه في النحو والصرف سنة 1997 ، شبكة الاتصالات الدولية ، مكتبة المصطفى الإلكترونية .

(3) حققه الدكتور محمد عبد الرحمن المغربي ، الطبعة الأولى سنة 1983م ، مكتبة المصطفى الإلكترونية .

(4) وتسمى الرامزة بالخزرجية ، نسبة إلى مؤلفها ضياء الدين الأندلسي الخزرجي ، انظر العيون الغامزة للدماميني ص 5 .

توفي سنة (872هـ) وهو كتاب شرح ممزوج بكتاب مغني اللبيب لابن هشام ، وأوضح فيه المتن بالأحمر ، ووصل فيه إلى حرف الفاء ، ثم وافته المنية ولم يكمله ، ووصف بأنه من أفضل الشروح الثلاثة للمغني لو كمل ، وهو جزءان ، صدر عن مكتبة الآداب بالقاهرة بتحقيق الدكتور عبد الحافظ حسن العسيلي ، الطبعة الأولى سنة (2007م) والكتاب مطبوع بمطابع الفرزدق التجارية في المملكة العربية السعودية سنة 1989م (1).

ثانياً المخطوط :

- 1- إظهار التعليل المغلق لوجوب حذف المفعول المطلق أورده بروكلمان (2) .
- 2- النحفة البدرية أورده حاجي خليفة (3) .
- 3- التعليق ، وهو شرح الدماميني الأول على المغني أورده حاجي خليفة (4) .
- 4- جواهر البحور في العروض، ذكره السخاوي (5) وابن العماد (6) والشوكاني (7) وبروكلمان (8) .
- 5- خطبة بنيعية تضم أسماء السور القرآنية ، ذكرها بروكلمان (9) .
- 6- ديوان شعره ، أورده إسماعيل باشا (10) .
- 7- شرح البخاري المسمى بـ(مصابيح الجامع) أورده ابن العماد (11) والشوكاني (12) وحاجي خليفة (13) .

(1) ذكره الدكتور عمر مصطفى في (الدماميني النحوي) ص45 ، وحاجي خليفة في كشف الظنون 1753/2
(2) انظر تاريخ الأدب العربي 92/6 ، وهدية العارفين 185/6 .
(3) انظر كشف الظنون 1751/2 .
(4) انظر كشف الظنون 1752/2 .
(5) انظر الضوء اللمع 185/4 .
(6) انظر ثمرات الذهب 181/7 .
(7) انظر البدر الطالع ص667 .
(8) انظر هدية العارفين 185/6 .
(9) انظر تاريخ الأدب العربي 93/6 .
(10) انظر هدية العارفين 185/6 .
(11) انظر ثمرات الذهب 181/7 .
(12) انظر البدر الطالع ص667 .
(13) انظر كشف الظنون 549/1 .

- 8- شرح جواهر البحور المسمى بـ(معتن الجواهر) ذكره الشوكاني(1) وحاجي خليفة (2) .
- 9- شمس المغرب في المرقص والمطرب ، وهي مجموعة قصائد في الخمر أنشأها في شبابه ، أوردها إسماعيل باشا (3) وبروكلمان(4).
- 10- عين الحياة ، وهو مختصر لحياة الحيوان للإمام الثميري ، ذكره السخاوي (5) وابن العماد (6) وحاجي خليفة (7) وبروكلمان (8) .
- 11- الفتح الرباني في الردّ البناني ، المعترض على مصابيح الجامع ، أورده بروكلمان(9).
- 12- الفواكه البدرية في شرح الحلاوة السكرية ، وسميت بدرية نسبة إلى اسمه البدر، جمع فيه نفائس كلامه لا غيره ، ذكره السخاوي(10) وابن العماد(11) والشوكاني (12) وبروكلمان(13).
- 13- القوافي في العروض ، ذكره بروكلمان(14).
- 14- مقاطع الشرب ، ذكرها السخاوي(15) وابن العماد (16) وحاجي خليفة (17).
- 15- المنهل الصافي في شرح الوافي للبلخي ، ذكره إسماعيل باشا (18).

-
- (1) انظر البحر الطالع ص 667
(2) انظر كشف الظنون 613/1 .
(3) انظر هدية العارفين 185/6 .
(4) انظر تاريخ الأدب العربي 93/6 .
(5) انظر الضوء اللامع 185/4 .
(6) انظر شذرات الذهب 181/7 .
(7) انظر كشف الظنون 696/1 .
(8) انظر تاريخ الأدب العربي 92/6 .
(9) انظر تاريخ الأدب العربي 93/6 .
(10) انظر الضوء اللامع 185/4 .
(11) انظر شذرات الذهب 181/7 .
(12) انظر البحر الطالع من 667 .
(13) انظر تاريخ الأدب العربي 93/6 .
(14) انظر تاريخ الأدب العربي 93/6 .
(15) انظر الضوء اللامع 185/4 .
(16) انظر شذرات الذهب 181/7 .
(17) انظر كشف الظنون 1781/2 .
(18) انظر هدية العارفين 185/6 .

16- نزول الغيث وهو ردّ على آراء الصفدي في شرحه (الغيث المسجم) في شرح لامية العجم ، ذكره السخاوي (1) وابن العماد (2) والشوكاني (3).
وفاته:

توفي الإمام الدماميني رحمه الله في مدينة كنجرا بالهند سنة (828هـ) وقيل سنة (827هـ) (4) وقيل إنه مات مسموماً ، فلم يلبث بعده إلا أياماً قليلة.

ثانياً: منهج الدماميني في الاعتراضات

لم تكن اعتراضات الإمام الدماميني على شرح الإمام الصفدي هي الأولى أو الأخيرة في تاريخه ، بل كانت له اعتراضات نحوية وصرفية على أبي حيان في كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ، وله اعتراضات على الأحكام النحوية عند ابن هشام وقد انتصر له فيها الإمام الشمني ، وأيضاً له اعتراضات نحوية على المرادي في ضوء شرحه ^{شرح} للتسهيل من أول الكتاب إلى آخر باب إعمال المصدر ، إضافة إلى اعتراضه على شرح الصفدي (الغيث المسجم) الذي هو موضوع دراستي ، وهذه الاعتراضات إنما تدل على موسوعية الإمام الدماميني وكثرة اطلاعه ، وهذا هو دأب العلماء .

له اعتراضات على منهج

وقد بين الإمام الدماميني قيمة كتابه (نزول الغيث) في مقدمة شرحه بقوله :

" إن بعض سكان الإسكندرية ممن يزعم أنه من طلبة العلم ، ويدّعي أنه من أولي النهى والحلم ، شاهدته يُطنب في شرح الكتاب الذي وضعه صلاح الدين الصفدي شرحاً على لامية العجم ، ويرى أنه خلّو في الذوق خلّو من العجم ... فلما ارتحلت إلى الديار المصرية في أواخر سنة أربع وتسعين وسبعمان ، وقفت عليه

(1) انظر الضوء اللامع 185/4 .

(2) انظر شذرات الذهب 181/7 .

(3) انظر البدر الطالع ص 667 .

(4) انظر الضوء اللامع 184/4 ، وإنباء الغمر 92/8 وبغية الوعاة 66/1 ، والنجوم الزاهرة 129/15 وشذرات الذهب 181/7 ، والبدر الطالع ص 667 .

وقوف منتقد لما فيه من الزيف ، سالكا معه سبيل الإنصاف ، مُنكبا عن طريق الحيف ... " (1).

فذكر بأن شرح الصفدي المسمى بالغيث المسجم للامية العجم ، ما هو إلا تتبع لأبياتها وقراءة نقدية لكتاب (الغيث المسجم) للإمام الصفدي، متبعا لكل شاردة وواردة فيه ، ذاكرا كل قضية فيه على حدى بالشرح ، والمناقشة والموازنة ، مفصلا الكلام في استطرادات الصفدي مهما اطنب فيها وأسهب ، وهو يدعم رأيه بأقوال كبار العلماء والبلغاء مفندا ما هو غريب في كلام العرب ، مؤكدا ما تكلمت به حريصا على طرح كل فكرة أوردها الصفدي سواء تعلقت باللغة أو النحو أو البلاغة أو العروض ، مستفيدا في ذلك كله من ثقافته الموسوعية ، وحسن ذوقه في استشعار المعاني فيعرف المخالف منها لطبيعة لسان العرب، متبعا قواعد العربية التي استقاها من مجالسته لشيوخه الأفاضل وقد سمى ما يقوم به من قراءة نقدية لشرح الصفدي بـ (الاعتراضات) قال :

" فكتبت في هذه الأوراق ما تيسر من الاعتراضات التي عرضت والانتقادات الصحيحة التي أعييت المعاند ... " (2).

وسار الإمام الذماميني في منهجه في الاعتراض أسلوب (قال ، أقول) وهو أسلوب واضح وصريح ، أعانه على اختيار عين المسألة المراد انتقادها ، فبدأ من البيت الأول من الامية على نهج واحد حتى آخر بيت ، واختلفت أحكامه في انتقاداته بحسب المسائل التي رأى أن الإمام الصفدي قد أخطأ في دراستها ومناقشتها.

(1) مخطوط نزول الغيث نسخة ١ - لوحة رقم ١.

(2) المخطوط لوحة رقم ١ .

قد اتبع في أسلوبه عدة طرق:

أولاً : حصر نصّ الصفدي المراد نقده بالكامل مبتدأ بقوله : قال ، ثم يبدأ في الشرح عارضاً انتقاده ورأيه في النصّ مبتدأ بقوله: أقول ، ومثاله (قال الصفدي) عند الكلام على قول الطغراني: "

يُشْفَى لَدَيْغِ الْعَوَالِي فِي بُيُوتِهِمْ .. بِنَهْلَةٍ مِنْ غَدِيرِ الْخَمْرِ وَالْعَصَلِ⁽¹⁾

يُشْفَى : فعل مضارع مغير لما لم يسم فاعله ، ويكتب بالياء لأنه من شفيت⁽²⁾.

(أقول) : هذا أيضاً ما يدلّ على معرفته بعلم الخط ، فإنّ قوله : " يكتب بالياء لأنه من شفيت ، يدلّ على أن كونه من ذوات الياء هو الموجب لكتابه بالياء ، ومقتضاه أنه لو لم يكن من ذوات الياء لكتب على خلاف ذلك ، مثل (ترجى) فإنه من رجوت ، فليس من ذوات الياء فينبغي أن لا يكتب بالياء ... " ⁽³⁾.

ثانياً : صرح في نصّه المعارض به ، عن المنصوص عليه لأنمة اللغة ، والفصيح المستعمل الجاري على لسان العرب ذاكراً آراء العلماء ومثاله :

قال الصفدي عندما أنشد قول ابن الساعاتي:

حَدِثْتُ بِجَفْنِيهَا عَلَى رَشْقٍ رِيْقِهَا .. وَمَنْ شَرِبَ الصَّهْبَاءَ يُلْزَمُ بِالْحَدِّ

فَيَا قَلْبَ صَبْرًا عَنْ شَهِي رَضَائِهَا .. فَإِنْ وَجِيَءَ السَّمِّ مِنْ ذَلِكَ الشَّهْدِ

" إنه معترض من وجهين ، أولاهما بلاغي وثانيهما نحوي وهو المهم ، إنه لم يجزم جواب الشرط في (يلزم) وإن كان قد جاء في الضرورة ولكن الأفصح الجزم⁽⁴⁾.

أقول: الجواب عن هذا الاعتراض ، أنا لا نسلم أنّ (من) شرطية حتى يلزم هذا الذي ذكره ، سلمنا أنها شرطية لكن فعل الشرط وقع بصيغة الماضي فيجوز في

(1) البيت الخامس والعشرون من القصيدة .

(2) الغيث المسجم 442/1 .

(3) المخطوطة نسخة 1 - لوحة رقم 33 .

(4) الغيث المسجم 450/1 .

الفعل الواقع جواباً في الصورة الظاهرة ، الرفع في فصيح الكلام في السعة وليس ذلك مختصاً بالضرورة ، ومنه قول زهير :

وإن أئاه خليل يوم مسألة .. يقول لا غائب مالي ولا حرم

فرع (يقول) جواباً للشرط .

نعم اختلفوا في التوجيه ، فسيبويه يرى أنه دليل الجواب لا عينه ، وأن الجواب محذوف والمبرد يرى أنه نفس الجواب محتجاً بأن الشيء إذا دخل موضعه لا ينوي به غيره ، وإلا لجاز (ضرب غلامه زيدا) (1) فتأمله.

ثالثاً: ذكر النص المراد نقده جملة واحدة ، ثم قام بتجزئته أثناء انتقاده فمثاله :

(قال) الصفدي عند الكلام على إعراب البيت:

نأى عن الأهل صفراً الكف منفرداً .. كالسيف عري متناه من الخل (2)

"من هنا هي لبيان الجنس ، لأنه يحتمل أن يعرى من الخل ، وأن يعرى من الجفون ، وأن يعرى من الصقل والرونق والمضاء ... وجملة عري في محل جر صفة للسيف" (3).

أقول: " قد أنكر قوم محيى (من) لبيان الجنس ، وابتداء الغاية هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه " (4).

ثم قوله: (فنصت على أن السيف عري من الخل لا من غيرها) كلام يؤذن بجهل لمقتضيات اللسان العربي ، لأن من لا تفيد هذا المعنى الذي ذكره بوجه ...

وأما قوله: (إن الجملة الفعلية في محل جر صفة للسيف) فتمكن مناقشته فيه من حيث أن السيف معرف ، والجملة إذا وقعت بعد المعارف كانت أحوالاً لا صفات ...

(1) انظر الكتاب 68/2.

(2) البيت الرابع من القصيدة.

(3) الغيث المسجم 134/1.

(4) الجماعة منهم المبرد وابن السراج والأخفش الصغير وأبو حيان والمرادي. من ارتسأ خالضاً ١٧/١٩

رابعاً: ناقش نصّ الصفدي كاملاً ، ثم دعا القارئ إلى التأمل في القولين فختّم كل اعتراضاته بقوله : (فتأمله).

خامساً: ذكر كل اعتراض له على شرح الصفدي سواء كان ضمن موضوع اللامية أو كان استطراداً من الصفدي في موضوع آخر ، وقد أكثر الإمام الصفدي من الاستطرادات في الغيث المسجّم.

فمثاله:

قال الصفدي : " ما أحسن قول شمس الدين محمد بن العفيف التلمساني:

يَا بَابِي مَغَاطِفًا وَأَعِينْ .. يَصُولُ مِنْهَا رَامِحٌ وَنَابِلٌ

فَهَذِهِ ذَوَابِلٌ نَوَاطِرُ .. وَهَذِهِ نَوَاطِرٌ ذَوَابِلُ

هذا من أعلى طبقات هذا النوع ، لأنه ردّ العجز على الصدر بألفاظه ، مع اختلاف المعنى ... " (1).

أقول: " لا نسلم أنه ردّ العجز على الصدر بألفاظه ، وعلى أن هذا النوع من البديع يُسمى (العكس والتبديل) وهو المفسّر عندهم بأنّ يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فتقدّم ما أخرت وتؤخر ما قدّمت ، كما في قولهم: عادات السادات ، سادات العادات وقولهم: ملوك الكلام كلام الملوك ، وأمّا ردّ العجز على الصدر فله معنى آخر لا يناسب غرض الصفدي " (2).

سادساً: اعتماده في مناقشاته واعتراضاته على أمّهات اللغة والأدب والبلاغة مصرّحاً أحياناً باسم الكتاب ، وأحياناً أخرى باسم مؤلف الكتاب ، أو يذكر بعض الأنمة بصفة عامة بقوله: نصّ بعض العلماء ، أشار أنمة اللغة ، خالف بعض الأنمة ، ومن العلماء الذين ذكرهم أثناء شرحه : سيبويه ، المبرد ، الزمخشري

(1) الغيث المسجّم 203/1 .
(2) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 13 .

التفتازاني ، الجوهرى ، ابن رشيق ، الفيروز أبادي ، ابن منظور ، الجرجاني ، و
تاج الدين التبريزي.

ومن أسماء الكتب التي ذكرها في شرحه بقوله: صاحب كتاب كذا ، هي تلخيص
المفتاح للقرويني ، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، وتهذيب الأسماء
والصفات لمحي الدين النووي ، والحماسة لابن الحجاج الأعمى ، والمفتاح
للسكاكي ، والمرتجل لابن الخشاب ، والمثل السائر لابن الأثير ، والكتاب لسيبويه ،
فشرحه (نزول الغيث) مليء بهذه الأسماء والكتب.

سابعاً : اتبع الوضوح في الأسلوب ، والسلاسة في التعبير ، وتلخيص الكلام دون
استطراد والوصول إلى الاستنتاج بأقصر الطرق ، فلا يشط بالذهن بعيداً عن
موضوع الاعتراض إضافة إلى استعماله لأبسط الألفاظ وأقربها لتأدية المعنى ، فمن
مميزات (نزول الغيث) أنه مثل صراع نقدي في عصره ، صراع ضد النظم
البيعية التي يمثلها الصفدي ، والذي وقف الدماميني مقابله بتعبيراته السلسة البعيدة
عن الزخرفة اللفظية حيث قال:

" لقد جرى هذا الأديب على ما هو متعارف عنده ، وعند الأدباء المتأخرين من
نظرهم في النظم إلى اشتماله على شيء من الأنواع البيعية ، وجعلهم ذلك هو
المقصود بالذات في أشعارهم ومخاطباتهم ، حتى ترى كثيراً منهم يغير الكلمة عن
موضعها اللغوي ، ويخرجها عن القانون العربي ، والقياس التصريفي حرصاً على
مجانسة أو تورية ، أو غير ذلك من الأنواع التي اشتمل عليها هذا الفن ⁽¹⁾.

ومما يؤخذ على الإمام الدماميني في شرحه (نزول الغيث) كثرة السخرية من
الصفدي ، بعد أغلب انتقاداته له ، فلا يكاد يخلو موضع من المواضع التي درستها،
من تهكم واضح بالألفاظ على فكر الصفدي وطريقته في شرح وتفسير أبيات اللامية
لا بل على كتابه (الغيث المسجم) جملة وتفصيلاً وهذا مما لا يليق بالعلماء وأولو
الفضل من الناس .

(1) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 6 .

وقال: " ثم أردت في الوقت الحاضر تَبَكَّيت ذلك الكاذب العايب (1) فوجدت هذا الصلاح قد ارتكب من الفساد خطباً جليلاً ، وكادت الأداب تقول عانية له ، ليتني لم اتخذ فلاناً خليلاً " (2) وقوله: " لقد أبان هذا المعترض عن عجائب تنادي عليه بالفضيحة " (3) و " الظاهر أن هذا المصنف مولع بالاعتراض ، والتعرض لما لا يعنيه " (4) وقوله: " ولو قصر هذا الرجل عن الدخول فيما لا يعنيه لسليم من هذه المهالك التي توقعه فيها مطالبة العجيبة " (5) وغيرها الكثير.

واتهامه للصفدي بالسرقة الأدبية في أكثر من موضع ومهما كان المأخوذ من الشعر محموداً في المعنى أو مضموماً، ^{على} استعبر سرقة مطلقة ، وتحدث عن أن الصفدي أخذه من معنى ابن نباته ، أو من محي الدين بن قرناص ، أو ابن النبيه أو شهاب الدين الشاغوري أو غيره فمثاله :

ذكر الصفدي لنفسه بيتين هما :

أَقْدِيهِ مِنْ أَهْيَفِ بَدَتْ لِي .. مِنْ مَحَاسِنِهِ الْمُنْتَقَى غَرَائِبُ
اسْمَرُ كَالرُّمَحِ ذُو اعْتِدَال .. لَا طَعْنَ فِي قَدِّهِ لِغَائِبِ

فقال الدماميني هو مأخوذ من قول ابن نباته:

بَدَتْ قَمَرًا مِنْ مَسْبِلِ الشَّعْرِ فِي جَنَح .. بِسَفْحِ الثَّقَا آهَا عَلَى زَمَنِ السَّفْحِ
مُحْجَبَةً لَا طَعْنَ فِيهَا لِغَائِبِ .. عَلَى أَنَّهَا تَمْشِي فَتَهْتَزُّ كَالرُّمَحِ

قال: عنيت البيت الثاني مع أن المعنى فيه أقعد وأتم من بيت الصفدي (6).

وقال الصفدي قلت أنا:

- (1) مخطوطة نزول الغيث ، نسخة أ - لوحة رقم 1 .
- (2) مخطوطة نزول الغيث ، نسخة أ - لوحة رقم 2 .
- (3) المخطوطة لوحة رقم 15 .
- (4) المخطوطة لوحة رقم 15 .
- (5) المخطوطة لوحة رقم 19 .
- (6) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 33 .

اثرَكَ هَوَى الْأَثْرَاكَ إِنْ شِئْتَ أَنْ .. لَا تُبْتَلَى فِيهِمْ بِهِمْ وَضُنِير

وَلَا تُرْجُ الْجُودَ مِنْ وَصْلِهِمْ .. مَا ضَاقَتِ الْأَعْيُنُ مِنْهُمْ لِخَيْر

قال الدماميني: أخذ الصفي معني المقتطوع الأول وغالب لفظه من قول محي الدين بن قرقاص (1) :

عَلَّقَتْهُ يَتَرِيًّا .. يُشْجِي الْقُلُوبَ بَيِّنَةً

لَا يَرْتَجِي الْجُودَ مِنْهُ .. بِالْوَصْلِ مِنْ ضَيْقِ عَيْنِهِ

وفي معناه من قول ابن النبيه (2) :

يَمِيلُ بِطَرْفِهِ الثَّرَكِيَّ عَلَيَّ .. صَدَقْتُمْ إِنْ ضَيْقَ الْعَيْنِ بَخْلٍ

وفي مثال آخر قال الصفي نظمت أنا في التشبيه :

كَأَنَّمَا الْأَغْصَانُ لَمَّا انْتَبَتْ .. أَمَامَ بَدْرِ الثَّمِ فِي غَيْبِهِ

بِنْتُ مَلِكٍ خَلْفَ شَبَاكِهَا .. تَقَرَّجَتْ مِنْهُ عَلَى مَوْكِبِهِ

ذكر الدماميني ، إن مقتطوع الصفي الأول مع ما فيه من العيب مسروق من قول محي الدين ابن قرقاص :

وَالْيَدُ يُشْرِقُ مِنْ خِلَالِ غُصُونِهَا .. مِثْلَ الْمَلِيحِ يُطِلُّ مِنْ شَبَاكِ

وشتان بين هذا وذاك ، فتأمله (3)

ترجم لابن الدماميني
موضوعه من قصته
في كتابه

علاوة على تاريخه من تاريخه

(1) محي الدين ابن قرقاص الحموي ، شاعر صليبي وأديب مشهور تجد له كثيرا من شعره في خزانة الأدب لابن حجة الحموي ، وغيرها ، انظر المنيك الصافي 122/1 .

(2) ابن النبيه هو كمال الدين علي بن محمد بن النبيه أديب و شاعر ، مدح بني أيوب ، توفي سنة (619هـ) له ديوان شعر مطبوع ، انظر ترجمته في فوات الوفيات 66/3 - وشذرات الذهب 85/5 .

(3) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 26 .

الفصل الثاني

الاعتراضات النحوية والصرفية و اللغوية

المبحث الأول: الاعتراضات النحوية في باب الحروف والأفعال.

المبحث الثاني: الاعتراضات النحوية في باب الأسماء.

المبحث الثالث: الاعتراضات الصرفية واللغوية.

المبحث الأول

الاعتراضات النحوية في باب الحروف والأفعال

قال الطغراني في البيت الأول من اللامية :

أصالة الرأي صانئني عن الخطل .. وجلية الفضل زانئني لدى العطل

معنى البيت: رأيي الثابت المحكم عصمني من ضعف الرأي ، وما تحليت به من مكارم الأخلاق ، وفائن انعيم ، زانئني عن العطل الثاني ، لغيري .

قال الإمام الصفدي:

" صانئني: صان فعل ماضٍ والتاء ضمير يرجع إلى أصالة، وهو في موضع رفع لأنه فاعل صان ، والنون الثانية نون التوقاية ، والتاء ضمير المتكلم وهي في موضع نصب على أنها مفعول صان " (1).

اعترض الإمام الدماميني بأن هذا الموضع مما هيّج الناس كثيراً بانتقاده عليه مع أن الذي ذكره قوله لبعض النحاة مرغوب عنها (2) حتى قال بعض الفضلاء إن القول بذلك خرق للإجماع ، والذي عليه الجماعة أن التاء الساكنة اللاحقة للفعل الماضي ليست ضميراً ، وإنما هي حرف يدل على تانيث الفاعل وهو في البيت المذكور ضمير مستتر يعود إلى أصالة ، وقد اهتدى الصفدي إلى سلوك الجادة في موضع آخر من هذا الكتاب ، ذلك أنه ذكر حين تكلم على إعراب قول الطغراني:

إنّ العلا حدثتني وهي صديقة .. فيما تحدثت أن العز في النقل (3)

أن (حدث) فعل ماضٍ والتاء علامة للتانيث ، وفاعله ضمير مستتر في حدثت مؤنث بالتاء عائد إلى العلا تقديره حدثت هي ، فالظاهر أن الإعراب الأول سيئ منه ومثل هذا لا يخفى على أصاغر الطلبة (4).

فوجه الاعتراض إذاً على أن التاء اللاحقة للفعل الماضي في (صانئني) هي ضمير رفع فاعل صان، فاعترض بأن التاء اللاحقة للفعل الماضي هي حرف دال على تانيث الفاعل ، ووصف قول الصفدي بأنه خرق للإجماع .

(1) النيث المسجود للصفدي 68/1 .

(2) الرأي هو الحلولي كما جاء في المعنى لابن هشام 116/1 ، والحلولي هو الحسن بن علي ، قرأ عليه ابن سلّمة عن قراءته على محمد بن سفيان ، انظر غاية النهاية 26/1 ، وترجم النعماني له في كتبه شرح المزج بقوله: الحسن بن محمد بن حمّون الأمّني أبو علي . كان فاضلاً ذا معرفة تامة بالأدب والكتابة توفي بستان كسرى سنة 608 هـ . انظر شرح المزج 605/1 ، وانظر معجم الأنبياء 184/1 ، 185 ، والأعلام 214/2 . وانظر رأيه في الهمع للسيوطي 156/2 وذكر العلامة كمال الدين الذميري بأن هذه القولة هي للمازني ، انظر مختصر شرح لامية العجم مطبوع ص 7.

(3) البيت 34 من لامية العجم .

(4) انظر مخطوطة نزول النيث للدماميني ، نسخة أ - لوحة رقم 6 .

وذكر الإمام العكبري ، في شرحه لامية أن (أصله الرأي) مبتدأ ، (وصانتي) وما بعده خبر ، ويقصد بما بعده أي الفاعل ، فكأنه قال صانتي هي ، واعتبر أن التاء الساكنة هي علامة تأنيث وليست فاعلاً (1)

ووصف الإمام الحضرمي (ت 930 هـ) قول الصفدي في أن التاء هي ضمير رفع فاعل بالذلول ، وأعربها علامة أو حرف يذكّر على تأنيث الفاعل (2) ولم يذكر أحد من علماء العربية الأجلاء بأن تاء التأنيث الساكنة ضمير بل لم يذكرها على النحو الذي ذكره الصفدي في إعراب بيت الضفراني (3) و ذكر ابن هشام في المعنى أن تاء التأنيث الساكنة في أواخر الأفعال هي حرف ، وأنها وضعت علامة للتأنيث (4) وكذا قال ابن عصفور (5) وذهب ابن هشام إلى أن الإمام الصفدي اغترّ بقوله : أن التاء في صانتي هي فاعل ، ويّين أن الجولي زعم أنها اسم ، وذكر أن ذلك ممنوع صناعة لأن إجماع النحويين معنّ به فيها (6)

وذكر في موضع من كتابه شذور الذهب أيضاً ، حين تكلم عن أنواع الفعل وعلاماته ، بأن من علامات الفعل الماضي تاء التأنيث الساكنة وهو بذلك يّين أنها علامة للتأنيث (7)

وذكر الإمام الدماميني أن التاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث ، أي تأنيث المسند إليه ك: قامتْ هُنْ ، وطلعتْ الشمسُ (8) قال الرضوي: " وأما التاء في مثل : ضربتُ ، وضربتُ ، فهي حرف للتأنيث لا ضمير بذليل : ضربتُ هُنْ " (9)

-
- (1) انظر شرح لامية العجم للإمام العكبري مطبوع ص 207 .
(2) انظر مخطوطة نشر العلم بشرح لامية العجم للإمام الحضرمي ، لوحة رقم (1)
(3) إلا الإمام النعماني في شرحه على لامية العجم ، فقد سلّ على هدى الإمام الصفدي في إعرابه للتاء على أنها فاعل صانتي . انظر مخطوطة شرح اللامية للنعماني لوحة رقم 12 ، ومختصر شرح لامية العجم للإمام النعماني مطبوع ص 24 .
(4) انظر مغني اللبيب لابن هشام ص 116 .
(5) انظر المقرب لابن عصفور ص 102 .
(6) انظر مغني اللبيب بحاشية النسوفي 264/1 .
(7) انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص 22 .
(8) انظر شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج للدماميني 602/1 .
(9) شرح الرضوي على الكافية 414/2 . وانظر رأي السيوطي في الأشباه والنظائر 225/1 ، وانظر معجم الإعراب لإميل يعقوب ص 94 .

وضمن باب التانيث جاء أن تلك التاء هي علامة تانيث مختصة بالأفعال إذا كانت ساكنة ومختصة بالأسماء إذا كانت متحركة (1) وأن الفعل يُعرف بتاء التانيث الساكنة نحو: فعلتُ ، إذا فهي علامة (2).

ومما يؤكد حرفية تاء التانيث كون ضمير التثنية وهو الالف يبرز معها في نحو: الهندان قامتا ، فيجتمع مع الضمير ، ولو كانت ضميراً ، لما اجتمع ضميران وذهب بعض العلماء إلى أن تاء التانيث الساكنة اسم كالتاء المتحركة .

ذهب إلى هذا الرأي البعض فقالوا: إنها شبيهة بتاء الفاعل ، وذلك أن التاء المتحركة تكون للمتكلم ، أو للخطاب والتاء الساكنة للغائب ، ثم إنها تقابل نون النسوة فإن التاء هذه للإفراد ، ونون النسوة للجمع ، ولما كانت نون النسوة اسماً كانت التاء كذلك ، لأنها مفردة كالتاء المضمومة و(نا) ضمير المتكلمين في قولك (كتبنا) فإن (نا) اسم ، ومفرده وهو التاء المضمومة اسم أيضاً ، فلماذا لا تكون التاء الساكنة اسماً ؟ (3)

وهذا القول مردودٌ بآنك تأتي بعد هذه التاء بالفاعل ظاهراً فتقول : ذهبتُ ليلي ، وخرجتُ سعاداً ، في حين لا يصح ذلك مع بقية الضمائر فلا يؤتى بالفاعل بعد التاء المتحركة ، ولأبعد نون النسوة ، فلا يقال: ذهبتُ خالدٌ ، على أن خالداً فاعل ، ولأ: ذهبن الهنداتُ ، على أن الهندات فاعل ، فاختلَفَ الأمر بين هذه التاء ، والتاء المتحركة (4).

وقد ذكر ابن يعيش بأن ما يدل على أنها ليست اسماً هو قولك : هذُ ضربتُ جاريها ، فترفع الجارية بأنها فاعلة ، ولو كانت التاء اسماً لم يُجْزَ رفع الاسم الظاهر ، لأن الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمَر والأخر ظاهر ، ومنها أنها لو كانت اسماً ، لكانت إذا قلتُ : (قامتُ هذُ) قَدِمَتِ المضمَر على المظهر وذلك لا يجوز (5).

مقالة

ورجع الحديث إلى قول الدماميني بأن هذه قولة لبعض النحاة مرغوبٌ عنها فإن قلت: كان من حقه التنبيه على ضعف هذه القولة، أتني رد ابن أقبرس بأن لكلام

(1) انظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك لابن هشام 218/4 ، وشرح عدة الحفاظ وعدة اللافت لابن مالك 104/ .

(2) انظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك 44/1 ، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري 487/2 .

(3) انظر مع الهوامع للسيوطي 170/2 ، ومعاني النحو لفاضل السامرائي 44/1 .

(4) الشبهة القائلة بأن نون النسوة جمع لتاء التانيث الساكنة ، هي وهم فلو كانت كذلك لجمعنا قولنا: (حضرت الأم) بقولنا (حضرت الأميات) وهذا باطل غير صحيح ، انظر وصف المبتلي في شرح حروف المعاني للملطي 241/ ، ومعاني النحو 45/1 .

(5) انظر شرح المفصل لابن يعيش 88/3 .

الصفدي وجه في ذلك وهو الإيدان بكونه كثير الاطلاع في هذا الفن ، فإن الأقوال
العربية إذا ذكرت دلتنا على اعتناء بالتقير عليها ولعله اكتفى بشهرة ذلك ،
وبالجملة فالخطب هين في مثل هذا ، فكتابه لم يوضع لتعليم دقائق علم العربية ، بل
يفتقر فيه النكتة العامة (1).

وعلى ما سبق نلاحظ أن علماء العربية اتفقوا على رأي واحد وهو أن التاء
الساكنة متى ألحقت بالفعل اعتبرت علامة لتأنيث الفاعل (2) وعلى الأرجح فقد سهي
سهي الإمام الصفدي عنها ، كما ذكر الإمام التماميني.

(1) انظر تحكيم العقول بأقول البحر بالنزول لابن أثير ، رسالة ماخستير ، جامعة 7 أكتوبر مصراتة للأستاذ
: ارحومة عبد المحيد ص 74/73 .

(2) أشار لنا الإمام الأنصاري في شرح لامية العجم مخطوطة لوحة رقم (13) والإمام البطوري في شافية
النجم على لامية العجم مطبوع ص 6 . والإمام علي المنبغوي في شرحه على اللامية في تحفة الرازي مطبوع
ص 9 .

قال في البيت الرابع:

صنّاء
نام عن الأهل صفر الكف مغترباً .. كالسيف غري متناذ من الخلل

معنى البيت: وأنا بعيد عن أهلي فقير لا أملك شيئاً من المال ، منفرداً عن الناس كالسيف الذي جرد عن حليته مع أن مضاءه وحذته هما المطلوبان عند الحاجة لا حليته وغمضه وحمائله .

قال الصفدي: "سوف يأتي انكلام على (من) وتقسينها ، ولكن هي هنا لبيان الجنس ، لأنه يحتمل أن يُعرى من الخلل التي تغطي بها الجفون وأن يُعرى من الجفون ، وأن يُعرى من الصقل والرونق والمضاء وغير ذلك ، فنص على أن السيف غري من الخلل لا من غيرها ، وهذه الجملة أعنى - غري - وما بعدها في موضع جر على الصفة للسيف ، ومن الخلل: متعلق بعري ... " (1)

قال الدماميني معترضاً: "قد أنكر قوم مجيء (من) لبيان الجنس ، وابتداء الغاية هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه (2) فالأولى أن تجعل (من) في البيت لابتداء الغاية ، أي ابتداء تعرية السيف وقع من الخلل ، ثم من أثبت مجيئها لبيان الجنس يقول: هي الواقعة بعد اسم فيه إتيان فيفسر بها وبمدخولها (3) وكثيراً ما تقع بعد (ما ومهما) وهما بها أولى ، لإفراط إيهامهما ، نحو قوله - تعالى - : ﴿ مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ ﴾ (4) وقوله: ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ ﴾ (5) ونحو قوله: ﴿ مَهْمَا ثَابَتَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾ (6) " (7)

فالمسألة المعترض عليها هي في كون (من) حرف الجر لبيان الجنس كما أثبتته الصفدي ، أو لابتداء الغاية كما ذكر الدماميني .

وقد اختلف في المعاني الأولى لـ (من) فذكر بعض العلماء أن المعنى الذي يعم (من) هو ابتداء الغاية ، وذكر ابن الخباز بأنها تكون للتبعية وزائدة ، وذكر ابن جني في اللمع معنى التبيين ، ومنه قوله - تعالى - : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرُّجُسَ مِنَ

(1) الغيث المسجم 134/1 .

(2) منهم المنرد وابن السراج وأكثر المغاربة ، انظر المقتضب 136/4 ، وارتشاف الضرب 1719/4 .

(3) وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه ، فإنك لو وضعت (الذي هو) موضعه لاستقام المعنى ، انظر الكافية الكبرى في علم النحو للإسعدي ص 289 .

(4) الآية 2 من سورة فاطر .

(5) الآية 106 من سورة البقرة .

(6) الآية 132 من سورة الأعراف .

(7) المخطوطة نسخة أ - اللوحة رقم 12 .

أرجع
السويدي في اللمع 213/4

الأوثان⁽¹⁾ لأن الرّجس يحتمل الأوثان وغيرها⁽²⁾ فذكرت من لبيان أنه من الأوثان لا من غيرها فالرّجس مجتنب، ومن الأوثان بيان له .

وعلى هذا سار الإمام الذميري فذكر أن (من) في بيت الطغراني هي لبيان الجنس⁽³⁾ أما الإمام ابن جماعة النحوي فقد أعربها بأنها لابتداء الغاية وذكر أنها يجوز أن تكون للبيان⁽⁴⁾.

وذكر ابن حمدون في حاشيته التبيين من معاني (من) الجارة⁽⁵⁾ وقد بين الرضوي أن معنى بيان الجنس يمكن رجعه إلى الابتداء كما يمكن رجعه إلى التبويض وهو ما ذكره سيبويه أيضاً ، و أن كل تلك المعاني هي الأولى لـ(من) و بيان الجنس والتبويض هي من توسع بعض المتأخرين⁽⁶⁾.

ورجح ابن هشام أن تكون من في الآيات السابقة للابتداء ، وأعربها بأنها مع مخفوضها في موضع نصب على الحال ، وفي قوله - تعالى- : ﴿فاجتنبوا الرّجس من الأوثان﴾ تكون (من) للابتداء والمعنى فيها فاجتنبوا من الأوثان الرّجس وهو عبائتها⁽⁷⁾.

قد وجه الدماميني كلامه إلى أن عبارة الصفدي (نصت على أن السيف غري من الخلل لا من غيرها) إنما هو كلام يؤذن بجهل لمقتضيات اللسان العربي ، معللاً ذلك بأن (من) لا تفيد هذا المعنى الذي ذكره بوجه كما لا تدل عليه بطريق من طرق الدلالات ، بل إن الصفدي لم يصرح بأن هذا المعنى الذي أبداه مستفاد بالمفهوم من السياق حين ادعى أن (من) مفيدة للنصرة عليه والتعيين له .

فاعترض الدماميني موجه إلى ادعاء الصفدي انحصار في عبارته : (السيف غري من الخلل لا من غيرها) في حين انتصر ابن أقبرس للصفدي ، فذكر أنه لا

(1) ذكر الرضوي قول الزمخشري في تفسير هذه الآية 30 من سورة الحج : " والرّجس مجتنب ، ومن الأوثان: بيان للرّجس وتمييز له يتناول غير شيء ، كانه قبل : فاجتنبوا الرّجس الذي هو الأوثان " انظر شرح الرضوي على الكافية 266/4 .

(2) انظر توجيه اللمع لابن الخباز شرح كتاب اللمع لابن جني ، 288 .

(3) انظر مختصر شرح اللامية للإمام الذميري ، ص 30 .

(4) انظر شرح إيضاح المبيد لوجه 16 .

(5) انظر حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي 309 / 1 .

(6) انظر تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري 240/239 .

(7) انظر معنى اللبيب 319 .

إحسان في صرف معناها عن البيان عند من له ذوق ، لأنَّ الغري الذي هو المعنى
المصدرى المُشعر به لفظ (غري) تحته الاحتمالات التي ذكرها الصفدي ، فتكون
(من) بحسب تفسيره واقعه بعد اسم فيه إيهام ، فهي واقعة من البيان موقعها .

أما مناقشته للساميني في أنَّ الصفدي موصوف بالجهل للسان العربي ، ففيه
تنبيه ، فمن المعلوم أنَّ المتكلم على معاني الحروف في علم العربية والمعاني حين
يقول: نصت ، لم يُرد بذلك انتصر المصطلح عليه عند علماء الأصوات ، وإنما يريد
إفادتها ذلك من قبيل مفاهيم الألفاظ ، لأنَّ إفادتها المعاني مشروط بمتعلقاتها مع ما
يؤيده من أنَّ المقصود بالذات من كلام الطغرائي أنه شبه الباني عن الأهل ، الفقير
المنفرد بالسيف المجرد من الخلل لا من غيرها (1)(2) .

واعترض الساميني أيضاً على قول الصفدي " إنَّ الجملة انفعلية (غري متناه) في
محل جرّ صفة للسيف " وذكر بأنَّ السيف مُعرّف ، والجملة إذا وقعت بعد المعارف
كانت أحوالا لا صفات ، فتكون هذه الجملة حينئذ في محل نصب على أنها حال من
السيف ، وتقدر فيها (قد) ويمكن القول بأنَّ ذلك غير لازم لجواز أن تكون (أل) في
السيف جنسية لا تعريفية ، وما كان كذلك جاز جعل الجملة بعده صفة لقربه من
النكرة ، وإن وقع بصورة التعريف .

والذي أجز فيه هو أن يكون حالا وصفة معا ، فلا تتم فيه المناقشة حينئذ
كقوله - تعالى -: ﴿وَأَيُّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النُّجُومَ﴾ (3) وقوله - تعالى -: ﴿كَمَثَلِ الْجَمَارِ
يُخْمَلُ اسْفَارًا﴾ (4) .

(1) انظر تحكيم العقول بأقول البدر بالنزول ص 100 .
(2) تجدر الإشارة هنا إلى أنَّ بعض روايات القصيدة جاءت بحرف الجرّ (عن) بدلا من (من) وعلى ذلك سار
شراحها في إعرابهم على أنَّ (عن) حرف جرّ و(الخلل) اسم محرور وشبه الجملة متعلق بقوله : (غري) ومنها
شرح العكبري ص 208 ، وشرح الحضرمي لوحة 5 ، وشرح السيوطي ص 5 ، وشرح الطنطاوي ص 10 .
وشرح المتناوي ص 13 ، وعلى هذا فالبيت لا شاهد فيه .

(3) الآية 37 من سورة يس .

(4) الآية 5 من سورة الجمعة .

وكقول الشاعر (1) :

ولقد أمرُ على اللّيم يسبني .. فمضيتُ ثمّ قلتُ لا يعينني (2)

في شرحه على مغني اللبيب : ذكر الدماميني أنّ الجمل الواقعة بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال ، فمنها ما يقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة ، ومنها ما يقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ، ومنها ما يحتمل فيه الحال والصفة بعد النكرة ، ونوع أخير هو ما يحتمل أن يكون حالا وصفة بعد المعرفة (3) ، والمقصود هنا (المعرف الجنسي) وهو موضع الشاهد في بيت الطغرائي.

فالسيف في (كالسيف غري متناه) من النوع الرابع ، وهو الواقع بعد معرفة غير محضة ، وهي التي تدخل عليها (أل) الجنسية فيحتمل فيه وجهان: أحدهما الحالية ، لأنّ السيف بلفظ المعرفة وإن كان نكرة في المعنى ، والثاني: الوصفية لأنّه كائنكرة في المعنى وإن كان معرفة بحسب الظاهر.

وقد اختلف في الأولى منهما ، فذهب الزمخشري إلى تقديم الحال لأن العمل بظاهر الحال أولى ، وذكر ابن هشام أن ابن الملك في شرحه لـ (المصابيح) ذهب إلى أن الأولى أن يجعل صفة (4).
هو ابن الملك المستحق المستحق ابن الملك.

وذكر الإمام الذميري أنّ الجملة تحتمل إعرابها حالا وصفة ، وإنما جوز إعرابها صفة - كما أعربها الصفدي - كون المعرفة هو (أل) الجنسية فهي تقترب في المعنى من النكرة (5) في حين صرح ابن أقيرس بإعتراف الدماميني بانتهاء المناقشة ، إن كان السيف معرف بالجنسية ، وما كان كذلك جاز جعل الجملة

(1) البيت من الكامل ، وهو لرجل من ملوك ، انظر شرح شواهد المغني 310/1 . وشرح القصريح 11/2 .

(2) انظر المخطوطة نسخة أ ، لوحة رقم 13 .

(3) انظر شرح الدماميني على المغني المسمى بشرح المزج 329/2 .

(4) ذكره شيخ زاده وقال المحقق : "ابن الملك كثيرا ما استعان به الشارح في عبارته" انظر شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، ص 59 .

(5) انظر مختصر شرح اللامية للزميري ص 87 .

بعده صفة ، لقربه من النكرة . وإن وقع بصورة التعريف (1) وكذلك ما ذكره الإمام
الحضرمي من أن جملة (غزّي متناه) هي حال من السيف أو نعت له ، لأنه
كالنكرة في المعنى كما قيل في البيت :

ولقد أمر على اللبم يسبني تخريج البيت

ووافقه في ذلك الإمام المنياوي (2) وأعرب الإمام أبو يحيى الأنصاري الجملة بأنها
نعت للسيف أو حال لأنها جملة وقعت بعد معرفة (3).

(1) انظر تحكيم القول ص 99.
(2) انظر شرح نشر العلم لوحة رقم 5، وثيقة الرائي لوحة رقم 13.
(3) انظر شرح اللامية للإمام الأنصاري ص 58.

وقال في البيت الخامس:

فلا صديق إليه مشتكى حزني .. ولا أنيس إليه منتهى جذلي

معنى البيت: ما أجد رفيقا يكون مستمعا لهمومي وحزني ، ولا أرى شخصا يأنس لفرحي ، وهذه حالة صعبة على من تلبس بها.

قال الإمام الصفدي: " فلا صديق: هذه لا النافية للجنس ... والفرق بين لا وليس هو أن (ليس) تنفي الواحد ، و (لا) الجنس ؛ لأنك إذا قلت: لا رجل في الدار بالفتح فمعناه ليس في هذه الدار هذا الجنس ، فلا يكون فيها واحد ولا اثنان ولا أكثر ، وإذا قلت: لا رجل بالضم والتووين ؛ كان معناه نفي الرجل الواحد ، وقد يكون فيها اثنان وثلاثة وأكثر " (1).

اعترض الإمام الدماميني قائلا: " هذا الفرق ليس بصحيح ؛ فإما لا نسلم أن (ليس) موضوعة لنفي الواحد كما ذكره ، وإنما الفرق من جهة أخرى وهي أن نقول: (لا) موضوعة لنفي الجنس والماهية على سبيل الاستغراق نصا ، فإذا قيل: لا رجل في الدار ، فمعناه نفي ماهية الرجل من الدار ، فيستحيل عندها وجود واحد أو أكثر من أفراد الماهية المذكورة مع نفيها ، وأما إذا قيل: لا رجل في الدار ولا امرأة ، بالرفع فهو محتمل لنفي الماهية ، فيكون النفي مستغرقا كما كان مع (لا) التي لنفي الجنس ، فلا يصح على هذا التقدير أن يقال: لا رجل في الدار بل رجلان ، إذا قصد هذا المعنى ، ومحتمل لنفي الوحدة فيصح أن يقال: بل رجلان مثلا ، وحكم (ليس) في احتمال المعنيين المذكورين هو حكم (لا) هذه التي بمعناها ، وإنما كانت (لا) العاملة عمل (إن) تفيد التخصيص على استغراق الجنس ؛ لأن قولك: لا رجل في الدار ، مثلا مبني في لسان العرب على جواب سؤال محقق أو مقدر ، كأنه قيل: هل من رجل في الدار؟ وكان من الواجب أن يقال: لا من رجل في الدار ، ليكون الجواب مطابقا للسؤال ، إلا إنه لما جرى ذكر (من) في السؤال ؛ استغني عنها في الجواب ، وقد تظهر في بعض الأحيان " (2).

وقد ذكر النحاة (لا) بمعنى (ليس) وجعلوها عاملة عليها ، فذهب ابن الحاجب إلى إيراد قول الشاعر (3):

من صد عن نيرانها .. فأنا ابن قيس لا براخ

(1) الفيت السج 152/1.

(2) مخطوطة نزول الفيت نسخة أ. لوحة رقم 13.

(3) البيت من الكامل ، وهو لسعد بن مالك كما في الكتاب 28/1 ، وفي الخصائص 102/2 ، وشرح شوافع المعنى 198 وحاشية الصبان 399/1 ، والإنصاف 367 ، ورصف المباني 337.

فجعل (لا) في البيت بمعنى (ليس) (1).

ويكون اسم (لا) التي لنفي الجنس نكرة ؛ لأنها تنفي نفياً عاماً مستغراقاً فلا يكون بعدها معين ، فهي في هذا نظيرة (رباً وكم) في الاختصاص بالنكرة (2) .

وربما اقتصر إعمال (لا) عمل (ليس) فقط على الشعر ، وقد منعه القراء وجعله ابن الحاجب سماعياً . وعلة الثقة هو نقصان شبهها بليس لأنها للنفي مطلقاً و(ليس) لنفي الحال . وقد ذكر ابن مالك في التسهيل بأن إعمال (لا) عمل (ليس) كثير ، وذهب السيوطي إلى أن ابن مالك ذكر أن عمل لا أكثر من عمل أن وكلاهما مشبهات بليس ، وذكر أبو حيان أن الصواب عكس ذلك لأن (أن) قد عملت نظماً ونثراً ، و(لا) إعمالها قليل جداً بل لم يرد منه قولاً صريحاً سوى بيت سعد ابن مالك السابق (3).

وذكر ابن مالك أنه في حال قصد بـ(لا) نفي الجنس على سبيل الاستغراق ؛ اختصت (لا) بالاسم ؛ لأن قصد الجنس هنا على سبيل الاستغراق والتصيص يستدعي وجود (من) لفظاً أو معنى ، وذلك لا يستوي إلا بالأسماء النكرة ، لأن النفي العام يكون بها ، فقولك : لا رجل في الدار ، تقديره : لا من رجل في الدار ، لأنه كالجواب لمن قال : هل من رجل في الدار ، وهذا ما ذكره الإمام الذماني في اعتراضه ، فكان من حق (لا) عند حصول قصد الجنس أن تعمل فيما بعدها من النكرات (4) وإليه ذهب الأشموني فقد ذكر أن من شروط إعمال (لا) أن تكون نافية ويكون الجنس هو المنفي بها ، وأن يكون نفيه نصاً ، فإن كانت لنفي الوحدة ، أو لنفي الجنس دون تخصيص أي ليس نصاً ، عملت (لا) في هذه الحال عمل ليس ، فقد ذكر هنا الفرق بين (لا) وبين (ليس) فـ(لا) لنفي الجنس العام على سبيل التصيص ، أما (ليس) فهي لنفي جنس الوحدة لا على سبيل التصيص ، وهي دالة على نفي الحال ، وتنفي غيره بالقرينة كما ذكر ابن هشام (5).

فجمله (لا رجل في الدار) تفيد هذه الجملة التي يكون فيها اسم (لا) مفرداً ؛ احتمال أمرين: نفي الخبر وهو (الغياب) عن رجل واحد ، ونفي الغياب عن جنس

(1) انظر أملي ابن الحاجب 62/2.

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش 103/2.

(3) انظر حاشية الصبان 399/1 ، وجمع الهوامع 145/1 ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 279/1 ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي 215/1 ، ورصف السبائي ص 337، 338 ، وشرح الثرة اليتيمة للحضرمي ص 453، 454.

(4) انظر شرح عمدة الحفاظ 254/1 ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 85/1 ، وشرح قطر الندى ص 168.

(5) انظر شرح الأشموني 5-6-7-8/2 ، وتوجيه اللع لابن الخباز ص 158 . ومعني اللبيب 307/1 ، وأوضح الملك 26/2 ، وشرح قطر الندى ص 168-169.

الرجال كله فرداً فرداً فلا غياب لواحد أو أكثر، ولو قلنا : لا رجلان غائبين ، ولا رجلان غائبين ، لكان الأمر محتملاً نفي الغياب عن اثنين فقط ، أو عن جماعة فقط ، ومحتملاً أيضاً نفي الغياب عن جنس الرجل كله فرداً فرداً ، بحيث لا يخلو واحد من الحكم عليه بعدم الغياب (1) فإذا أردنا أن يدلّ المثال السابق على النفي الصريح العام ، أي القاطع في أمر واحد ولا مجال فيه للاحتمال بين أمرين والذي يشمل نفي المعنى عن الواحد وما زاد عليه ؛ وجب ضبط المثال السابق ضبطاً آخر ، فنقول : لا رجل في اندار ، فبناء الاسم على الفتح ، يجعل النفي صريحاً في غرض واحد لا احتمال معه لغيره ، ويجعله علماً يتوجه على كل فرد فيقع على الواحد وعلى المثني وعلى المجموع وعلى ما زاد عليه ، ولا يمكن لفرد أو أكثر الخروج من نصّه ، وهذا هو المراد من قولك : (لا) تدلّ على نفي الحكم عن جنس اسمها نصّاً ، وعلى هذا لم يذكر أحد من النحاة أن (ليس) لنفي الواحد كما ذكر الإمام الصفدي ، وذكروا ما ذهب إليه الإمام الدماميني في اعتراضه ، ف(لا) لما دلّت على نفي يحتمل وقوعه على فرد واحد فقط أو على فرد واحد وما زاد عليه ، ولما كان النفي بها صالحاً لوقوعه على انفراد الواحد سماها النحاة بـ(لا) التي لنفي الوحدة) وكذلك سُميت بـ(لا النافية للجنس) أي التي قصد بها التخصيص على استغراق النفي لأفراد الجنس كله من غير ترك أحد ، ويسمونها البعض (لا التي للتبرئة) لأنها تدلّ على تبرئة جنس اسمها كله من معنى الخبر ، وقد وردت بهذا الاسم في بعض الكتب القديمة لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من أدوات النفي الأخرى (2).

ف(لا) النافية إذا كانت مثل (ليس) في معناه وعملها ، أفادت نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي إلا إذا دلّت قرينة على نفي معنى الخبر في زمن آخر ، فالحجازيون يعملون (لا) عمل ليس ويجعلون النفي به متجهاً إلى معنى الخبر في الزمن الحالي عند عدم قرينة تدلّ على زمن غير الحال ، والتميميون يعملونها فيقولون : لا معروف ضائع ، ولا معروف ضائع ، بالأعمال أو بالإهمال ، سواء (3).

(1) انظر النحو الوافي 1/ 601 ، 602.

(2) المصدر السابق 1/ 686 ، 687.

(3) نفسه 1/ 537.

وقال في البيت السابع عشر:

إني أريد طرؤق الحي من إضم .. وقد حماء رماء من بني ثعل

معنى البيت: يقول نصاحبه ابن الغي الذي طنبت منك إعانتي عليه في البيت السابق في قلبي :

فهل تُعين علي غي هممت به .. والغى يزجر أحياناً عن الفشل (1)

هو أني أريد إتيان القوم النازلين على جيت إضم ليلاً ، والحالة أنه قد حماء رماء مجيدون في رميهم ومصنيون فيه ، فهل لك في اقتحام الأخطار والإعانة على المسير إليهم من غير مبالاة ، وكون الرماة يحمون الحي مما لا يهابه الغشاق ولا يصدهم عن زيارة أحبائهم .

قال الصفدي: " إن : حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وإنما عملت هذا العمل ، لأنها وأخواتها أشبهت الفعل ... (2) فأعطي هذا الباب أحسن حالات العمل وأقراها ، وهو تقدم المفعول على الفاعل فشبه اسمها بالمفعول ، وخبرها بالفاعل ، فإن قلت: أحسن الحالات للفعل تقديم الفاعل قلت : إنما منع ليكون للأصل مزية ، وتعلم فرعية إن وبابها في العمل " (3)

اعترض الدماميني قائلاً : " إن الجواب منتقض لتسليم ما ذكر في السؤال من أن أحسن الحالات تقديم الفاعل ومقرر لذلك ، وهو خلاف ما ذكره أولاً حيث قال : فأعطي هذا الباب أحسن حالات العمل ، وهو تقديم المفعول على الفاعل ، فالتناقض في ذلك ظاهر " (4).

فوجه الاعتراض هو أحسن حالات العمل لإن وأخواتها ، الذي اكتسبته من مشابهتها للفعل ، حيث إن أحسن حالات العمل للفعل هو تقديم الفاعل ، وأحسن حالات العمل في باب إن المشبهة بالفعل هو تقديم المنصوب على المرفوع للإشعار بتعطيل الفرع عن الأصل ، فاختلف الدماميني مع الصفدي في قوله : (أعطي باب إن وأخواتها أحسن حالات العمل) وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع ، وإنما تعمل في الاسم النصب لا غير ، وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ قبل دخولها ، أمّا مذهب البصريين فذكره

(1) البيت السادس عشر من لامية العجم .

(2) وجه الشبه الذي ذكره بين إن وأخواتها وبين الفعل هو في المعنى فمعنى (إن) أكنث وحققت ، و(كان) شبهت ، و(لكن) استتركت ، و(ليت) تمنيت و(لعل) ترجيت ، ولأنهن مفتوحات الآخر كما انفتح آخر الفعل ، ولأنها تدخلها نون الوقاية ، وهناك أوجه أخرى ، انظر الغيث المسجم 356/1.

(3) الغيث المسجم 356/1 .

(4) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 28.

ابن جماعة في شرحه ، وأشار إلى أن (إن وأخواتها) حروف تأكيد ونصب ، تنصب الاسم اتفاقاً وترفع الخبر ، وإنما عملت هذا العمل ، وإن كانت حروفاً ، لكونها شبيهة بالفعل باتفاقهم⁽¹⁾ إلا أنهم اختلفوا فذهب الأندلسي والزمخشري وابن الحاجب (2) إلى أنها شبيهة بالفعل المتعدي لفظاً ومعنى كما ذكر سابقاً من أن (إن وأخواتها) تحمل معاني الأفعال أي موضوعه على ثلاثة أحرف ، وبُنيت على الفتح ، وتتصل الضمانر ونون الوقاية بها كالفعل المتعدي.

واتفقوا على أنها عملت عمل الفعل الفرعي تنبيهاً على الفرعية عنه ، وقيل لما كان معناها لا يتحقق إلا عند ذكر الخبر الذي هو عين الفائدة ، فإنها تنزل متبوعاً منزلة العمدة فأعطيت إعرابها وأعطى الاسم إعراب الفعل لتنزله منزلتها ، وهذا التعليل بعينه جاز في جميع أخواتها ولم يُعلق بشرح لامية العجم على هذه النقطة ، بل أعربوا (إن) في البيت إعراباً عادياً ، فإن حرف تأكيد ونصب ، والنون للوقاية والياء اسمها ، أريد : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا ، والجملة خبر إن⁽²⁾ (3)

وأورد المبرد وجهاً آخر من أوجه مشابهة هذه الحروف للأفعال فقال : " فهذه الحروف مشبهة بالأفعال ، وإنما أشبهتها ، لأنها لا تقع إلا على الأسماء وفيها المعاني من الترجي ، والتمني وغيرها ، وهي في القوة دون الأفعال ، ولذلك بُنيت أواخرها على الفتح كبناء الواجب الماضي ، وهي تنصب الأسماء وترفع الأخبار ، فتشبه من انفعّل ما قدم مفعوله ، نحو : ضرب زيداً عمرو"⁽³⁾

وذكر ابن يعيش أن هذه الحروف وهي إن وأخواتها ، إنما عملت لشبهها بالأفعال وذلك من وجوه منها:

- 1- أنها مختصة بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء.
- 2- أنها تكون على لفظ الأفعال إذا كانت على أكثر من حرفين كالأفعال.
- 3- أنها تكون مبنية على الفتح فهي كالأفعال الماضية.
- 4- أنها يتصل بها المضمّر المنصوب ، ويتعلّق بها مثل تعلّقه بالفعل تماماً ، نحو : ضربك ، وضربه ، وضربني.

(1) انظر شرح لامية العجم لابن جماعة النحوي ، لوحة رقم 41 .
(2) انظر ارتشاف الضرب 1237/1 ، والمفصل في علم العربية ص 304-306 ، وأمالى ابن الحاجب 35/4 .
(3) انظر شرح لامية العجم للإمام العكبري ص 215 ، ونشر العلم للإمام الحضرمي لوحة رقم (15) ، وشرح اللامية الإمام السيوطي ص 8 ، وشرح اللامية للإمام الأنصاري مخطوطة لوحة رقم (5) وشافية التجم للإمام البطاوري ، ص 25 ، وتحفة الرازي للإمام السبّاوي ص 29 ، في مختصر شرح اللامية للإمام النعيري ص 22.

(4) المقضب 108/4 ، 109 ، والحقل في إصلاح الخلل من كتاب الحمل ، الطليوني ص 181.

5- أنها تدلّ على معاني الأفعال ، كما ذكرت سابقاً مثل (لكن) استدركت ، و(لعل) تمنيت ... وغيرها.

فلما اقتضت ذلك جرت مجرى الفعل المتعدي ، فلذلك نصبت الاسم ورفعت الخبر وشبهت من الأفعال ، بما قُدم مفعوله على فاعله ، فقولك: إن زيدا قائم بمنزلة ضرب زيدا رجل ، وإنما قُدم المنصوب فيها على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل ، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب ، إذ رتبة الفاعل مقدّمة على المفعول .

وذكر ابن يعيش الفرق بين الأفعال ، وبين إن وأخواتها في العمل وهو أن هذه الحروف لما كانت في العمل فروعا على الأفعال ، ومحمولة عليها ، جعلت دونها ⁽¹⁾ ويقصد بدونها بأن قُدم المنصوب فيها على المرفوع خطأ لها عن درجة الأفعال ، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل ⁽²⁾.

وذهب ابن مالك إلى أنها شبيهة بالفعل الناقص في كونها لازمة للدخول على المبتدأ والخبر والاستفهام بما بعدها ، فلما كان معنى كل حرف من هذه الأحرف لا يحصل إلا في الأخبار ، تنزلت منزلة النقص من الأفعال ، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات ، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب ⁽³⁾ ونسب ابن مالك على فرعية هذه الأحرف فقال : " إلا أن هذه الأحرف لما كانت فروعا ، كان في عمل الرفع والنصب ، قُدم معهن عمل النصب على الرفع تنبيها على الفرعية ، لأن الأصل تقديم الرفع " ⁽⁴⁾.

ومما تقدّم نلاحظ أن علماء النحو أنزلوا إن وأخواتها ، منزلة الفرع للفعل الذي هو الأصل ، والأصل فيه تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول به ، وإن وأخواتها المشبهات بالفعل ، قُدم لهن النصب للاسم ، وتأخر الرفع للخبر ، ولا وجه يُوجب التناقض في قول الإمام الصفدي أن (إن وأخواتها) أعطيت أحسن حالات العمل وأقواها ، وهو تقديم المفعول على الفاعل من حيث كونها فرعا ، ثم يجيب بأنه قد مُنعت (إن وأخواتها) من تقديم الفاعل على المفعول التي هي أحسن حالات العمل وأقواها من جهة الأصل ، ليكون للأصل منزلة ، وتعلم فرعية إن وأخواتها في العمل .

(1) انظر شرح المفصل لابن يعيش 102/1

(2) انظر شرح المفصل 102/1 ، والإيضاح في شرح المفصل 379/1 ، وشرح الرضي 287/1 .

(3) انظر شرح التسهيل لابن مالك 8 / 2 ، وحاشية الصبان 423/1 ، والثر اللوامع للتشطي 280/1 ، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي حسن الفارسي 236/2 .

(4) شرح التسهيل 9/2

وعن ذلك يجيب ابن أثير بأن انظر في كلام الإمام الصفدي عدم التنقض ، بحجة أنه أعطى إن وأخواتها أحسن حالات العمل الخاصة بها وهو تقديم المفعول وهي فرع ، وأعطى الفعل أحسن حالات العمل الخاصة به ، أي تقديم الفاعل وهو أصل ، وأورد ذلك في سؤال ، وأجاب بلزوم مزية الفرع على الأصل فيه في باب إن وهذا من وجهة نظره لا تنقض فيه⁽¹⁾.

وخلاصة القول هي أن (إن وأخواتها) تعتبر فروعا من أصول ، وإن أشبهت الفعل في المعاني ، فالفرع أبدا لا يستوي كاملا مع الأصل ، وإلا لما سمي فرعا ، والفعل أصل لذلك أخذ أحسن حالات العمل بالأصالة من رفع الفاعل ونصب المفعول ، والأجدر بالقول أن (إن وأخواتها) باعتبارها فرع عن الأصل الذي هو الفعل أن تأخذ مزية أقل رتبة من عمل الفعل وهي تقديم المفعول على الفاعل والإمام الصفدي وإن عثر عن تميز الفعل في العمل كونه أصل عن الفروع الأخرى ، إلا أن موضوع اعتراض الإمام الدماميني عليه هو في قوله: إن وأخواتها أشبهت الفعل فأعطيت أحسن حالات العمل وأقواها ، ثم ناقض كلامه بالأصل والفرع ، وعمل كل منهما ومزيته .

(1) انظر تحكيم القول بالقول المبني بالنزول ، ص 170 .

وقال في البيت التاسع عشر:

فسر بنا في دمام الليل مُعسِّفاً .. فنفحة الطيب تَهْدِينَا إِلَى الحِللِ

معنى البيت: يخاطب الشاعر صاحبه ، ويقول له : سير بنا في دُمة الليل وعهده ، فإنه يسترنا ، واعتسف السير ، ولا تخش الضلال عن طريق الحي ، فإن رائحة طيب أهله ، ترشدنا إلى الحلة التي هم بنا نزول .

قال الصفدي : " وتأتي (إلى) ، بمعنى (مع) وهو قليلٌ ، قال بعضهم ، في قوله - تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ)⁽¹⁾ ، يعني مع أموالكم ، وليس بشيء ؛ لأنها لو كانت بمعنى (مع) لأمكن أن تقدّر بمعنى (مع) في كل مواطنها ، كما تقدّر ابتداء الغاية في (من) في كل مواردّها ولا يمكن ذلك في (إلى) فلا تقول في : سرت إليك، إنها بمعنى مع ⁽²⁾ .

اعترض الدماميني قائلاً : " هكذا تكون الإلزامات القوية ، ولعمري إنه يلزم على هذا إنكار أن تكون للتبعيض مثلاً ، إذ يقال هذا التقدير : لو كانت مفيدة للتبعيض يصحّ تقديرها مبعضة في كل الأماكن ؛ لكنها ليست كذلك ، فلا تكون للتبعيض ، كما أن (إلى) لما لم يصحّ أن تقدّر في كل الأماكن بـ(مع) لم يأت القول بأنها ترد بمعناها ، ولا شك في أن إنكار التبعيض لهذا الوجه لم يقل به أحدٌ ولا يعرف لمقدم ولا متأخر ⁽³⁾ .

فالخلاف بين الصفدي والدماميني هو أن (إلى) قد تأتي بمعنى (مع) وهو قليلٌ وليس بشيء ، لأنها لو كانت بمعنى (مع) تساوي شيئاً ؛ لقدّرت بمعنى (مع) في كل مواطنها ، وهذا هو رأي الصفدي ، أما الدماميني فذكر أنه إذا كانت (إلى) بمعنى (مع) قليلٌ وليس بشيء ، [فمعنى التبعيض لـ (إلى) وهو قليلٌ أيضاً وليس بشيء ، لأنه لا يصحّ أن تقدّر به في كل الأماكن . ؟ إلى آخر من

قال المرادي : " واعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية وجميع الشواهد عندهم متأول ⁽⁴⁾ .

(1) الآية 2 من سورة النساء .

(2) الغيث المسحوم 376/1 ، وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي 86/2 ، وقد ذكر الإمام الأنصاري أن (إلى) في بيت الطغرائي بمعنى (مع) انظر شرح اللامية للأنصاري ، ص 60 .

(3) نزول الغيث ، نسخة أ - لوحة رقم 29 .

(4) الحنى الثاني في حروف المعاني للمرادي ، ص 389 .

ترجع
للاستاذ السيوطي
158/1

وتكون (إلى) لمتنهي الغاية ، كقول القائل : إنما أنا إليك ، أي أنت غايتي وقد تقع في مكان (مع) كقوله تعالى : (**مَنْ أَحْصَا رِيَّ إِلَى اللَّهِ**)⁽¹⁾ ، أي : مع الله⁽²⁾ فإلى بمعنى انتهاء الغاية مكانية أو زمانية ، فمثالها في المكان قوله - تعالى - : (**مَنْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى**)⁽³⁾ ، ومثالها في الزمان قوله - تعالى - : (**ثُمَّ آتُوا الصَّنَامَ إِلَى الثَّيْلِ**)⁽⁴⁾⁽⁵⁾ .

أما الرضي فقد ذكر أن (إلى) لا تستعمل إلا في معنى انتهاء الغاية الزمانية والمكانية ولا تستعمل في غيرها إلا مجازاً ، ويفسر ما ذكره ابن مالك بورود إلى بمعنى مع فتين ، كما في قوله - تعالى - : (**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ**) بأنها بمعنى الانتهاء أي : تضمونها إلى أموالكم ، وكذلك قوله - تعالى - : (**وَأُيُودِكُمْ إِلَى الْيَمْرِ**)⁽⁶⁾ أي مضافة إلى المرافق ، واليود إلى اليود إيل : أي مضافة إلى اليود⁽⁷⁾ .

ونبه ابن مالك بقوله للمصاحبة عن التي بمعنى (مع) ، فكل معنى ، على أنها تكون بمعنى (مع) كقوله - تعالى - : (**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ**)⁽⁸⁾ واستشهد على أن (إلى) بمعنى (مع) بقول الشاعر⁽⁹⁾ :

فَلَمْ أَرْ عِذْرًا بَعْدَ عَشْرِينَ حِجَّةً .. مَضَتْ لِي وَعَشْرٌ قَدْ مَضَيْنِ إِلَى عَشْرِ

ولم يذكر ابن مالك بأنها إذا جاءت بمعنى (مع) أنها تجعل بمعناها في كل موضع آخر ترد فيه ، فلـ (إلى) لها في كتب النحو ثمانية معان هي :

الأول : انتهاء الغاية مطلقاً زمانية ومكانية وقد ذكرت له أمثلة فيما سبق .

(1) الآية 14 من سورة الصف .

(2) انظر حروف المعاني للزحاحي . ص 65 .

(3) الآية 1 من سورة الإسراء .

(4) الآية 187 من سورة البقرة .

(5) انظر شرح التصريح على التوضيح . لابن هشام 656/1 .

(6) من الآية 6 من سورة المائدة .

(7) انظر شرح الرضي على الكافية 271/4 ، وانظر المقرب لابن عصفور 198/1 .

(8) الآية 2 من سورة النساء .

(9) البيهت ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح ولم يذكر قائله ، ص 197 .

الثاني : بمعنى (مع) وتَجِدُ الإشارة هنا إلى أن من اتخذ من أطلق عليها مصطلح المصاحبة والمعية ، نحو: «مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»⁽¹⁾ وذكر ابن هشام معنى (المعية) وعرفه بأنه ضم شيء إلى آخر ، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين ، ولا يجوز عندهم قولك : إلى زيد مال ، تريد : مع زيد مال⁽²⁾ .

ونذكر انما معني ايضا معنى المعية بأنه إذا ضمت انشيء إلى آخر ، سواء كان من جنسه أم لم يكن⁽³⁾ فمن مجئنا بمعنى (مع) قول الشاعر⁽⁴⁾ :

بَرَى الْخَبْ جِسْمِي لَيْلَةً بَعْدَ لَيْلَةٍ .. وَيَوْمًا إِلَى يَوْمٍ وَشَهْرًا إِلَى شَهْرٍ

وقول الشاعر⁽⁵⁾ :

وَلَقَدْ لَهَوْتُ إِلَى الْكَوَاعِبِ كَالذَّمَى .. بِيَضِ الْوُجُوهِ حَدِيثُهُنَّ رَخِيمٌ

الثالث : معنى التبيين ، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل ، نحو : «رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ»⁽⁶⁾ .

الرابع : موافقة اللام⁽⁷⁾ نحو : «وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ»⁽⁸⁾ ، أي لك ، لأن : الأمر يتعدى باللام .

الخامس : موافقة حرف الجر (في) نحو : «لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»⁽⁹⁾ وقول الشاعر⁽¹⁰⁾ :

فَلَا تَتْرَكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي .. إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

-
- (1) الآية 14 من سورة الصف .
(2) انظر مغني اللبيب 96/1 ، 97 ، وانظر حاشية المتبلان على شرح الأشموني 332/2 .
(3) شرح مغني اللبيب المسمى (شرح المزج) للذماميني 413/2 .
(4) البيت من الطويل ولم أقف على نقله وهو من شواهد شرح التسهيل 141/3 .
(5) البيت من الكامل ولم أقف على نقله وهو من شواهد شرح التسهيل 141/3 .
(6) الآية 33 من سورة يوسف .
(7) هناك من يطلق على هذا الموضع (الاختصاص) و(مرادفة اللام) ، انظر الكافية الكبرى للإسمودي ، ص 291 ، و النحو النوافي 402/2 .
(8) الآية 33 من سورة النمل .
(9) الآية 87 من سورة النساء ، انظر شرح الإسموني 377/2 .
(10) البيت من الطويل ، وهو للذبيذاني ، وهو من شواهد المغني 97/1 ، والجمع 20/2 .

السادس: موافقة حرف انجر (من) كقول الشاعر (1):

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا .. أَيْسَقَى ، فَلَا يُرَوَّى إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ

السابع: موافقة (عند) كقول الشاعر (2):

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرِهِ .. أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّنَسَلِ

الثامن: التوكيد ، وهي الزائدة ، أثبت ذلك الفراء ، مُستدلاً بقراءة ^{مختصرة} بعضهم: **«أَفْدَةُ مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ»** (3).

وفي قوله - تعالى -: **«مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»** (4) ذكر الفراء أن المفسرين قالوا قبيلاً من أنصاري مع الله وهو وجه حسن ، وإنما جعلت (إلى) ك (مع) إذا ضمنت شيئاً إلى شيء ، كقول بعض العرب : (إِنْ الذُّودُ إِلَى الذُّودِ إِيْلَ) (5) . فإذا لم يكن هناك ضم لم تكن (إلى) ك (مع) ، فلا يقال في : مع فلان مال كثير ، إلى فلان مال كثير (6) . مذهب البعض إلى أن (إلى) إذا دخل ما بعدها فيما قبلها كانت بمعنى (مع) كقولهم: اجتمع مالك إلى مال زيد ، أي معه (7) فقد صرح بحملها معنى (مع) إذا جعلت بمعنى الضم وإلا فلا تكون.

وقد فسّر الإمام الصفدي الآية الكريمة: **«وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ»** بأنه لما كان الأكل بمعنى الجمع والضم ، وليس بمعنى البلع والمضغ عذاه بـ (إلى) أي لا تضموا أموالهم إلى أموالكم لأن الضم سبب في الأكل ، فأقام المسبب مقام السبب كقوله - تعالى -: **«وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ»** (8) ، وذكر في الآية الكريمة: **«مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ»** ، أن المعنى الذي قيل وهو: مع الله ، ليس كذلك

(1) البيت من الطويل ، قلته هو ابن أحمر ، كما ذكره ابن هشام في المغني 81/1 ، والهمع 20/2 .

(2) البيت من الكامل ، قلته هو أبو كبير الهذلي ، وهو من شواهد المغني 81/1 ، والهمع 20/2 .

(3) الآية 37 من سورة إبراهيم ، وقد أثبت الزمخشري القراءة وجعلها على التضعيف في الكشاف 559/2 .

(4) من الآية 14 من سورة الصف .

(5) قول العرب (الذود إلى الذود إيل) في القاموس : الذود ، ثلاثة أبعرة إلى العشرة أو خمسة عشر أو عشرين أو ثلاثين ، وهو واحدٌ وجمعٌ أو جمعٌ لا واحدٌ له من لفظه ، أو واحدٌ جمعه أخواك ، وهو مؤنن : يُضرب في اجتماع القلب حتى يؤدي إلى الكثير ، القاموس 203/1 . باب الدال فصل الدال

(6) انظر معاني القرآن وإعرابه للفراء 201/1 وشرح التسهيل لابن مالك 141/3 ، والهمع 20/2 .

(7) ينكر المرادي أن هنا ما حكاه ابن عصفور عن الكوفيين . انظر الجني 155 ، ورصف المياني في حروف المعاني ، للمائقي 169 .

(8) الآية 188 من سورة البقرة .

• بلّ المعنى هو: من أنصاري إني أن يتم أمر الله (1) فالصفدي لم يجعلها بمعنى (مع) في كلتا الآيتين ، بسبب رفضه ثبوت هذا المعنى بها في جميع مواضع ذكرها ، وقد استحسن الفراء المعنى الأول أي أن تكون (إني) في هذه الآية بمعنى (مع) ، دون أن يقيد بها هذا المعنى في كل حال .

قال ابن يعيش: " لو كانت (إني) بمعنى (مع) لساغ استعمالها في كل موضع بمعنى (مع) وأنت لو قلت : سرتُ إلى زيد ، تريد (مع زيد) لم يجر ؛ إذ لم يكن معروفاً في الاستعمال " (2) فوافق في كلامه الصفدي وخالف الفراء في كون الإتيان بها بمعنى (مع) في موضع يسوغ أن تكون بهذا المعنى في كل موضع يذكر ، بالرغم من أنها وردت بمعان أخرى ولم تلزمها في كل المواضع ، ولعلّ تخصيصها بحملها لمعنى الضم شرط في اعتبارها بمعنى (مع) هو المقياس الذي مكن من ورودها بعدة معانٍ .

ونكر الصفدي أن مجيئها بمعنى (مع) ذكره الكوفيون وجماعة من البصريين (3) حاملين عليه قوله - تعالى - : ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَىٰ الْمُرَافِقِ﴾ (4) .

ونسب الدماميني في شرحه على المغني للعكبري قوله: وليس بشيء ، أي مجيء (إني) بمعنى (مع) ؛ فإنّ (إني) لا تصلح أن تكون بمعنى (مع) ولا قياس يُعضده (5) فلم يكن الصفدي إذن هو الوحيد الذي ذكر هذا الشيء ، فقد وافقه ابن يعيش والعكبري في ذلك .

وقد أورد الإمام ابن جماعة عند إعرابه بيت الطغراني موضع الشاهد ، قوله - تعالى - : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (6) فقال: " إن فعل الهداية في قوله اهْدِنَا ، يتعدى إلى المفعولين ، بنفسه تارة ، وإلى الثاني بواسطة (إني) تارة أخرى كما في بيت الطغراني ، وكما في قوله - تعالى - : ﴿وَأَيْنِكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (7) (8) .

أما ابن اقبرس فتهكمه واضح من الدماميني ، واصفاً عبارة الدماميني : (هكذا تكون الإنزيمات القوية) بأنها تيكّم على الصفدي في غير محله ، لأنّ كلام الصفدي إنما أجراه على طريق إلزام من جعل (إني) بمعنى (مع) بحسب الوضع ، وعدم

(1) انظر الغيث المسجم 376/1 .

(2) شرح المفصل لابن يعيش 15/8 ، وانظر حاشية ابن الحاج على شرح المكودي 311/1 .

(3) كالأخفش وابن حنيّ ممن غلبت عليهم النزعة البصرية ، والزجاج والزجاجي ، وابن السجري والسكاكي وابن سيده ، انظر شرح المزج للدماميني ، ص 413 .

(4) انظر الغيث 377/1 ، والنص منقول كاملاً في ارتشاف الضرب ج 450/2 .

(5) انظر شرح الدماميني على المغني 314/2 ، وانظر حروف المعاني للزحاحي ، ص 66 .

(6) الآية 5 من سورة الفاتحة .

(7) الآية 52 من سورة الشورى .

(8) إيضاح المبهم من لامية العجم ، لابن جماعة ، لوحة رقم 45 .

افصاح الصفدي به وقع منه على سبيل السهو منه . وإلا فالإعراض يكون حينئذ
مذكراً حتى للأغبياء . فضلاً عن الأذكىاء . وذكر أن نسبة عدم إدراك هذا الشيء
لمثل الصفدي قبيح (1) نعم تهكم اندماميني من الصفدي ينبغي ألا يكون ، ولكن
لا يعالج خطأ الإمام ابن أثير من في تحيزه للإمام الصفدي.

(1) انظر تحكيم العقول بأقول المبدع بالنزول لابن أثير ، ص 171 .

وقال في البيت الثاني والعشرين:

قَدْ زَادَ طَيْبُ أَحَادِيثِ الْكِرَامِ بِهَا .. مَا بِالْكَرَائِمِ مِنْ جِبْنٍ وَمِنْ بَخْلٍ

معنى البيت:

زاد طيب الأحاديث بين الكرام إذا تسامروا ، حول ما يوجد في النساء الكرائم من الجبن والبخل ، وهاتان الصفتان محمودتان في النساء مذسوستان في الرجال.

قال الإمام الصفدي عند إعرابه لقول الطغراني (ما بالكرائم) : " قاعدة: كل جار ليس بزائد ، ومجرور أو ظرف ، لابد وأن يتعلّق بفعل أو بما فيه معنى الفعل ... والمتعلّق إما أن يكون ملفوظاً به أو مقدّراً ، والمقدّر إما أن يكون لازم الإضمار أو لا ، ولزم الإضمار له أربعة مواضع ، الأول: أن يقع خبراً لذي خبر ، الثاني : أن يقع صفة لموصوف ، الثالث: أن يقع صلة لموصول ، الرابع: أن يقع حالاً لذي حال ... " (1)

اعترض الإمام الدماميني قائلاً بأن قول الصفدي : " كل جار ومجرور غير زائد لابد وأن يتعلّق " ينتقض بعدة من حروف ليست زائدة ، ولا تتعلّق بشيء كحروف الاستثناء وهي : خلا وعدا وحاشا ، فإثنين لتحية الفعل عما دخلن عليه ، كما أن (إلا) كذلك ، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ، قال الشيخ جمال الدين بن هشام وهو كلام صحيح (2)

وذكر بأنه يمكن أن ينتقض أيضاً كلام الصفدي عن المتعلّق لازم الإضمار الذي قال أن له أربعة مواضع بنحو : يوم الجمعة صمّت فيه ، بنصب اليوم على الاستئصال ، فإنّ الظرف هنا متعلّق بفعل مضمر وجوباً ، وليس هو شيئاً من المواضع الأربعة التي ذكرها الصفدي ، وبنحو: بالرفاء والبنين (3) أي أعرست والفعل الذي تعلّق به هذا الجار لازم الإضمار من باب الأمثال ، مع أنه ليس واحداً من تلك المواضع الأربعة .

(1) الغيث المسج 412/1 والحدث مفصل حيث قال الصفدي : " وما فيه معنى الفعل الأسماء التي تعمل عمل الفعل ، والجار والمجرور والظرف ، إذا تعلّقوا باستقرار محذوف فالحل والمجرور مثل : زيد في الدار ، أي مستقر في الدار ، والظرف مثل : زيد عندك ، أي مستقر عندك والمتعلّق إما أن يكون ملفوظاً به أو مقدّراً ... " النصّ المذكور .

(2) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة 1 - لوحة رقم 32 .

(3) الرفاء المذ : الالتئام والاتفاق ، انظر الصحاح مادة (رفا) .

فقد ذكر ابن هشام في مسأله (نكر ما لا يتعلق من حروف الجر) أن حروف الاستثناء وهي: خلا وعدا وحاشا ، خفصت بين المستثنى ، ولم ينصب كالمستثنى بآلا ، لتلا يزول الفرق بين أفعالا وأحرفا (1)

فالمفهوم من كلام الإمام الصفدي أن (حرف الجر غير الزائدة) لابد من تعلقه بفعل أو بما يشبهه ، ولم يخرج من هذه الحروف شيء ، فحروف الجر من حيث التعلق وعدم التعلق تنقسم إلى :

أ - حروف لا تتعلق وهي حروف الجر الزائدة وشبه الزائدة ، وهذه غير داخله في قول الصفدي .

ب- حروف لها متعلق وهي حروف الجر غير الزائدة.

ج- حروف جر غير زائدة وليس لها متعلق، وهذا ما اعترض به النمامي على الصفدي ، والذي ذكره ابن هشام أن حروف الجر المتعلقة بالفعل يستثنى منها ستة أمور هي:

1- الحرف الزائد كالباء في قوله - تعالى - : ﴿ كَفَى بِاللّهِ شَهِيدًا ﴾ (2) و من في قوله - تعالى - : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِكٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ (3) والزائد إنما دخل لتقوية الكلام وتوكيده لا للربط.

2- لعن في لغة عقيل ، لأنها بمنزلة الحرف الزائد ، لأنها لم تدخل لتوصل عامل بل لإفادة معنى التوقع .

3- لولا فيمن قال: لولاي ، ولولاك ، ولولاه ، فهي أيضا جارة للضمير وبمنزلة لعن في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

4- رب في نحو: رب رجل صالح لقينه أو لقيت ، لأن مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول، ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لأن (رب) لها الصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعديته عامل (4) .

5- كاف التشبيه ، ذكرها الأخفش وابن عصفور مستدلين بأنه إذا قيل : زيد كعمرو فإن كان المتعلق استقر فكاف لا تدل عليه .

(1) انظر مغني اللبيب 104/2 .

(2) الآية 28 من سورة الفتح .

(3) الآية 3 من سورة فاطر .

(4) هناك رأي آخر لـ (رب) في هذا المثال وإنما اقتصرنا على الرأي الأول تحنباً للإطالة في غير موضعها .

6- حروف الاستثناء وهي خلا عدا وحاشا . وقد ذكرناها سابقاً (1)

ذكر الإمام السيوطي أن الظرف والمجرور لابد من تعلّقها بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر أن لم يكن الجار زائداً أو شبه زائداً .

فمثال تعلّقه بالفعل أو ما يشبهه ، قوله - تعالى - : ﴿ أَلْقَيْتُ عَلَيْهِمُ ﴾ ﴿ غَرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (2) ومثال ما أول بمشبه الفعل قوله - تعالى - : ﴿ هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ (3) ومثال ما يشير إلى معناه قوله : (فلان حاتم في قومه) تتعلّق بما في حاتم من معنى الجود .

ومثال المتعلّق بالمحذوف قوله - تعالى - : ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ (4) وقال السيوطي : " إن حروف الجرّ استثنى منها الحروف الستة التي ذكرها ابن هشام في عدم التعلّق " (5) وهو يريد ما ذهب إليه الإمام الدماميني في اعتراضه إذ أن الإمام الصفدي لم يذكر استثناءات للمتعلّق بحروف الجرّ ولا في الظرف سوى قوله غير زائد ، والنواضح أن هناك حروف جرّ غير زائدة ومع هذا فهي لا تتعلّق ، وهي : لعل ، ولولا ، وربّ ، وكاف التشبيه وحروف الاستثناء .

وهذا ما ذكره الإمام الدماميني في شرحه على مغني اللبيب حرفياً (6)

قال الإمام الشوكاني :

جملة ما جاء من الحروف .. بلا تعلّق له موصوف

زائدها ثم لعلّ ولولا .. وربّ والتشبيه إمّا حصلا

(1) انظر مغني اللبيب 1/ 102 ، 103 ، 104 .

(2) الأيتان 6 ، 7 من سورة الفحة .

(3) الآية 84 من سورة الزخرف .

(4) الآية 73 من سورة الأعراف .

(5) الأشباه والنظائر للإمام السيوطي 1/ 249 .

(6) انظر شرح الدماميني على المغني 2/ 333 ، 334 ، 335 ، 339 ، وانظر الدرر اللوامع للشيخ السيوطي 2/ 346

سادسها خلا وحاشا وعدا .. (إن خفضت ما بعدها أبدا⁽¹⁾)

ذكر ابن شملان أن الذي لا يتعلق بشيء من حروف الجر ، قسمان: الزائد والشبيه بالزائد وقال: " إن الشبيه بالزائد يقصد به ، لعل في لغة من جر بها ، ولولا . ويكون فيها الضمير مجرورا بها في محل رفع على الصحيح ، وربا ، خلا ، حاشا ، عدا ، على خلاف فيها " (2).

وقد عرف الزائد بأنه ما لا معنى له ولا متعلق ، وإنما جيء به للصلة والتوكيد نحو قولك : بحسبك درهم ، والشبيه بالزائد هو ماله معنى وليس له متعلق نحو: رب رجل كريم نصحني.

فمعنى التعلق هو الارتباط ، ويكون التعلق بما فيه صحة المعنى ، وهناك أمور لفظية عند النحاة تمنع من التعلق بالجاء والمجرور أو الظرف ، وإن كان المعنى يقتضيه ، فيقدرون له متعلقا محذوفا نحو : (إني لك من الناصحين) (3) فلا يعلقون (لك) ب(الناصحين) وإن كان المعنى يقتضيه إذ المعنى : إني من الناصحين لك ، لوجود (أل) الموصولة الداخلة على اسم الفاعل ، فهم يقدرون له محذوفا يفسره المذكور أي: إني من الناصحين لك من الناصحين (4).

فالمتعلق لازم الإضمار، له مواضع ذكرها السيوطي وابن هشام وهي:

- 1- أن يقع صفة نحو قوله - تعالى - : «أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ» (5).
 - 2- أن يقع حالا نحو قوله - تعالى - : «فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ» (6).
 - 3- أن يقع صلة نحو قوله - تعالى - : «وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ» (7).
 - 4- أن يقع خبرا نحو قوله : زيدٌ عندك أو في الدار.
- كما اعترض الدماميني على أن المتعلق اللازم الإضمار له أربعة مواضعبان هناك مواضع أخرى يضم فيها المتعلق وهي:

(1) انظر جامع الفوائد المنطومة في النحو والصرف لابن شملان ، ص 26 .

(2) جامع الفوائد ، ص 26 .

(3) الآية 20 من سورة القصص .

(4) انظر معاني النحو ، لفاضل السامرائي 98/3 .

(5) الآية 19 من سورة البقرة .

(6) الآية 79 من سورة القصص .

(7) الآية 19 من سورة الأنبياء .

- 1- أن يكون مثلاً نحو قولهم: بالرفاء والبنين ، بإضمار أعرفت .
- 2- أو يرفعوا الاسم الظاهر ، نحو قوله - تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾⁽¹⁾.
- 3- أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: أيوم الجمعة صمت .
- 4- القسم بغير الباء. نحو قوله - تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾⁽²⁾ وقوله - تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾⁽³⁾⁽⁴⁾.

فالإمام الصفدي ذكر المواضع الأربعة الأولى ، ولم يذكر الأربعة الأخيرة ، وما أورده الإمام الدماميني من أمثلة غير خارج عن القاعدة كما اعتقد بل هو ضمن القاعدة الكاملة التي أقرها ابن هشام والسيوطي.

فمثال: يوم الجمعة صمت فيه ، ينطوي تحت حذف المتعلق شريطة التفسير ، والمثال: بالرفاء والبنين، تحت وقوع المتعلق مثلاً ، وهو يستوفي ما اعترض به الدماميني فالتعميم في القاعدة أوضح أن الاعتراض الثاني هو لعدم توسيع الإمام الصفدي في ذكر القاعدة كاملة .

وإضافة لهذا فقد ذكر ابن شملان آية أخرى للإمام الشوكاني فقال: " أما مواضع وجوب حذف عامل الجار والمجرور هي في قوله :

يَجِبُ حَذْفُ مُتَعَلِّقَاتِ الظُّرُوفِ .. كَذَا كُلُّ مَا حَفَظْتَهُ الْحُرُوفُ

بِبَابِ الصَّلَاتِ وَأَمْثَالِهَا .. مَعَ الْحَالِ فَاعْلَمْ بِهِ وَالْوُصُوفُ

وَرَفَعَ الظَّوَاهِرَ تَفْسِيرِهَا .. كَذَا خَيْرٌ قَسَمَ بِالْحُرُوفِ"⁽⁵⁾

فعده الإمام الشوكاني المواضع الثمانية وهذا يدل على أن كتب النحو اتفقت في ذلك وأن الإمام الصفدي قصر عن إتمام القاعدة.

وقد ذهب شراح اللامية عند إعرابهم لبنت الطغراني إلى تقدير المتعلق فذكر الإمام ابن جماعة أن الجار والمجرور فيه متعلق بفعل محذوف لأنه صلة (ما) أي الذي كان بالكرائم ، والرابط الضمير المستتر فيه⁽⁶⁾.

(1) الآية 10 من سورة إبراهيم .

(2) الآية 1 من سورة الليل .

(3) الآية 57 من سورة الأنبياء .

(4) انظر مغني اللبيب 103/1 ، والأشباه والنظائر 250/1 .

(5) جامع الفوائد في النحو والصرف ، ص 27 .

(6) انظر إيضاح المبهم لابن جماعة ، لوحة رقم 51 .

وهذا قرره أيضاً الإمامان البطاوري و المنبأوي . من أن (بالتكرائم) متعلق بفعل صلة الموصول ، و (من جبن) بيان له (ما) فهو متعلق بمحذوف حال منها (1) . وبالنظر إلى هذه القاعدة ، يرى ابن أقبر من أنه ليس للصفدي فيها غير النقل وأن رأيه غير قاذح في القواعد الأكثرية والأغلبية فما حدث مع الصفدي في هذه المسألة ، يشبه ما ذكره بعض فضلاء الصرف من قاعدة قلب الواو الفاء في (استحوذ) عملاً بالقاعدة الصرفية في إيراد قوله - تعالى - : «اسْتَحْذَرُوا آلِيكُمْ الشَّيْطَانَ» (2) والقياس (استحاذ) فالخطب هين في هذا المقام وليس على الصفدي في ذلك شيء (3) ، وما ذهب إليه ابن أقبر من لا يعد اعتذاراً لأن الإمام الصفدي كان في وسعه أن يقول : ومن المواضع التي يضمن فيها العامل كذا وكذا ، ويكون في حل من اعتراض الإمام الدماميني .

(1) انظر شافية الدجم للإمام البطاوري ، ص 31 ، وانظر تحفة الراي للإمام المنبأوي ، ص 35 .

(2) الآية 19 من سورة المجادلة .

(3) انظر تحكيم العقول بأقول البدر بالنزول ، ص 183 .

وقال في البيت الحادي والثلاثين:

فإن جئحت إليه فاتخذت نفقا .. في الأرض أو سلما في الجو فاعترل

معنى البيت : إن سلئت إلى حبة السلامة من المشاق والأخطار في مزاحمة الناس ، وفترت عن مكاسب الشرف ، فاجعل لك ممرا في الأرض تسكنه أو سلما ترقى عليه في الجو وبذلك تبعد عنهم .

قال الصفدي: " فاتخذ : الفاء جواب للشرط ، اتخذ : فعل أمر والفاعل مستتر فيه تقديره أنت " (1).

اعترض الدماميني قائلا بأن الصفدي ليس هو أول متسامح من النحاة في جعل الفاء جوابا للشرط ، بل غيره كثير ، وهو كلام غير معقول إذ الجواب مسبب عن الشرط ومعلوم أن الفاء لا يمكن تصور ذلك فيها ، وإنما الجواب ما هو واقع بعدها ، وهي رابطة بينه وبين الشرط (2).

وقد انتقد ذلك على النحاة جمال الدين بن هشام في قولهم الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال : الفاء رابطة لجواب الشرط ، وإنما جواب الشرط الجملة (3).

وقد وافق الإمام التميمي الإمام الصفدي في إعرابه لـ (فاتخذ) وجعل الفاء جوابا للشرط (4) وتبعه في ذلك الإمام العكبري (5).

وخالفهما ابن جماعة النحوي (6) واعتبر أن (الفاء) رابطة لجواب الشرط ، وأن جملة (اتخذ) من فعل وفاغل مستتر هي جواب الشرط ، وتبعه الإمام البطاوري (7) والإمام المنياوي (8).

قال ابن مالك :

فعلين يقتضين : شرط قدما .. يتلو الجزاء وجوابا وسما

أي أن أسلوب الشرط يقتضي جملتين أي فعلين ، والثانية الأصل فيها أن تكون فعلية ، ويجوز أن تكون اسمية ، وله في ذلك تفاصيل وقال :

(1) الغيث المسحوم 57/1 .

(2) انظر نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 39 .

(3) انظر معنى البيت 652/2 .

(4) انظر مختصر شرح اللامية ، للتميمي ص 234 ، والمخطوط لوحة رقم 124 .

(5) انظر شرح اللامية للعكبري مخطوط ، لوحة رقم 223 .

(6) انظر شرح اللامية لابن جماعة لوحة رقم 67 .

(7) انظر شافية النجم للبطاوري ، ص 41 .

(8) انظر تحفة الراي للإمام المنياوي ، ص 45 .

واقرن بفاحشاً جواباً لو جعن .. شرطاً لأن أو غيرها لم يجعل

أي إذا كان الجواب لا يصح أن يكون شرطاً ؛ وجب اقترانه بالفاء وذلك كالجملتين الاسمية ، وكفعل الأمر ، وكالفعلية المنفية فقال :

والشرط يغني عن جواب قد علم .. والعكس قد يأتي إن المعنى فهم

فيجوز حذف جواب الشرط ، والاستغناء عنه بالشرط ، إن دل دليل على حذفه نحو : أنت ظالم إن فعلت ، فحذف جواب الشرط لدلالة (أنت ظالم) عليه بتقدير : أنت ظالم إن فعلت فانت ظالم ، وهذا كثير في لسانهم⁽¹⁾.

وإنما سقت هذا دليل على أن ابن مالك اعتبر أن الفاء رابطة لجواب الشرط بفعل الشرط ليس إلا فقد ذكر في التبيين الأول أن للشرط فعلين ، ثم ذكر أن جواب الشرط لو لم يصح أن يكون فعلاً بشروطه جاز اقترانه بالفاء ، ولم يقر أن تحذف الفاء محل الجواب بدليل أنه لو حذف هذا الجواب لدل دليل على أنه استغني عنه بفعل الشرط وليس بالفاء⁽²⁾.

وذهب ابن هشام إلى أن الفاء تكون رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً وذلك في ست مسائل حصرها بالأمثلة⁽³⁾.

وهذا عينه ما ذكره ابن هشام في موضع آخر⁽⁴⁾ فالأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط ، أي صالحاً لأن يكون شرطاً ، فإن وقع جواباً أي غير صالح لأن يكون شرطاً ؛ فيجب حينئذ اقترانه بالفاء لترابطه بالشرط ، بسبب فقد المناسبة اللفظية حينئذ بينهما ، وتكون الجملة برمتها في محل جزم على أنها جواب الشرط .

وتسمى هذه الفاء الجواب ؛ لوقوعها في جواب الشرط ، وفاء الربط لربطها الجواب بالشرط⁽⁵⁾.

وقد انتصر للصفدي ابن أقيرس ، فأورد أن كون الفاء جواباً جرى في اصطلاحهم إطلاقه على الفاء من باب الحذف بالاكتهاء ، وذلك بقرينتين إحداهما الإصلاح والأخرى عقلية ، فيطلقون على الفاء جواباً والمراد ما بعدها ، بقرينة

أحدهما ، لا اصطلاح .

(1) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 27/4 ، 31 ، 34 .

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 76/4 .

(3) انظر معاني اللبيب 183/2 .

(4) معاني اللبيب وبها منه حاشية السوقي 1331 / 2 .

(5) انظر جامع الدروس العربية ، للغلاييني 391 / 2 .

العقل والإصطلاح ، وهذا خارج عن غرضه الذي بنى عليه الكتاب من تعقبه على الصفدي في سؤال أو جواب (1) .

قال الإمام الصفدي : " قاعدة : جميع أفعال الأمر فاعلها يجب استتاره فيها ولا وجه لإبرازه إلا إن قصد التوكيد أو العطف على الفاعل كقوله - تعالى - : ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (2) وعلى هذا فيرد على الشيخ جمال الدين بن الحاجب ومن تابعه في قولهم : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد (3) فإن ضمير الفاعل المستتر في الأمر كلمة بإجماع النحاة ولم يتلفظ به ، وأجيب بأن المراد باللفظ ما كان بالقوة أو بالفعل فإن انضمام المستتر في الأوامر كلها لفظ بالقوة ، أي في قوة المنطوق به ، ولهذا قال الشيخ جمال الدين بن مالك في التسهيل : الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا أو منوي معه كذلك ... " (4) (5) .

رد الإمام الدماميني معترضاً بأن كلام الصفدي فيه نظر من وجوه :

أولاً : إن كلامه منقطع ؛ لأن الضمير المستتر الذي هو فاعل فعل الأمر إذا قصد توكيده أو العطف عليه يبرز ، وهو خطأ ، فإن استتاره واجب في جميع الحالات ، سواء أكد ، أو عطف عليه أم لا ، فإذا قيل : (قُمْ أَنْتَ) فالضمير مؤكد لتفاعل المستتر ، ولا يقال إنه الفاعل وكذلك إذا قيل : (قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ) .

وذهب الإمام السيوطي إلى أن فعل الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، بأنه لا يصح في : قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ ، الحكم بعطف زيد على فاعل قُمْ ؛ لأن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، فيجمل ما وقع من ذلك على أن (زيد) مرفوع بفعل دل عليه (قُمْ) أي : قُمْ أَنْتَ وَلِيَقُمْ زَيْدٌ ، وعليه يحمل قوله - تعالى - : ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (6) .

ثانياً : أن ما أورده على ابن الحاجب نشأ من عدم التحقيق لمفهوم اللفظ الذي ذكره المحققين بأن اللفظ في الأصل مصدر لفظت الشيء من في أي رميته (7) ثم أريد به هنا ما يتلفظ به قلت خروفاً أو كثرت ، وقولنا : ما يتلفظ به أعم من أن يكون

(1) انظر تحكيم العقول بأقول البدر بالنزول ص 208 .

(2) الآية 35 من سورة البقرة .

(3) انظر شرح الرضوي على الكافية 19/1 .

(4) انظر شرح التسهيل 3/1 .

(5) الفهيم المسح 57/2 - 58 وقد ذكر في هامش ص 58 أن قول الصفدي : لا وجه لإبرازه إلا إن قصد التوكيد ، فمقتضاه أن الضمير المستتر الذي هو فاعل فعل الأمر يبرز عندما ذكر وليس كذلك بل هو واجب الاستتار في جميع الحالات ، والبارز إنما هو مؤكده ولا يقال أنه نفس الفاعل .

(6) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي 4 / 46 .

(7) انظر لسان العرب مادة (لفظ) والصحاح مادة (لفظ) .

موجوداً في الخارج حتى يكون مسموعاً ، أو في الخيال حتى يكون مخيلاً غير مسموع ، فإتباعاً وضع الحقيقة الصالحة لوقوعها على الأفراد لم يدخل في مفهومه أحد الوجودين الخارجي والذهني ، فعلى هذا دخل الضمير المستكن في (قَم) وأمثاله إذ يصدق على ذلك أنه لفظ بالتفسير المذكور فإن قيل : كيف يصح شمول اللفظ لما هو مخيل منوي ، والمخيل غير مسموع واللفظ مسموع ، فالجواب : أن اللفظ الموجود في الخارج هو المسموع ، واللفظ أعم من أن يكون موجوداً في الخارج ، أو مخيلاً في الذهن وما وضع لشيء لم يعتبر فيه الوجود الخارجي ، ولا الوجود الذهني ، فإن الوجود زائد على الماهيات ، واللفظ الموضوع للماهية لم يعتبر فيه الوجود كما لم يعتبر فيه سائر الصفات من الوحدة والكثرة وغيرها ، فقد وضح أن عبارة ابن الحاجب ومن تابعه لا يرد عليهما شيء مما ذكره هذا الرجل.

ثالثاً : إن كلام ابن مالك في هذا الموضوع غير محرر وذلك لأن منويًا من قوله : أو منوي معه كذلك (1) صفة لموصوف محذوف تقديره أو غير لفظ منوي مع اللفظ ليدخل فيه مثل الضمير المذكور ؛ فإنه كلمة وليس بلفظ إذ لم يسمع في الخارج ولكنه غير لفظ ، وهو منوي مع اللفظ المسموع ، وهو (قَم) فيرد عليه أن غير اللفظ المنوي ، يشمل الخط المنوي ، والعقد المنوي والتسمية المنوية مع اللفظ ، فينبغي أن تكون كلها كلمات ، وقد سئم لأنها ليست بكلم ، وأيضاً معية المنوي لفظ أما بحسب مقارنتها في الخارج ؛ فيلزم أن يكون المنوي في الخارج ، وأيضاً يلزم أن يكون لفظاً فإن المانع من كونه لفظاً كونه منويًا ليس في الخارج ، وإن كان بحسب مقارنتها في الذهن ، فيلزم أن يكون المخيل لفظاً ؛ فيقع فيما فر منه ، أن يجاب عنه بأن المقارنة بحسب الزمان على معنى أنه في الزمان الذي وجد فيه اللفظ في الخارج تحقق المعنى المنوي في الذهن ، فلم يلزم شيء من المحذورات ، وأيضاً إذا صح إطلاق الاسم والكلمة على هذا المنوي ، فما المانع من إطلاق اللفظ عليه ؟ فكما صح أن يقال : إنه كلمة واسم ، صح أن يقال : بأنه لفظ فلا حاجة إلى هذه التعسفات ، فهكذا ينبغي أن يفهم هذا المحل على ما قرره بعض الأئمة (2) (3).

ذكر ابن يعيش أن الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف ، فاللفظة جنس للكلمة ؛ وذلك أنها تشمل المهيمل والمستعمل ، فالمهيمل يمكن انتلافه من الحروف ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو : صص ، كك ، فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع ويسمى لفظاً لأنه جماعة حروف ملفوظ بها هكذا قال

(1) انظر شرح التسهيل 41.

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش 18/1 ، وشرح الرضي 19/1 .

(3) انظر مخطوطة نزول القيث نسخة 1 - لوحة رقم 39 ، 40.

سينوييه : كل كلمة لفظة ، وليس كل لفظة كلمة (1) والأشياء الدالة خمسة : الخط ، والعقد ، والإشارة ، والنصبة ، واللفظ ، فاللفظة لأنها جوهر الكلمة دون غيرها مما ذكرنا أنه دال . وقوله : الدالة على معنى ، فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى ، وقوله : مفرد ، فصله من المركب نحو : الرجل والغلام ونحوهما مما هو معروف بالأنف واللام ... (2)

وذكر الرضوي أن اللفظ في الأصل مصدر ، ثم استعمل بمعنى المنفوظ به ، وهو المراد به ، كما استعمل القول بمعنى المقول ، فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة ؛ يُطلق على كل حرف من حروف المعجم كان ، أو من حروف المعاني وعلى أكثر منه ، مفيداً كان أو لا ، ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى أنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ومعنى اللفظ ما يُعنى به أي يُراد بمعنى المفعول (3)

ذكر ابن عقيل في شرحه لقول ابن مالك (4) :

كلامنا لفظ مفيد : كاستقيم .. واسم وفعل ثم حرف الكلم

وقال أن الكلام المصطلح عليه عند النحاة ، عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، فاللفظ يشمل الكلام والكلمة والكلم ، ويشمل المهمل والمستعمل وذكر من مواضع وجوب استتارة الضمير موضع فعل الأمر للواحد المخاطب كـ (افعل) والتقدير : أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه لأنه لا يحل محله الظاهر ، فلا تقول : افعل زيد ، فأما (افعل أنت) فانت توكيد للضمير المستتر في افعل ، وليس بفاعل لأفعل لصحة الاستغناء عنه ، فتقول : افعل (5)

(1) انظر الكتاب 24/1 .

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش 18/1 ، 19 ، 20 .

(3) انظر شرح الرضوي على الكافية 23/1 ، 24 ، وشرح ابن عقيل 17/1 ، 18 .

(4) انظر شرح ابن عقيل على الألفية 16/1 ، 17 .

(5) انظر شرح ابن عقيل 19/1 .

وقال في البيت التاسع والثلاثين :

أَعْلَلُ النَّفْسَ بِالْأَمَالِ أَرْقُبُهَا .. مَا أَضْيَقَ الْعَيْشَ لَوْلَا فَسْحَةُ الْأَمَلِ⁽¹⁾

معنى البيت : أمتي النفس وأعتبها برقبة الأمال ، وانتظار بلوغها وإدراكها فيتسع لها ما ضاق عليها من الدهر أو العيش ، ففي الأمال راحة للنفوس .

قال الإمام الصفدي : " لولا : حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره ، وهي هنا امتناعية " (2)

اعترض الإمام الدماميني قائلاً : " قوله لامتناع غيره سيؤ ظاهر ، وصوابه لوجود غيره (3) إذ لولا الامتناعية هي الداخلة على جملة اسمية لفظية ، لتربط امتناع مضمون الثانية بوجود مضمون الأولى ، نحو : لولا زيد لأكرمك ، أي امتنع الإكرام لوجود زيد ، أما قوله الصلاة والسلام : " لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " (4) فظاهر الورود على كلام الجماعة ، إذ مقتضاه امتناع الأمر لوجود المشقة ، والواقع خلاف ذلك ؛ وإن المشقة منتفية والأمر موجود وجوابه أن التقدير : لولا مخافة المشقة أمرتهم بإيجاب ، فأمر الإيجاب ممتنع وخوف المشقة موجود " (5) .

قال ابن مالك :

على امتناع لوجود ذلك .. لولا ولو ما حيث باسم خصصاً

فـ(لولا) تفيد امتناع شيء لثبوت غيره (6)

وقال (7) :

لولا ولو ما يلزمان الابتداء .. إذا امتناعاً بوجود عقدا

(1) تكررت بعض الروايات (الذهري) مثل (العيش) منها رواية الصفدي في الغيث 152/2 . وقد رواه الإمام ابن جماعة بقوله : ما أضيق العمر ، انظر إيضاح المبيم لوحة 79 .

(2) الغيث المسحوم 152/2 وقد فصل الصفدي الحديث عن (لولا) وأقسامها ، واستشهد بآيات قرآنية ، وقد ذكر صواب ما قاله في هامش صفحة 152 وهو أن لولا حرف امتناع لوجود .

(3) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 47 .

(4) حديث صحيح رواه مسلم ، في كتاب الطهارة في باب السواك حديث رقم (252 ، 147/3) ورواه البخاري بلفظ (مع كل صلاة) في كتاب الجمعة باب السواك يوم الجمعة ، حديث رقم (887 ، 247/1) .

(5) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة أ ، لوحة رقم 47 .

(6) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ، 140/2 ، وانظر تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي 646/2 .

(7) انظر شرح ابن عقيل على الإنشائية 4 / 44 ، وانظر حاشية الصبان على الإنشائي 70/4 .

فتلزم لولا الابتداء ويكون الخبر بعدها محذوفاً وجوباً ، فينبى حرف شرط تدلّ على امتناع لوجود نحو : لولا رحمة الله لينك الناس ⁽¹⁾ وتقتضي حينئذ مبتدأ ملزم فيه حذف خبره غالباً ، مثاله و قوله - تعالى - : ﴿لَوْلَا أَلَمْتُ لَكُمُ مُّزِمِينَ﴾ ⁽²⁾ وقوله - تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ ⁽³⁾ .

وقول الشاعر ⁽⁴⁾ :

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما .. أبقت نواهم لنا روحاً ولا جسداً ⁽⁵⁾

واعتبر الإمام الذميري أن رأي الإمام النصفدي في لولا بأنها حرف امتناع لامتناع فيه نظر ؛ إذ المقرّر في كتب النحو أن (لولا) حرف امتناع لوجود ، تدخل على جملتين اسمية و فعلية ، لربط امتناع الثانية بوجود الأولى ⁽⁶⁾ قال الإمام ابن جماعة النحوي : " ونقل عن الكسائي أن الاسم بعدها مرفوع بفعل مضمر تدلّ عليه (لولا) والتقدير هنا : لولا وجدت فسحة الأمل ، وهذا المذهب قوي لأن الظاهر في (لولا) أن فيها معنى الشرط " ⁽⁷⁾ .

وقد صرح جميع شراح اللامية بأن (لولا) هي حرف امتناع لوجود ومنهم من فصل فيها فتناول أنواعها ، وحكم الاسم المرفوع بعدها وسبب رفعه ⁽⁸⁾ وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها جارة للضمير مختصة به ، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق لولا بشيء ، وموضع المجرور بها رُفِعَ بالابتداء والخبر محذوف ⁽⁹⁾ .

سبويه في الكتاب ٨ ص ٨١

وذكر المبرد أن لولا هي حرف يُوجب امتناع الفعل لوقوع اسم ، تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا ، فقوله : لكان كذا وكذا إنما هو شيء لم يكن من أجل ما قبله، ولولا إنما هي (لو) و (لا) جعلتا شيئاً واحداً ⁽¹⁰⁾ وذكر ابن الشجري في أماليه بأنها من الحروف المركبة فـ (لو) معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره و (لا) معناها النفي

(1) انظر جامع الترويس العربية للغلاييني 751 / 3 .

(2) الآية 31 من سورة سبا .

(3) الآية 21 من سورة النور .

(4) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في الكتاب 470/1 وفي الجنى الداني ص 506 .

(5) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 74، 75/4 ، وانظر شرح قطر الندى ويل الصدى ص 252 .

(6) انظر مختصر شرح لامية العجم ، للذميري ص 255 .

(7) انظر إيضاح المبيم في شرح لامية العجم لابن جماعة لوحة رقم 82 .

(8) انظر شرح الإمام العكبري . ص 227 ونشر العلم للحضرمي لوحة رقم 33 . وشرح اللامية للإمام الأنصاري ص 62 ، وشافية العجم للإمام الطائوري ص 51 ، وتحفة الراشي للإمام المنيلوي ص 55 .

(9) انظر المنقي 287/1 ، وانظر إيضاح المبيم لابن جماعة لوحة 81 ، وشرح تسهيل الفوائد للمراذي 559/2 .

(10) انظر المقضب 67/3 .

فلما ركبوهما بطلن معنياهما ، ودلت لولا على امتناع الشيء لوجود غيره واختصت بالاسم⁽¹⁾.

فلما ركبنا خرجت (لو) من حذها و (لا) من الجحد ، إذ ركبنا فصيرنا حرفا واحدا ، فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر⁽²⁾.

ذهب ابن هشام إلى أن لولا تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو: لولا زيد لأكرمته ، أما تقدير الحديث النبوي السابق⁽³⁾ فهو: لولا مخافة أن أشق على أمي لأمرتهم أي أمر إيجاب ، وإلا لا نعكس معناها ، إذ الممتنع المشقة ، والموجود الأمر ، وذكر ل (لولا) استعمائين آخرين هما:

أ - أن تكون للتوبيخ والتنذيم فتختص بالماضي ، نحو قوله - تعالى -: ﴿لَوْلَا جَآؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾⁽⁴⁾ وقوله: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾⁽⁵⁾.

ب - الاستفهام نحو قوله - تعالى -: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾⁽⁶⁾ قوله : ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾⁽⁷⁾.

ف(لولا) حرف فيه معنى الشرط ، يدل على امتناع الشيء لوجود غيره ، وهي عند البصريين كلمة برأسها غير مركبة من (لو) الشرطية ، و(لا) النافية لوجهين: أحدهما: أنها لو كانت كذلك لوجب أن يكون الاسم الواقع بعدها فاعلا ، وليس كذلك لما تقرر ، من أن الفعل بعد أدوات الشرط لا يحذف إلا مع وجود مفسر ، الثاني: إن (لا) النافية لا تدخل على الماضي إلا إذا كان دعاء أو مكررا ، هذا ومذهبهم أن الاسم بعدها مبتدأ ، وعليه ففسحة مبتدأ والخبر محذوف لدلالة لولا عليه ، وجود ماسة مسددة - أي الجواب - وجواب لولا في بيت الطغراني هذا محذوف والتقدير: لولا فسحة الأمل موجودة لمتأ حسرة من ذلك⁽⁸⁾.

(1) انظر أمالي الشعري 76/2 ، وانظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 44/4 .

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي سعيد الأنباري ص 80 ، 81 .

(3) الحديث النبوي ورد " لولا أن أشق على أمي" الحديث في الصفحات السابقة.

(4) الآية 13 من سورة النور .

(5) الآية 16 من سورة النور .

(6) الآية 10 من سورة المنافقون .

(7) الآية 8 من سورة الأنعام .

(8) هنا ما أورده ابن جماعة في إيضاح المبهم من شرح لامية العجم مخطوط لوحة 81 ، 82 ، وأورده المرادي في الجنى الثاني ص 597 ، وأورده الأنباري في الإنصاف 80 ، 81 ، 82 .

ويجب كون خبر (لولا) كونا مطلقا محذوفا ، فإذا أريد الكون المقيّد لم يجز أن تقول: لولا زيد قائم ، ولا أن تحذفه ، بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول: لولا قيام زيد لأنتيتك.

وذكر الرّماني وابن المتجري والشلوبين وابن مالك أنه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ، وكونا مقيّدا كالقيام والقعود ، فيجب ذكره إن لم يُعلم .

وذكر الإمام المرادي أن (لولا) دخلت على امتناع شيء لوجود غيره ، وقد يقال لوجوب غيره وفيهم من قول ابن مالك : يلزمان الابتداء فائدتان :

الأولى : أنهما لا يليها الفعل وما ورد منه فهو مؤول .

والثانية : أن الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء⁽¹⁾.

فالأولى أي (لا يليها الفعل) هناك من النحاة من جعله قسما ثانيا لـ (لولا) فهي عند علي قسمين: أحدهما مختصة بالأسماء ، والأخرى مختصة بالفعل ، ودون تأويل⁽²⁾.

فقول الشاعر⁽³⁾:

لا ذرّ ذرّك إني قد رميتهم لولا خذت ولا عذري لمخدود

فلولا مع الأفعال هي حرف حصّ ، هو الحثّ على إيقاع الفعل ، ولا يجوز أن يكون جواب (لولا) هو الخبر ؛ لأنه جملة ، ولا ذكر للمبتدأ فيها ، وإذا لم يكن فيه ضمير للمبتدأ ، ولا بد للمبتدأ من خبر ، تعيّن حذفه⁽⁴⁾.

فالأمر كما وصفه العلماء هو أن (لولا) حرف امتناع لوجود ، ولو تتبعنا جميع كتب النحو لوجدناها امتناع لوجود بخلاف (لو) فهو امتناع لامتناع ، ومن هنا يرد ابن آقبرس بأنه لم تقع العصمة من السهو لبشر قط ، وإلا فالصفدي لا يجهل الفرق بين (لو ولولا) وقد يختلط ذلك سهوا ، فالخطب هين⁽⁵⁾.

(1) انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 364/2 .

(2) ذكره ابن الحاج في شرحه وأورد شواهد على دخول (لولا) على الفعل وذلك نوناً تأويل للفعل ، انظر شرح ابن الحاج على شرح المكودي 178/2 .

(3) أشب ابن بعيش البيت ونسبهما إلى الجموح الظفري ، شرح المفصل 2، 135/ وشريحتهما البغدادي في الخزانة 221/1 .

(4) انظر الصفوة الصفية في شرح النونية الألفية . انتهى النين النيلي 306 / 2 .

(5) انظر تحكيم العقول ص 239 .

وقال في البيت الأربعين:

لَمْ أَرْضَ الْعَيْشَ وَالْأَيَّامَ مَقْبِلَةً ... فَكَيْفَ أَرْضَى وَقَدْ وَلَّتْ عَلَى عَجَلٍ

معنى البيت: ما رضىت بالعيش في صباي في حال الرياسة والحكم ، إذ كانت الأيام مقبلة ، فكيف أرضى بالعيش وقد كبرت ، والأيام قد ولت عني .

ذكر الدماميني أن الصفدي قال : " فكيف: الفاء الداخلة على كيف جواب النفي " (1).

اعترض الدماميني قائلاً : " وكأن الصفدي سمع النحاة يقولون بنصب الفعل المقترن بالفاء إذا وقع جواباً لأحد تلك الأمور الستة أو السبعة ، ويعتدون منها النفي ، ويمثلون له بقولك : ما تأتينا فتحدثنا ، ويقولون معناه على أحد الوجهين : ما تأتينا فكيف تحدثنا (2) فاعتقد الصفدي أن الفاء إذا وقعت بعد النفي كانت للجواب ، فأخطأ من وجهين :

الأول : أنه جعل الفاء نفسها جواب النفي (3) وذلك غير صحيح ، إذ الجواب إن سلم إطلاقه ، فإنما يُطلق على ما في حيز الفاء بعد أحد تلك الأمور لا على نفس الفاء إذ هي للعطف.

الثاني: أن الجواب إنما يُطلق على ما بعد الفاء الواقعة بعد النفي مثلاً إذا كان ذلك الواقع بعدها فعلاً منصوباً " (4).

ذكر ابن هشام تحت باب الفاء ، أنواعاً عدة من الفاءات وقسمها بحسب ما هي داخله عليه ، فذكر منها الفاء العاطفة ، والفاء الرابطة لجواب الشرط ومعناها الربط وتلازمها السببية وذكر لها ستة أمثلة ، والرابطة لشبه الجواب بشبه الشرط نحو : الذي يأتيني فله درهم (5).

(1) لم يرد هنا النص في الغيث المسجوم بل الذي جاء في الغيث : " أن الفاء للتعقيب ، وكيف اسم مبنى على الفتح " وربما اطلع الدماميني على نسخة أخرى قد أعربت فيه الفاء (جواباً للنفي) انظر الغيث المسجوم 172/2.

(2) المعنى الثاني : أن يكون الإتيان ونفي الحديث ، كانه قال : ما تأتينا محدثاً بل تأتني غير محدث ، انظر حاشية الصبان 451/3 .

(3) يُشار هنا إلى أن الإمام الذميري لم يُشر في إعرابه إلى هذه الفاء بل أعرب (كيف) بأنها اسم مبنى على الفتح ، انظر مختصر شرح اللامية ص 258 ، وأيضاً ابن جماعة ذكر أن الفاء للترتيب وأعرب (كيف) بأنها عند سيوريه اسم مبهم غير ظرف ومحل نصب إلى أنه مفعول ، انظر مخطوطة ابضاح المصباح ، لوحة رقم 82 .

(4) مخطوطة نزول الغيث نسخة 1 - لوحة رقم 48 .

(5) انظر معني اللبيب 183/1 . 184 .

وذكر الدماميني في شرحه على معني السبب أن الفاء المفردة هي حرف مهملة خلافا لبعض الكوفيين في قولهم : إني ناصبة بنفسها للفعل المضارع ، في نحو : ما تئينا فتحدثنا . وذكر للمبرد قوله : بأنها خافضة ، والصحيح عنده هو النصب بأن مضمرة ، وظاهر كلامهم أو صريحه أن الفاء حينئذ عاطفة للمصدر المتكون من (أن) وصلتها على مصدر متصّد من الفعل المتقدّم فتقدير : زرني فأكرمك هو : ليكن زيارة منك فأكرم مني ، واستثكله الرضي⁽¹⁾ بأن فاء العطف لا تكون للسببية إلا إذا عطفت جملة على جملة ، واختار هو أن تجعل الفاء للسببية قال : وإنما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع إلى النصب لأنهم قصدوا التصييص على كونها نسبية ، والمضارع المرتفع بلا قرينة يُخلصه للحال أو الاستعجاب ظاهر في الحال ... وذكر تفصيلات الفاء ومعانيها بعد ذلك⁽²⁾.

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب السئلة الأشياء التي هي (الأمر ، النهي ، النفي ، الاستفهام ، التمني ، العرض) ينتصب بالخلاف ، وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار (أن) وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، لأنها خرجت عن باب العطف ، وإليه ذهب بعض الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن الجواب مختلف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو نفي أو تمن أو عرض ، ألا ترى أنك إذا قلت : إئتنا فكرمك ، لم يكن الجواب أمرا ، فإذا قلت : لا تتقطع عنا فنجفوك ، لم يكن الجواب نهيا ، وإذا قلت : ما تئينا فتحدثنا لم يكن الجواب نفيا وهكذا ... فلما لم يكن الجواب شيئا من هذه الأشياء كان مخالفا لما قبله ، وإذا كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف⁽³⁾.

وأما البصريون فقالوا إنما هو منصوب بتقدير (أن) وذلك لأن الأصل في الفاء أن تكون حرف عطف والأصل في حروف العطف أن لا تعمل ، لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال ، فوجب أن لا تعمل ، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول ، وحول المعنى إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير (أن) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل ...⁽⁴⁾

(1) انظر شرح الرضي على الكافية 63/4 .

(2) انظر شرح المزج للدماميني 2 / 807 .

(3) انظر الحنفي الثاني في حروف المعاني ص 66 .

(4) انظر الانصاف في مسائل الخلاف ، ص 109 .

وبعد فإ جواباً نفياً أو طلباً .. محضين (أن) وسترّها ختم نصب

فهو (أن) تنصب وهي واجبة الحذف الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفياً محضاً أو طلب محضاً ، ولكنّ مثله فمثل النفي : ما تأتينا فتحدثنا ، ومثال الطلب وهو يشمل (الأمر ، النهي ، الدعاء ، الاستفهام ، العرض ، التحضيض ، التمني) ولكنّ منها مثله (1).

واعترض ابن عصفور على وجهين من أوجه إعراب الفعل بعد فاء الجواب منتصراً لمذهب البصريين وسيبويه (2) وهذان الوجهان هما :

1- مذهب أهل الكوفة بأنّ النصب للفعل بعد الفاء بالخلاف وهذا فاسد ؛ لأنه لو كان الخلاف ناصباً لقلت : ما قام زيد بل عمراً ، فتنصب لمخالفة الثاني الأوّل ، وأيضاً فإنه ليس الثاني لمخالفة الأوّل بأولى من نصب الأوّل لمخالفة الثاني ، فيقال لهم : فلم انتصب الثاني ، ولم ينتصب الأوّل ؟ فدلّ هذا على فساد مذهبهم .

2- مذهب الجرمي أنّ النصب بنفس الفاء واستدلّ بأنه وجد الفعل بعدها منصوباً ولم يقدّم دليل على أنّ النصب بإضمار أنّ ، فجعل النصب بها ، وهذا فاسد ، لأنّ الفاء قد ثبت لها العطف في غير هذا الموضوع ، فينبغي أنّ تُحمل على ما ثبت لها من معنى العطف ، وإذا كانت حرف عطف فالنصب بعدها لا يجوز إلا بإضمار أنّ ، لأنّ حروف العطف لا تنصب (3).

فالواضح من خلال ما مرّ ، أنّ الفاء ليست جواباً للنفي ، بل هي واقعة في جواب النفي ، ولا تفيد شيئاً وهي مجردة .

وقد ذكر الزجاجي أنّ الفاء قد تكون جواباً للجزاء ، وتكون عاطفة وأشار إلى أنّ سيبويه (4) ذكر بأنها واقعة في جواب الشرط (5).

(1) انظر شرح ابن عقيل 10/4 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني 3 / 450 وأوضح المسالك 177/4
(2) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 144/2 ففيه تفصيل أكثر وقد عرض لهذه المسألة سيبويه في الكتاب 419/1 والمبرد في المقتضب 16/2 .
(3) انظر شرح جمل الزجاجي ابن عصفور 144/2 .
(4) انظر تحكيم العقول ص 241 .
(4) الكتاب 419/1 ، وفقه اللغة للثعالبي ص 521 .
(5) انظر حروف المعاني للزجاجي ص 39 ، مسألة 106 .

قال الصفدي في موضع آخر من بيت الطغراني : " أرضي : إنما كتب بالياء ، لأنه من رَضِيْتُ " (1).

اعترض الدماميني بأنه قد تقدم مثل هذا الخطأ في مسألتي (يُشْفَى وَمَأْوَى) (2) وفيه مناقشة من وجه آخر ، وهو دعواه أن رضي (يائي) وإنما هو واوي ، وأصله (رضو) لأنه من الرَضَوَان ، فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة لازمة (3).

جاء في لسان العرب : رَضِيَ من الرَضَا مقصور ضد السَخَط ، يقال هو مَرْضِيٌّ ، ومنهم من يقول مرضوؤً ، لأن الرَضَا في الأصل من بنات الواو ، وتثنية الرَضَا (رَضَوَان ، ورَضَيَان) الأولى على الأصل والأخرى على المعاقبة ، وسمع الكسائي (رَضَوَان) في تثنيه الرَضَا ، وقد رَضِيَ ، يَرْضِي ، رَضَا ، ورَضَا ، ورَضَوَانَا ، ورَضَوَانَا الأخيرة عن سيبويه ، قال سيبويه وقالوا : رَضَيُوا ، كما قالوا غَزَيَا أسكنوا العين ، ولو كسروها لحذف لأنه لا يلتقي ساكنان حيث كانت ، ولا تدخلها الضمة وقبلها كسرة ، وراعوا كسرة الضاد في الأصل فلذلك أقرُّوها ياء وهي مع ذلك كله نادرة ، قال الجوهرى ، إنما قالوا رَضِيْتُ عنه رَضَا ، وإن كان من الواو ، قال أبو منصور إذا جعلت الرَضَى بمعنى المُرَاضَاة فهو ممدود ، وإذا جعلته مصدر رَضِيَ يَرْضِي ، رَضِيَ فهو مقصور (4).

والدليل على كون أصل الفعل (رضي) هو الواو وليست الياء ؛ ما ذكره الزمخشري في الأفعال ذوات الواو والياء الواقعين موقع اللامين ، حيث ذكر أن الأفعال مثل : (دُعِيَ ، رَضِيَ) أصلها واوي قلبت واوها ياء لوقوعها طرفاً بعد كسرة فهي من باب قلب الواو إلى ياء (5) ، وذكر في القاعدة العامة للواو أن كل واو وقعت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها قلبت ياءً ، نحو : غَزَيَ ورَضِيَ وشَاى ، في قولك : يُغَزِيَان ويَرْضِيَان ويشَانِيَان (6).

(1) الغيث المسج 172/2 .
(2) يقصد بالمسألة هنا كلمتي (يُشْفَى ، مَاوَى) في البيتين الخامس والعشرون والسادس والثلاثون فقد قال الصفدي : " يُشْفَى يكتب بالياء لأنه من شَفِيْتُ " " والمأوى يكتب بالياء لأنه من أُوِيْتُ " .
(3) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 48 .
(4) انظر لسان العرب مادة (رَضِيَ) والصحاح مادة (رَضَا) .
(5) انظر المفصل في علم العربية للزمخشري ص 407 .
(6) انظر شرح المفصل لابن يعين 98/10 .

دليوهردي

وفي الصحاح ذكر الجاربردي (1) أن الأصل في كل كلمة أن تُكتب بصورة لفظها
بتقدير الابتداء والوقف عليها ، فالواضح مما تقدم أن الفعل (رضي) واوي الأصل
كالفعل غزا ، وهذا ماقرّره الإمام الدماميني .

وقد ذهب ابن أثير في انتصاره إلى أن قول الصفدي : (لأنه من رضى)
يعني من مادة صورة رضى لا من جهة المأخذ الاشتقاقي ، لأن الإعلال لازم على
كلا المذهبين سواء كان مأخوذ من الفعل أو من المصدر (2).

مسكين المحكم

(1) الجاربردي : هو أحمد بن الحسن بن يوسف فخر الدين الجاربردي ، فقيه شافعي ، اشتهر وتوفي في تبريز
سنة 746 هـ . من أهم أعماله : شرح شافية ابن الحاجب ، انظر الأعلام 111/1 وشذرات الذهب 327/6 ، وقد
ذكر صاحب الصحاح قولنا الجاربردي . هذا . انظر الصحاح مادة (رضي) .
(2) انظر تحكيم العقول ص 242 .

وقال في البيت الثاني والأربعين :

وعادة النّصل أن يزهي بجوهره .. وليس يعمل إلا في يدي بطل

معنى البيت : إن السيف عادته أن يكون زهوه بجوهره ، ولكن ليس المراد منه إلا المقص والمضياء ، ولا يكون ذلك منه إلا إذا كان في يدي بطل يضرب به أي أنني في ذاتي كالسيف المجوهر لما حزته من العلوم وملكته من ممارسة الأمور وسياستها ، ولكن لا نفع لها لأنها كامنة ، فأقول مفتخراً ، لو أنني باشرت أمراً وتوليت ولاية لظهرت محاسني في الخارج وبرز في الظاهر نفع ما عندي .

قال الصفدي : " أن يزهي : (أن) تكون زائدة ومفسرة ومصدرية ، فالزائدة هي التي دخولها في الكلام كخروجها ، كقوله - تعالى - : «فلما أن جاء البشير»⁽¹⁾ .

النحو كاحل

اعترض الدماميني قائلاً : "إن كان الزائد هو الذي دخوله مساو لخروجه ، لزم أن يكون المحيى به عارياً عن الفائدة ، فيمتنع وقوعه في الكلام البليغ ، فضلاً عن الكلام المعجز ، الذي ارتقى إلى أعلى درجات البلاغة ، فكيف يصح إطلاق الزائد على كلمة ، بل على حرف منها في القرآن ؟ مع التصريح بأن معنى الزائد ما ذكره الصفدي ، والحق هو أن الزائد هو الذي لا يضر خروجه ، ويفيد دخوله التوكيد لمعنى جيء به لتأكيد ، على أن جمعاً من فضلاء النحويين يتحاشون إطلاق الزائد على ما يقع في القرآن ، وإن كان مفيداً للتوكيد ، صوناً لحمى هذا الكلام الشريف ويسمون الزائد - بالمعنى المذكور - صلة "⁽²⁾ .

وقد ذهب الإمامان الدميري وابن جماعة إلى أن (أن) حرف مصدرى ، ينصب الفعل المضارع ، ويخلص معناه للاستقبال وهو ما اختاره العكبري⁽³⁾ .

لـ(أن) الخفيفة في كتب النحو أربعة مواضع هي :

1- أن المصدرية ناصبة للفعل المضارع ، وتكون هي وانفعل في معنى المصدر نحو : يسرنى أن تقوم يا فتى ، ومعناه : يسرنى قيامك ، وهو ما أعرب به الإمامين البطاوري والمنيأوي (4) (أن) في بيت الطغراني.

(1) من الآية 96 من سورة يوسف . الغيث المسجم 186/2 - 187 .

(2) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 50 .

(3) انظر مختصر شرح اللامية للدميري ص 263 و إيضاح المبهم من لامية العجم لابن جماعة مخطوطة ، لوحة رقم 86 . الإمام العكبري أشار إلى أن (أن) في بيت الطغراني حرف ناصب للفعل المستقبل ، انظر شرح اللامية للعكبري . ص 52 .

(4) انظر شاهة التاج ص 56 ، وثيقة الرائي ص 58 .

2- أن المخففة من الثقيلة ، نحو: علمت أن زيداً خيراً من عمرو ، ومعناه : علمت أن زيداً خيراً من عمرو .

3- أن الواقعة في موضع (أي) الخفيفة ، أي تفسيرية كقوله - تعالى - : ﴿وَانْطَلِقْ إِلَىٰ مَثَبٍ أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آلِيكُمْ﴾ (1) معناه : أي امشوا ، ولا تقع إلا بعد كلام تام يُفسر بعد تمامه .

4- أن الزائدة توكيداً (2) كقولك : لما أن جاء ذهب ، ونحو: والله أن لو فعلت لفعلت فإن حذف لم تُلح بالمعنى (3) .

قال ابن يعيش : " وقد تزايد (أن) المفتوحة توكيداً للكلام ، وذلك بعد (لما) في قولك : لما أن جاء زيد قمت ، والمراد : لما جاء زيد قمت " (4) .

وقد أسهب الإمام المالقي في تفصيل الكلام على (أن) الخفيفة وذكر وجوها الأربعة وهي : (المصدرية ، والمخففة من الثقيلة ، والتفسيرية ، والزائدة) وما يهمنا هنا (المصدرية ، والزائدة) باعتبار أن الإمام الدماميني أعربها في بيت الطغراني مصدرية ، و الإمام الصفدي أعربها زائدة .

ف(أن) المصدرية هي التي تكون صلتها في موضع المصدر مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً ، على حسب العامل الداخل عليها ، وسواء دخلت على ماضٍ أو مضارع ، قال - تعالى - : ﴿إِن كَانَ لِلنَّاسِ عِجَابٌ أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ (5) تقديره : وحينا ، ونحو قوله - تعالى - : ﴿وَأَنْ تَغْفُوا أَقْرَبُ لِلنَّقْوَىٰ﴾ (6) وقوله : ﴿وَأَنْ تُصَوِّمُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (7) تقديره : عفوكم ، وصومكم ، وهي إن دخلت على المضارع خصته للاستقبال (8) .

و(أن) الزائدة هي ما تقع بعد (لما) وقبل (لو) على اطراد ، نحو : لما أن جاء زيد أحسنت إليك ، ونحو : أن لو قام زيد لخرجت ، ولا تزد مع غيرها إلا شاذاً .

وذكر الدماميني للزائدة أربعة مواضع هي :

-
- (1) الآية (6) من سورة ص .
 - (2) في الكتاب 1 / 475 : وجه آخر تكون فيه لغوا ، نحو قولك : لما أن جاء ذهب وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك ، ونكر ذلك أيضاً في 3 / 306 .
 - (3) انظر المقضب 1 / 187 ، 188 .
 - (4) شرح المفصل 130/8 .
 - (5) الآية 2 من سورة يونس .
 - (6) الآية 237 من سورة البقرة .
 - (7) الآية 184 من سورة البقرة .
 - (8) انظر وصف النحوي في شرح حروف المعاني للمالقي ، ص 197 .

- 1- (أن) الواقعة بعد (ثمّا) التوقّيتية ، وهي التي تكون بمعنى (حين) عند بعضهم⁽¹⁾ وسميت توقّيتية نسبة إلى التوقّيت الذي هو ذكر الوقت وتعيينه ، واحترز بها من (ثمّا) النافية ومن (لما) الموجبة التي بمعنى إلا .
- 2- أن الواقعة بعد (لو) وقبل فعل القسم ، وهو رأي سيبويه وغيره من النحاة⁽²⁾ وفي مقرب ابن عصفور أنها حرف جيء به لربط الجواب بالقسم⁽³⁾ .
- 3- أن الواقعة بين الكاف ومخفوضها وهذه الزائدة نادرة ، كقول الشاعر⁽⁴⁾ :

يَوْمًا ثَوَافِينَا يُوْجِّهْ مُقْسَم .. كَأَنَّ ظُبِيَّةً تُعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ

في رواية من جرّ (ظبية).

- 4- أن الزائدة إذا وقعت بعد (إذا) كقول الشاعر⁽⁵⁾ :

فَامْهَلْهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ .. مُعَاطِي يَدٍ فِي لَجَّةِ الْمَاءِ غَافِرٌ

وذهب الأخفش إلى أنها تُزاد في غير ذلك ، وأنها تنصب المضارع وإن كانت زائدة ، إذ لا منافاة بين الزيادة والعمل ، و قال أبو حيان : " مذهب أبي الحسن ليس بشيء ، لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل ، ولا تذهب إليها إلا لضرورة ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف " .⁽⁶⁾

_____ وذكر ابن هشام أن السبب في عدم عمل أن الزائدة هو عدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف (نو) و(كان) كما في البيت السابق ، وعلى الاسم وهو (ظبية) في البيت السابق أيضا، ثم ذكر أنه لا معنى لـ(أن) الزائدة غير التوكيد⁽⁷⁾.

(1) وذلك إن ولها فعل ماضٍ . وهو مذهب الفارسي . انظر الجنى الداني للمراذني ص 595 ، وانظر المساعد لابن عقيل 127/3 ، والأصول في النحو لابن السراج 157/2 .

(2) هم الرضوي في شرح الكافية 384/2 والمبرد في المقتضب 188/1 و 539/2 ، وابن مالك في التسهيل 2/233 وأبو حيان في الارتشاف 496/1 والسيوطي في الهمع 18/2 ، ومنهم من قال أنها مخففة من الثقيلة مع القول بزيادتها .

(3) انظر المقرب لابن عصفور 205/1 .

(4) البيت من الطويل وقد اختلف في قائله قيل : أرقم البشكري ، وهو شاعر جاهلي معاصر للنعمان بن المنذر وقيل : للباحث بن صريم البشكري ، كما في كتاب سيبويه 134/2 ، وقيل : لكعب بن الأرقم ، والشاهد فيه زيادة (أن) بين الكاف ومحرورها ، انظر الكتاب 134/2 ، والمنصف 128/3 ، والهمع 150/1 .

(5) البيت من الطويل وقوله أوس بن حجر وهو من قصيدة فائية والصواب كما في النيران ص 71 ما نقله السيوطي في التصريح 233/2 وهو :

مُعَاطِي يَدٍ مِنْ حَجَّةِ الْمَاءِ غَارِفٌ

وفي شرح شواهد المعنى 122/1 ، والشاهد فيه : زيادة (أن) بعد (إذا) .

(6) ارتشاف الضرب 1641/2 . وانظر معاني القرآن للفراء 377/1 ، وانظر شرح المزج للدمامي 196 / 1 .

(7) انظر مغني اللبيب 55،56/1 .

وذهب ابن أثير إلى أن انصفي ليس له في هذا غير النقل . وقد تقدمه من
الائمة في هذا انحل الإمام القرطبي (1) فقد ذكر في تفسير الآية من سورة يوسف
بأن أن زائدة (2) فكيف يصف الدماميني الصفدي بالجهيل ، وهذا انحل غير محل
تجهيل .

(1) القرطبي هو أبو عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي القرطبي، من كبار المفسرين
من أهالي قرطبة، رحل إلى الشرق واستقر في صعيد مصر، توفي سنة 671 هـ من مؤلفاته: التذكرة بأحوال
الموتى والآخره، والجامع لأحكام القرآن، أنظر ترجمته في شذرات الذهب 335/5 والاعلام 322/5.
(2) انظر الجامع لأحكام القرآن 261/9.

قال في البيت الثالث والأربعين:

ما كنت أوتّر أن يمتدّ بي زمني .. حتى أرى دولة الأوغاد والسفل

معنى البيت: لو كان لي اختيار في امتداد أجلي ، ما كنت أختار بقائي وامتداد عمري حتى تنقضي دولة الكرام ، وأرى بعدها دولة النمام والغوغاء.

قال الصفي: " ماكنت : كان ناقصة إذا استوفت اسمها وخبرها ... وتامة إذا استوفت مرفوعها واستغنت به ، كقوله - تعالى - : ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة﴾⁽¹⁾ وهي بمعنى وجد ، وتأتي زائدة في مثل قول الشاعر⁽²⁾ :

سكرة بني أبي بكر تسمى .. على كان المطهمة الجياد

وقول الآخر⁽³⁾ :

فكيف إذا مررت بدار قوم .. وجيران لنا كانوا كرام

قلت : قد مثل بهذا البيت جماعة من أهل العربية شاعرا على زيادتها وهو مشكل لأنهم لم يقولوا بزيادتها وزيادة اسمها ، فإنها هنا مع اسمها ، أما في البيت الأول فمسلم أنها زائدة لأنها لم يصحبها اسمها ، وأما في البيت الذي أوردوه ، فيحتمل أن تكون على بابها مع التقديم والتأخير والتقدير : وجيران كرام كانوا لنا ، وهذا متجه ولم أر أحدا ذكره...⁽⁴⁾

اعترض الدماميني قائلا : " أقول للقاتل بزيادة (كان) في البيت الثاني أن يمنع كون الضمير المصاحب لها مرفوعا ، وتقدير البيت ذكره ابن عصفور ، وهو أنه قال : يتصور زيادة (كان) في هذا البيت على أن يكون أصل المسألة : وجيران لنا هم كرام و (لنا) في موضع الصفة لجيران ، وهم فاعل بـ (لنا) على نحو : مررت برجل معه صقر صائد به غدا ؛ لأن سيئويه قد نصّر على أن صقرا مرفوع بـ (معه) ؛ لأنه لو قدر المحرور خبرا لـ (صقر) لكانت النية به التأخير ؛ لأن النية

(1) الآية 280 من سورة البقرة .

(2) أشد الغراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قاتل ، ولم يعرف العلماء له قاتلا ويروى :

حيث بني أبي بكر تسمى .. على كان المطهمة الصلاب

والشاهد فيه : زيادة (كان) بين الجر والمحرور ، وتلبيح زيادتها أن حذفها لا يخلو بالمعنى ، انظر شرح ابن حنبل 260/1 ، وارتشاف الضرب 96/2 .

(3) قاله انفرزق ، وهو من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، وقيل يمدح سليمان بن عبد الملك ، جاء في ديوانه 290/2 ، والبيت من شواهد الكتاب 953/2 ، وارتشاف الضرب 97/2 .

(4) الغيث المسجم 200/2 .

الترجمة
لا بد من عصفور
ويجوز في قصور
الإعلاج

في الخبر أن يكون بعد انبتدا . وإذا كان صفة و(صقر) مرفوع به ؛ كان في موضع لا يخوي به التأخير ، واللفظ إذا أمكن أن يكون في موضعه لم يجر أن ينوي به الوقوع في غير موضعه ، ثم زيدت (كان) بين (لنا) و(هم) لأنها تزداد بين العامل والمعمول فصار : لنا كان هم ، ثم اتصل الضمير بـ(كان) وإن كانت غير عاملة فيه ؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة " (1)

وذكر الدماميني أن كان القول بزيادتها قد قصد به هذا ؛ فلا يرد عليه ما ذكره الصفدي ، من لزوم القول بزيادة (كان) مع اسمها . وأما تخريج البيت على التقديم والتأخير ، وأن الأصل : وجيران كرام كانوا لنا فاختاره المبرد (2) وذهب أكثر النحاة إلى أن (كان) في البيت المذكور ليست زائدة ، فقالوا : كانوا : كان واسمها ، ولنا : في موضع الخبر ، والجملة في موضع الصفة لجيران ، وكرام : صفة بعد صفة ، وذلك نظير قوله - تعالى - : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ (3)

قال ابن مالك :

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوِ كَمَا .. كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مِنْ تَقْدُمَا (4)

أي تزداد (كان) بشرطين :

أحدهما : كونها بلفظ الماضي ، وشذ قول أم عقيل (5) :

أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدَّ نَبِيلٌ .. إِذَا تَهَسَّبُ شُمَالٌ بَلِيلٌ

والثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا ، وشذ قوله :

جِيَادُ بَنِي أَبَا بَكْرٍ نَسَامِيٌّ .. عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ (6)

والشيئان المتلازمان مثل الصفة والموصوف ، ودليله قول الفرزدق :

(1) مخطوطة نزول النخبة نسخة ١ - لوحة رقم 51 . وانظر هذه المسألة كاملة في شرح حمل الزحاحي لابن عصفور 416/1 ، 417 ، وأورد البيت :
وما علينا إذا ما كنت حارثنا .. ألا يجاورن إلاك ديار

وقال ابن الفراء أنه لم ينسبه ، وإن ابن مالك يرى أن البيت ليس فيه ضرورة .

(2) انظر المقضب 117/4 .

(3) من الآية 155 من سورة الأنعام .

(4) بيت ابن مالك في شرح ابن عقيل 258/1 .

(5) أم عقيل : هي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه ، وقوله : شذ ، أي شذ زيادة كان بلفظ المضارع ، وهذا البيت من شواهد شرح الألسوني 118/1 ، وشرح ابن عقيل 261/1 .

(6) هكذا رواه ابن عصفور في شرح حمل الزجاجي 415/1 .

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِذَارِ قَوْمٍ .. وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامًا⁽¹⁾

وبين العاطف والمعطوف ، وبين نعم وفاعليها ، وبين المبتدأ وخبره ، والفعل ومرفوعه ، والصلة والموصول .

وشرط الزيادة لم يشذ منه الزيادة بين الجار والمجرور عند ابن مالك⁽²⁾ بل على العكس ، فقد ذكر جواز زيادتها بين الجار والمجرور⁽³⁾ ، وأورد البيت :

سُرَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي

وأما زيادتها بين الصفة والموصوف في قول الفرزدق فقد أجازد سيبويه⁽⁴⁾ واعتبر أن (كانوا) في البيت السابق زائدة ، في حين أنكر الميرد زيادتها في هذا البيت بناءً على زعمه أنها تزداد مجردة لا اسم لها ولا خبر ، وقدر هذا البيت على أن قوله ، لنا : جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، وواو الجماعة المتصلة بكان هي اسمها ، وغاية ما في هذا الباب أن الشاعر فصل بين الصفة والموصوف بجملة مؤلفة من كان واسمها وخبرها ، وهذه الجملة في محل صفة مجرورة لجيران .

قال الرضي : " اعلم أن (كان) تزداد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد ، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب وذكر البيت :

سُرَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي

وكذلك قيل في قوله - تعالى - : «مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا»⁽⁵⁾ ، أنها زائدة ، غير مفيدة للماضي والإلّا فأين المعجزة⁽⁶⁾ ، وأما إذا دلت (كان) على الزمان الماضي ولم تعمل ، نحو : ما كان أحسن زيدا ، فهي زائدة عند سيبويه⁽⁷⁾ " .

أحسن

(1) وقد ذكر ابن هشام في أوضح المسالك بأن (كان) في هذا البيت ليست زائدة لرفعها للضمير ، خلافاً لسيبويه ، انظر المعنى 340/1 .

(2) انظر شرح التسهيل 361/1 .

(3) وقد وافق الأشموني في شرحه 118/1 على ما قاله ابن هشام باعتبار توسط (كان) الزائدة بين الجار والمجرور شاذاً في تعليقه على البيت المذكور .

(4) اعتمد سيبويه على أن الزيادة تعني صحة سقوط اللفظة وإن عملت عند ذكرها فاعتبار (كان) غير زائدة ، هي هنا ناقصة ، والضمير اسمها ولنا خبرها ، وباعتبارها زائدة فعلى إعمالها تامة والضمير فاعلها ، وعلى إعمالها قيل : الأصل : هم لنا ، انظر الكتاب 189/1 .

(5) الآية 29 من سورة مريم .

(6) قصد أن اعتبار (كان) مفيدة لمعنى الماضي أي غير زائدة تضيق معه المعجزة لأنه لو لم تكن زائدة لكان المعنى أنه كليم بعد انقضاء فترة الطفولة ، انظر شرح الرضي على الكافية ، 191/1 .

(7) انظر شرح الرضي 191/1 .

وذهب الإمامان الذميري وابن جماعة في بيت الطغرائي إلى اعتبار (كان) فعلاً
ماضياً رافعاً للاسم وهو هنا ضمير المخاطب المتصل به (1).

ذكر الصفدي عقب الكلام على قوله - تعالى - : «مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا» تقدير
(كان) في الآية الكريمة تامة بمعنى وجد أو حدث بعيداً ، لأن عيسى عليه السلام لم
يُخلق ابتداءً في المهد ، وتقديرها زائدة أفضل .

لا يسلم الدماميني بأنه يلزم تقدير تمامها أن يكون المعنى أن أول خلق عيسى -
عليه السلام - كان في المهد كما قال الصفدي ، وأي وجه يدل على ذلك ، وما
ادّعاء الصفدي أنه الأفضل والأجود ، رأى الدماميني أنه أردى الأقاويل ! : لأن
الأصل عدم الزيادة (2) ، وقد نص بعض الأئمة على أن (كان) إنما تزداد في
ضرورة الشعر ، فتقدير الآية الشريفة عليه غير مناسب ، لاسيما والصفدي يعتقد
أن الزائد هو الذي دخوله في الكلام كخروجه ، فيلزم وقوع الكلمة في القرآن حشواً
لا فائدة في وجودها فقال الدماميني : معاذ الله من ذلك (3).

يمكن أن يكون وجه الدلالة أنه إذا انطبق المفهوم من وجد وحدث على الفعل
(خلق) وأمكن التفسير به ، وجعلنا (في المهد) متعلقاً به ، وجعلنا (صبياً) حالاً منه
لزم ذلك ، لأن اختيار أبي البقاء في إعرابه اختياراً أولى ، وجاء في شرح الحاجبية
أن الأئمة فتروا الآية : وكيف نكتم من في المهد حال كونه صبياً ، وهذا صريح في
كونها زائدة في هذا المحل ، وتعليل الدماميني بأن الأصل عدم الزيادة فيه مخالفة
للغة العرب وأئمة النحو وتصريحهم بزيادتها في مواضع عديدة (4).

وما نقل عن أن (كان) لا تزداد إلا في ضرورة الشعر ففيه خلاف مشهور بين
البصريين والكوفيين في زيادة الأفعال الناقصة من عدمه.

فعند البصريين أنها لا تزداد إلا (كان) الناقصة فقط ، وعند الكوفيين أنها قد تزداد
أصبح وأمس أيضاً ، وأجازه أبو علي الفارسي (5) ، ولم يقيد هذا بضرورة الشعر مع
قوته وتدرته ، وتساءل ابن أثير عن كيف يقيد المذهب الصحيح بالضرورة .

(1) انظر مختصر شرح اللامية ص 265 ، و إيضاح المبهم مخطوطة لوحة رقم 89 .

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 361/1 ، وقال أيضاً بشذوذ زيادة (كان) بين الجار والمجرور .

(3) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 51 .

(4) انظر شرح المفصل لابن يعيش 99/7 .

(5) هو أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي. أخص أعيان زمانه في
علم العربية، كان كثير من تلاميذه يقول عنه: هو يفوق المبرد، أخذ النحو عن جماعة من أعيان العربية،
كقزحاج وابن السراج، توفي سنة 377 هـ من مؤلفاته: الحجة والتفكير، وبيات الإعراب. نظر بغية
الوعاء 496/1، ومعجم الأنباء 232/7.

قال ابن مالك شذت زيادة أمسى في قول بعض العرب : ما أصبح
أبردّها ، وما أمسى أدفأها ، و كقول الشاعر (1) :

أعاذلُ قولي ما هويت فأؤبى .. كثيراً أرى أمسى لَدَيْكَ ذُنوبِي

ذكر ابن الحاجب أنّ هذا الذي ثبت عند البصريين فلا يُقاس عليه لشذوذه وقلته ،
وحكى الأخفش زيادة أصبح وأمسى بعد (ما) التعجبية (2).

واعتبار النصفدي بأنه إذا جاءت (كان) في الآية تامة بمعنى وجد بعيد ؛ واعتبار
تقديرها في الآية زائدة أجود ، ردّ عليه الدماميني بأنّ تقديرها زائدة غير مناسب
لأنه يرى بأن لا يوجد في القرآن حشو .

وقد ذكر الزمخشري بأنّ (كان) تأتي لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماضٍ.
منهم ، وبصلح للقريب والبعيد ، وهو في الآية الشريفة للقريب ، والذال عليه سياق
الكلام ، وأنه جيء به للتعجب ، ووجه آخر وهو أن يكون (تكلم) حكاية حال
ماضية ، أي : كيف عهد قبل عيسى عليه السلام – أن يكلم الناس صبيّاً في المهد
فيما سلف من الزمان حتى تكلم هذا (3).

وذهب الإمام القرطبي في تفسيره إلى كونها تامة عن ابن الأنباري وعمله بأنه لو
كانت بمعنى وجدّ أو حدث ؛ لاستغنت عن الخبر (4).

وقد فصل ابن جماعة الحديث عن (كان) الناقصة والتامة ، فاعتبرها أم الأفعال
الناقصة ، وهي ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ، أي أنّ أسماءها دائماً تجعلها
مقررة وثابتة على صفة هي مفهوم أخبارها على أنها متصفة بمعاني الأفعال
الناقصة ، فمعنى : كان زيد قائماً ، أنّ زيد متصف بصفة هي القيام المتصف
بالكون أي الحصول والوجود في ما مضى ، لهذا قيل أنّ فاعلها الحقيقي هو مصدر
إخبارها المضاف إلى أسمائها ، إذ معنى جميع الأفعال الناقصة كينونة الشيء بعد
أنّ لم يكن ، وذلك الشيء هو مصدر الصفة التي هي أخبارها فتقدير قولنا : كان
زيد جالساً ، كان جلوس زيداً ، وصار زيد غنياً ، أي : صار غنيّاً زيداً ، أي وجدّ
كل منهما بعد أن لم يكن موجوداً ، وهكذا.

(1) البيت من الطويل ، ولم ينسبه الأشموني 265 / 3 ، وقد ذكره ابن مالك في شرح التسهيل 362 / 1 .

(2) انظر شرح الرضي على الكافية 103 / 1 .

(3) انظر الكثاف للزمخشري 15 / 3 .

(4) انظر الجاسع لأحكام القرآن 102 / 1 .

وإنما سُميت هذه الأفعال نواقصاً ؛ لأنها لا تكفي بمرفوعها . ولابد من ذكر منصوبها في تمام فائدتها . ولا يقال أن جميع الأفعال المتعدية يتوقف معناها على ذكر المفعول ، فيلزم أن تكون نواقص ، لأننا نقول أن الأفعال التامة إنما تذكر ولا يقصد إسدادها إلى من قامت به وهو الفاعل ، وإنما يحتاج إلى ذكر المفعول تكميلاً للفائدة ، حيث يُراد بيان من وقعت عليه نحو : ضربت زيدا ، ولهذا تكفي بمرفوعها إذا نزلت منزلة اللازم . كقولك : ضربت وأعطيت.

وأما الناقصة فإنما تكون مقيدة بما هو مسند في الحقيقة أي لأخبارها لا أن تُسند إلى أسمائها على ما مرّ تقريره ، وبهذا يظهر الفرق ، وهو أن المفعول في الأفعال التامة قيدٌ لها ، والأخبار المشبهة به في الأفعال الناقصة مقيدٌ بها⁽¹⁾.

وقد صرح ابن أثير أن الصفدي قد نقل قبل استبعاد كون كان تامة أقوال الناس في هذا المقام نقلاً محرراً⁽²⁾.

(1) انظر هذا التفصيل في إيضاح المبهم في شرح لامية العجم ، لابن جماعة لوحة رقم 88 ، 89 .

(2) نقله ابن أثير في تحكيم العقول ص 254 ، عن الغيث المسجم 202/2 ، 201 .

وقال في البيت السابع والخمسين :

تَرْجُو الْبَقَاءَ بِدَارٍ لَا ثَبَاتَ بِهَا .. فَهَلْ سَمِعْتَ بِظُلٍّ غَيْرِ مُنْتَقِلٍ

معنى البيت : أترجو الخلود بدار هي في نفسها ، لا بقاء لها وهي أشبه شيء بالظل في كونها وفسادها .

قال الإمام الصفدي: " تَرَجَوْ : فعل مضارع وأصله أترجو ، فحذف همزة الاستفهام وهو جائز ، كقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي: (1)

فوالله ما أدري وإن كنت ذارياً .. يَسْبِغُ رَمِينَ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانٍ

تقديره : أسبغ " (2)

اعترض الإمام الدماميني قائلاً: " يجوز أن يكون تَرَجَوْ خبراً على حاله ، ولا حذف في الكلام ، كما قال المحققون في قوله - تعالى - : «وَبَلَّكَ نِعْمَةً ثَنُّنَا عَلَيْ» (3) إنه خبر " (4)

ثم استطرد معترضاً على معنى البيت الذي أورده الإمام الصفدي بأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه أنه مبطل فحكي كلامه ، ثم عاد عليه بالإبطال (5) ، وفي هذا الموضع كذلك ، فإنه أخير بأن مخاطبه يرجو البقاء بدار كثيرة التحول سريعة الانقلاب غير ثابتة على منهاج مستقيم ، ثم أبطل ذلك بقوله : فهل سمعت بظل غير منتقل ، يعني أنك تفعل ذلك مع أنه لا ينبغي فعله ، إذ الدنيا بمثابة الظل الذي يلزمه الانتقال ، فرجاء البقاء في دار يلزمها الزوال وعدم الثبات على حالة خطأ ، وربما كان هذا الوجه أولى لسلامته من دعوى الحذف (6).

(1) البيت من الطويل ، وهو لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، والبيت في ديوانه ص 556 ، وهو من مقطوعة مظلمها :

لقد عرضت لي بالخصيب من بلى .. منع الحنج ثمن سقيرت بيمان

(2) الغيث المحسم 409/2 .

(3) الآية 22 من سورة الشعراء .

(4) مخطوطة نزول الغيث نسخة 1 - لوحة رقم 61 .

(5) هذه عبارة ابن هشام في المعنى حين أورد الآية (هذا ربي) وقال أن المحققين على أنه خبر ، ثم إن مثل ذلك يقوله أوردها الإمام الدماميني في نزول الغيث لوحة 61 ، وفي شرحه على المعنى ص 55 . انظر المعنى 36/1 ، 37 .

(6) انظر مخطوطة نزول الغيث لوحة رقم 61 .

وهذا الكلام هو رد على كلام الإمام الصفدي عند إيراد معنى البيت فقد ذكر أنه أخذ يضرب للمخاطب مثلاً في الخارج ، فقال له مستقيماً : فهل سمعت بطل غير منتقل ؟ وهذا إلزام له لأنه يضطره إلى أن يقول : لا ، ما رأيت (1).

ذهب الإمام ابن جماعة النحوي في إعرابه لبيت الطغرائي إلى أن ترجو : هو فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت) والبقاء : مفعول به ، والجملة في محل نصب على أنها حالة من قول : يا وارداً سوراً عيش ، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة على أنها وصف نه في المعنى ، وكذا إن جعلتها جملة إنشائية على أن الهمزة للاستفهام مراده كقوله تروح إلى الحي أم تبتكر ، وعليه فالجملة مستأنفة في معنى الإنكار (2).

واختاره الإمام العكبري في شرحه للامية إذ المعنى عنده كيف ترجو التوام بدار كثيرة التنقل والإزعاج بأهلها ، ثم ضرب مثلاً فقال : هل حدثت بأن ظل الأشجار والأشخاص وغيرهما استمر دوامه ؟ واستفهامه على سبيل الإنكار وأيضاً إرادته لأداة الاستفهام وكيف ، يدلان على أن هذه الجملة فيها معنى الاستفهام والأحرى أن يكون بالهمزة في (ترجو) (3) بل أن معنى الاستفهام في بيت الطغرائي قرره جميع شراح اللامية فهم يرون بأن هناك أداة استفهام إنكاري مقدرة في قول الطغرائي (ترجو) فقد أورد الإمام الحضرمي السؤال عنه وهو : فهل سمعت بطل غير منتقل ؟ فالتقدير : أترجو البقاء ، بهمزة الإنكار (4) أي على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري ، والمعنى أترجو البقاء والخلود بدار الدنيا وهي في نفسها لابقاء لها وهي أشبه شيء بالظل (5). وقرر الاستفهام الإنكاري كذلك الإمام المنبلاوي ، وجعل معنى البيت : أتأمل التوام في دنيا لا استقرار لها في ذاتها فهي في ذلك كالظل المتولد من حركة الشمس التي لا وقوف لها (6) وذكر الإمام الذميري المعنى المراد من عدم استقرار حال الدنيا وتشبيهها بالظل في انتقاله وعدم استقراره قال - تعالى - : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ (7)(8).

(1) انظر الفيت المسج 412/2 .

(2) انظر إيضاح المبهم لابن جماعة لوحة رقم 115 .

(3) انظر شرح الأمية للإمام العكبري ص 237 .

(4) انظر شرح نشر العلم للإمام الحضرمي ، لوحة 42 .

(5) انظر شافية الدحم للإمام البطاوري ص 76 .

(6) انظر تحفة الراي للإمام المنبلاوي ص 76 .

(7) الآية 45 من سورة الفرقان ، وذكرها الإمام الصفدي في الفيت المجسم 412/2 .

(8) انظر مختصر شرح لامية العجم للإمام الميري ص 301 .

فمن الواضح أن جميع شراح التلامية قدّروا معنى الاستفهام في قول الطبراني ولم يقدّروا (ترحى) على أنها خبر على حاله ولا حذف فيه كما ذهب إليه الإمام الدمشقي .

وأما الآية الكريمة «وَبَلَّكَ نِعْمَةً تَنْمُنَا عَلَيْ»⁽¹⁾ فقد اختلف النحاة فيها فمنهم من قدّر الاستفهام ، ومنهم من لم يقدره ، فذهب الأخفش عند تفسير الآية إلى ما نصّه : " فيقال هذا استفهام ، كأنه قال : أو تلك نعمة تمنها علي ؟ " ⁽²⁾

وقد أنكره النحاس حيث ذكر هذا لا يجوز لأن ألف الاستفهام تُحدث معنى وحذفها محال إلا أن يكون في الكلام (أم) فيجوز حذفها في الشعر ، ولا أعلم بين النحويين في هذا اختلافاً إلا شيئاً قاله انفراداً حيث ذكر : يجوز حذف ألف الاستفهام في أفعال الشك ، وحكى : ترى زيداً منطلقاً بمعنى أترى ⁽³⁾ .

✓ وذهب غيرهم من علماء النحو ، بأن حذف همزة الاستفهام يجوز عند أمن اللبس ~~وهو من ضرورات الشعر ، وهو ظاهر في قول الشاعر~~ ⁽⁴⁾ :

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً .. شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنقَرٍ

وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة السالف الذكر ، والشاهد فيهما حذف ألف الاستفهام لدلالة أم عليها ⁽⁵⁾ وذكر ابن يعيش جواز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر وذلك إذا كان في اللفظ ما يدل عليه ⁽⁶⁾ .

وذكر ابن مالك أن الحسن أو الحسين أخذ ثمرة من تمر الصدقة ، فجعلها في فيه فنظر إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخرجها من فيه ، فقال عليه الصلاة والسلام : أما علمت وفي نسخة أخرى ، ما علمت ⁽⁷⁾ فمن روى ما علمت ، فأصله : أما علمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة ، وحذفت همزة الاستفهام لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديرها ، كقوله - تعالى - : «وَبَلَّكَ نِعْمَةً تَنْمُنَا عَلَيْ» أراد أو تلك نعمة .

(1) الآية 22 من سورة الشعراء .

(2) معاني القرآن للأخفش 461/2 ، والهمع 240/2 .

(3) انظر معاني القرآن 461/2 ، وحروف المعاني للزحاحي ص 19 .

(4) البيت من الكامل وهو للأسود بن يعفر التميمي ، جاء في شرح شواهد المعاني ص 51 ، وفي الهمع 132/2 ، وفي شرح الأشموني 101/3 .

(5) انظر الكتاب 174/3 ، 175 .

(6) انظر شرح المفصل لابن يعيش 154/8 .

(7) الحديث أخرجه البخاري في : 24 كتاب الزكاة ، تحت رقم 57 . باب صدقة التمر عند حرام التمر ، وهل يترك الصبي فيمن تمر الصدقة .

بهمزة عاصم
سبحك تحريك
السراء ان
من كتب
السراء ان

ومن ذلك أي من حذف همزة الاستفهام قراءة ابن محيصة (سواء غلبهم أذرتهم أم لم تذرهم لا يؤمنون) (1) وانتقدير : أذرتهم ، ومنه قراءة أبي جعفر : (سواء غلبهم أذرتهم أم لم تذرهم لا يؤمنون) (2)

ومن حذف الهمزة لظهور المعنى قول الكميت (3) :

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب .. ولا لعبا مني ، وذو الشيب يلعب
ومثله قول الآخر (4) :

فأصبحت فيهم أمينا لا كمغش .. أتوني فقالوا : من ربيعة أم مضر ؟
أراد : أمن ربيعة أم مضر ؟

ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله صلى الله عليه وسلم : " يا أبا ذر !
عيرته بأمه ، أراد اعيرته ؟ " (5) ومثله قوله صلى الله عليه وسلم : " أتاني أت من
ربي فبشرني أنه من مائة من أمتي لا يشارك بالله شيئا ، دخل الجنة ، قلت : وإن
زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق " (6) أراد الرسول - صلى الله عليه
وسلم - أو إن زنى وإن سرق ؟

ومن حديث ابن عباس : " أن رجلا قال : إن أمتي ماتت وعليها صوم شهر ،
فأقضيه ، أراد : فأقضيه ؟ " (7) (8)

ذكر ابن الحاجب أن حذف الهمزة شاذ ، وإنما يقع للضرورة ، ويسره أن
الحروف التي تدل على الإنشاء لها صدر الكلام ، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ،
وحمل ابن الحاجب على الأخفش في حذفه همزة الاستفهام في الآية الكريمة ، وذكر
بأن الحذف هنا ، لا يقع في الإلباس بالخبر ، ضرورة أن ما أخبر عنه ، ليس

(1) الآية 6 من سورة البقرة .

(2) الآية 5 من سورة المذقون .

(3) البيت من الطويل وهو للكميت بن زيد الأسدي من مطلع قصيدة له من الهائميات جاء في النور 81/3 .
وفي التيمع 69/2 . والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام ، قال ابن هشام : أراد : أو ذو الشيب يلعب .

(4) البيت من المبرور وهو لعمران بن حطان ، وهو من شواهد التصحيح والتوضيح ، ص 88 .

(5) الحديث أخرجه البخاري في 2 كتاب الإيمان ، رقم 22 باب المعاصي من أمر الجاهلية .

(6) أخرجه البخاري في 23 كتاب الجنائز ، رقم 1 باب في الجنائز ومن كان آخر كلامه : لا إله إلا الله .

(7) أخرجه البخاري في : 30 كتاب الصوم ، رقم 42 باب من مات وعليه صوم .

(8) انظر التصحيح والتوضيح لابن مالك ص 88 ، 89 .

بنعمة بل هو نقمة ، فكيف يتوهم الإخبار بأنها نعمة ؟ وإنما المقصود الإنكار المتوصل إليه بالهمزة المحذوفة (1).

فيذا وجه التنبه بين عدم تقدير حذف الهمزة في بيت الطغرائي عند الدماميني ، وبين عدم تقديرها عند ابن الحاجب في الآية الكريمة.

وذكر انقراء أن حذف الهمزة في الكلام حسنٌ جائز إذا كان هناك ما يدل عليه (2) وقد جاءت همزة الاستفهام محذوفة في القرآن الكريم ومنه قراءة ابن أبي عمير في قوله - تعالى - : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (3) بالرفع والتقدير :

أَقَاتَ فِيهِ؟ وقيل في قوله - تعالى - : ﴿وَذَا الثُّوبِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ (4)

إنَّ التقدير: أَظُنُّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ؟ وكذلك قوله - تعالى - : ﴿تَلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾ (5)

إذ التقدير: أَتَلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ ؟ فحذفت الهمزة تخفيفاً ، في الأيتين من سورة الشعراء ، ومن سورة الأنعام ، وذكر تقدير الأخفش بحذف الهمزة في الأيتين (6).

قال الإمام الدماميني أن الأصل في أدوات الاستفهام هو الألف ، ولهذا خصت دون بقية الأدوات الاستفهامية بأحكام ، أحدها جواز حذفها مفردة عما تدخل عليه ، فيكون حذفه بطريق التبعية لا بطريق الاستقلال ، وأورد قول عمر بن ربيعة المخزومي ، وقول الكميت الأسدي ، وقال اختلف النحاة في قول عمر بن أبي ربيعة :

ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا .. عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالْثَرَابِ (7)

قيل : أراد أَتُحِبُّهَا ؟ فهو كلام إنشائي حذف منه همزة الاستفهام ، وقيل أنه خبر أي : أَنْتَ تُحِبُّهَا .

(1) انظر أمالي ابن الحاجب 113/3 ، والهمع 132/2 .

(2) انظر معاني القرآن للقراء 4/ 86-87.

(3) الآية 217 من سورة البقرة .

(4) الآية 87 من سورة الأنبياء .

(5) الآية 1 من سورة الممتحنة .

(6) هذا النص ورد كاملاً في الحذف البلاغي في القرآن الكريم ، للدكتور مصطفى أبو شادي ص 105 ، 106 .

(7) البيت من الخفيف ، وهو لعمر بن ربيعة المخزومي انظر نيوانه ص 43 ، والثر 63/3 ، وشرح شواهد المعنى ص 39 ، والأغاني 87/1 .

أَحْيَا وَأَيْسَرُ مَا قَاسَيْتُ مَا قَتَلَا .. وَالْبَيِّنُ جَارٌ عَلَى ضَعْفِي وَمَا عَذَلَا

فحذف همزة الاستفهام والتقدير : أَلْحْيَا ؟

وقد أجاز ابن الحاجب هذا الوجه الذي ذكره الدماميني وذكر وجهاً آخر لا همزة تقدر معه ، ويجوز أن يكون (أحيا) من باب أفعّل التفضيل فحذف المضاف إليه في الأول استغناء عنه في الثاني : كائنه قال : أحيا ما قاسيت وأيسر ما قاسيت والأخفش قاس ذلك في الاختيار عند أمن اللبس وحمل عليه قوله - تعالى - : ﴿فَذَا رَبِّي﴾ (3) ومثله قوله - تعالى - : ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ (4) وقيل الدماميني بأن تخصيص الأخفش بنسبة هذا الحكم إليه ، يقتضي أن غيره يخالف ذلك ، وقد صرح بعضهم بأن حذفها عند أمن اللبس جائز في الشعر (5).

قال المرادي : " وهو ظاهر مذهب سيبويه ، قال : والمختار أن حذفها مطرد إذا كان بعدها أم لكثرة نظمها ونثرها " (6) رد الدماميني بأن الحذف كثير مع عدم وجود (أم) والأحاديث شاهدة على ذلك رغم قول ابن الحاجب ذكر أن حذف الهمزة شاذ ، وإنما تقع للضرورة (7).

أما ابن أقيرس فقد رد على الدماميني بعدم التسليم بأن عدم تقدير حذف همزة الاستفهام في (ترجو) أولى ، بل أن حذف همزة الاستفهام أكثر وأشهر من أن يذكر وفي هذا الوجه من التكلف على الصفاي مالا يخفي (8).

(1) البيت من البحر البسيط وهو للمتنبي . انظر حيواته 282/3 ، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب 625/2 .
(2) يجب الإشارة هنا إلى أن الإمام الدماميني عندما أورد قول الكمي قال : لا يتعين هذا شاهداً على حذف الهمزة ، لجواز أن يكون مما حذف فيه حرف النفي للقرنية ، أي : هو الشيب لا يلعب . انظر شرح المزيج 67/1
(3) الآية 77 من سورة الأنعام .
(4) الآية 22 من سورة الشعراء .
(5) الأمالي لابن الحاجب 114/3 ، وذكره ابن هشام في المغني 36،37/1 .
(6) الجني الداني للمرادي 241/2 .
(7) انظر شرح الدماميني على مغني اللبيب 1/55 ، 56 ، 57 .
(8) انظر تحكيم العقول لابن أقيرس ص 294 .

المبحث الثاني

اعتراضات نحوية في باب الأسماء

وقال في البيت الثالث :

فِيمَ الإِقَامَةَ بِالزُّورَاءِ لَا سَكْنِي .. بِهَا وَلَا نَاقَتِي فِيهَا وَلَا جَمَلِي

معنى البيت : لا أنشيء إقامتي ببغداد ، ولا علاقة لي بها ، وضمنه المثل الشهير (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) يُضرب لمن يتبرأ من أمر ، متضجراً من تلك الإقامة وموبخاً نفسه على الإقامة بها ، ويسمى هذا عند أهل البديع ، عتاب المرء نفسه.

قال الإمام الصفدي : " لا سكني : هذه لا التي تنفي الجنس ، وسياقي الكلام عنينا عند قوله :

فَلَا صَدِيقَ إِلَيَّ مُشْكِي حُزْنِي .. وَلَا أُنَيْسَ إِلَيَّ مُنْهِي جَذْلِي

سكني : منصوب والأصل سكتا لي⁽¹⁾ وإنما نصب لأنه اسم لا ، وأضيف لياء المتكلم ، والفتحة مقدرة على التون ، بها : الباء للظرفية والهاء : ضمير يرجع للزوراء ، وعلامة الجر لا تظهر لأن المضمرات مبنيات ، ولا : هي كذلك لنفي الجنس ، ناقتي : اسم لا وقد أضيف لياء المتكلم ، والفتحة مقدرة على التاء ، ولا جملي : إعرابه كما تقدم⁽²⁾ اختار هذا الإعراب الإمام البطاوري وجعل كل من سكني ، وناقتي وجملي ، منصوبات لأنها أسماء لـ(لا) النافية للجنس⁽³⁾.

قال الدماميني معترضاً : " لا التي تنفي الجنس إنما تدخل على التكرات ، وكل واحد من (سكني وناقتي وجملي) مضافة إلى معرفة إضافة محضة ، فيكون معرفة قطعاً ، وإذا كان معرفة فكيف يصح أن يقال أنه اسم (لا) التي لنفي الجنس " (4).

قاسم (لا) مبني على الفتح تقديراً ، وإنما يُبنى اسم لا معها إذا لم يفصل بينهما ، وكان مفرداً أي ليس مضاف ولا مشبهاً بالمضاف في الذهن .

وإنما اشترط في مدخول (لا) التي لنفي الجنس أن يكون نكرة ، لأنها وضعت لنفي الجنس ، وهو أمر واحد متعلق في الذهن ، فنفيه يستلزم نفي جميع الأفراد لاستحالة بقاء شخص مع انتفاء حقيقته . فلو كان معرفة لكان خاصاً لتقييده بموجب التعريف ، فنفيه نفي خاص وذلك يستلزم النفي العام ، فلا يكون حينئذٍ لتحقيق النفي

(1) نقلًا عن كلام الصفدي في الغيث المسجوم أن سكني : منصوب والأصل سكتا لي . أما ما عارضه به الدماميني أنه أعرب سكني : مبني على الفتح ، ويبدو من ذلك أن الدماميني وقع على نسخة أخرى قد شكر فيها إعراب البناء ، والدليل على أن ذلك لم يكن تحريفاً من الدماميني ، هو أن ابن أقيرس الذي تعقب الدماميني في انتقاداته للصفدي لم يخطئه في نقله نظر تحكيم العقول لابن أقيرس ص 11 ، 12 .

(2) الغيث المسجوم 111، 112/1 .

(3) انظر شافية النجم على لامية العجم ، ص 9 .

(4) المخطوطة نسخة 1 - اللوحة 8 ، 9 .

أما قوتهم : لا رجاء في الدار ، فإتيا جاء لأن نسبة الجمع هنا إني تفاصيل جعل
الجنس رجلاً كنسبة المفرد في قوتك : لا رجاء (1).

إذا تقرر هذا فدعوى الصفي أن (لا) في البيت المذكور تنفي الجنس مثلها في
قوله : فلا صديق إليه مثلكي حزني ، باطلة ؛ لأن اسم لا في (لا صديق)
نكرة ، وهناك هو معرفة أي في (لا سكاني) .

وقد عزز الدماميني كلامه بذكر ما جاء من أمثلة في كلام العرب ظاهرها أن اسم
لا النافية للجنس معرفة ، وباطنها أنه وإن جاء معرفة فإنه مؤول بنكرة ، كقوله
عليه الصلاة والسلام : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر
بعده (2) وكقولهم : قضية ولا أيا حسن لها ، وكقول الشاعر (3) :

لا هيثم الليلة للمطي .. ولا فتي مثل أبي خبير

وقول ابن الزبير الأسدي (4) :

أرى الحاجات عند أبي حبيب .. نكدن ولا أمية في البلاد

فعلى تقدير التثكير ، فكل المعارف في المثل السابقة متأولة بنكرة .

وقد ذكر ابن عقيل عن شرح ابن مالك أن لا النافية للجنس لا يكون اسمها
وخبرها إلا نكرة فلا تعمل في المعرفة ، وما ورد من ذلك معرفة فهو مؤول بنكرة
بلا شك ، وقد اختلف العلماء في وجه تأويله ، فذهب ابن الحاجب إلى أنه
مؤول بلا مسمى بهذا الاسم ، فيكون المعنى إذا هلك كسرى فلا مسمى كسرى
بعده ، وقس البواقي على هذا ، وذهب بعضهم إلى تقدير : فلا مثل كسرى ، ولا
مثل أبي حسن ، ولا مثل هيثم ، ف(مثل) نكرة على كل حال فهي لا تتعرف
بالإضافة ملفوظاً بها (5).

ورد ابن مالك التأويل الثاني بتقدير (لا مثل) لا يصح اعتباره من ثلاثة أوجه :

- (1) انظر المخطوطة نسخة - لوحة رقم 9.
- (2) حديث صحيح وتمامه : " والذي نفسي بيده لتتفق كنوزهما في سبيل الله " أخرجه البخاري في كتاب
المناقب ، في باب الفتوة في الإسلام ، رقم الحديث 361/9 ، 418/2 ، وأخرجه مسلم في كتاب أشراط الساعة
باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل ، رقم الحديث 2919 ، 18 - 40 .
- (3) لم أقف على قائله وهو من شواهد كتاب سيويه 354/1 ، وشرح المفصل 103/2 والمقتضب 362/4
وأما ابن الشجري 329/1 ، والخزانة 98/2 .
- (4) هو عبد الله بن الزبير الأسدي من أهل الكوفة ، انقطع إلى مدح مصعب بن الزبير ، انظر ترجمته في معجم
الشعراء 59/1 ، والأغاني 217/14 ، والخزانة 345/1 ، وقد جمع شعره الدكتور عبد الله الجبوري ونشره سنة
1974 م .
- (5) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 4/2 .

1- ذكر (مثل) بعده كقولنه : يئكي على زيد ولا زيد مثله ، فتقدير مثل هنا قيل زيد ، مع ذكر مثل بعده وصفاً أو خبراً يستلزم وصف انشيء بنفسه أو الإخبار عنه بنفسه وكلاهما ممتنع.

2 - أن المتكلم إنما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا ، فإذا قدر (مثل) لزوم خلاف المقصود ، لأن نفي مثل الشيء لا تعرض فيه لنفي ذلك المثل .

3 - أن العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلوماً لكل سامع ، فلا يكون لنفيه فائدة نحو : لا بصرة لكم و لا أبا حسن لها و لا قریش بعد اليوم .

وأما التأويل الأول بتقدير (لا مسمى) فلا يصح اعتباره ، فإن من الأعلام المعاملة بهذه المعاملة مسميات ، كأبي الحسن ، وقیصر ، فتقدير ما كان هكذا بـ (لا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسمياته) لا يصح .

وذهب إلى أن الصحيح هو أن يقدر هذا النوع بتقدير واحد ، أي يقدر بما يليق به فمثلاً يقدر : لا زيد مثله بـ (لا واحد من مسميات هذا الاسم مثله) ويقدر لا قریش بـ (لا بطن من بطون قریش بعد اليوم) ويقدر : لا أبا حسن لها ، ولا كسرى وقیصر ، بـ (لا مثل أبي الحسن ، ولا مثل كسرى ولا مثل قیصر) وأيضاً لا بصرة ولا أمية⁽¹⁾.

وذكر الدماميني رأيه في هذا قائلاً: " ثم اعلم أن بيت الطغراني وإن صح أن يقال التقدير فيه : لا مثل سكني بها ولا مثل ناقتي فيها ولا مثل جملي ، فهو أميل عن مقصده ، لأن قصده الإشارة إلى المثل المشهور (لا ناقة لي في هذا ولا جمل)⁽²⁾ والتقدير المذكور يمنعه عن هذا القصد"⁽³⁾⁽⁴⁾.

فهو يرى أنه لو سلم جدلاً بأن التقدير بـ (مثل) صحيح لزم أن يكون اسم (لا) في كل المواضع الثلاثة معرباً ، لأنه مضاف ، وغاية الأمر أن يكون إعرابه تقديرية ، ألا ترى قولهم : ولا أبا حسن لها ، كيف أعربوه لتعذر البناء فيه ، فلا يكون المضاف من قوله : فلا سكني ولا ناقتي ولا جملي مبنياً ، والصفدي قد

(1) انظر شرح التسهيل لابن مالك 323/1، والكتاب لسبويه 396/2، وارتشاف الضرب لأبي حيان 1307/3
(2) المثل (لا ناقتي فيها ولا جملي) أصله أن الصدوف العدوية كانت زوج زيد بن الأخنس العدري وله بنت من غيرها تسمى الفارعة كانت تسكن بمعزل في خباء ، فلحق بها رجل يدعى شيباً لغية أبيها فطاعته وكانت تتركب كل عشيبة جمل أبيها وتتطلق معه لثنية بينان فيها فرجع زيد فادرك في طريقه الكاهنة فأخبرته برغبة في أهله بزوجه فدخل عليها فعرفت الشر في وجهه فقالت : لا تعجل واقب الأثر لا ناقتي فيها ولا جملي فصار ذلك مثلاً في التبري ، انظر المثل في حميرة الأمثال 391/2، والمستقصى في أمثال العرب 267/2.
(3) (4) المخطوط نسخة أ - اللوحة 10 .

صرّح ببنائه في بيت الطغراني ، وأن فتحة البناء مقدرة وهذا على رأي الدماميني لا وجه له .

وذكر الدماميني تعزيزاً آخر لكلامه في اعتراضه على هيئة سؤال ، فإن قلت: من النحاة من يدعي أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنى دائماً في الحالات الثلاث فيمكن أن يحمل كلامه على ذلك ومنهم الإمام الأنصاري في شرحه ، فاعتبر أن (لا) لنفي الجنس كالتى بعدها وسكني و وثاقتي وجملي ، مبنيات على الفتح بها ، ذهب إلى أن لا النافية للجنس خاصة بالنكرة ، وسكني وثاقتي وجملي مضافة لمعرفة إضافة محضة ، وأما نحو : لا رجالاً في الدار ، فعلى معنى جنس الرجال ، ويجوز جعل (لا) عاملة عمل ليس والمضاف مرفوع تقديرأ ، على أنه اسمها والجار والمجرور في محل نصب على أنه خبرها (1) .

وأعربها الإمام الذميري على البناء بتقدير: لا سكن لي (2) حيث قال : قد وقع للصفدي من كتابه هذا (3) أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب إعراباً تقديرأ وذلك عند إعرابه لقول الطغراني (4) :

طالَ اغترابي حتى حنَ راحلتي .. ورَحَلها وقرى الصّالة الذُّبل

طالَ : فعل ماض ، اغترابي : فاعل ولم يظهر الرفع لأنه مضاف إلى ياء المتكلم ، فالرفع ضمة مقدرة على الياء ، وكذا إعراب راحلتي فيه ، قال الدماميني : " فتبين أنه لم يجعله هنا مبنياً ، بل جعله معرباً إعراباً تقديرأ ، كما هو مذهب الجمهور فلم يبق وجه لحمل كلامه على أنه تمسك برأي من قال ببناء المضاف إلى ياء المتكلم " (5) فهو يقصد أن يسميه متناقضاً .

ذكر الزمخشري أن من حق اسم لا النافية للجنس أن يكون نكرة ، وذكر سيبويه أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه (رُبَّ) حسن لك أن تعمل فيه (لا) فهي لا تدخل إلا على نكرة والسبب في ذلك أن (لا) لنفي فيه شمول ولا يحصل بـ (لا) نفي فيه شمول إلا إذا دخلت على نكرة (6) .

(1) انظر شرح اللامية للإمام الأنصاري لوحة 2 - 3 .

(2) انظر مختصر شرح لامية العجم للذميري لوحة رقم 21 . أمّا الإمام المنيوي فقد أعرب (سكني) وما بعدها مبتدأ ، والياء مضافة إليها ، وبها: متعلق بالخبر ، انظر تحفة الرازي ص 12 .

(3) قصّد أن له في موضع آخر من كتبه (الغيث المسجم) شاهداً بأن المضاف لياء المتكلم معرب و بعكس ما جاء في إعرابه لشاهد هذا الموضع .

(4) البيت السادس من لامية العجم .

(5) المخطوط نسخة أ - اللوحة 11 .

(6) انظر شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمين ، لابن يعيش 502 / 1 ، والكتاب 206/2 .

والسؤال الذي طُرح هو أن الأصل في الحروف التي تدخل على الاسم تارة وعلى الفعل تارة أخرى ، أنها لا تعمل ولا النافية من هذا القبيل ، وكان من حقها ألا تعمل فكيف عملت ؟

أجاب الدماميني على هذا السؤال بأن (لا) هذه لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم ، لأن قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود (من) لفظاً أو معنى ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات (1).

أو أن تجعل (لا) نظيرة لـ (إن) في العمل ، إذ تكون (إن) تأكيداً للإيجاب ، و (لا) تأكيداً للنفي ، ولما كان عملها حملاً على إن ، ضعفت ، فلم تعمل إلا في النكرة (2) تنزيلاً لمكانة الفرع عن مكانة الأصل .

قال ابن هشام : " والحق أن (لا) الواقعة في بيت الطغراني هي (لا) النافية التي تلغي مثلها في : لا زيد في الدار ولا عمرو ، وليست بمعنى ليس ، ولا لنفي الجنس والظرف المستقر بعده خبراً عنه وكذلك ، لا ناقتي فيها ولا جملي ، وخبر هذا المبتدأ الأخير محذوف لدلالة المتقدم عليه " (3).

ويمكن جعلها العاملة عمل (ليس) فيكون المضاف مرفوعاً تقديره على أنه اسمها والجار والمجرور في محل نصب على أنه خبرها ، وهنا نشير إلى أنها هي أيضاً لا تعمل إلا في النكرات ، ومدخولاتها في البيت معارف ، فقد خالف ابن هشام في ذلك ابن جني وابن الشجري (4) في أنهما قالاً بأن (لا) تعمل في المعارف ، ويشهد لراييهما قول النابغة :

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا .. سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا (5)

ذكر ابن مالك في شرحه للتسهيل أي : لا أرى باغياً ، فحذف الفعل وجعل باغياً دليلاً عليه ، وهو أولى من جعل (لا) رافعة لـ (أنا) اسماً ناصبة باغياً حالاً ، فإن أعمال (لا) في المعارف غير جائزة بالإجماع (6).

(1) انظر نزول الغيث نسخة أ- لوحة 11 ، وانظر الجني الداني في معرفة حروف المعاني للمرادي ص 290 وانظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت لابن مالك 1 / 254 .

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي سعيد الأنباري 1 / 313 ، وحاشية ابن حمون بن الحاج على شرح المكوذي 1 / 185 .

(3) معنى النيب لابن هشام 242/1 .

(4) نقل عن ابن جني في تخلص الشواهد لابن هشام ص 401 ، وابن الشجري في أماليه 284/1 أن (لا) تعمل في المعارف .

(5) وقيل للناطقة الجعدي ، أنشده ابن الشجري في أماليه 282/1 ، وصدر البيت فيه :
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا مِتْع .

(6) انظر شرح التسهيل لابن مالك 325/1 ، وشرح ابن عقيل 315/1 ، وفي تخلص الشواهد ص 401 .

ذكر ابن أثير قد أخذ الشيخ بدر الدين الدماميني في اختياره إعراب بيت الضغرائي هذا إمكان جعلها عامّة عمل ليس قال : ويكون المضاف مرفوعاً تقديره على أنه اسمها والجار والتجوز في محل نصب على أنه خبرها ثم أورد على نفسه كونها لا تعمل إلا في النكرات ، فأجاب بأن هذا خالف فيه ابن جني وابن السجري من النحاة فانظر كيف سعى إلى تصحيح كلامه بما فيه الخلاف ، ولا يخفى المشهور فيه (1).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الإمام الصفدي في الغيث المسجّم ذكر في إعرابه سكني : وجه النصب ولم يذكر وجه البناء ، فحينئذ لا يكون هناك اعتراض للإمام الدماميني . ولعله وقع على نسخة وقع فيها إعراب البناء فقدم اعتراضه على هذا الأسان.

(1) انظر تحكيم العقول بأقول البدر بالتزوي ص 92 .

وقال في البيت السادس:

طالَ اغْتَرَابِي حَتَّى حَنُّ رَاحَتِي .. وَرَحَلَهَا وَقَرَى الْعَسَّالَةَ الذُّبْلَ

معنى البيت : طال اغترابي ومواصلي الأسفار ، حتي حنت راحتي إلى الوطن
وسمت الغربة وحن رحلها أيضا ، وحنّت ظهورُ رماحي أيضا لطول وضعها على
عواتق الركبان ، حتى أطل القوم في لومي على كثرة السير.

قال الإمام الصفدي : " الذبل ، مجرور على أنه صفة للمجرور وهو العسالة ... "
وهذا وافقه فيه الإمام الدماميني ، وكل شراح اللامية في إعرابهم للبيت
المذكور، أما موضع الاعتراض فهو قول الإمام الصفدي : " والصفة لها شروط
وهي أن يكون فيها أربعة من عشرة ، وهي الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير
والتأنيث ، والتعريف والتكثير، والرفع والنصب والجر، وبما أن الذبل صفة ففيها
أربعة من هذه العشرة وهي :

1- الجمع ؛ لأن الذبل جمع ذابل.

2- التعريف.

3- التأنيث.

4- الجر. "(1).

وإنما ذكر الصفدي (التأنيث) لأنه جمع ، وكل جمع مؤنث وقد استحسن قول
الشاعر :

قُلْتُ لِمَا تَجْمَعُوا .. وَيُسْرِي تَحْدَثُوا

لا أبالي بجمعهم .. كُلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّثٌ(2)

اعترض الدماميني قائلا: " جرى الصفدي في إطلاق الصفة التي تتبع الموصوف
في أربعة من عشرة ، على ما وقع لكثير من النحاة ، والصواب تأكيد هذه الصفة
بالحقيقة كما قاله الشيخ ابن هشام (3) ، وإلا فالصفة السببية إنما تتبع موصوفها في
اثنين من خمسة :

(1) الغيث المسجم 164/1، 163. وورد البيت في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل 52/2: إن قومي
تجمعوا.

(2) ذكر الدماميني في حاشية المخطوطة بأن البيتين للزمخشري وأن بعضهم نسب به إليه ، انظر نزول الغيث
نسخة 1- لوحة رقم 14.

(3) انظر معنى اللبيب 651/2.

واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتذكير وأضادهما (1) فهي فيها كائفن ، تقول : مررت برجلين قائم أبوهما ، ورجل قائم أبوهما ، إلا أن النصفة إذا وقعت جمعاً جاز فيها الإفراد والتكسير في سعة الكلام تقول : مررت برجل قائم غنمائه ، وقعود غنمائه (2).

قال ابن مالك :

وليُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا .. لِمَا تَلَاكَ (أمرُ بِقَوْمٍ كَرَمًا)

وعرف النعت وذكر قسميه الحقيقي الدال على معنى في المتبوع نحو : رب رجل طويل ، والسببي الدال على معنى فيما يلابس المتبوع نحو : رب رجل قصير ثوبه وأن القسمين الحقيقي والسببي يوافقان المنعوت مع الإعراب في التعريف والتذكير ، ويجريان في المطابقة وعدمها كالفعل ، فيوافقهما النعت الحقيقي في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وكذلك النعت السببي إن لم يرفع ظاهراً نحو : جارية حسنة الوجه ، أو حسنة وجهها (3) وذكر أن النعت الدال على معنى في المنعوت هو نعت خالص (حقيقي) والنعت الدال على معنى في الملابس هو نعت سببي (4).

فالنعت الحقيقي يتبع منعوته في عشرة أشياء كما ذكر الصفدي في (الذيل) والنعت السببي يتبع منعوته في خمسة أشياء على سبيل الإجمال وهي الرفع والنصب والجر ، والتعريف والتذكير فقط ، أما على التفصيل فيتبع منعوته في اثنين من تلك الخمسة كقولك : مررت بقوم كريم أبوهما ، ف(كريم) لم يتبع (قوماً) إلا في التذكير والجر (5).

(1) أضداد الإفراد : هما التثنية والجمع ، وضد التذكير هو التأنيث .

(2) المخطوطة نسخة 1 ، النوحة رقم (15) .

(3) انظر شرح ألفية ابن مالك المعروف بتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوريني . 480 / 2 .

(4) جاء في الصفوة الصفية في شرح الثرة الألفية لتقي الدين النبلي ، هذا التعريف بمعنى آخر هو (أن النعت الحقيقي هو أن يكون النعت للمنعوت ، والنعت السببي ألا يكون النعت للمنعوت بل يكون لشيء من سببه ومنطقه) 710 / 2 .

(5) انظر عمدة الحافظ وعدة اللافت لابن مالك 1 / 537 ، وانظر شرح الثرة اليتيمة للإمام الحضرمي ، تأليف الإمام محمد بن علي المالكي ص 438 ، 439 .

وواضح أن الصفدي لم يُنكر ذلك ، بل أطلق الصفة " ذُبُل " إطلاقاً عام ولم يقتدها وهذا وجه اعتراض الدماميني على كلامه . حيث ذكر أن الصواب تقييد هذه الصفة لا إطلاقاً!

وقد رد ابن أثير على الإمام الدماميني كلامه بأن الإمام الصفدي لم يُقيد الصفة ، قال : " لا يخفى على ذي لب مثل هذا الكلام ، أي أن الإمام الصفدي لم يتطرق إلى تقييد الصفة لا لجهله بها ، بل لإجمال الموضوع وإطلاقه عامة " (1).

قال ابن الحاجب : " ويُوصَف بحال الموصوف وحال متعلقه ، نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ غلامه ، فالأول (2) يتبعه في الإعراب ، والتعريف والإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والثاني (3) يتبعه في الخمسة الأولى ، وفي الباقي كالفعل " (4).

وذكر الرضي أن حال الموصوف أي هيئته وصفاته ، وهو الكثير نحو : رجلٌ قائمٌ ، ومضروبٌ ، وحسنٌ ، وحال متعلقه قد يُجعل وصفاً لتلك الشيء لتتزيله منزلة الحال ، نحو : مررتُ برجلٍ مصريٍّ حمارةً ، في حصول الفائدة بذلك ، والسببي إن كان منوطاً فهو يجري على الأول رفعاً ونصباً وجراً بلا خلاف فيه بينهم نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه زيدا ، وضاربٍ أباه زيدا (5).

وذكر ابن هشام أنه يجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة ومن التعريف والتذكير ، وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فإن رفع الوصف ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها نحو : جاءتني امرأةٌ كريمةٌ ، وكريمة الأب ، وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز ، أعطى حكم الفعل ولم يتغير حال الموصوف نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أمه (6).

فللأسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال : رفعٌ ونصبٌ وجراً ، وبحسب الإفراد وغيره ثلاثة أحوال : إفرادٌ وتثنيةٌ وجمعٌ ، وبحسب التذكير والتأنيث حالتين ، وبحسب التذكير والتعريف حالتين ، فهذه عشرة أحوال للأسم ، ولا يكون الاسم

(1) تحكيم العقول بأقول البير بعد النزول ص 112 .

(2) يقصد بالأول : النعت بحال الموصوف .

(3) يقصد بالثاني : النعت بحال متعلق الموصوف .

(4) أمالي ابن الحاجب 65/3 .

(5) انظر شرح الرضي على الكافية 302/2 .

(6) انظر أوضح المسالك 213 / 3 .

عليها كلها في وقت واحد ، لأن بعضها متضاد ، فلا يكون الاسم مرفوعاً منصوباً مجزوراً ، ولا معرفاً منكراً ، ولا مفرداً مثني مجموعاً ، ولا مذكراً مؤنثاً (1) (2) .

وأوضح الإمام السجاعي أنه إنما يجتمع في الاسم منها في الوقت الواحد ، أربعة أمور ، وهي من كل قسم واحد ، ووقع في عبارة المنعريين أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة ويعتنون بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها ، وليس كذلك ، وإنما حكمه أن يتبعه في اثنين من خمسة دائماً وهما : واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتذكير ، ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالف منعوته في الإعراب ، ولا أن يخالفه في التعريف والتذكير (3) .

ولا يجوز تخالف النعت ومنعوته في الإعراب لأن ذلك يحل بالتبعية ، ولا تخالفهما في التعريف والتذكير ، لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه والتذكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه .

فخلاصة الكلام في ذلك أن النعت ينقسم باعتبار معناه إلى نعت حقيقي ونعت سببي .

فالحقيقي : هو ما دل على معنى في نفس منعوته الأصلي ، أو فيما هو بمنزلة وحكمه المعنوي ، وعلامته أن يشتمل على ضمير مستتر - أصالة أو تحويلاً - يعود على ذلك المنعوت وحكمه مطابقته للمنعوت وجوباً غالباً في أربعة أمور تجتمع فيه من عشرة ، وهي التذكير والتأنيث ، والتعريف والتذكير ، والإفراد وفروعه وفي حركات الإعراب الثلاث .

والسببي : وهو الذي دل على معنى في شيء بعده ، له صلة وارتباط بالمنعوت نحو : هذا بيتٌ متسعٌ أرجاؤه ، نظيفةٌ غرفه ، وعلامته أن يذكر بعده اسم ظاهر غالباً مرفوع به ، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذي ينصبُّ عليه معنى النعت وحكمه أنه يطابق المنعوت في أمرين معاً ، حركة الإعراب ، والتعريف والتذكير ويطابق سببيه في أمر واحد ، هو التذكير والتأنيث (4) .

وفي موضع آخر قال الإمام الدماميني معترضاً : " أمّا قول الصفدي عن النبيّ النَّبِيِّ :

١٢

(1) في شرح ابن عقيل 194/2 : أن النعت يطابق منعوته في أربع من عشرة إذا رفع ضميراً وفي اثنين من خمسة إذا رفع ظاهراً .

(2) انظر شرح التصريح على التوضيح في النحو ، لابن هشام 110/2 .

(3) انظر حاشية السجاعي ص 501 ، 502 .

(4) انظر النحو الوافي ص 352 ، 353 .

لا أبالي بجمعهم .. كل جمع مؤنث

أن كنتَ جمع مؤنث فليس بصحيح ، ولستَ شعري ماذا تصنع بقول القائل : قام الزيدون الغاضبون ، إذا سئل عن هذا النعت ، هل يتبع منعوته في التذكير والتأنيث؟ فإذا قال : في التذكير فقد أقرَّ ببطلان قوله : كل جمع مؤنث ، لأن هذا جمع ، وهو غير مؤنث ، وإن قال في التأنيث سقط الكلام معه رأساً ، وهذان البيتان اللذان استحلّهما يُنسيان للزمخشري⁽¹⁾ والذي سمعته في ثانيها:

لا أبالي بجمعهم .. فهو جمع مؤنث

وهو صحيح بحسب اللفظ والمعنى ، ولا يردُّ عليه اعتراض⁽²⁾ .

وقد ردَّ ابن آقبرس في هذا الموضع على الدماميني ، بأن قول كل جمع مؤنث هي ليست من عند الإمام الصفدي وإنما هو مذهب معروف منسوب للكوفيين⁽³⁾ ووافقهم في ذلك أبو علي الفارسي حتى أجازوا الزيدون خرجت ، وتوجيهه باعتبار الجماعة ، وأطلق ذلك ابن مالك في التسهيل وتعقب عليه في الإطلاق ، إذ عبارته فيه " ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائب كثيراً لتأويلهم بجماعة"⁽⁴⁾ مثل قوله - تعالى - : " وَإِذَا الرُّسُلُ وَقَّتْ "⁽⁵⁾ .

ولا يجوز عند البصريين في (الزيدون) ونحوه من جمع المذكر السالم ذلك فلا يقال: الزيدون خرجت ، وكان عليه تقييده بجمع التكسير⁽⁶⁾ "وكفي الصفدي بهذا الإطلاق دليلاً على قوله : كل جمع مؤنث مع استشهاده بقول العلامة الزمخشري فإن قلت : فيلزم مذهب الكوفيين ، قلت : لا يضرنا هذا ، بل على منطله دليل البطلان ، وبالجمله فلا مواخذه على الصفدي في نقل مذهب مرجوح في هذا الكتاب ، فإن قوله : فهو جمع مؤنث ، حينئذ يصير بالتقدير الذي ذكره مجرد دعوى لا دليل عليها "⁽⁷⁾ .

(1) هو جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري ، من أئمة المفسرين اللغويين ، ولد سنة 467 هـ ، وتوفي سنة 538 للهجرة ، له تفسير الكشاف ، والمفصل ، وأساس البلاغة ، انظر معجم المؤلفين 186/12 ، والأعلام 178/7 .

(2) المخطوطة نسخة 1 - اللوحة رقم 15 .

(3) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني 54/2 .

(4) نمن التسهيل لابن مالك 127/1 .

(5) الآية 11 من سورة المرسلات .

(6) أي : كل على ابن مالك تقييد الجمع بجمع التكسير بدلاً من إطلاقه .

(7) تحكيم العقول بأقوال النثر المنزول ص 108 .

وذكر الصفدي عند شرحه لهذا الموضوع تعليق له على موضع آخر قال :
 "وعلى ذكر كلام الصوفية فحضرت يوماً في صفد⁽¹⁾ سنة ست وعشرين وسبع مائة
 بمجلس الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن الصياد الفاسي⁽²⁾ وقد عمل درسا عاما
 تكلم فيه على سورة النضحي ، واستطرد الكلام على قوله - صنى الله عليه
 وسلم - (قل : ما الإحسان؟ قال : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه
 يراك)⁽³⁾ فذهب بعض الصوفية في هذا إلى أنه : فإن غبت عن وجودك ولم
 تكن رأيته ، وحسن ذلك ، وأحسنه من حضر فقلت أنا : هذا حسن لو ساءده
 الإعراب عليه ، فإن هذا شرط وجوابه ، وهما مجزومان ، ويكون اللفظ
 الصحيح : فإن لم تكن تراه حتى يصح المعنى ، فاعترف بذلك " ⁽⁴⁾

فناقشه الدماميني بأن هذه الدعوى التي عارض بها الصفدي الإمام الفاسي
 تصح ، لو كان فعل الجواب في هذه الصورة مما يجب جزمه وهو ممنوع ، فقد
 ذكر الإمام جمال الدين بن مالك في التسهيل⁽⁵⁾ بأن الشرط إذا كان منفيًا بـ(لم) جاز
 رفع الجواب بكثرة وكفى بذلك حجة ، على أن الشراح قبلوا هذا منه ولم
 يتعقبوه ، وعليه يصح قولنا : إن لم يقم زيد يقوم عمرو ، ويتخرج عليه الحديث
 الشريف فلا يكون رفع الفعل المضارع الذي هو (تراد) مانعا من دعوى كونه جوابا
 للشرط الذي هو : فإن لم تكن.

واستطرد الدماميني قوله : " على أني لا أقول بأن (تراد) في الحديث الشريف
 جوابا للشرط ، وإنما أقول : إن العلة التي يتبجح الصفدي بالاهتداء إليها
 ووافقه شيخ المجلس عليها هي علة باطلة ، لا وجه لاستحسانها ولا للاعتراف
 بصحتها " ⁽⁶⁾

وعليه رد ابن أقبرس معترضا وذاكرا عبارة التسهيل (وإن صدر بمضارع
 صالح للشرط به، جزم في غير الضرورة وجوبا ، إن كان الشرط مضارعا ،

(1) صفد هي مدينة في جبال عاملية المطلة على حمص بالشام ، انظر معجم البلدان 412/3 .
 (2) هو أبو الحسن علي بن عتيق المعروف بابن الصياد ، عالم جليل محقق كان عالما بالعربية وبالأصول
 والتفسير . فقيه مالكي من بلاد المغرب وهو من شيوخ الصفدي لم يشكر فيما اطلعت عليه من كتب تراجم سنة
 وفاته ، انظر ترجمته في أعيان العصر 1217/3 ، والثرر الكامنة 95/4 .

(3) الحديث هو جزء من حديث رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - أنه " إن رسول الله صلى الله عليه وسلم -
 كان يوماً بارزاً للناس إذ أتاه رجل بمشي فقال : يا رسول الله ما الإيمان ؟ قال : الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته
 ورسوله ولقائه وتؤمن بالبعث الآخر . قال : ما الإسلام ؟ قال الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة
 وتؤتي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان . قال : يا رسول الله ما الإحسان ... انظر صحيح البخاري كتاب
 تفسير القرآن باب (إن الله عنده علم الساعة) حديث رقم 4777 ، 513/8 . ومسلم في كتاب الإيمان باب : بيان
 الإيمان والإسلام والإحسان ، حديث رقم 181/1 .

(4) الغيث المسجم 175/1 .
 (5) قرّر ذلك ابن مالك في شرحه التسهيل قال : " وقد يرفع بكثرة إن كان الشرط ماضياً أو منفيًا بلم ... "

وجوازاً إن كان الشرط ماضياً (قال ابن أم قاسم ⁽¹⁾ في شرحه بعد استشهاده على جواز رفعه بقول زهير: ⁽²⁾ .

وإن أئاد خليل يوم مسألة .. يقول لا غائب مالي ولا حرم ⁽³⁾

ونحن الأنمة على جواز في الكلام، وقال بعض المتأخرين : هو ضرورة ⁽⁴⁾ فعل الصفدي اختار رأي المتأخرين فبنى عليه ذلك وهو واجب الجزم على هذا اثرأي والضرورة لا تخرجه عن ذلك، وظير م نذك خطوه نقلا لأن المنفي بلم من زيادة نسخة ابن المصنف ⁽⁵⁾ واثق أن ما قاله هذا المعترض كان حقاً على شيخ المجلس الجواز به، ولا شيء على الصفدي، لاحتمال أن يكون قاله تشكيكاً عليه لا جعلا بما في نسخة ابن المصنف، بقرينة أنه لو أراد منع كونه شرطاً وجواباً تحقيقاً، لأنرسة بتغليب جملة (فإنه يراك) وهذا واضح الإلزام، إذ تصير ملغاة لا رابط لها بمعنى الكلام أصلاً، وبأن فيه تعسفاً بما يشبه إخراج النصوص عن ظواهرها ⁽⁶⁾.

فكل أدوات الجزم في البيت تقتضي جملتين، أولاهما شرط تصدر بفعل ظاهر أو مضمر مفسر بعد معموله بفعل يشد كونه مضارعاً دون (لم) ولا تكون جملة الشرط إلا مصدرية بفعل متصرف مجزوم بالأداة لفظاً أو تقديرأ، وهو إما ماض مجرأ من حرف النفي، ومن حرف (قد) لفظاً أو تقديرأ، وإما مضارع مجرأ أو منفي بـ(لا) أو (لم).

وأكثر ما يضمن إذا فسر بعد معموله بفعل مذكور، والغالب كونه ماضياً أو مضارعاً منفي بلم، نحو: إن زيد لم يأتني آت، وقد يرفع الجزاء بكثرة إن كان الشرط ماضياً أو منفيأ بلم ⁽⁷⁾.

(1) هو بشر بن الحسن بن قاسم المرادي عالم باللغة والتفسير ، توفي سنة 749 هـ - من مؤلفه ، شرح التسهيل ، وشرح الألفية ، وتفسير القرآن في عشر مجلدات ، انظر الأعلام 211/2 وبنية الوعاة 715/1 ، والدرر الكامنة 32/2 .

(2) هو زهير بن أبي سلمى بن رباح المزني ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، ولد في بلاد مزينة بنواحي المنطقة الشمالية من العراق ، واشهر شعره معلقته التي مطلعها: أمن أم أوفى جنة لم تكتم .. بحوملة الفراج فلم تكتم.

واشتهر أيضاً بحواشيه، وتوفي سنة 13 قبل الهجرة، انظر معجم الشعراء 66/1 ، والأعالي 298/10 ، والأعلام 52/3 .

(3) البيت من البسيط وهو في نواته ص 91، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان مطلعها: قف بالنيار التي لم يعفيا القدم .. بلى وغيرها الأرواح والنجم.

(4) قال ابن عقيل: "وقال بعض المغاربة إن الرفع ضرورة" انظر المساعد على تسهيل الفوائد 150/3 .

(5) ويعرف بابن الناطم ، وهو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ناظم الألفية ، ولد بنمشق وكان إماماً في النحو له تصانيف منها شرح الألفية ، وشرح التسهيل ، توفي سنة 686 هـ، انظر بغية الوعاة 225/1 ، والأعلام 31/7 .

(6) انظر تحكيم العقول ، ص 112 .

(7) انظر شرح التسهيل لابن مالك 77/4 .

وتنفرد (نم) بمصاحبة انشراط نحو قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا يَبْلُغُ

رِسَالَتِهِ﴾ (1) وقد ذكر ابن مالك أدوات جزم الفعلين فقال :

وَأَجْزَمُ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا .. أَيُ مَثْنَى أَيْبَانَ أَيْبِنَ إِذْمَا

فيذه الأدوات كلها تجزم فعلين نحو قوله - تعالى - : ﴿وَإِنْ تُبْذَرُوا فَمَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْتَفَوُا

يُخَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (2) وذكر بيت زهير السابق:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ .. يَقُولُ لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرَمَ

فجواب الشرط وقع مضارعاً (يقول) وهو مرفوع غير مجزوم بعد فعل ماضٍ هو (أتاه) ورفعته عند سيبويه على تقدير تقديمه ، وكون الجواب محذوفاً ، وذهب المبرّد والكوفيون إلى أنه على تقدير الفاء ، وذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء ، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ؛ ضعفت عن العمل في الجواب.

ومثل الماضي في ذلك المضارع المنفي بلم ، تقول : إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقُومَ ، وقد ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع كثير ، قال الرضي: " الجزم مختار والرفع جائز كثير " (3).

ذكر ابن أثير أن ذهب إليه الصفدي بحتمل أن العامل في الشرط هو العامل في جوابه ؛ وهو أعم من أن تكون الأداة أو فعل الشرط ، أو هما أو الجوار ، ففي ذلك خلاف للكوفيون على أنه انجزم على الجوار كما ينجر الاسم على الجوار وذهب البصريون إلى أن الأداة هي الجازمة ، وعزاه السيرافي إلى سيبويه (4).

(1) الآية 67 من سورة المائدة.

(2) الآية 284 من سورة البقرة.

(3) شرح الرضي على الكافية 201/3 ، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 26، 27/4.

(4) انظر شرح الأشموني 16/4 ، والمساعد على تسهيل الفوائد 152/ 3.

وذهب الأخفش إلى أنه مجزوم بفعل الشرط ، وقيل الجزم بالأداة وفعل الشرط معاً^(١) فالمنفي بلم لم يعمل فيه الجزم غير لم، ولا أثر له (إن) في عمل الجزم في هذا المقام فمن ثم جاء الفعل المضارع الواقع جواباً مرفوعاً على أصله بالعامل المعنوي وهذه جهة توجيه القول بجواز رفعه فحسن^(٢).

(١) انظر شرح الرضي 91/4، وحاشية الصبان 15/4، وارتشاف الضرب 1877/4، والإنصاف في مسائل الخلاف 602/2.

(٢) انظر تحكيم العقول ص 111، 112.

وقان في اثبت السابع :

وَصَنَجَ مِنْ لَغَبٍ يَضْوِي وَعَجَّ لَمَّا .. ألقى ركابي ولج الركب في غدلي

معنى البيت : هذا البيت كالذي قبله يبين ما لحقه في غربته ، ومفرده من المشاق والمتاعب حتى أن التوق تصيح من تحته ، والإيل ترفع أصواتها والرفاق يلومونه على مواصلة الأسفار.

قال الإمام الصفدي : " ورسموا الموصون بأنه ما افتقر إلى الوصل ، بجملة معبودة مشتملة على ضمير لائق يتمعنى ، فلا يقال : جاءني الذي أكرمه ، إلا والإكرام معبود عند المخاطب ... " (1).

وقد أورد بعضهم على هذا (2) قوله تعالى - : ﴿ فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ ﴾ (3) وقوله : ﴿ فغشيهم من اليمِّ ما غشيهم ﴾ (4) و ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ (5) وهو كثير لأنه لا عهد للمخاطب بهذه الصلة (6).

ثم استورد ذاكرة الجواب لسائل عن سبب الإتيان بالصلوات في الآيات القرآنية غير معبودة ؛ بأن هذا من أعلى طبقات البلاغة ، لأنها إذا وردت هكذا ، أخذ الذهن يسلك في كل مسلك ويسري في كل مسرى ، فلو قال تعالى : فغشيهم من اليمِّ ما أغرقهم ؛ لكان الذهن قد وقف على ذلك من أول وهلة ، ولم يهبط وادياً من الهول ، فظهرت هنا الفائدة في مجيء الصلة مبهمة غير معبودة .

واعترض الدماميني خاص ، خص به عبارة الصفدي (بجملة معبودة) وتقديره أنه إذا اشترط في جملة الصلة أن تكون معبودة ؛ للزم خروج كثير من الموصولات عن رسم الموصول كـ(ما) الواقعة في الآيات الثلاث فلا يكون التعريف جامعاً حينئذ ، لا جدل أن اعتراض الدماميني لم يكن في دائرة الإعراب -إعراب ما

(1) الغيث المسجم 181/1 ، وأورد الإمام الصفدي مثلاً آخر لم يذكره الإمام الدماميني : " وإلا فالجملة التي وُصل بها غير معبودة ، ولا يقال : جاءني الذي أكرمته ، لأن العقد غير لائق بالمعنى فإن التثنية لا تطابق الأفراد .

(2) أي لأن الجملة التي وُصل بها غير معبودة .

(3) الآية 10 من سورة النجم .

(4) الآية 78 من سورة طه .

(5) الآية 72 من سورة طه .

(6) الغيث المسجم 181/1 ، 182 .

الموصولة - فإنَّ عدداً من العلماء اتفقوا في إعرابها (1) كما أعربها الصفدي ، وهي كونها موصولة تحتاج إلى صلة وعائد ، فجملة (ألقى) من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه وجوباً (صلتها) والعائد محذوف حذفاً مطرداً تقديره القاء ، وهو في موضع النصب لأنه مفعول .

قال الرضي : " الموصول هو ما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد ، وصنّته جملة خبرية ، والعائد ضمير له ، وإنما وجب كون الصلة جملة ، لأنَّ وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له " (2) وأعطى أمثلة على كون الصلة معهودة عند المخاطب مثل : لقيت مَنْ ضربته ، (من) موصولة أي : لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك ، فأنصلة بحسب قوله ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول .

وذكر ابن مالك (ما) موصولاً حرفياً ، توصل بفعل متصرف غير أمر وتختص بنيانها عن ظرف زمان ، موصولة في الغالب بفعل ماضٍ اللفظ ، مثبت أو منفي بلم ، وليست اسماً فتفتقر إلى ضمير (3) ، خلافاً لأبي الحسن وابن السراج .
وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر (4) :

أخلامكم لسيقام الجهل شافية .. كَمَا دِمَاؤُكُمْ تُشْقَى مِنَ الْكَلْبِ
والحكم على (ما) هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة ، لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف ، ومثاله في ذلك قول الشاعر الطغرائي

(1) منهم ابن جماعة النحوي في إيضاح المعنى من لامية العجم ، مخطوطة ، النوحة رقم 22 .

والإمام الذميري في مختصر شرح لامية العجم ص 101 ، 102 .

(2) شرح الرضي على الكافية 3 / 8 ، 9 .

(3) ذكر الإمام الصفدي أن " ما " اسم ناقص بمعنى الذي ، ولم يظهر الجر فيه في بيت الطغرائي لأنه مبني لشبهة بالحرف في الافتقار ، وهذا خلاف لرأي ابن مالك في التسهيل ، انظر الغيث المسج 181/1 وانظر شرح التسهيل 223/1 .

(4) البيت من الطويل ، وقته هو الكميت بن زيد الأسدي . انظر النور 54/1 .

(نَمَا الْقَى) فِيهِ وَصَتْيَا فِي مَوْضِعٍ جَزْءٍ بِاللَّامِ (1).

وذكر الإمام الشاطبي أنه يشترط في الجملة الواقعة صلة للموصول أن تكون معلومة عند السامع وأشار إلى قول الجزولي (2) ولا تفيد المقصود إلا والصلة معلومة للسامع فإذا لم تكن معلومة له لم يفد الموصول معناه ، فكان كما لو لم يوصل وذلك نقض لغرض الوصل .

أما الإمام السيوطي فقد ذكر أن (ما) موصول حرفي خلافاً للمبرد ، والمازني والسهيلي وابن السراج والأخفش الذين ذكرهم ابن مالك في التسهيل وقال أنهم يعتبرون أنها اسم مفتقر إلى ضمير .

وسواء كان الموصول حرفياً أو اسماً ، لا بد له من صلة مكتملة لمعناه ، واتفق النحاة على ضرورة أن يكون معيود معناها غالباً ، وإن اختلفوا في نوعها بين خبرية ، أو دعائية بلفظ الخير ، أو طلبية ، أو تعجبية ، وذكروا في ذلك شروطاً وتقسيمات وقد ذكر ابن هشام أن شرط جملة الصلة أن تكون خبرية معيودة إلا في مقام التهويل والتفخيم وهذا ذكره الإمام الأشموني أيضاً (3).

ولأن الصلة معرفة للموصول ، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه ، والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معيودة ، وذلك غير لازم لأن الموصول قد يراد به معيود ، فتكون صلة معيودة ، كقوله تعالى - : «وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ» (4) وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله - تعالى - : «كَمِثْلُ الَّذِي يُتَعَبَّ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً» (5) وقد يقصد تعظيم الموصول ، فبهم صلته كقول الشاعر :

فَبِأَنِّ اسْتَطِيعَ أَغْلِبَا وَإِنْ يَغْلِبِ الْهَوَى .. فَمِثْلُ الَّذِي لَا قِيَتَ يُغْلِبُ صَاحِبُهُ (6)

(1) أعربه على هذا كثر سراج التلامية انظر الإمام العكبري ص 210 ، وانظر نشر العلم للحضرمي لوحة رقم 7 وشافعية الدحم ص 15 . وتحفة الزائي ص 17 ، وشرح الإمام الأنصاري ، ص 58 ، وانظر شرح التسهيل 213/1 .

(2) ذكر الشاطبي أن رأي الجزولي ذكر في مقننته ص 15 ، وانظر المقاصد الشافية للشاطبي 479/1 .

(3) انظر أوضح المسالك 164/1 ، وشرح الأشموني 147/1 .

(4) الآية 37 من سورة الأحزاب .

(5) الآية 171 من سورة البقرة .

(6) البيت من الطويل ولم أعثر على قائله ، انظر مع الهوامع للسيوطي 277/1 ، 278 .

ثم أشار الإمام الدساميني الى أن جواب الصفدي ببدء الحكمة في ورود جملة الصلة غير معهودة في الآيات المذكورة وأمثالها، للإتيان بها في أعلى طبقات البلاغة ؛ لا يصح أن يكون جواباً لهذا الإشكال ، ورأى أن الإمام الصفدي متناقض فهو يلزم بأن تكون الجملة معهودة ، ثم يُورد جواباً لأمثلة فيها الصلة غير معهودة ، وهذا هو عين ما وقع به الاعتراض (1).

وهناك اعتراض آخر ذكره الإمام الدماميني وهو قول الطبراني (وضح من لغيب نصوي) فقد قرّر الإمام الصفدي أنّ هذه الجملة تغني عن أن يقول الشاعر فيما بعد (وعجّ لما ألقى ركابي) لأنّ المعنى واحد ، وكل منهما يُغني عن الآخر فإنّ ضجيج النوق هو عجّ الركاب.

فعمد الصفدي في كتابه الغيث المسجّم إلى سرد عدد من أبيات القصيد لشعراء أجلاء كالمتنبي ، وأبي نواس وابن الرومي ، وذكر تعليقات ابن وكيع وابن الأثير والأصمعي⁽²⁾ لغرض واضح واحد وهو عدم استحصائه تكرار المعاني والألفاظ في البيت الشعري الواحد ، فهو يسمّيه (حشو) يفضل الاستغناء عنه.

والمهم من هذا أن الصفدي رأى أن بيت الطغراني هذا فيه تكرار ، وأن فيه معنى أغنى عن الآخر فلم التكرار ؟ وإن الدماميني لا يُسلم بأن معنى الجمليتين متحد ويقول : " فكلّ واحدة من الجمليتين - اللتين ذكرهما الصفدي - أفادت معنى لم تقده الأخرى ، وذلك أن معنى الجملة الأولى ، شكوى البصر لما وجدته من التعب والإعياء فهذه حالة تختص بالبصر نفسه .

أما الحملة الثانية فمعناها : أن الركاب عَجَزَتْ (3) لِمَا لقيه راكبها من المشقة

(1) انظر مخطوطة نزول الفيث نسخة أ - لوحة رقم 17.

(٢) نكر الصندي في عهده 1861/185 بيت العتبي من البيط :

المعارض الهنّاء .. **العارض الهنّاء** .. **العارض الهنّاء**

وذكر تعليق ابن وكيع عليه : لولا انتفاء القافية لمضى في العارض اليتن إلى آدم عليه السلام ، وبانتفاء القافية علمنا أن عدد أبائه المستحقين المدح ثلاثة ..

- و ذکر قول ابی نواس :

اَلْمُنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا .. وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِّ خَامِسُ

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي الْمَثَلِ السَّائِرِ : مُرَادُهُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَقَامُوا أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ ، وَيَا عَجَبًا لَهُ يَأْبَى بَعَثُ هَذَا الْبَيْتِ السَّخِيفِ عَلَى الْعَمَى الْفَاحِشِ .

- ونكر قول ابن الروسي في الشيب :

أَحْبَبْتُ لَكَ الْوَجْدَ الْغَضَائِيَّ وَكَثِيرًا .. فَهَيِّنْ لَوْ عَانَ تَلَاخُ وَرَمَانُ

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاهِرٍ : هَذِهِ دَارُ الْبَيْطِ فَقَرَأُوا نَسِيحَهَا تَعْلَمُوا أَنَّكَ

(3) العج: رفع الصوت والصياح ، انظر لسان العرب مادة (عج) وضع : صاح ، انظر لسان العرب مادة

والاعتساف⁽¹⁾ وحمل المتاعب . ففيه إيماء إلى شدة وفراط الأهوال التي تحمّلها حيث عجّت الركاب شفقة عليه ورحمه له ، فتقرّر بذلك بُعد المعنيين ، فإين أحدهما من الآخر ؟ فإنّ تقرّر ذلك يكون بيت الطغرائي خال من الحشو منفرد بمعنى مستقل لكنّ لفظ فيه " (2) .

وانتقد الإمام ابن أثير من كلام الإمام الدماميني بأنّ المراد من قول الإمام الصفدي (ورسموا) أي الرسوم في التعليمات الخطابية هو معرفة القواعد والضوابط ، كنية كانت أو أكثرية و فإذا خرج شيء عن القاعدة والضابط ، صحّ الجواب عنه بإبداء النكتة ، كما في إخراج الكلام عن ظاهره لنكتة.

فإنّ قلنا: لا يحل ذلك في التعريفات ، قلنا : تلك التعريفات الحقيقية ، وهي غير مرادة في هذا المقام ، فإنه ليس المراد إلا معرفة ضابط صلة الموصول من أنّ القاعدة فيها أن تكون معهودة فإن خرجت عن ذلك فلحكمة.

أمّا في موضع معنى جملي (ضجّ وعجّ) فهو يرى أنّ الإمام الدماميني تحامل في المعنى ، وخرج عن الغرض الأنبي ، لأنّ كلا من (ضجّ وعجّ) بمعنى واحد وهو رفع الصوت ، وكلا من (النضو و الركاب) واحد وهو الإبل ، وأمّا تحميل المعنى الاحتمالات العقلية فلا يقدح في التمسك بمواضيعها اللغوية.

فعلى رأيه أنّ جعل الجملة الأولى (وضجّ من لعب نصوي) قاصرة على شكوى النضو خاصة فيه نقص للمعنى ، أي لا معنى لذلك ، فالشكوى أيضاً كانت من الركاب أي الإبل ، فظهر له أنّ كلا الجملتين مفادها واحد (3).

(1) الاعتساف : السير بغير هداية . والأخذ على غير الطريق . لسان العرب مادة (عسف) .

(2) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 17 .

(3) انظر تحكيم القول ص: 116-117 .

وقال في البيت العاشر:

وذي شَطَاطٍ كَصَدْرِ الرُّمَحِ مُعْتَقِلٌ .. بِمِثْلِهِ غَيْرَ هَيَابٍ وَلَا وَكِلَ

معنى البيت : ربّ صاحب اعتدال قاسية كاعتدال صدر الرّمح ، معتقل برمح مثله ضولا واعتدالا ، لا يخاف المخاوف ولا يعجز عن شيء من شؤونه ، فوصف صاحبه بهذه الأوصاف وغيّر لها من الأوصاف التي تُطلب من رفاق السفر ، وهو اقتضاب على عادة البلغاء من الالتفات من فنّ إلى آخر كما هي الأساليب العربية ؛ تنشيطا للسامع.

قال الإمام الصفدي : " بمثله : جار ومجرور والهاء في موضع جرّ بالإضافة وهي ترجع إلى الرّمح والجار والمجرور في موضع نصب مفعول لاسم الفاعل وهو معتقل ، كأنه قال : وهو معتقل مثله " (1).

قال الإمام الدماميني معترضاً : " الذي رأيته في نسخ هذه القصيدة (بمثله) بالباء الموحدة وعليه شرح الصفدي ، ولا أعلم هل هذا الفعل الذي اشتق منه هذا الاسم وهو (معتقل) يتعدّى بالباء أم لا ؟ " (2).

فالظاهر اعتبار الدماميني أنّ حرف الجرّ هنا (لاماً) وهي المسمّاة بـ (لام التقوية) مثلها في قولك : زيدٌ ضاربٌ لعمرو ، ولكن هل تتعلّق حينئذٍ ، لأنها التي قوت العامل حيث توهم فيه حصول الضعف الذي صيّرهُ بمثابة القاصر ؟ أو لا تتعلّق بشيء ، لأنها بمنزلة حرف انجرّ الزائد ، لأنها لا تدخل في موضع إلا ويصحّ إسقاطها منه ؟ فإذا سلمنا أنّ هذا الفعل يتعدّى بالباء ، وأنها متعلّقة باسم الفاعل فكيف يقال : إنّ حرف الجرّ مع مجروره جملة مع تعقله بالظاهر ؟ نعم لو كان ظرفاً مستقراً لأمكن أن يقال فيه ذلك باعتبار أنّه نائب عن جملة ، إذ لا يصحّ فيما وقع من الصفة والصلة والجرّ والحال ظرفاً مستقراً ؛ أن يقدر بجملة (3).

والذي نصّ عليه انجوهري في الصّحاح أنّه يقال : " اعتقل الرجلُ رمحه ، إذا وضعه بين ركبائه وساقه " (4) فعذاه بنفسه.

(1) الخيث المسجّم 256/1 . وهو أيضاً إعراب الإمام العكبري في شرحه للامية ص 211 . ونشر العلم لوحة رقم 10 . وشرح الذميري لوحة رقم 7 . وشرح اللامية للإمام الأنصاري ص 58 . وشافية الدجيم للبطوري 18 ، وتحفة الراعي للمنيلاوي ص 20 .

(2) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 22 .

(3) انظر المخطوط نسخة أ - النوحة 23 .

(4) انظر الصّحاح مادة (عقل) وذكره الدماميني في نزول الخيث ، لوحة رقم 22 .

ذهب الإمام الأنصاري في شرحه ثبت الضعفاني المذكور إلى أن البناء في (بمثله) يمكن جعلها زائدة ، فكان الشاعر قول : معتقل مثله كالظاهر ، وقد نقل البناء بمعنى اللام المقوية ، وذكر الإمام ابن جماعة أن (ب مثله) متعلق بـ (معتقل) والبناء للتعدي وهي داخلية في الحقيقة على موصوف محذوف ، يدل عليه الرفع أي : برفع مثله ، ولا يلزم منه وصف النكرة بالمعرفة لأن (مثل) من الأسماء التي لا تتعرف بالإضافة (1).

فلام التقوية هي التي عرفها ابن مالك وابن هشام بأنها المزيدة لتقوية عامل ضعف إما بتأخره نحو : (إن كنتم لترؤيا تغبرون) (2) وقوله : (هذي ورخصة للذين هم لربهم يرهبون) (3) أو بكونه فرعاً في العمل نحو : (فعل لما يريد) (4) ونحو قوله - تعالى - (مصدق لما معهم) (5) ونحو : زيد أعط للذراهم ، ولم يذكر سبويه زيادة اللام وتابعه أبو علي ، وذهب المبرد إلى زيادتها في (إن كنتم للرؤيا تغبرون) إذا فاجتماع التأخير والفرعية في العامل هما سبب زيادة لام التقوية (6).

وتزاد بين الفعل المتعدي ومفعوله زيادة مطردة كقول مجنون ليني :
أريد لأنسى ذكرها فكأنما .. تمثل لي ليلي بكل سبيل

ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقول الشاعر: (8)

أحجاج لا تعطي العصاة مناهم .. ولا الله يعطي للعصاة مناهم

فلام التقوية ليست زائدة محضة، بل إما تحذف في العامل من الضعف الذي نزل به بنزلة القاصر ، ولا معنية محضة لإضراء صحة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين (9)

(1) أراد باللام المقوية للتعدي في دخولها على المفعول به ، وتختص بوجوب تصديرها ونعت محرورها ، انظر مغني اللبيب 428/1 ، وانظر شرح اللامية للإمام الأنصاري لوجه رقم 6 ، و إيضاح المجه من لامية العجم لوجه رقم 28 .

(2) الآية 43 من سورة يوسف .

(3) الآية 154 من سورة الاعراف .

(4) الآية 16 من سورة البروج .

(5) الآية 101 من سورة النقرة .

(6) انظر مغني اللبيب 217/1 ، ولرشف الضرب 1709/4 ، وشرح الرضي على الكافية 420/3 ، ومع النوامع 205/4 .

(8) البيت من الطويل وهو لليلي الأخرية ، انظر شرح شواهد المغني 588/2 ، ومغني اللبيب 218/1 .

(9) انظر شرح التسهيل 148/3 ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 195/2 ، و أوضح المسالك 32/3 ، وشرح التصريح على التوضيح 1 / 644 ، وحاشية الصبان على الأشعموني 216/2 .

جاء في حاشية ابن حمدون على شرح المكيدي أن انلام المقوية زائدة محضة فلا تتعلق بشيء، (1) والذي في التوضيح أن المقوية ليست زائدة محضة ولا مقوية محضة، وقد ذكر المرادي أن الزائدة لا تزداد إلا مع معمول به لمتعد إلى واحد وهي نوعان: القياسية التي تزداد مقوية لعامل ضعيف بالتأخير كما في آيتي سورتي يوسف والبروج السابقتين، وغير القياسية وهي في غير ذلك نحو قوله تعالى: ﴿زِدْ لَكُمْ﴾ (2)(3) ومنه قول الشاعر: (4)

وَمَنْ يَكُنْ ذَا عَوْدٍ صَلِيبٍ رَجَابِهِ .. لِيُكْسِرَ عَوْدَ الذَّهْرِ فَالذَّهْرُ كَاسِرُهُ

واستشكل في شرح التصريح أن تقوية العامل المتأخر عن المعمول مع أصلته في العمل فتقدير الآية من سورة يوسف: إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُرُونَ الرُّؤْيَا، فلَمَّا أَمَّا الْفَعْلَ وَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ ضَعُفَ عَمَلُهُ قُوًى بِاللَّامِ، فالزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته، فتكون متعلقة وغير متعلقة في أن واحد ويكون فيه جمع بين متنافيين (5).

واعترض ابن أقيرس على الدماميني قائلا: " هذه مشاحة لفظية لا كبير أمر فيها، إذ لا يترتب عن ذلك فساد معنى، ولا يخفى على الأصاغر ذهنا أن الاصطلاح بتقدير شيء مما يصح أن يقرر بجملة في الصناعة، وبالجملة فلا فائدة في هذا البحث فلو كان ظرفا مستقرا لأمكن " (6).

وذكر الصفدي موضع آخر في البيت ذاته قال: " غير هَيَّاب: (غير) مجرور على أنها صفة لمعتقل، فإن قلت: معتقل نكرة، وغير هَيَّاب معرفة، فكيف توصف النكرة بالمعرفة؟ قلت: غير لا تتعرف بالإضافة إلا إذا وقعت بين متضادين، وكانا معرفتين، كما تقول: عجب من قيامك غير قعودك وعجب من الحركة غير السكون، وهَيَّاب لم يُضَادْ مَعْتَقِلًا، فـ(غير) هنا نكرة مع وجود الإضافة " (7).

(1) انظر شرح ابن حمدون بن الحاج على شرح المكيدي 312/1.

(2) الآية 72 من سورة النمل.

(3) انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 356/1.

(4) البيت من الطويل، نسب للنسب الأسود في شرح شواهد المعنى 197، والمعنى 215/1، رقم 357، ذا عظم، انظر شرح التيسير 148/3.

(5) انظر شرح التصريح على التوضيح 644/1.

(6) تحكيم العقول ص/ 143، وإليه أشار الإمام الأنصاري في إعرابه للبيت قال: "وجوز بعضهم كونه ظرفا مستقرا إما باعتبار أنه نائب عن الجملة، والأصح فيم وقع من الصفة والصلة والخبر والحال ظرفا مستقرا يقرر جملة، انظر شرح لامية المعجم للأنصاري، ص 58.

(7) المعنى المسج 256/1.

رد الإمام الدساميني معترضاً: " بأنه لا وجه لإيراد هذا السؤال ، لأن من الظاهر أن (هيباً) نكرة محضة ليس فيه شيء من شوائب التعريف ، بالإضافة إليه لا توجب تعريفاً أصلاً (1) ولا يتردد أحد في أن (غير) هنا نكرة ، ولا يكون لإيراد السؤال شبهة أصلاً ، ثم الجواب في غاية السقوط لأن فيه تسليماً ، لأن (غير هيب) لو وقع وصفاً لمضاد له كما في قولنا : مررت بمقدام غير هيب ، كانت غير معرفة ، ولا يمتري في فساد ذلك أحد" (2).

وقد ذكر المبرد أن (غير) لا تتعرف أبداً ، وذهب ابن مالك في قوله - تعالى - : ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ*غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (3) إلى أن غير وقعت بين متضادين ، وليس ذلك بلازم ، كقوله - تعالى - : ﴿تَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ (4) و(غير الذي) مضاف إلى معرفة وقد قصد به نكرة مع وقوعه بين ضدين ولأن (الذين أنعمت عليهم) لم يقصد به تعيين ، فهو في معنى نكرة فيجوز نعته بنكرة حتى وإن كان لفظه معرفة (5).

وذكر ابن مالك أن (غير، ومثل ، وحسب) لا تقبل التعريف لشدة إبهامها ، فإنه لا فرق بين قولنا : رأيت رجلاً غيره ، ورأيت رجلاً آخر ، ولهذا يحكم على (غير) بالتنكير وإن أضيفت إلى معرفة ، إذا كان الجنس واحداً ، فلا يزول التنكير بإضافة (غير ، مثل ، حسب) إلى المعارف إلا ما لا يعتد بزواله ، وقد يعني بـ(غير) مغيرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها ، وأكثر ما يكون ذلك إذا وقعت (غير) بين ضدين كقول الشاعر: (6)

فليكن المغلوب غير الغالب .. وليكن المسلوب غير السالب

وذكر الزجاجي أن لغير ثلاثة مواضع ولكنه ذكر منها اثنين هما :

1- تكون استثناء بمنزلة إلا .

2- تحقيقاً بعد الجحد ، كقولك : ما عبد الله غير عالم .

(1) ذكر ابن هشام أنه لا تتعرف (غير) بالإضافة لشدة إبهامها ، انظر المعنى 158/1 .

(2) المخطوط نسخة أ- اللوحة 25 .

(3) الايتين 6 ، 7 من سورة الفاتحة .

(4) الآية 37 من سورة فاطر .

(5) انظر شرح التسهيل 227/3 .

(6) ذكر ابن مالك أن البيت لأبي طالب ، وقوله :

يا رب إنا نخرجن طائفي .. في مقتب من تكم المقاب .

وذكر في موضع آخر من كتابه أنها بمعنى (بذل) (1).

رد ابن أقيرس على الدماميني بأن كونه لا وجه لإيراد السؤال البتة فممنوع
وبيان ذلك أن الإضافة المعنوية تفيد تعريفاً أو تخصيصاً ، والتخصيص نوع من
أنواع التعريف أيضاً ، فكانه قال : فكيف توصف النكرة بما فيه تعريف بالإضافة
بأجملة ؟ وأما كون الجواب في غلبة السقوط فباطل ، فكيف هذا وهي قاعدة مقررة
في علم العربية غير منكرة (2) ... فالمشروط وقوع غير بين متضادين معرفتين ،
وما ذكره الدماميني في المثال بقوله : مررت بمقدام غير هباب ، أوقع (غير) فيه
بين نكرتين ، والعجب أنه بعد حكاية قول الصفدي : وكانا معرفتين وتمثيله بالحركة
غير السكون (3).

وقد ذكر أبو علي النحوي (غير) في باب ما جاء بمعنى (إلا) من الكلام فقال أن
الأصل في غير أن تكون صفة ، نحو قوله - تعالى - : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ
الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ (4)(5).

قال الصفدي في موضع آخر من بيت الطغراني المذكور : " ولا وكل ، الواو
عاطفة ، ولا حرف نفي ، وغير للنفي فعطف النفي على النفي ، ووكل : مجرور
بالعطف على هباب " (6).

اعترض الدماميني قائلاً : " صريح هذا الكلام منتقض لأن حرف النفي الذي هو
(لا) معطوف على كلمة (غير) التي زعم إنها موضوعة للنفي وكلمة (وكل)
معطوفة على هباب ، وهذا مذهب في الإعراب عجيب ، لأن عطف الحرف على
الاسم لم يعهد قائل به ، ولا يُعرف له سماع في العربية ، وقد استشكل بعضهم قول

(1) انظر حروف المعاني للزجاجي ص 9 و ص 66 .

(2) القاعدة التي أشار إليها هي أن (غير) لا تعرف بالإضافة إلا إذا وقعت بين متضادين وكلا معرفتين وهي
قاعدة منسوبة لابن السراج ، انظر شرح الرضي على الكافية 210/2 . وتفسير البحر المحيط 28/1 .

(3) انظر تحكيم العقول بقول البدر بالتزول ، ص 145 .

(4) الآية 95 من سورة النساء .

(5) انظر الإيضاح لأبي علي النحوي 71/2 ، وذكرها سيبويه في الكتاب 231/4 .

(6) الغيث المسجم 256/1 .

من ذهب في قولنا : قام إماماً زيد وإماماً عمرو ، إلى أن (إمّا) الثانية عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت إمّا على إمّا بأن فيه عطف الحرف على الحرف فتمنع ما نحن بصدد من باب أولى " (1).

على هذا كان اعتراض الإمام ابن أقيرس بأن كلام الدساميني السابق هو كلام من لا نظر له في معاني الألفاظ إذ لا قدرة له بها من جهة القصور ، إذ أن معنى قول الصفدي عطف النفي على النفي يعني على المجرور من غير عطف أي أداة عطف ، وهذا ظاهر في تصحيح المعنى المراد (2) وذكر الإمام السهيلي أنه لا يجوز إضمار حروف العطف خلافاً للفرسي ومن قال بقوله ؛ لأن الحروف أدلة على معاني موجودة في نفس المتكلم ، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يفر به عما في نفس المخاطب (3).

على معاني ن محبوبة

(1) المخطوط نسخة أم التوحة 26 .

(2) انظر تحكيم العقول ص 146 .

(3) انظر نتائج الفكر السهيلي ص 263 ، والخصائص لابن جني 290/1 ، وشرح الأشموني 398/2.

وقال في البيت الحادي عشر:

حَلَوُ الْفُكَاهَةِ مَرُّ الْجِدِّ قَدْ مُرِجَتْ .. بِشِدَّةِ الْبَاسِ مِنْهُ رِقَّةُ الْغَزْلِ

معنى البيت : إن هذا الصاحب حلو المزاج ، طيب الأخلاق ، كربه الجدة فهو قد مُرِجَتْ فيه الحلاوة من رقة الغزل بالمرارة من شدة البأس ، وهذه من أجمل صفات المدح.

قال الإمام الصفدي : " والإضافة في (الفكاهة) إضافة لفظية ، وليست بمعنى (من) لأن من شرط ذلك أن يحسن وصف الأول بالثاني ، لكونه بعضاً له ، ولا بمعنى اللام التي للملك لا بطريق الحقيقة ، ولا المجاز إلا بتكلف - أعني تقدير اللام - ويحسن أن تكون بمعنى (في) ويكون التقدير (حَلَوُ فِي الْفُكَاهَةِ) " (1).

اعترض الإمام الدماميني بأن ما استحسنته الإمام الصفدي من تقدير (في) للإضافة غير حسن ؛ " لأن الإضافة اللفظية على تقدير الانفصال ، فلا يقدر فيها حرف من الحروف الثلاثة وهي : (اللام ، في ، من) مع أن كثيراً من النحويين أنكروا مجيء الإضافة المعنوية بمعنى (في) وتأول ما استشهد به على ذلك (2) ، وإذا قيل : زيد حلو الفكاهة ، فمعناه حلو فكاهته ، أو حلو الفكاهة منه ، هذا مقتضى الصناعة ، والجاري على مصطلح القوم وتقدير (في) مانع من هذا المعنى في البيت ، فلا يصار إليه " (3).

وقد فصل الإمام الصفدي الحديث في نوعي الإضافة عند إعرابه لبيت الطغرائي هذا ، بين المعنوية التي لا يُنَوَى بها الانفصال ، وتحدث بين المضاف والمضاف إليه تعليقاً لم يكن قبلها وتفيد الأول تعريفاً : كغلام زيد ، وتخصيصاً : كغلام رجل .

واللفظية ، وهي التي في تقدير الانفصال ، ويكون بين المضاف والمضاف إليه تعلق من غير جهة الإضافة ، ولا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ولكن فائدتها التخفيف والذي عمل في الثاني الجرّ هو تقدير حرفي الجرّ (اللام ، ومن) (4).

وهذا القسم من الإضافة التي قصدها الإمام الصفدي في إعرابه وهي (غير المحضة) وضبطها ابن عقيل بما إذا كان المضاف وصفاً يشبه (يَفْعَلُ) أي الفعل

(1) الغيث المسجم 271/1 .

(2) أثبت الإمام ابن مالك الإضافة بمعنى (في) وقال: أغفل أكثر النحويين التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام النصيح بالنقل الصحيح . انظر شرح عدة الحفاظ 481/1 .

(3) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ. لوحة رقم 24 .

(4) انظر المزيد من التفصيل عن موضوع الإضافة في الغيث المسجم 270/1 ، 271 .

النضارع وهو كل اسم فاعل ، أو مفعول بمعنى احدث أو الاستقبال أو صفة مثبتة ولا تكون إلا بمعنى الحدث قل ابن مثنى :

وإن يشابه المضاف بفعل .. وصفا ، فعن تنكيره لا يعدل

كرباً راجباً عظيم الأمل .. مروع القلب قليل الحيل

وذي الإضافة اسمها لفظية .. وتلك محضة ومعنوية

وهذه الإضافة - أي غير المحضة أو اللفظية - تفيد التخفيف وفائدتها ترجع إلى اللفظ فائتيا على تقدير الانفصال (1).

وذكر الإمام ابن جماعة في إعرابه لـ (حلو الفكاهة) بأن الإضافة فيه غير محضة لإفادة التخفيف اللفظي إذ الأصل : حلو فكاهته (2) واختار الإمام الحضرمي أن يسمي الإضافة في (حلو الفكاهة) باللفظية من باب إضافة الصفة إلى ما فيه (أل) تعريفاً لوقوعها نعوتاً للنكرة المجرورة (3) أما الإمام أبو يحيى الأنصاري فأشار إلى أن الإضافة في حلو الفكاهة بمعنى اللام (4) وتفصيل كلامه أنه إن لم يصلح تقدير (من أو في) فالإضافة معنوية بمعنى اللام ، وقد أشار الإمام الذميري في إعرابه لبنت الطغراني المذكور بأن الفكاهة : مجرور بالإضافة وهي إضافة لفظية ، وليست بمعنى من ، وكذا الجد أما الإضافة في البأس فهي بمعنى اللام ، وكذلك رقة الغزل ، فالإضافة فيه بمعنى اللام ، وذكر في الهامش أن حلو الفكاهة إضافته ليست بمعنى اللام أيضا (5) طابق بذلك كلامه الصفدي خاصة أنه نوه إلى استحسانه أن تكون الإضافة فيه بمعنى (في) ويكون التقدير : حلو في الفكاهة.

وقد فصل الإمام الجرجاني كلامه عن الإضافة غير المحضة ووصفها بأنها ما كانت لفظية غير معنوية وقسمها إلى أربعة أضرب هي :

- 1- اسم الفاعل إذا أضف وأريد به التثوين نحو : هذا ضارب زید غداً.
- 2- الصفة الجارية إعرابها على ما قبلها وهي في المعنى لما أضيف إليه نحو : مررت برجل حسن الوجه .
- 3- إضافة (أفعل) إلى ما هو بعض له نحو : هو أفضل القوم .

(1) انظر شرح ابن عقيل على الالفية 37/36/3 ، وانظر شرح الأشموني 124/2-126.

(2) انظر إيضاح المبيد لابن جماعة ، لوحة رقم 29.

(3) انظر شرح نشر العلم لوحة رقم 10.

(4) انظر شرح لامية العجم للأنصاري 59.

(5) انظر مختصر شرح لامية العجم للإمام الذميري ص 151.

4- إضافة الـ لام إلى النصفه نحو: (صلاة الذؤنى) إذا أريد صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس (1).

وصرح ابن مالك إلى أن اللام ، أو تقدير معنى اللام هو الأصل في الإضافة لذلك جاز أن نقحم بين المضاف والمضاف إليه في مثل : يا بؤس للحرب ، بمعنى يا بؤس الحرب ، ولأنها مقحمة بإضافتها مقدرة الزوال ، ثم بين أن الإضافة على ثلاثة أقسام إضافة بمعنى (في) وإضافة بمعنى (من) وإضافة بمعنى (اللام) ، وقد أغفل النحويين التي بمعنى (في) وذكر أنها ثابتة في الكلام الفصيح وقد ذكرته أنفاً ، ومثّل ابن مالك نه يقول - تعالى - : ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ﴾ (2) وكقوله - تعالى - : ﴿لَشَيْنَ يُولُونَ مِنْ نِسَانِهِمْ ثَرْيَصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ﴾ (3) وقوله - تعالى - : ﴿يَا صَاحِبِي السَّجْنِ﴾ (4) وقوله تعالى - : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (5) وأورد من الشعر شواهد عديدة منها قول الشاعر: (6)

لَهُمْ سَلَفٌ شَمٌ طَوَالَ رِمَاحَهُمْ .. يَسِيرُونَ لَامِلَ الرُّكُوبِ وَلَا عَزْلًا

ومثله قول الشاعر (7) :

تَسَائِلُ عَنْ قَرَمٍ هِجَانٍ سَمِيدٍ .. لَدَى النَّاسِ مَوَارِ الصَّبَاحِ جَسُورُ

ومثله قوله (8) :

وَمَا كُنَّا عَشِيَّةَ ذِي طَلِيحٍ .. لِنَامُ السَّرُوعِ إِذَا زَمَتِ أَزَامُ

فإن مالك رأى أن معنى (في) في هذه الشواهد ، كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره ، وأن اعتبار معنى غير ممتنع ، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه ، وأما الإضافة بمعنى (من) فمضبوطة بكون المضاف بعض المضاف إليه مع صحة

١٤٨

شعباً

(1) المقتصد في شرح رسالة الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني 185/2-186.

(2) الآية 204 من سورة البقرة

(3) الآية 226 من سورة البقرة.

(4) الآية 41 من سورة يوسف.

(5) الآية 33 من سورة سبأ.

(6) البيت من الطويل ولم أقف على قائله.

(7) البيت من الطويل لـ الحسن بن ثابت يرثي حمزة بن عبد المطلب وهو مطلع في شرح ديوانه ص 111 ، وشرح الكافية الشافية 908/2.

(8) البيت من الوافر ، ولم أقف على قائله.

إطلاق اسمه عليه ، والإخبار به عنه ، وقال : " لتعلم أن كل إضافة سوى (في) .
(من) هي بمعنى (إلام) " (1).

وزعم الزجاج (2) أن الجر بمعنى اللام ، نحو : دار زيد ، و بمعنى (من) وهي إضافة الشيء إلى كنهه نحو : ثوب خمر ، و شرطه أن يصح الإخبار بالثاني عن الأول ، وذهب قوم ومنهم ابن كيسان (3) والسيرافي (4) إلى أنه وإن لم يصح فيه الإخبار فإنه إضافة بمعنى (من) وذهب ابن السراج (5) والفارسي (6) وأكثر المتأخرين أنها إضافة بمعنى إلام (7).

أما اعتراض الإمام الدماميني بأن الإضافة اللفظية (غير المحضة) على تقدير الانفصال ، ولا يقدر فيها الحروف الثلاثة (من ، في ، اللام) وذلك أن الإضافة الغير محضة وهي كما ذكرها أبو علي النحوي على أربعة أضرب السابقة الذكر ، وليست بمعنى حروف الجر ، بل تلك التي بمعنى الحروف هي المعنوية ، فقد جعل الإمام الدماميني التقدير في البيت : حلو الفكاهة بمعنى حلو فكاهته ، مثل الصفة الجاري إعرابها على ما قبلها في : مررت برجل حسن الوجه ، وتقدير قوله : (حلو الفكاهة منه) ، مثل إضافة أفعل إلى ما هو بعض له ، نحو : (أفضل منه) (8).

وذكر أبو العباس بن الحاج (9) ما اختاره الإمام الدماميني من أن الإضافة اللفظية غير المحضة ، هي التي يكون المضاف فيها شبيهاً بالفعل المضارع ، لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو ما حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً ، وإنما هي لمجرد التخفيف وتسمى أيضاً بالإضافة المجازية ، وأما الإضافة المعنوية المحضة ، وهي التي يكون فيها حكم المضاف إليه الجر ، والإضافة تنقدر عنده بثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

والثاني اجرز وانو من أوفي إذا .. لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

(1) شرح التسهيل 221/3 ، 222 ، 223 . وانظر شرح عمدة الحفاظ 481/1 ، 482 .

(2) انظر رأي الزجاج في شرح الأشموني 237/2 .

(3) انظر رأي ابن كيسان في شرح الكافية الشافية لابن مالك 905/2 ، وفي شرح التسهيل 223/3 ، وشرح الأشموني 238/2 .

(4) انظر رأي السيرافي في شرح الأشموني 238/2 .

(5) انظر رأي ابن السراج في الأصول في النحو 5/2 .

(6) انظر رأي الفارسي في شرح التسهيل 223/3 .

(7) انظر ارتشاف الضرب 501/2 .

(8) انظر الإيضاح لأبي علي النحوي 212/1 ، 213 .

(9) انظر حاشية ابن حمتون على شرح المكنوني 322/1 ، 323 .

أما ابن أثير، فقد ذكر أن الإضافة بمعنى (في) شائعة واردة في فصيح الكلام⁽¹⁾ وقرر أن مجيء الإضافة بمعنى (في) لا يوجب خطأ في المعاني، وأن غاية ما في الأمر أن يقال: مجيئها بمعنى (في) قليل، وتعليل عدم ما استحسان الدماميني من كون الإضافة اللفظية على تقدير الانفصال فواجب الرد بأن الصفدي لم يقدرها بمعنى (في) مع اعتبار كونها لفظية، وإنما أجاز أن تكون معنوية بمعنى (في) بعد الحكم بكونها لفظية، فلما جاز الأمران ترجيحاً وحسناً بالنظر إلى الأول والثاني؟ كيف وهو بعد قوله: وليست بمعنى اللام التي للملك لا بطريق الحقيقة ولا المجاز إلا بتكلف أي تقدير اللام، ومن هذا علم أنه لا موقع لقول الدماميني: وتقدير (في) مانع من هذا المعنى⁽²⁾.

فخلاصة الموضوع أن الإمام الصفدي استحسن كون الإضافة اللفظية في بيت الطغراني بمعنى (في) على الرغم من أن علماء العربية صرحوا بأن اللفظية هي إضافة الوصف العامل إلى معموله، ولا علاقة لتقدير أحد حروف الجر الثلاثة بل ذلك خاص بالإضافة المعنوية⁽³⁾ أما ما ذهب إليه الإمام الدماميني من قوله أن كثيراً من النحويين أنكروا مجيء الإضافة المعنوية بمعنى (في) فابن مالك ذكر شواهد لذلك وغيره من علماء العربية أوردوا أمثلة لتقدير معنى (في) منها آيات قرآنية، منهم الإمام الجرجاني⁽⁴⁾ وابن الحاجب⁽⁵⁾ وابن مالك⁽⁶⁾ الذي قال أن مذهب الجمهور⁽⁷⁾ ألا يقدروا معنى (في) في الإضافة المعنوية بل اكتفوا بتقدير: (من، واللام).

(1) ذكر ذلك في ارتشاف الضرب 1800/4، وأوضح المسالك 85/3، وشرح التسهيل 223/3.

(2) انظر تحكيم العقول ص 150.

(3) انظر شرح ملحة الإعراب، لأبي القاسم الحريري، ص 133-132، ومعاني النحو لفاضل السامرائي 102/3.

(4) ذكر الإمام الجرجاني أن هناك إضافة تقتضي (في) وثلاث نحو: فلان ثبت الغنر، أي ثبت في الغنر، والغنر هو المكان الصلب، انظر المقتصد 185/2.

(5) ذكره ابن الحاجب في أمثله ص 326، وابن هشام في المعنى 216/1.

(6) انظر شرح التسهيل 221/3، وعمدة الحفاظ 481/1.

(7) ذكر مذهب الجمهور أبو حنن في الارتشاف 501/2، والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك 376/1.

وقال في البيت الخامس عشر :

تنام عيني (1) وعين النجم ساهرة .. وتستحيل وصبح الليل لم يحل

معنى البيت: أشتغل عني بالنوم ، وتتركني وحدي أعاني الأفكار ، وضوء الكواكب باق لعدم طلوع النهار؟ وأتحول عني وتتركني وحدي وسوا الليل باق لم يتغير حاله بطلوعه ؟ فهو يوبخ صاحبه على ما ذكر ، ويشكو طول الليل عليه .

قال الإمام الصفدي: "عين : مرفوع على أنه مبتدا ، و النجم : مجرور بالإضافة والإضافة هنا معنوية وهي مقدرة باللام (2) وساهرة : مرفوع على أنه خبر للمبتدا والأحسن أن تكون منصوبة على انحال ، والخبر محذوف كما قرئ (وتختلصت) بالنصب (3) ومعناه : ونحن نرى عصبه ، وكذلك تقدر هنا، عين النجم نرى ساهرة ، وفي تقديره هكذا توبيخ له لكونه من نوي الحواس وقد نام عنه واستحال عليه وهذان غير حاسين أي : عين النجم ، وصبح الليل " (4).

اعترض الدماميني قائلا: " إن الظاهر هنا هو رفع (ساهرة) على الخبرية ، وأما نصبه على أن يكون حالا من مقتر فبعيد ، إذ فيه تقدير ما لا حاجة إليه، وتكلف لما هو مستغن عنه " (5).

فالإمام الصفدي يرى أنه إذا جعلت (ساهرة) خبرا لعين النجم ، و (صبح) مبتدا و (لم يحل) خبر وكانت الجملة في الموضعين في تقدير الحال ذهب معنى التقريع والتوبيخ الذي تقرر ويعود المعنى : اتنام عني والحال من النجم والليل كذا ؟

فاشار بأن الأحسن إعرابيا حالا ، وقد وافقه في ذلك الإمام التميمي في شرحه نلامية حيث ذكر أن الأحسن أن تكون (ساهرة) منصوبة على الحال والخبر

(1) جاءت في رواية أخرى لفظ (عني) بدلا من (عيني) إلا أن معنى البيت يتناسب مع كلمة (عني) وكذلك البيت الذي يسبقه :

فقلت ادعوك للجلّي لتصرني .. وأنت تختلني في الحائث الجلل

في كونه يخاطب صاحبه فاقول فيه ، أنت تختلني وتنام عني .

(2) ذكر هذا الإعراب ، الإمام التميمي في شرحه للامية المعجم انظر المخطوط لوحة رقم 85 ، وانظر أيضا مختصر شرح اللامية ، مطبوع ص 55 .

(3) من الآية 14 من سورة يوسف ، وقراها بالنصب النزال عن سيرة عن علي رضي الله عنه ، وهي قراءة شاذة ، انظر الكشاف 446/2 ، وانظر إملأها من به الرحمن ، للعكبري 50/2 .

(4) النيث المسج 340/1 ، 341 .

(5) مخطوط نزول النيث نسخة 1 - لوحة رقم 30 .

ونحن عصبه
للإمام الصفدي
في شرحه
للأمية المعجم
الطبعة
1325 هـ
والملفني

محذوف وفي تقديره هكذا توبيخ له، وابن شنت قدرت (عين النجم) خبراً، والمبتدأ محذوف تقديره (وهذه) ويكون فيه المعنى زائداً في التوبيخ (1).

وذكر الإمام الدماميني بأنه تقرر في صناعة العربية أن الكلام إذا دار بين أن يحمل على وجه لا تقدير فيه، ووجه فيه تقدير، فحملة على ما لا تقدير فيه أولى، وذكر أن الإمام الصفدي لم يرضَ بدعوى المساواة بين الوجهين، أي في إعرابها خبراً أو حالاً، بل جعل المحتاج إلى التقدير أرجح، حين استحسن أن تكون (ساهرة) منصوبة على الحال، مع العلم أن هذا الوجه فيه تقدير.

فعلى تقدير معنى التوبيخ، في إعراب (ساهرة) حالاً يكون المعنى عند الصفدي هو: انتام عيني وهذه عين النجم ترى ساهرة لأجلي؟ وتستحيل عليّ، وهذا صبيغ التليل يرى غير حائل؟ وإذا جعلت (ساهرة) خبراً لعين النجم فأت هذا المعنى (2).

وقد أعرب الإمام العكبري في شرحه جملة (عين النجم ساهرة) حالاً، وجملة (صَبَّغَ الليل لم يحل) معطوفة أي أنها حال كذلك (3).

وأشار الإمام الحضرمي إلى هذا الإعراب، وذكر في شرحه بأن جملة، (وأنت تَحْدِثُنِي) هي جملة حالية، وكذلك جملة (وعين النجم ساهرة) حالية أيضاً ولم يُعَرِّج على كون (ساهرة) خبراً أو حالاً والمبتدأ محذوف (4) أما الإمامين البطاوري والمنيأوي فقد أعربا (ساهرة) خبراً لعين النجم، والجملة من المبتدأ والخبر حال من الفاعل في (تَنَام) (5).

فالإماميني رفض دعوى الصفدي من أن كون (ساهرة) خبراً يُفوت معنى التقرير والتوبيخ بعكس إعرابها حالاً، فهو لا يُسلم بأن وجه النصب يقتضي التقرير والتوبيخ دون وجه الرفع، وابن جماعة النحوي يرى أن في إعراب (ساهرة)

(1) انظر شرح الإمام الزميري على اللامية مخطوط لوحة رقم 86، ومختصر شرحه للامية، مطبوع ص 56.

(2) انظر الغيث المسجم 341/1.

(3) انظر شرح لامية العجم للعكبري، ص 214.

(4) انظر شرح نشر العلم للحضرمي، لوحة رقم 14.

(5) انظر شافية النجم للإمام البطاوري ص 23، وشرح تحفة الزاني، للإمام المنيأوي ص 27.

وجنّين وذكر أنه يُروى بالترفع على أنه خبر المبتدأ ، وبالنصب على أن الخبر محذوف تقديره : تراها وتشاهدها ، وعليه فساهرة : منصوبة على الحاش من مفعول الفعل المقتر ، أي ضمير عين النجم فإن قيل لم تمّ تجعل (عين النجم) خبر مبتدأ محذوف ، على أن التقدير : وهذه عين النجم ، و ساهرة حاش منه على حدّ قوله - تعالى - : ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ ؟ (1) قلنا : عمّل العامل المعنوي في الحال ضعيفاً مع وجوده في اللفظ ولهذا لا يجوز تقديمه عليه ، ولا وردّ عاملاً في حالة الحذف في كلام فصيح بخلاف العامل اللفظي فإنه قد وردّ عاملاً كونه محذوفاً في قوله - تعالى - : ﴿لَقَدْ أَكَلَتْ الذَّنْبُ وَتَخَنُ غُصْبَةً﴾ (2) .

وذكر ابن جماعة أن ما ذكره الصفدي من فوات معنى التقرّيع والتوبيخ على تقدير جعل جملة (وعين النجم ساهرة) حالاً من فاعل (تَنَام) وكذا جعل جملة (وصنع الليل لم يجل) حالاً من فاعل (تستحيل) فممنوع إذ لا فرق بين كون كل منهما حالاً ، وكونها مستأنفة في إفادة ذلك ولو عكس لربّما قيل أنه أقرب على أن المعنى قد يختلف باختلاف التقدير (3) .

فوجه الرفع حسب رأيه لا يفوت معنى التوبيخ كما قال الصفدي ، على معنى التقدير ، بل أن وجه الرفع المقتر والنصب كلاهما حال ، فجعل ما يحتاج إلى التقدير ، كالذي لا حاجة في التقدير له ، متساويين في المعنى .

وقد ذهب ابن أثير عن كعادته للانتصار للصفدي ، وقد تبيّن مما ذكره الدماميني وغيره من العلماء أن تقدير الصفدي قد لا يحتاج إليه إذ المعنى مع الرفع دالّ على التوبيخ والتقرّيع كدلالة النصب ، وإذا كان الأمر كذلك فما لا يحتاج إلى التقدير أولى مما يحتاج إلى التقدير (4) .

(1) الآية 72 من سورة هود .

(2) الآية 14 من سورة يوسف .

(3) انظر إيضاح المبيّج شرح لامية العجم لابن جماعة النحوي ، لوحة رقم 38 .

(4) انظر تحكيم العقول ص 168 ، 169 .

وقال في البيت العشرين:

فالحبُّ حيثُ العذ والأسْدُ ي رابضةٌ .. حولَ الكِناس لها غابٌ من الأسَل

معنى البيت : فصاحبي في مكانه حيث الأعادي والأسود مقيمة حول مسكنه وللأسود غابٌ من الزمّاح ؛ فهو يصف صاحبه بأنه مصون محجّب لا سبيل إلى التوصل إليه .

قال الإمام الصفدي : " حيث : ظرف مكان وهو مبني على الضم ، وإنما بُني ؛ لأنه أشبه الحرف من حيث الاستعمال إذ كان يحتاج إلى صلة مثل (الذي) وتوصل بالجملة الاسمية كقولك : جلسَ حيثُ زيدٌ جالسٌ ، وبالجملة الفعلية كقولك : جلسَ حيثُ يجلسُ زيدٌ وكان البناء ضمّاً لوقوعها موقع الغاية ، والغاية هي الخبر ، والخبر مرفوع وكذلك قبل وبعد " (1) .

قال الدماميني معترضاً : " إن هذا كلام غريبٌ خارج عن نمط ما قرّره الأئمة في هذا المحل ، والصواب أن يُقال : إنما بُنيتُ (حيثُ) لاحتياجها إلى جملة معها ليتعين المقصود من وصفها ، وهو بيان مكان النسبة ، والنسبة المقصودة لا تكون إلا في الجملة ، تقول : (اجلس حيثُ جلسَ القاضي) معناه في المكان الذي ثبتت فيه هذه النسبة ، فلذلك احتج إلى الجملة ، فوّازنه في الاحتياج لجملة الموصول فبنيتُ لذلك ، وإنما بُنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات ؛ لأنها ظرف لازم للإضافة مثلها - أعني الغايات - وهي لا تُضاف إلا إلى المفرد ، فكان القياس يقتضي أن تُضاف (حيثُ) أيضاً إلى المفرد فلما أضيفت إلى الجملة للوجه الذي ذكر كأنها لم تُضف ، إذ أن أثر الإضافة وهو الجر لا يظهر ، فكانها قطعت عن الإضافة ، والغايات إذا قطعت عن الإضافة بُني على الضم ، فبنيت هذه الكلمة كذلك " (2) .

فالصفدي ذهب إلى أن المراد بالغايات الأخبار ، وأن (حيثُ) تقع في موضع الخبر فيكون لها شبهة به ؛ فبُني على حركة شبيهة بالحركة التي يستحقها الخبر بالأصالة وهي الضم .

والدماميني ذهب إلى أن المراد بالغايات الظروف المقطوعة عن الإضافة ، فإن سيبويه وجماعة من المحققين قد نصّوا على أن الغايات لا تقع أخباراً لا صلوات ولا

(1) الفَيْثُ المصح 382/1 .

(2) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 29 ، وانظر الكتاب 291/3 ، والمقضب 346/4 والخمائص 57/3 . وشرح المفصل 86/4 ، وشرح التبيين 232/2 .

صفات ولا أحوالا (1) فرد على ما قاله الصفدي من أن (قبل ، بعد ، حيث) بُنيت على الضم لأجل وقوعها موقع الخبر ، وذكر الدماميني أن الشيخ ابن هشام (2) قد استشكل قول هؤلاء الأئمة بأن الغايات لا تقع صلوات ، واستشهد بقوله - تعالى - : ﴿ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ ﴾ (3) فهو في رأيه إشكال واضح .

وملخص ما قاله الدماميني في (حيث) هو :

أ- بُنيت (حيث) لاحتياجها إلى جملة ، ولتشبيهها بالغايات في كون كليهما لازم للإضافة .

ب- لكن الغايات لا تضاف إلا للمفرد ، و(حيث) لا تضاف إلا للجملة .

ج- فكان القياس أن تضاف (حيث) للمفرد تشبيها لها بالغايات .

د- فلما أضيفت إلى الجملة كانت كأنها لم تضاف وقطعت عن الإضافة .

ج- أن أثر الإضافة وهو الجر لا يظهر عليها ، فبُنيت كالغايات لأن الغايات إذا قطعت عن الإضافة بُنيت على الضم .

وتبنى (حيث) على الضم ، وعند بني يربوع وطهية تبنى على الفتح على كل حال في الخفض والنصب ، نحو : قعدت حيث قعد زيد ، ولا تُضم في لغتهم ، وعند بني الحارث بن أدد وبني فقعس ، يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب .

وذهب ابن سيدة إلى أن أصل حيث هو (حوث) وقال اللحياني هي لغة طيء ، يقولون : حوث عبد الله زيد ، ومن العرب من يفتحها فيقولون : (حوث) والجملة التي تضاف إليها (حيث) شرطها أن تكون جملة خبرية اسمية أو فعلية مثبتة ، قال الرضي : " وإعرابها لغة فقسية ، ونذرت إضافتها إلى المفرد " (4) .

ترجمتها : هذا بني أدد أيهم ضعف

(1) انظر الكتاب 233/4 ، والمقتضب 173/3 ، 174 ، والارشاف 1816/4 ومغني اللبيب 317/1 ، وشرح التصريح 342/1 ، ومعاني النحو للسامرائي 184/2 .

(2) انظر مغني اللبيب 317/1 .

(3) الآية 42 من سورة الروم .

(4) شرح الرضي 182/3 ، وانظر ارشاف الضرب 260 / 2 ، 261 .

وذكر الرّضي أن هذه الظروف إنما بُنيت عند قطعها عن المضاف إليه لمساويتها الحرف ، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف ، فإن قلت: فيذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه ، فيل تبنى (حيث) معه كالأسماء الموصولة فهي تُبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها ؟ فالجواب على هذا هو أن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب أسمتها ، لاختصاصها بالأسماء (1).

وذهب ابن يعيش إلى أنه لما خرجت (حيث) عن بابها وجب أن يكون بناؤها على التكون ، لأن المبنى على حركة ما كان نه أصل في التمكن ، وحالة يكون فيها معرباً نحو : يا زيد ، فلما لم تكن لها هذه الحالة كانت ساكنة الآخر ، إلا أنه التقى في آخرها ساكنان ، وهما الياء والياء ، فمنهم من فتح طلباً للخفة لثقل الكرة بعد الياء كآين وكيف ، ومنهم من شبهها بالغايات فضمها كقبل وبعد (2).

ذكر أنفي (حيث) أربع لغات ، وهي حيث بالضم ، وحيث بالفتح ، وحيث بالضم وحيث بالفتح ، وهي مبنية في جميع لغاتها ، والذي أوجب بناءها أنها تقع على الجهات الست وهي خلف وقدام ويمين وشمال وفوق وتحت (3).

ومن العرب من يُعرب (حيث) وهي للمكان اتفاقاً ، وقد ترد للزمان والغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن (4) وتلزم الإضافة إلى الجملة اسمية أو فعلية وإضافتها إلى الفعلية أكثر.

وذكر ابن جماعة أن سبب بناء (حيث) على الحركة ؛ للتخلص من النقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لكونها شبيهة بالظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً مثل : (قبل، بعد) ووجهه أن إضافتها في الحقيقة إنما هي إلى المصدر الذي تضمنته الجملة التي بعدها ولما مُنعت من الإضافة إليه وألزمنا الإضافة إلى لفظ الجملة ، صارت إضافتها كلا إضافة فكأنما قطعت عن الإضافة لفظاً لا معنى (5).

(1) انظر شرح الرضي على الكافية 3/ 168 ، 169 .

(2) انظر شرح المفصل 4/ 91، 92 ، وشرح الرضي 3/ 170 ، ومعنى اللبيب 1/ 318 ، 319 .

(3) انظر شرح المفصل لابن يعيش 4/ 91 .

(4) انظر معنى اللبيب بحاشية السوقي 1/ 300 .

(5) انظر إيضاح المبهم من لامية المعجم ، مخطوطة لوحة رقم 47 ، وانظر ارتشاف الضرب 4/ 1816 . والمتنخب 3/ 174 .

وأما عن سبب تسمية هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة بالغايات فذكر الرضي أنه كان حقها في الأصل ألا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي ، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه ، فلما حُذِفَ المنسوب إليه وضمّت هي معناه ، كان من المستغرب أن تصبح غاية لمخالفة ذلك لوضعها ، فسميت بذلك الاسم لاستغرابه⁽¹⁾.

فإن قيل : كيف تشبه الغايات وهن مقطوعات عن الإضافة وهي مضافة ، كان الجواب : هو أن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة لأن أثرها وهو الجر لا يظهر لفظاً فإع التثنية من هذه الحيثية⁽²⁾.

وذكر ابن يعيش بأن حيثُ شُبِّهت بالغايات من حيث ملازمتها الإضافة ولا تُضاف إلى غير الجملة ، وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهت (الذي) ونحوها من الموصولات في إيهامها في نفسها ، وافتقارها إلى جملة بعدها توضيحها فُبْنِيَتْ كبناء الموصولات⁽³⁾.

وهذا الذي قصده الإمام الصفدي حين قال: " إذ كان يحتاج إلى صلة مثل الذي "⁽⁴⁾ إلا أن (حيث) وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها فإضافتها ليست بظاهرة ، إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل ، فكان المضاف إليه محذوف.

أما ابن جماعة النحوي فقد ذكر بأنها ظرف مكان غير متصرف غالباً لشبهه بالحرّف في الافتقار إلى جملة معه ، وإنما احتاج للجملة لأنه موضوع لمكان منسوب إلى نسبة ، وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة ، وأتى بالمثال الذي ذكره الدماميني وبالتقدير عينه⁽⁵⁾.

وهذا ما ذكره الدماميني فإن الغايات لما تضمنت المعنى النسبي كما ذكر الرضي كان حقها ألا تكون غاية ، وإنما تكون الغاية في المنسوب إليه ، فلما حُذِفَ وضمّت معناه سُمِّيَتْ باسم غريب إيداناً بأنها وقعت مخالفة لوضعها ، أو سُمِّيَتْ بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطاً⁽⁶⁾.

(1) انظر شرح الرضي 169/3 . وانظر شرح ثخور الذهب لابن هشام ص 163 .

(2) انظر شرح الرضي على الكافية ، 169/3 .

(3) انظر شرح المفصل 90/4 .

(4) الفيت المسج 382/1 .

(5) انظر إيضاح المبهم من لامية العجم . لابن جماعة النحوي . مخطوطة لوحة رقم 47 .

(6) انظر شرح معنى اللبيب المسمى (شرح المزيج) للدماميني ص 672 .

ذهب ابن مالك الى أن أنذر من إضافتها إلى مفرد إضافتها إلى جملة مقدرة ، أما الأخفش فذهب إلى أنها ظرف زمان ، ومنع نحو: وأنت حيث زيد جالس واقفاً ، لأن حيث لا تكون إلا ظرفاً ، وأجاز الكسائي أن تكون اسماً⁽¹⁾.

وذكر المرادي أن البصريين ذهبوا إلى أنه لا يجوز إضافة (حيث) إلى المفرد وما سمع من ذلك فهو قليل نادر ، وإليه ذهب الرضي وابن عقيل ، أما الكسائي فأجاز إضافتها إلى المفرد قياساً على ما سمع⁽²⁾.

وذكر ابن يعيش أنه لا شيء من ظروف الأمكنة يضاف إلى جملة إلا (حيث) فلما خالفت أخواتها بنيت لخروجها عن بابها ، ومن حق (حيث) من جهة أنها ظرف أن تضاف إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمكنة ، فلما أضيفت إلى الجملة صارت إضافتها كإضافة فأشبهت (قبل ، وبعد) في قطعها عن الإضافة⁽³⁾.

وندر إضافة (حيث) إلى المفرد قال الشاعر⁽⁴⁾ :

ونطعنهم حيث الحبي بغد ضربهم .. ببيض المواضي حيث لي الغمام
وقول الآخر⁽⁵⁾ :

أما ترى حيث سهيل طالعا .. نجماً يضيء كالشهاب ساطعاً

ومع إضافة حيث إلى المفرد ، يُعربه بعضهم بزوال علة البناء ، أي الإضافة إلى الجملة ، والأشهر بقاؤه على البناء ؛ لشذوذ الإضافة إلى المفرد .

وذكر الإمام الحضرمي أن قوله (العدا) مرفوع فاعلاً لاستقر المحذوف ، ولا يحسن كونه مجروراً بإضافة (حيث) إليه كما أعربه الشارح ، وأما قول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعا

.....

فلا يُقاس عليه خلافاً للكسائي ، ولا ضرورة هنا ولهذا رفعه القائل :

(1) انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 53/1 ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص 163 .

(2) انظر مغني الطبيب بحاثية الدسوقي 300/1 ، وشرح الرضي 177/3 ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 46، 47/3 .

(3) انظر شرح المفصل 91/4 .

(4) البيت غير معروف القائل أورده الزمخشري مع عبارة واقتصر على ذلك للاختلاف الكثير في بقية البيت . انظر المفصل 91/4 أيضاً ، وشرح الرضي 183/3 ، وشرح شذور الذهب ص 163 .

(5) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله ، انظر عبارة الرضي : وقد امتلأت به كتب النحو شرح الكافية 183/3 ، واستشهد به ابن مالك وقال : وأعلم أنه يروى هكذا :

أما ترى حيث سهيل طالعا

.....

حيث الأراكة والكثيب الأعوس .. وإي يهيم به الفؤاد مقدس⁽¹⁾

أما ابن أقيرس فذكر أن تسمية الظروف المقطوعة عن الإضافة بتغايات هو اصطلاح نحوي ، وغاية ما وقع به الاعتراض هو قول الصفدي بأن (الغاية هي الخبر) فإن كان الاعتراض على ذلك من جهة النقط فلا يضره ، وإن كان من جهة انمعنى ففيه نظر، وهذا النظر من حيث أنه قد اختلف كلام القوم في علة بناء الغايات على الضم لأنه أقوى الأحران تنبيها على عروض سبب البناء ، فقد ذكر ابن الأنباري أن سبب بناء الغايات إما أنه لما حذف المضاف إليه بُنيت (قبل وبعد) وحيث على أقوى الحركات تعويضاً عن المحذوف وتقوية لها أو أنها بُنيت على الضم لأن النصب والجر يدخلها حركة الإعراب فتلتبس حركتا الإعراب والبناء ، فبنوها على حركة لا تدخلهما ، وهي الضمة خوف الالتباس في أول الأمر⁽²⁾.

وفي موضع آخر من بيت الطغراني المذكور قال الإمام الصفدي: " لها : جار ومجرور خبر مقدم لأن المبتدأ نكرة ، (غائب) مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور، و(من الأسئل) جار ومجرور في موضع رفع صفة للأسئل⁽³⁾ .

اعترض الدماميني قائلاً : " إن تعليل الصفدي بتقديم الخبر لأن المبتدأ نكرة دليل على أن الخبر عنده مصحح للابتداء بالنكرة⁽⁴⁾ ، وعلى ذلك يكون تقديم الخبر واجباً ، وقوله : (ومن الأسئل صفة لغائب) منتقض ، لأن النكرة قد تخصصت بالصفة الظاهرة ، فيجوز حينئذ الابتداء بها ، فلا يكون تقديم الجار والمجرور مصححاً ، ولا وقوعه قبلها واجباً ، ففي كلامه تدافع⁽⁵⁾ .

(1) انظر نشر العلم للحضرمي لوحة رقم 19 ، والبيت ذكره ولم يذكر قائله .
(2) نقله ابن أقيرس في تحكيم العقول عن ابن الأنباري في أسرار البلاغة ، ص 174 نصاً .
(3) الغيث المسجم 383/1 ، 384 ، هذا الإعراب هو ما جاء على لسان الإمام الصفدي في الغيث المسجم 384/1 ، فإن قوله : (من الأسئل) صفة (للأسئل) ولكن الإمام الدماميني أورد إعراباً آخر بقوله : (من الأسئل) صفة (لغائب) وهو ما وقع فيه اعتراضه على الإمام الصفدي ، ولربما وقع الإمام الدماميني على نسخة أخرى .
(4) انظر قول الإمام السيوطي في التمع 332/1 .
(5) المخطوطة نسخة أ- لوحة رقم 30 ، والإمام العكبري أعرب (من الأسئل) متعلق بمحذوف لأنه صفة لغائب ، انظر شرحه للامية ، ص 218 ، وكذا الإمام الحضرمي ، انظر نشر العلم لوحة 19 ، والإمام البطوري في شافية النجم ، ص 28 ، وانظر تحفة الزائي للإمام المشايخي ، ص 33 ، أما الإمام ابن جماعة، فقد أعرب (من الأسئل) بأنه متعلق بمحذوف على أنه نعت لغائب ، (وعين) لبيان الجنس والحمل في محل رفع على أنها نعت للأسئل ، انظر ايضاح المبهم ، لوحة رقم 47 .

فاتصفي اعتبر أن وجه تقديم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ لأن المبتدأ نكرة، والدمامي رفض كلامه معتبراً أن تعليل تقديم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ النكرة منتقض. لأن النكرة تخصصت بالصفة الظاهرة فيجوز الابتداء بها، ولأن من مسوغات الابتداء بالنكرة هي أن توصف هذه النكرة نحو: رجلاً من أنكرام عنينا.

وتجدر الإشارة هنا أن الإمام الصفدي فصل الحديث عن عدم جواز الابتداء بالنكرة، إن الغالب فيها أن لا يفيد الإخبار عنها، فإن أفادت مبتدئ بها، والنحاة في الغالب عدوا لها ستة مواطن عددها الإمام الصفدي كلها فأولها: أن يكون المبتدأ نكرة محضة والخبر جار ومجرور ومقدم كما في بيت الطغرائي موطن الشاهد، أو ظرف نحو: عندي درهم، وثانيها: أن تعتمد النكرة على استفهام نحو: هل رجل في الدار، أو على نفي نحو: ما أحد خير منك، وثالثها: أن تخصص النكرة وتقرب من المعرفة، أمّا بوصف نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾⁽¹⁾، أو بإضافة نحو: خمس صلوات كتبهن الله على العباد، ورابعها: أن يكون فيها معنى الدعاء نحو: سلام عليكم، وخامسها: أن يكون فيها معنى التعجب، وسادسها: أن يكون ثباً صدر الكلام، نحو: من أبوك، وكم غلام نك⁽²⁾.

ذكر الرضي أن الأصل في المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل الحكم، قال: "اعلم أن جمهور النحاة اجمعوا على أنه يجب أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما، فضابط تجويز الابتداء بالنكرة؛ هو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم عد لغوا"⁽³⁾. ثم ذكر أن من مواضع وقوع المبتدأ نكرة أن يكون خبره ظرفاً أو جار ومجرور، فلا مسوغ للابتداء بها إلا يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها، وأمّا معنى التخصيص فعرفه الرضي (بأن يجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله)⁽⁴⁾.

وذكر ابن عقيل أن شرط حصول الفائدة من النكرة أو تعيين النكرة أن يتقدم الخبر

عليها وهو جار ومجرور أو ظرف نحو: في اندار رجلاً، فـ(رجل) مبتدأ مؤخر

(1) الآية 221 من سورة البقرة.

(2) انظر ذلك في الغيث المسجم 383/1، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 303، 307/1.

(3) شرح الرضي 234/1، والمقرب لابن عصفور 85/1.

(4) انظر شرح الرضي على الكافية، 1/ 234-235.

والجار والمجرور شبه الجملة (في اذار) في محل رفع خبر مقدم ، فلا بد مع تقديم الخبر وكونه شبه جملة ، أن يكون مختصاً وذلك بأن يكون للمجرور في الجملة مما يجوز الإخبار عنها، فلو قلنا : في دار رجل رجل ، ثم يصح (1).

والأصل في الأخبار أن تؤخر لأن الخبر وصف في المعنى فحقه أن يتأخر ، ومنع الكوفيون تقديم الخبر إلا في نحو: في داره زيد ، وهم محجوجون بالسماع (2).

ولم يشترط سبويه ، والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة فمن مسوغات الابتداء بالنكرة (3) : أن تخصص النكرة بوصف ، فتخصص النكرة (غاب) بالوصف الظاهر (من الأصل) مسوغ للابتداء بها وتأخر الخبر عنها .

أما ابن جماعة النحوي فأعرب (لها) بأنها خبر مقدم ولا يلزم تقديمه هنا لوجود مسوغ غيره ، وإنما قدمه للاهتمام ، وهو ظرف مستقر ، و(غاب) مبتدأ مؤخر (من الأصل) متعلق بمحذوف على أنه نعت لغاب ، و(من) لبيان الجنس ، والجملة في محل رفع على أنها نعت للأسد ، وهذا أولى من كونها حال ، ويظهر ذلك بأدنى تأمل والرباط بين الصفة والموصوف الضمير المجرور باللام (4).

فهل يلزم من ذكر أمرين كل واحد منهما مصحح للابتداء بالنكرة فمعنى ما قرره الصفدي أن تقديم (لها) على (غاب) مصحح للابتداء به ، ثم أعرب (من الأصل) صفة لغاب محلاً ، ولا يضره كون الوصف من المسوغات ، فأين التدافع (5)؟

(1) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، 196/1 ، وانظر المقاصد الشافية للشاطبي 512-211-210/1 .

(2) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراعي 169/1 .

(3) انظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، 271-270/1 ، انظر الكتب 128-129/1 .

(4) انظر إيضاح المسبب من لامية العجم ، لابن جماعة النحوي ، مخطوط ، لوحة رقم 48 .

(5) انظر تحكيم القول ص 175 .

وهذا ما رَدَّ به الإمام ابن أثير من منتصفاً للصفدي فذكر أنه لا يلزم من ذكر أمرين كل واحد منهما مصحح للابتداء بالثبوتة ومن توارد المصححات هنا أن يوصف بالتدافع ، بل معنى ما قرره الصفدي أن تقديم (لها) على (غاب) مصحح للابتداء به ثم أعرب (من الأصل) صفة لغاب محلاً ، ولا يضره كون الوصف من المسوغات فكيف يوصف الكلام بالتدافع ، وهو لم يقل بكونه صفة من أجل أن المبتدأ نكرة كما عُلَّ به تقديم الخبر حتى يلزم ما ذكره الدماميني من اعتراض. وذكر الأشموني أنه لو كانت النكرة مختصةً جاز تقديمها ، نحو قوله - تعالى - : ﴿وَأَجَلٌ مُّسَيَّ عِنْدَهُ﴾ (1) ومثله قولك : (درهمٌ عندي ، ورجلٌ قصداً غلامه) لاحتمال أن يكون التابع خبراً للمبتدأ ، وأن يكون نعتاً له ؛ لأنه نكرة محضة وحاجة النكرة إلى التخصيص ؛ ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بها أكثر من حاجتها إلى الخبر (2) ومن أمثلة اختصاص النكرة الواقعة مبتدأ بالوصف قوله - تعالى - : ﴿وَلَعَلَّ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ﴾ (3).

ومما تقدم يتضح أن اعتراض الدماميني كان على أساس إعراب الصفدي لـ (من الأصل) على أنه في موضع رفع نعت لـ (غاب) فعلى هذا يكون المبتدأ النكرة (غاب) مختص بالوصف ، وهذا مسوغ للابتداء به ، وهذا ما إتهم به الصفدي ووصفه بالتناقض ، لأنه قال في إعراب (لها) خبر مقدم لأن المبتدأ نكرة وهذا في حد ذاته يجعل تقديم الخبر واجباً ، لأنه لم يخص النكرة ففي الغيث جعل (من الأصل) في موضع رفع نعت لـ (الأسد) وليست لـ (غاب) مع أن الأصح في معنى البيت جعل الوصف للغاب إذ المعنى أن صاحبه في مكان تحيط به الأسود ، ولهذه الأسود غاب من الرماح تحاصرها ، فالرماح وصف لغاب وليس للأسد.

قال الصفدي بعد فراغه من إعراب البيت : " المعنى : أن خليلي مكانه حيث الأعادي والأسود رابضة حول كذاسه ، وللأسود غاب من الرماح ، لو كان لي حكم

(1) الآية 2 من سورة الأنعام

(2) انظر شرح الأشموني 284/1 ، و عمدة الحافظ 168/1 ، و البسيط في شرح جعل الزجاجي للشيء 536/1.

(3) الآية 221 من سورة البقرة.

في البيت لقلتُ : فالْحَبَّ حيث العدى كالأسد رابضة ، لأنه ينتهي إلى أن يقول: حول
انكناش. لها غائب من الأسن ، والأسن هي الرماح التي أرادها في البيت ، والرماح
سما يختص بالأناسي. وأيضاً الأسود ليس من شأنها الألفة بالإنسان حتى تكون
حريم ، فإن قلتُ : أراد بالأسود العدى ، وذلك أنهم في الناس كالأسد ، فاطنق ذلك
عنهم مجازاً ، قلتُ : لا يتأتى له ذلك ، وهو قد عطف الأسد على العدى ، والعطف
يدل على المغايرة ، فالأسد غير العدى ، وأيضاً هو قطع الكلام عن العدى ، وما
ذكر لهم متعلقاً ، ووصف المحبوب بأن الأعادي محيطون به وحولهم الأسن ، وهو
أبلغ في المنع والتحصن من الأسود ، لأن الإنسان أبلغ في الاحتراز والحرس من
الأسد ، لأنه ذو عقل وتفكر ووهم ، وليس للأسد غير البطش ، وعلى الجملة ، فإن
الطغرائي وصف محبوبه بأنه مصون محجب لا سبيل إلى الوصول إليه (1).

اعترض الدماميني بأن ما قاله الصفي أحق أن يتمثل فيه بقول القائل :

قعاغ ما تحتها طائل .. كأنها شعر الأبيوردي (2)

فالصفي على ما قال الدماميني فهم عن الطغرائي ما لم يقصده ، وأخذ يعترض
على مقتضى ذلك الفهم الذي لم تحم حوله حوائم القصد ، حيث إنه اعتقد أن الأسد
هنا مستعمل في معناه الحقيقي ، وليس كذلك ، وإنما هو مستعمل على سبيل
الاستعارة في (الجماعة) الذين حاطوا الحي ، وعنوا بحراسة من في كناسه من
الغزلان الأنسية ، وجعل لذلك قوله (رابضة) ويجعل الرماح غائباً فجاء المعنى
في نهاية الحُسن (3).

ولا يخفى (فالْحَبَّ حيث العدى) ، قرينة دالة على أنه لم يُرد بالأسد معناه
المجازي ، وإلا كان عطف الشيء على نفسه فهو لا يسلم بأن الأسد هم العدى حتى
يلزم ذلك ، وإنما المراد بالأسد عنده هم فرسان الحي ، فيكون (العدي) مبتدأ خبره

(1) الغيث المسجم 384/1 .

(2) البيت من السريع ، ولم أقف على قائله ، أشد في الوافي بالوفيات 92/2 ، والأبيوردي : هو محمد بن أحمد
بن أبو المظفر ، لعوي مهر في اللغة وله تصانيف في الأنساب توفي سنة (508 هـ) ، انظر ترجمته في معجم
الأدباء 234/17 ، ووفيات الأعيان 444/4 ، والأعلام 316/5 .

(3) المخطوطة نسخة م. لوحة رقم 30.

محذوف أي : فالحجب موجود حيث العدى موجودون ، فالمقصود بـ(العدى) الرُقَباء ،
والوشاة المتتبعين لأثارد ، المتقصدين لمنعه عن نيل إربه ، وقصد بـ(الأسد) حصة
أنحي من الفرسان الذين به (1).

رد ابن اثير من بأنه لا نزاع لعقل في إمكان حمل كلام الطغراني في هذا المقام
على كل من هذين التقديرين ، والإنصاف هو اننظر في أيهما أرجح وأقعد من حيث
التمعنى ، وعلى تقدير إرخاء العنان ، اختل الدماميني في أن المراد بالأسد
انقرسان ، فماذا يلزم في حمته على المعنى الحقيقي من النقصان (2).

(1) انظر نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم (30) .

(2) انظر تحكيم العقول ، ص 177 ، 178 .

وقال في البيت الخامس والثلاثين :

إِنَّ الْعَلَا حَدَّثْتَنِي وَهِيَ صَادِقَةٌ .. فِيمَا تُحَدِّثُ أَنَّ الْعِزَّ فِي النُّقْلِ

معنى البيت: إِنَّ المعالي أخبرتني وهي صادقة في أخبارها أَنَّ العزَّ موجود في التنقل من مكان إلى مكان . والاعتراب عن مكان نبا بساكنه ، إلى مكان يوافقه ويكتسب فيه المعالي.

قال الصفدي : " ما : اسم ناقص بمعنى الذي لا يتم إلا بصلة وعائد ، وهي في موضع جر ، تحدث : فعل مضارع وهو صلة ما ، والعائد محذوف ؛ لأنه فضلة تقديره : فيما تحدثه ، أَنَّ العز . أَنَّ : مكسورة لأنها محكية ... وهي وما بعدها في موضع نصب على أنه مفعول حدثتني وهو مفعول ثان ، وقوله : وهي صادقة ، جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب ، اعترضت بين قوله : حدثتني وقوله : فيما تحدث " (1).

اعترض الدماميني مناقشاً الصفدي في أربعة وجوه:

الأول : قول الصفدي بأن (ما) موصولة بمعنى (الذي) مع إمكان جعلها مصدرية ويكون التقدير : وهي صادقة في حديثها وهذا أولى ؛ لأنَّ جعلها موصولة اسماً يستدعي ضميراً عائداً وهو محذوف ، بخلاف ما إذا جعلت موصولة حرفياً ، وحمز اللفظ على ما لا حذف فيه أولى من حمزه على ما فيه حذف .

الثاني: قول الصفدي بأنه كسرت إِنَّ لأنها محكية أي : بالتحديث ، بدليل جعل الجملة في محل مفعول حدثت فيه نظر ، لأنَّ مذهب البصريين أنه لا يلحق بالقول في الحكاية ما كان في معناها كالدعاء والدعاء ونحوهما ، فإذا جاء بعد شيء منها مقول قدر قول يكون به المقول محكياً ، وهذا اختاره الشيخ جمال الدين بن مالك في شرح التسهيل (2) وأما الكوفيون فلا يقدرون قولاً واحداً ويجعلون القول محكياً بالفعل المتقدم الذي هو في معنى القول وما ذكره الصفدي هنا جار على هذا الرأي ، وهو خلاف المختار على أَنَّ (حدث) يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل الثاني والثالث منهما أصلهما المبتدأ والخبر، فإذا وقع في موضعها أَنَّ ومعمولاتها ؛ فتحت أَنَّ وكان مجموع ذلك ساذجاً مسدداً للمفعولين كما وقع مثل ذلك في عليم وأخواتها ... (3).

(1) الغيث المسج 85/2 ، 86 .

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 96/2 .

(3) انظر المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 44 .

الثالث : ادعاء الصفدي في قوله بأن جملة (وهي صادقة) جملة اعتراضية لا محل لها مع إمكان حملها على أن تكون في محل نصب على انحاء من فاعل حدث وهو انضمام العائد على (العلا) ... (1).

الرابع: ادعاء الصفدي أن قول الطغراني (فيما تحدث) متعلق بحدث حتى وقع الفصل بينهما بجملة الاعتراض ، ورأي الدماميني إمكان تعلقه بنفس تحدث فلا يقع فصل مع أن المعنى عليه ، إذ المقصود هنا تعلق الصدق بالحديث لا تعلق حدث بحديث آخر... (2).

وساقوم بطرح هذه الاعتراضات تباعا :

أولاً: (ما) في بيت الطغراني ، قدرها الصفدي موصولة بمعنى الذي ، واعتبرها الدماميني مصدرية لها تقدير آخر ، فالمصدرية لا حذف فيها ، أما الموصولة فالعائد فيها محذوف ومالا حذف فيه أولى مما فيه حذف .

والظاهر من إعراب العلماء لبيت الطغراني أن (ما) يجوز أن تكون موصولا حرفياً (مصدرية) ويجوز أن تكون موصولا اسمياً ، فذهب الصفدي إلى أنها موصول اسمي بمعنى الذي وجملة (تحدث) صلة لامحل لها من الإعراب ، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف جوازاً لكونه معمولاً لفعل تام متصرف ، وهو الوجه الذي اختاره الإمام الذميري (3).

وذهب الدماميني إلى أنها موصول حرفي وجملة (تحدث) صلة له والتقدير : في حديثها ، ولا عائد من الصلة إلى الموصول لكون ما حرفاً وهو الوجه الذي اختاره الإمامين العكبري (4) والمنياوي (5) .

وذهب ابن جماعة والإمام الأنصاري والبطاوري (6) إلى جواز الأمرين ، فـ(ما) في بيت الطغراني إما مصدرية أو موصولة فإن كانت مصدرية تكون جملة (تحدث) من الفعل والفاعل هي عائدها ، وتكون (إلى العلا) صلة (ما) موزولة بمصدر تقديره : في حديثها ، ويجوز أن تجعل موصولة وجملة (تحدث) صلتها ،

(1) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة أ- لوحة 44.

(2) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة أ- لوحة 45.

(3) انظر مختصر شرح لامية العجم ، للإمام الذميري: ص 242 .

(4) انظر شرح لامية العجم للعكبري ص 225 .

(5) انظر تحفة الرازي للمنياوي ، ص 50 .

(6) انظر شافية الدجم للبطاوري ، ص 46 .

العائد محذوف لأنه منصوب ، (1) وإليه ذهب الإمام الأنصاري وجعل تقدير ما المصدرية : أي مذنباً (2).

ف(ما) المصدرية ليست اسم لتختص إني ضمير وهذا مذهب سيبويه والجمهور فإذا قلت : أعجبتني ما قمت ، فيقدرونه : قيامك ، خلافاً لأبي الحسن وابن السراج في أنها اسم وبه قال جماعة من الكوفيين أيضاً فإذا قلت : أعجبتني ما قمت فالتقدير : القيام الذي قمته ، وحذف الضمير الذي في الصلة وتوصل بجملة اسمية على رأي ، وهو مذهب طائفة منهم الأعلام الشنمري وابن عصفور (3) فما غير المصدرية اسم باتفاق ، وما المصدرية ذهب سيبويه إلى أنها حرف ، وذهب الأخفش والزماني والمبرد إلى أنها اسم موصول (4) .

وذكر ابن هشام هذا الشرط في (ما) الموصول الحرفي وسماها بـ(ما المصدرية) وأضاف بأنها توصل بجملة اسمية لم تصدر بحرف ، ومثاله لها قوله - تعالى - : ﴿يَا كُفْرًا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (5) فالموصول الحرفي هو كل حرف أول مع صلته بالمصدر ، ولم يحتج إلى عائد ، وقد عرّف ابن الوردي الموصول الاسمي بأنه ما افتقر إلى الوصل بجملة معهودة مشتملة على ضمير لانق بالمعنى ، والموصول الحرفي هو كل حرف أول مع صلته بمصدر (6) ، فتقدير الآية باعتبار ما موصول حرفي أو بالأحرى مصدرية هو : بنسبائهم إياه ، وأما ما الموصول الاسمي فإنها في أصل وضعها لما يعقل وحده ، نحو قوله - تعالى - : ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ (7) أي الذي عندكم ينفذ ، وقد تكون لما لا يعقل مع العاقل ، نحو : ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (8) وكقوله - تعالى - : ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى﴾ (9) وتكون للمبهم أمره ، كقوله : انظر إلى ما ظهر ، وكقوله - تعالى - : ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾ (10) .

-
- (1) انظر إيضاح المبهم من لامية العجم لابن جماعة ، مخطوط لوحة رقم 72 - 73 .
(2) انظر شرح اللامية للأنصاري ، ص 61 .
(3) انظر المساعد في تسهيل القوائد ، لابن عقيل 1 / 173 .
(4) انظر شرح ابن عقيل على الألفية 1 / 128 ، 139 ، وانظر حاشية ابن الحاج على شرح المكودي 1 / 98-99 .
، وانظر الكافية الكبرى في علم النحو للإسعري ، ص 183 .
(5) الآية 26 من سورة ص .
(6) انظر تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح لألفية ابن مالك ، لابن الوردي 1 / 148 .
(7) الآية 96 من سورة النحل .
(8) الآية 1 من سورة الحشر .
(9) من الآية 3 من سورة النساء .
(10) الآية 35 من سورة آل عمران .

وقد قَمَ المرادي (ما) الاسمية إلى سبعة أقسام هي : الموصولة ، والشرطية والاستفهامية ، والنكرة الموصوفة ، والنكرة غير الموصوفة ، والصفة والمبهمة ، أما الحرفية فقسمها إلى ثلاثة أقسام هي : النافية ، والزائدة ، والمصدرية⁽¹⁾ ويسمى ابن مالك الموصولات الحرفية بما أثبتت الموصولات الاسمية في المعنى⁽²⁾ وترددت عبارة الموصول الخاص ويقصد به الاسمي ، والموصول المشترك ويقصد به الحرفي في كتب انحر الحديث ، ومنها ما أطلق على الموصول الحرفي بالمتوي ، أي الموصول المتوي⁽³⁾

وقد ذكر الإمام الدماميني في شرحه عنى المعنى ، قوله - تعالى - : ﴿فَاُصْلِحْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾⁽⁴⁾ بأن ما إما مصدرية أي : بالأمر ، وإما موصول اسمي أي بالذي تؤمره ، وأشار إلى أن الموصول الاسمي يحتاج إلى تقدير عائد كما في قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ مَا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾⁽⁵⁾ (الذي) يجوز كونها موصول اسمي أي : زيادة على العلم الذي أحسنه فاحتاج إلى عائد ويجوز أن تكون موصول حرفي فلا يحتاج إلى عائد ، أي تماماً على إحسانه .

وربما جعلنا ما في بيت الطغراني ، موصولا اسمياً لسبب ، وهو أن ما الموصولة الحرفية أي المصدرية ، يقلّ وصلها بالفعل المضارع الذي ليس منفياً بلم ، وفي قوله : فيما تُحدث ، الفعل هنا مضارع غير منفى بلم ، رغم ذلك فالقلة ليست العدم ، وربما هذا البيت من القليل الذي ورد ، خاصة وإن ابن عقيل قد ذكر أن الموصولات كلها سواء حرفية أو اسمية يلزمها صلة وعائد لائق بالموصول و(ما) الموصولة توصل بفعل متصرف غير أمر ، وأكثر ما يكون ماضياً نحو : أعجبتني ما صنعت ، وتوصل بجملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفاً للجمهور⁽⁶⁾ ولعلّ الأولى في بيت الطغراني أن يقال : يجوز أن تكون موصولة ويجوز أن تكون مصدرية فتقدير الوجهين جائز .

رفض ابن أقيرس ما حكاه الدماميني ، وما ادّعاءه من الأولويات ، فلم يسلم بأن جعل ما موصولا حرفياً أولى⁽⁷⁾ ، من جعلها موصولا اسمياً ، ودليله أن فيه التاويل

(1) انظر توضيح المقاصد للمرادي 138/1 .

(2) انظر عدة الحفظ وعدة اللاقط 148/1 .

(3) انظر هذه التسمية في حثية السجاسي ص 205 . وفي معاني النحو ، لفاضل السامرائي 55/1 ، وفي النحو الوافي 313/1 .

(4) الآية 94 من سورة الحجر .

(5) الآية 154 من سورة الأنعام .

(6) انظر شرح الدماميني على معنى البيت 450/2 ، وانظر الأسماء والنظائر للسيوطي 42/2 . 43 .

(7) أورد ابن هشام (أعجبتني ما صنعت) يجوز فيه كون (ما) بمعنى الذي ، وكونها نكرة موصوفة ، وعليهما فاعل محذوف ، وكونها مصدرية فلا عائد ، المعنى 223/2 .

مع مدخولها بالمصدر مع زيادة الهاء التي هي ضمير (حديثها) مع اعترافه باتحاد المعنى وصحته في كلا الإعرابين ، وخاصة أن كتب النحو لم تجعل الأولوية للموصول الاسمي على الحرفي ولا العكس ، بل فسرت الشواهد التي يمكن اعتبار الموصول فيها اسمياً وحرفياً بقولهم : يجوز كونه اسمياً ، ويجوز كونه حرفياً⁽¹⁾ .

ثانياً : قول الصفدي : كسرت همزة (إن) لأنها محكية بالحديث .

ذهب ابن مالك إلى أنه لا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه ، بل ينوي معه القول خلافاً للكوفيين ، وقد يضاف قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المحكي ، وقد يُغني القول في صلة وغيرها عن المحكي لظهوره ، والعكس كثير ، والمراد بما في معنى القول النداء والدعاء ونحوهما ، فإذا جاء بعد شيء منهما مقول ففيه مذهبان : أحدهما : أن يقتدر قول يكون به القول محكياً ، وهذا قول البصريين وهو الصحيح ، لأن حذف القول استغناء عنه بالقول مجمع عليه في غير محل النزاع ، والآخر : أن يحكي المقول بما قبله إجراء له مجرى القول ، دون حاجة إلى تقدير وهو قول الكوفيين⁽²⁾ وصرح الإمام الأنصاري بأنه إذا قيل (إن) مكسورة لوقوعها بعد الحديث الذي هو كالقول ، ردّ بأنه مذهب كوفي ، والبصريون على عدم اعتبار القول كالنداء ، والدعاء ، على أن للفعل (حدث) ثلاثة مفاعيل ، الثاني والثالث أصلهما المنبأ والخبر ، فإذا وقع موضعهما (أن ومعمولها) فتحت همزة (أن) وكان ذلك ساداً مسدداً للمفعولين⁽³⁾ وهو ما اختاره الإمام المنياوي⁽⁴⁾ .

وذكر ابن جماعة أن بيت الطغراني روي بفتح همزة (أن) وقال : "روينا عن شيخنا أبي محمد عبد الله، وهو الصواب والمعول عليه"⁽⁵⁾ وهو ما ذهب إليه الإمام البطاوري⁽⁶⁾ .

وهذا أورد الإمام الذميري قول العلامة محمد بن بحر رحمه الله عن قول الصفدي بأن (إن) مكسورة لأنها محكية ؛ بأنه وهم ؛ لأنها تكسر إذا حكيت بالقول لا بما فيه معنى القول ، كقولك : حدثني فلان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أي : بأنه قال ، وقد صرح بحرف الجر في قوله - تعالى - : ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ

(1) انظر تحكيم العقول ، ص 225 .

(2) انظر شرح التيسيل لابن مالك 96/2 ، والهمع 81/2 .

(3) انظر هذا الرأي في شرح اللامية للأنصاري ، ص 61 .

(4) انظر تحفة الرائي للمنياوي ، ص 50 .

(5) انظر إيضاح المبهيم من لامية العجم لابن جماعة لوحة رقم 73 .

(6) انظر شافية العجم للبطاوري ، ص 46 .

أَخْبَارَهَا * بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا⁽¹⁾ ، وعلى فتح همزة أن يكون المصدر المؤول مفعولاً به ثانياً لـ (حدثني)⁽²⁾ .

فهو يقصد أن (إن) في بيت الطغرائي همزتها مفتوحة لأنها ليست محكية بالقول ، وهي في ذلك كالمجرورة بحرف الجر أي : فيما تحدث بأن العز ، فيكون (أن العز) مصدر مؤول مفعول به ثاني لقوله (حدثني) .

فيمزة (أن) على مذهب البصريين تكون مفتوحة ؛ لأنها ليست محكية بالقول ، وعلى مذهب الكوفيين تكون مكسورة ؛ لأنها محكية بالفعل المتقدم الذي هو في معنى القول ، وقول ابن أقرس بأن هذا الموضع ليس باعتراض ، إذا لا ثمرة لهذا الخلاف ، ولا ينبغي عليه شيء . فهو كالخلاف الواقع بين الفريقين في باب تنازع الفعين ، وقد ورد التنزيل بما يشهد للفريقين ، قال - تعالى - : ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ﴾⁽³⁾ وقد قرأ بعضهم ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾⁽⁴⁾ ، بكسر الهمزة قال : فهذه الجملة أي (أن العز) في محل نصب اتفاقاً ، على مذهب البصريين النصب بقول مقدر ، والكوفيون : النصب بالفعل المذكور (تحدث) ويشهد للبصريين التصريح بالقول ، وللكوفيين أيضاً (5) .

ونذكر الأشموني بأن المفتوحة تسد مسد مصدر وجوباً ، وإن المكسورة يسد المفرد وجوباً⁽⁶⁾ هو عين ما أورده أبو حيان في الارتشاف من أنها أي الهمزة إذا فتحت أدلت عند أكثر النحاة بمصدر ، وهنا ورد أن خبرها جار ومجرور ؛ فإنه يُقدَّر بمصدر من لفظ الاستقرار العامل فيها ، فيكون التقدير : أن العز يكون في النقل أي : أن العز مستقر في النقل ، بأنه قد يكون جامداً فيقدَّر بالكون ، وهناك من قال بأن (إن) المكسورة وما بعدها في موضع الجملة ، وأن المفتوحة وما بعدها في موضع المفرد⁽⁷⁾ .

وذهب السهيلي إلى أن المفتوحة لا تنقدَّر بالمصدر ، وإنما هي في تأويل الحديث كما قاله سيبويه⁽⁸⁾ وإنما التي في تأويل المصدر (أن) الناصبة للفعل ، وأما المشددة

(1) من الآية 4 - 5 من سورة الزلزلة .

(2) انظر شرح لامية العجم للدميري ، 242 ، وانظر هذا القول في نشر العلم للإمام الحضرمي لوحة رقم 20 .

(3) من الآية 132 من سورة البقرة .

(4) من الآية 10 من سورة القمر .

(5) انظر تحكيم العقول ص 227 .

(6) انظر شرح الأشموني 409/1 .

(7) انظر توجيه اللع ص 153 .

(8) انظر الكتاب 3 / 144 ، وارتشاف الضرب 139/2 .

فلا ، ألا ترى أن خبرها يكون اسماً أو ظرفاً أو مجروراً ، فهذا لا يُشعر بالمصدر ، والمشهور أنها تتقدّر بالمصدر فتُفتح وجوباً⁽¹⁾ ، وقول الصفدي هنا جار على مذهب النكوفيين من جعلهم القول محكيةً بالفعل المتقدم (حدثت) يحتاج إلى ثلاثة مفاعيل ، الثاني والثالث منهما أصليهما المبتدأ والخبر فإذا وقع في موضعها أن ومعمولاتها فتحت همزة أن وكان مجموع ذلك سداً مسدداً للمفعول كما وقع مثلاً ذلك في علم وأخواته ، قل تعالى : ﴿أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ سَائِرِ قَدِيرٍ﴾⁽²⁾، فتفتح أن هنا متعین وهي وما بعدها سداً مسدداً للمفعول الثاني والثالث⁽³⁾.

وقد ذكر ابن عقيل أن همزة (إن) تكسر في مواضع منها : إن وقعت في جملة محكيةً بالقول نحو : قلتُ : إن زيدا قائمٌ ، فإن لم تحك بل أجريت مجرى الظن فتحت نحو : أقول أن زيدا قائمٌ ، أي : أظن ؟⁽⁴⁾ وهناك موضوع آخر وهو أن تقع محكيةً بالقول نحو ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾ لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها ، فإن وقعت بعد القول غير محكيةً فتحت نحو : أخصك بالقول أنك فاضل ، فإنها للتعجيل⁽⁶⁾.

فأدما ميني اعترض على قول الصفدي بأن (إن) مكسورة الهمزة ، ثم يعربها هي ومعمولها بمصدر مؤول سداً مسدداً لمفعولي حدث ، فهذا ما يجعله يقول بفتح همزة (أن) لا بكسرها كما قال.

ثالثاً : قول الصفدي بأن جملة (وهي صادقة) جملة اعتراضية لا محل لها مع إمكان حملها على أن تكون في محل نصب على الحال من فاعل حدث وهو الضمير العائد على (العلاء) ...

وزيادة تفصيل على هذا أن (وهي صادقة) مؤكدة لما قبلها⁽⁷⁾ والإمام الحضرمي أشار إليها بقوله : " وجملة قوله : وهي صادقة ، اعتراضية لنكتة حسنة وهي تأكيد المعنى ، كما تقول : حدثني فلان وهو صادق ، فهو كتركيب الفرع للأصل " (8) ،

(1) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي 138/2-141، 139 ، وفيه الخلاف في قول سيبويه حول (أول ما أقول أني أحمد الله) ، بحواز فتح همزة أن وكسرها .

(2) الآية 106 من سورة البقرة .

(3) هذا رأي النماميني واعتراضه كما جاء في المخطوطة نسخة -أ- لوحة رقم 44 .

(4) شرح ابن عقيل على الألفية 314/1 ، وأورده السيوطي في الأشباه والنظائر 63/2 ، والحريري في شرح ملحة الإعراب 196 .

(5) من الآية 30 من سورة مريم .

(6) انظر هذا القول في شرح التصريح على التوضيح لابن هشام 300/1 ، 301 .

(7) انظر شرح لامية العجم للإمام العكبري ، ص 225 .

(8) نشر العلم بشرح لامية العجم ، للحضرمي لوحة رقم 21 .

وهو ما ذكره الإمام البطائري من أن جملة (وهي صادقة) معترضة قصد بها تأكيد صدق الحديث عند المخاطب ك : حدثني فلان وهو صدوق فيما يرويه ، طلباً للتأكيد في قبول ما يُؤتى به من الرواية (1) ، وكذلك هي جملة معترضة لزيادة التوكيد عند الإمام المنياوي (2) واختاره الإمام الذميري ووصفها بأنها قد زادت الكلام حسناً ، تأكيد الصدق عند المخاطب وهو أبلغ من قوله : إن العلاء حدثني فيما تحدث أن العز في النخل ، وذكر أمثلة من الجمل الاعتراضية كقوله - تعالى - : ﴿فَنَّا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴾ (3) فاعتراض اعتراضين أحدهما أصل والثاني فرع .

الأول : اعتراضه بقوله : ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ﴾ بين قوله : ﴿بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ وبين ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ .

الثاني : أنه اعتراض بقوله : ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ بين قوله : ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ﴾ وبين ﴿عَظِيمٌ﴾ ، فقد أفادت الجملتان في الاعتراض من الجزالة والبلاغة (4) .

وذهب ابن جماعة (5) إلى أن جملة (وهي صادقة) اعتراضية أو حالية فالجملة على الأول لا محل لها لأنها معترضة بين الفعل ومتعلقه ، والثاني فهي في محل نصب على الحال من فاعل (حدثني) وقال أن الوجه الأول أظهر ، فسار ، وهو الغالب في الآراء .

الرابع : قول الصفدي أن قول الطبراني (فيما تحدث) متعلق بحدث حتى وقع الفصل بينهما بجملة الاعتراض ، ورأي الدماميني إمكان تعلقه بنفس تحدث فلا يقع فصل مع أن المعنى عليه ، إذ المقصود هنا تعلق الصدق بالحديث لا تعلق حدث بحديث آخر...

(1) انظر شافية الدحم للبطائري ، ص 46 .

(2) انظر تحفة الرائي ، للمنياوي ، ص 51 .

(3) الآيات 75، 76، 77، 78 من سورة الواقعة .

(4) انظر مختصر شرح لامية العجم ، للزميري ، ص 343 ، 344 .

(5) انظر ايضاح المبهم لابن جماعة لوحة رقم 72 .

الإمام ابن جماعة جعل (فيما تحدث) متعلقة بـ(حدثتني) على الوجه الأول وبـ(صادقة) على الوجه الثاني⁽¹⁾ وإلى جواز الأمرين ذهب الإمام الأنصاري⁽²⁾ وعلى تعلقه بالوجه الثاني ذهب المنياوي⁽³⁾.

ذكر ابن أقبرس أن هذه المناقشة غنية عن الكلام فيها ، إذ لا بدع فيما يراد في تعلق (حدثت) بحديث آخر ، والجملة الاعتراضية والتي هي (هي صادقة) ثابتة تعلقاً بالحديث تعلقاً معنوياً ، فشمعني الذي ذكره غير ثابت ، فمن هنا يتضح أن قوله : فيما تحدث ، متعلق بـ(حدثتني) لفظاً وإن تعلقه بـ(صادقة) معنوياً ، فلا يعتبر حينئذٍ فاصل بين المتعلقين ، فالإمام الدساميني حين قرّر إمكان تعلق (فيما تحدث) بالحديث نفسه أي (حدثتني) وقرّر أن (صادقة) فاصلة لها مع أن التعلق بالفاصل معنوي ، إذ المعنى عليه ، فالصدق متعلق بالحديث ، ولهذا قال ابن أقبرس عن قول الدساميني : " أن المعنى الذي ذكره غير ثابت " ⁽⁴⁾.

(1) انظر إيضاح المجهول ص 72 .

(2) انظر شرح اللامية للأنصاري ص 61 .

(3) انظر شافية الدجم ص 46 ، وشرح اللامية للعكبري ص 225 ، وتحفة الرازي ص 51 .

(4) انظر تحكيم العقول ، ص 227 .

وقال في البيت الخامس والأربعين :

هَذَا جَزَاءُ امْرِئٍ أَقْرَأَهُ دَرَجَا .. مِنْ قَبْلِهِ فَتَمَنَّى فَسُحَّةُ الْأَمَلِ .

معنى البيت : هذا الذي أنا فيه من الغربة والفقر والعطنة وتقدم الأرائل. هو جزاء إنسان مات أقرائه واكفأوه ونظرأوه وتمنى الحياة بعدهم .

قال الإمام الصفدي : " في النسخة: انجزاء تقول جزيته بما صنع جزاء وجزايته ، ويقال : جزيته فجزيته ، أي غيبته مثل باكيته وبكيته ، أي كنت أبكي منه . وهو أحد الأقوال في قول الشاعر (1) :

الشمس طالعة ليست بكاسفة .. تبكي عليك نجوم الليل والقمر

أي : تبكي عليك نجوم الليل والقمر فتبكيهم ، ومعناه على كل حال مشكل ، لأن الشمس إذا كانت طالعة غير كاسفة فكيف تكون باكية ، فكان ينبغي أنها غربت وكسفت وبكت " (2).

اعترض الإمام الدماميني بأنه لم لا يجوز أن يكون العاملان ، وهما (كاسفة ، وتبكي) تنازعا الظاهر بعدهما وهو قوله : نجوم الليل والقمر ، وأعمل الثاني منهما على المختار عند البصريين ، وحذف المفعول من الأول ، لأنه فضلة مستغن عنه ولم يُضمَر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة مع كونه فضلة مستغن عنه (3).

فالمعنى أن الشمس طلعت ولم تكسف النجوم والقمر فلا نور يغلب نور غيرها من الكواكب ، فكان الزمن كله نيل ، وإن كانت الشمس طالعة ، إذ لا اعتداد بطلوعها مع فقد نورها ووجود الكواكب ظاهرة النور مع وجودها على أنها غلبت القمر ونجوم الليل في بكاها على هذا البيت ، وتلك في نظره مبالغة حسنة يرتفع معها الإشكال الذي أورده (4).

(1) البيت من الكامل وهو لجريز في ديوانه ص 371 . وروايته فيه فالشمس ، وهو من مقطوعة يرثي فيها عمر بن عبد العزيز مطلعها :

تنعي النعمة أمير المؤمنين لنا .. ياخير من حج بيت الله واعتبرا .

(2) الغيث المسجم 218/2 ، وقد ذكر فيما بعد أن قول (نجوم الليل والقمر) منصوبان بـ(كاسفة) لا بقوله: تبكي ، وتفسيره : ليست بكاسفة نجوم الليل ولا القمر تبكي عليك ، وإن في البيت تقدما وتأخيرا ، وعلى هذا القول اعترض الإمام الدماميني .

(3) انظر نزول الغيث مخطوطة نسخة -أ- لوحة رقم 51 ، ومثله : ضربت وضربني زيدا ، في جوار حذف المفعول الذي هو فضلة مستغن عنها .

(4) هذا رأي الإمام الدماميني في معنى البيت السابق .

أولاً قول الصفدي (وهو أحد الأقوال) يقصد هنا أن لبیت جرير المذكور ثلاثة أقوال ذكرها الشريف المرتضى في أماليه ، ذكر الصفدي أحدها والقولان الآخران: أولهما : أنه أراد أن الشمس طالعة ، وليست مع طلوعها كاسفة نجوم الليل والقمر لأن عظم الرزء قد سلبها ضوءها فلم يناف: طلوعها ظهور الكواكب ، وثانيهما : أن يكون انتصاب ذلك (1) كما ينتصب في قولهم : لا أكثمك الأبد والذهر ، وما جرى مجرى ذلك فكأنه أخبر بأن الشمس تيكبه ما طلعت النجوم ، وظهر القمر (2)(3).

قال ابن مالك :

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل .. قبل فلو واحد منهما العمل

والثاني أولى عند أهل البصرة .. واختار عكساً غيرهم ذا أسرة

النتازع هو عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد نحو: ضربت وأكرمت زيدا ، ومعناه أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر ، والآخر يُهمَلُ عنه ، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ، ولكن اختلفوا في الأولى منهما .

فذهب البصريين إلى أن الثاني أولى به ؛ لقربه منه ، وذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لتقدمه (4) ولهم في إعمال ثاني العاملين أدلة من النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء كثيرا كقوله تعالى ﴿آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ (5) فأعمل الفعل الثاني وهو أفرغ ، ولو أعمل الأول لقليل : أفرغه عليه ، وكقول الشاعر (6):

ولكن نَصَفَا لو سَبَبْتُ وَسَبَّيْتُ .. بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ

فأعمل الثاني ، ولو أعمل الأول لقليل : سَبَبْتُ وَسَبَّوْنِي بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ .

(1) أراد انتصاب "القمر"

(2) انظر أمالي المرتضى 53/52/1 .

(3) انظر المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 51 .

(4) انظر شرح ابن عقيل 134/2 .

(5) الآية 96 من سورة الكهف .

(6) البيت من الكامل هو للفرزدق همام بن غالب ، وهو من شواهد الكتاب 39/1 ، والمنفصل 94/1 .

وأما القياس فهو أنَّ الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس في إعماله دون الأول نقضٌ معني ، فكان إعماله أولى ، وللكوفيين في إعمال أول العاملين أدلة من النقل والقياس ، فانتقل جاء عنهم كثير أيضاً كقول الشاعر (1) :

قُلُوْا أَنْ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ .. كَفَانِي وَنَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلَ مِنَ الْمَالِ

وأما القياس فهو أنَّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني ، وهو صالح للعمل مثله إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى ، لقوة الابتداء والعناية به (2).

وصرح ابن مالك بعد هذا التفصيل إلى أنَّ ما ذهب إليه البصريون هو الصحيح لأنَّ إعمال الثاني أكثر في الكلام من إعمال الأول ، وموافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل (3).

فإعمال الأول قليلٌ عند سيبويه إذ لو لم تجعل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربوني قومك ، وإنما كلامهم : ضربت وضربني قومك ، وهذا حكاية عن العرب ، وظاهرة أنهم يلتزمون ذلك دون إجازة غيره ، وقد يجوز ضربت وضربني زيداً ، لأنَّ بعضهم قد يقولون : متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ، واتوجه متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً ، فذل نقل سيبويه مجرداً عن الرأي على أنَّ إعمال الثاني هو الكثير في كلام العرب ، وإنَّ إعمال الأول قليلٌ ومع قوته لا يكاد يوجد في غير الشعر بخلاف إعمال الثاني ، فإنه كثير الاستعمال في النثر والنظم ، وأعطى أمثله كثيرة منها قوله - تعالى - : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفَبِّحُكُمْ فِي الْكَلَامَةِ﴾ وقوله - تعالى - : ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ وقوله - تعالى - : ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُ وَأَكْبَارُ﴾ (4) ومما يدلُّ على رجحان إعمال الثاني أنه مبتعد عن ثلاثة أشياء منفردة يستلزمها إعمال الأول هي:

- 1- كثرة الضمير كما في مسألة : صليت ورحمهم وباركت عليهم.
- 2- توالي حروف الجر نحو : نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير .
- 3- الفصل بين الفعل العامل والمعمول ، والعطف على العامل قبل ذكر معموله.

(1) البيث من الطويل وهو لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وقد استشهد به سيبويه 41/1 ، والأشموني رقم 407 ، وقد أعمل الفعل الأول ، ولو أعمل الثاني لنصب (قليلًا) .

(2) انظر هذه المسألة في الإنصاف 1/ 86 ، 87 ، 89 ، وأوضح المسالك 2/ 198 ، وحاشية الصبآن 2/ 109 ، والجنبي المداني ص 287 ، وشرح التصريح 319/1 .

(3) انظر شرح التسهيل لابن مالك 2/ 165 ، 166 ، 167 .

(4) الآية 176 من سورة النساء ، والآية 5 من سورة المنافقون ، والآية 19 من سورة الحاقة . ومنه : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وأرحم محمدًا وآل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وباركت على إبراهيم ، انظر الكتاب 39/1 ، 40 بتصرف .

وذكر سيبويه أن بعض الناس رجحت إعمال الأول لأمر هي :

أ- ترجيح الأول موافق لما أجمعت العرب عليه من مراعاة السابق في قولهم : ثلاث من البط ذكور فأثروا مقتضى البط لسبقه فأسقطوا التاء .

ب- أن إعمال الأول مخلص من تقديم ضمير على مفسر مؤخر لفظاً ورتبة في نحو : ضربوني وضربت قومك .

ج- أن إعمال الأول موافق لما أجمع عليه في اجتماع القسم والشرط ، فإن جواب السابق منهما مفعول عن الجواب الثاني .

لكنه أورد جواباً عن ترجيحه هو لإعمال الثاني بأن الثاني قريب من محل التأثير ، ومسألة العدد المذكورة أيضاً معتبرة فيها القرب ، وعلى أن تقديم الضمير إذا كان على شريطة التفسير مجمع على جوازه في باب نغم كقول الشاعر :⁽¹⁾

نِغَمَ امراً هَرَمَ لَمْ تُغَرُ نَائِبَةً .. إِلَّا وَكَانَ لِمُرَتَّاعِ بِهَا وَزْراً

وفي باب ربة كقول الشاعر :⁽²⁾

وَادِ رَابِتْ وَشِيكَا صَدْعَ أَعْظَمِهِ .. وَرَبُّهُ عَاطِبَا أَنْقَذَتْ مِنْ عَطِيَّةِ⁽³⁾

وذكر ابن عصفور أن مذهب البصريين إعمال الثاني لأنه لصيق بالمعمول فهو أولى أن يؤثر فيه ، ومذهب الكوفيين إعمال الأول تتقدمه⁽⁴⁾ .

وقد ذكره المبرد تحت إعمال الأول والثاني ، وهما الفعلان اللذان يُعْطَفُ أحدهما على الآخر ، وإنما اختاروا إعمال الآخر ، لأنه أقرب من الأول ، إلا ترى أن توجه أن تقول : خَشِنْتُ بِصَدْرِكَ وَصَدْرُ زَيْدٍ فَتَعَمَلُ الْبَاءُ ، لأنها أقرب وقد حملهم قَرَبُ الْعَامِلِ عَلَى أَنْ قَالَ بَعْضُهُمْ : هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ، وإنما الصفة لِلْجُحْرِ ، فكيف هي بما يَصْخُ معناه ؟⁽⁵⁾

فعلى ما تقدم من الكلام ، يجوز في بيت جرير أن يعمل العامل الثاني وهو قوله

(تبكي) في المفعول (نجوم الليل والقمر) فتتصبه على اعتبار ما سبق من الكلام .

(1) البيت من البسيط ، وهو لزهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان ، انظر الشذور 151 رقم 70 . وفي التصريح 95/2 .

(2) البيت من البسيط وذكر سيبويه أنه من شواهد العيني 257/3 . وشواهد ابن عقيل 143 ، والمساعد 113/1 ، ولم يذكر قاله .

(3) انظر الكتاب 39/1 ، 40 ، وشرح التسهيل 165/2 ، 170 ، ومع الهوامع 355/2 .

(4) انظر المقرب لابن عصفور 250/1 .

(5) انظر المقتضب 72/4 ، والأشباه والنظائر ، 284/5 ، والمساعد 114/1 ، 120 . وشرح شواهد الإيضاح لغارسي 89 ، 90 ، 91 .

قال الإمام الصفدي في البيت السابق لقول جرير :

حَمَلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ .. وَقَمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرًا⁽¹⁾

"وأظن هذا البيت مما يرثي به عمر بن عبد العزيز ، أو عمر بن الخطاب ، ونصب (عمر) مُشْكَنٌ لأنه عَلَمٌ مفرد ، فكان ينبغي أن يُنْثَى عَلَى الضم"⁽²⁾ ، ثم ذكر في إعرابه وجوهاً منها : أنه أراد يا عمر بن الخطاب ، والمنادى المضاف يكون منصوباً ، ثم قطع الإضافة لانتهاء الوزن ، ومنها : أنه أراد (واعمراً) على الندبة وحذف الياء كما في قوله تعالى : (يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ)⁽³⁾ .

اعترض الإمام الدماميني بقوله : " هذا أيضاً من الأعاجيب ، فإنه يتوهم أنه إذا قيل يا عمر بن الخطاب كان المنادى منصوباً ، لأنه مضاف ، وهذه سقطعة لا يغسل دنس عارها البحر ، فإنه لا شك ولا نزاع في أن (عمر) في البيت عَلَمٌ مفرد غير مضاف ..."⁽⁴⁾

فقولهم يا حسن الوجه ، و يا جميل الأنف ، لا يجوز في حال الإضافة إلا النصب ، وتقول : يا زيد بن عمرو ، فلك في (زيد) الفتح وهو اختيار البصريين ، وقاله ابن كيسان⁽⁵⁾ وهو أكثر في كلام العرب ، واختار المبرد⁽⁶⁾ أن الضم أجود ، وحركة (ابن عمرو) حركة إعراب إذا فتحت (يا زيد) في قول الجمهور ، لأنه مضاف إلى ما بعده ، وقال عبد القاهر⁽⁷⁾ هي حركة بناء لأنك ركبته مع زيد ، وجعلته بمنزلة (يا بن أم) و (يا بن عم) ذكر الإمام الدماميني أن (الابن) وقع صفة بين علمين مضافاً إلى العلم الثاني لا مضافاً إليه العلم الأول ، نعم إن أراد أنه لو قيل : يا عمر بن الخطاب ، لجاز بناء العلم المنادى على الضم كما في القاعدة ، فلا إشكال فيه وجاز فتحه إتباعاً لحركة الابن ، كما قالوا في قول الشاعر :⁽⁸⁾

يا حَكَمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارودِ .. أنتَ الجَوَادُ بنَ الجَوَادِ المَحْمُودِ .

تَمَدُّدٌ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي الصَّحَةِ السَّابِقَةِ

(1) ديوان جرير ص 731 . وهو من شواهد المغني 372/2 . وهو البيت السابق لبيت : ١٩١ . الشمس طلعة لبيت بكأسفة .. تيكى عليك نجوم الليل والقمرا .

(2) الفيت المسحوم 219/2 .

(3) الآية 84 من سورة يوسف .

(4) نزول الفيت نسخة من لوحة رقم 52 ، وذكر أن الرقاء موجه لعمر بن عبد العزيز .

(5) انظر رأي ابن كيسان في الجمع 176/1 ، والمساعد 494/2 .

(6) انظر المقتضب 231/4 .

(7) انظر المقتصد في شرح رسالة الإيضاح 785/2 ، 786 .

(8) البيت من الرمز وهو لرؤية بن الحجاج في ملحقات ديوانه ص 172 ، وبلا نسبة في المقتضب 232/4 ، ورصف المباني ص 355 .

فذكر الدماميني أن الشاعر كأنه أراد وصف عمرو بـ(ابن) مضافاً إلى علم ففتح
لذلك ، ثم لما انتهى الوزن لم يمكنه من المجيء بالصفة ، فبقى العلم على حالة
الفتح ، التي كانت تجوز له مع ذكر الصفة فهذا له وجه ، وإن كان بعيداً ، لأن
عبارة الصفدي لا تساعد عليه (1).

واشترط النحاة لفتح شروطاً منها أن يكون (ابن) صفة للمنادي العلم ، مضافاً
إلى علم ، ولم يفصل بينه وبين منعوته ، فلو كان (ابن) بدلاً أو عطف بيان أو
منادى مضاف أو مفعولاً بفعل مضمر ، أو كان قبل (ابن) غير علم ، أو كان
مضافاً إلى غيره نحو : يا زيد ابن أخينا ، أو كان مفصولاً بينه وبين منعوته
نحو : يا زيد الكريم بن عمرو ، لم يكن في (زيد) المنادى إلا الضم ، فالظاهر
عند الفراء (2) يُجيز فيه تقدير الفتحة ، وقال ابن مالك : لا ينوي تبديل الفتحة
بالتضمة (3) وقوله - تعالى : ﴿يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ (4) فـ(الف) عيسى في موضع فتح
حملاً للقرآن على أشهر القولين (5).

واعترض الإمام ابن أثير من وجهين أولاهما : أن الإمام النماميني عندما
اعترض في بيت جرير الأول بقوله : بأن كاسفة عاملة في نجوم الليل والقمر
على المعنى الذي ذكره منقول بحرفه من قول الجاربردي في سياف كلامه على
أفعال المطاوعة ، ثم أن الإمام الصفدي حكاها بمعناه عقب الكلام الأول ، وهذا لا
يمنع اعتراض الصفدي على القول الذي حكاها.

وثانيهما : أن الإمام الصفدي نقل مجرد نقل أقول في إعراب (عمر) بأن
أحدهما أنه أراد : ياعمر بن الخطاب ، والآخر أنه أراد : واعمراه ، فحذف هاء
النسبة ، فليس له فيها إلا مجرد النقل ، فقال : " كيف يشتنع عليه الإمام الدماميني
بمثل هذا التشنيع ، مع ما فيه من التدليس بإيهام كونه من عنديات الصفدي ، ولم
يتعقبه الصفدي لإمكان توجيهه ، وأن يكون التوجيه الممكن مراداً بالمقابلة ، فلم
يصادف تعقبه محلاً ، كما فعل هذا المتعقب الذي جعل من نفسه هدفاً معلّى " (6).

(1) انظر نزول الغيث نسخة 1 - لوحة رقم 52 .

(2) انظر رأي الفراء أيضاً في شرح التسهيل 394/3 ، والمساعد 495/2 .

(3) انظر شرح التسهيل 394/3 ، 395 .

(4) الآية 110 ، من سورة المائدة .

(5) انظر ارتشاف الضرب 2188/1 .

(6) تحكيم القول ص 257 ، 258 .

وقال في البيت السادس والأربعين :

وإن علاني من دوني فلا عجب .. لي أسوء بانحطاط الشمس عن زحل

معنى البيت : إن علاني وارتحل عني هؤلاء الأسافل الذين كرهت دولتهم وأيامهم وهم دوني في كل شيء ، فليست أتعجب من ذلك ، فإن لي أسوء وتسلياً عن ذلك بكون الشمس التي هي اثني الأعظم . منحطة عن زحل الذي هو أكبر النجوم عند المنجمين وهو في الثالث السبع والشمس في الثالث الرابع .

قال الصفدي : " دوني : اسم مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو دوني وحذف صدر الصلة إذا لم تطل ضعيف " (1).

اعترض الدماميني قائلاً : " الحق أن دوني هو ظرف مستقر متعلق بمحذوف وجوباً تقديره : استقر دوني ، أي : وإن علاني الذي استقر دوني في المكانة ، وأنا فوقه في الرفعة بالاستحقاق ، فلا يحتاج مع هذا إلى تقدير مبتدأ ، ويجري البيت به على سبيل مستقيم سالم من الاعتراض مع أن الحكم على حذف صدر الصلة بالضعف ، إذا لم تطل الصلة هكذا على العموم باطل ، فإن الصلة إن كانت (أي) جاز حذف صدر صلاته إجماعاً طال الصلة أو لم تطل " (2).

وذهب ابن جماعة إلى أن دوني في بيت الطغراني هي ظرف مكان غير متصرف دائماً عند سيبويه (3) ، وغالباً عند الأخفش وهو هنا متعلق بفعل محذوف لأنه صلة الموصول ، والعائد الضمير المستتر فيه ، العائد إلى من ، ويجوز أن يتجرد عن معنى الظرفية على رأي الأخفش ، ويكون في محل رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير : من هو دوني ولا يخفى ضعف هذا الوجه (4).

قال ابن مالك :

إن يستظل وصل وإن لم يستظل .. فالحذف نزر وأبو أن يختزل

ويقصد بهذا صدر صلة (أي) الموصولة فإنها تحذف وإن لم تطل الصلة مثل قواك : يعجبني أيهم قلتم ، وذلك إذا كان مبتدأ ، ولا يحذف صدر الصلة مع غير

(1) الغيث المسجم 246/2 .

(2) المخطوطة نسخة - المرحه رقم 53 ، وانظر شرح ابن عقيل 146/1 .

(3) ذكر سيبويه (نون) في معنيين : أحدهما أن تكون ظرفاً ولا يجوز فيه غير النصب ، وإنما تستعمل في معنى المكان تشبيهاً ، والثاني : أن تكون بمعنى حقيراً أو مستزلاً ، كما تقول : ثوب نون . إذا كان رديفاً ، انظر الكتاب 410/1 ، وانظر شرح شعور الذهب ص 81 ، وحروف المعاني ص 22 والهمع 213/1 .

(4) انظر ابضاح المنهجم لابن جماعة مخطوطة لوحة رقم 94 .

(أي) من الموصولات ، إلا إذا طالت الصلة نحو : جاء الذي هو ضاربٌ زيداً فيجوز حذف (هو) فتقول : جاء الذي ضاربٌ زيداً ، ومنه قوله : ما أنا بالذي قائلٌ له سوءاً ، والتقدير : بالذي هو قائلٌ له سوءاً ، فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل⁽¹⁾ .

وأجازه الكوفيون قياساً ، نحو : جاء الذي قائم ، والتقدير : جاء الذي هو قائم ومنه قوله - تعالى - : «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ»⁽²⁾ في قراءة الرفع ، والتقدير : هو أحسن⁽³⁾ .

وذهب الكوفيون إلى جواز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً ، أي سواء أكان الموصول (أي) أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهبوا إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول (أي) مطلقاً ، فإن كان الموصول غير (أي) لم يجزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة .

فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة ، وكان الموصول غير (أي) ، واستدل الكوفيون بالسماع ، فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ» ، قالوا والتقدير : على الذي هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك في قوله - تعالى - : «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا»⁽⁴⁾ ، قالوا : التقدير مثلاً الذي هو بعوضة فما فوقها ، وجوزا في قولك : لاسيما زيداً ، إذا رفع زيداً ، أن تكون (ما) موصولة و(زيد) خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير : لاسيما الذي هو زيد ، فحذف العائد الذي هو المبتدأ (هو) وجوباً فهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير (أي) وجوباً ولم تطل الصلة وهو مقبس وليس شاذاً⁽⁵⁾ .

فشرط طول الصلة في الحذف هو ما ذهب إليه البصريون ، وأيدهم في ذلك الإمام الصفدي من ضعف الحذف إن لم تطل الصلة ، ووافقهم عليه ابن هشام فقال : " ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير (أي) عند البصريين ، إلا "

(1) الملاحظ أن هذا ما أشار إليه الإمام الصفدي بقوله : " وحذف صدر الصلة إن لم تطل ضعيف " فبدأ طاعت كثر الحذف فنظر الخبث 246/2 ، وشرح التسهيل 207/1 .

(2) الآية 154 من سورة الأنعام .

(3) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 150/1 ، 151 ، وشرح التسهيل 207/1 .

(4) الآية 26 من سورة النور ، وقراءة (أحسن) بالرفع قرأها الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر ، وابن أبي إسحاق ، انظر معاني القرآن للزجاج 365/1 ، والكتاب 108/2 وشرح المفصل 85/2 ، وشرح ابن عقيل 151/1 . وقرأه (بعوضة) بالترقيع ، انظر البحر المحيط 123/1 ، والمحاسب 64/1 .

(5) انظر شرح ابن عقيل 151/1 ، وانظر تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح ألفية ابن مالك لابن الوردي 161/1 .

إن طالت الصلّة إمّا بمعمول الخبر أو بغيره ، وسواء تقدّم المعمول على الخبر نحو قوله - تعالى - : «فَوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ» ، أو تأخر نحو قولهم : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً ، وحكاة الخليل (1) .

وذكر ابن هشام أن الكوفيين لا يشترطون في حذف العائد استطانة الصلّة جعله (2) وذكر أنه لا يكثر الحذف في صلة غير (أي) إلا أن طالت الصلّة ، وشذت قراءة بعضهم «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ» والكوفيون يقيسون على ذلك واستشهدوا بقول الشاعر: (3)

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَاةٌ .. وَلَمْ يَحْذُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

وذهب الإمام المرادي إلى أن الصلّة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نادراً أي قليلاً ضعيفاً فيها ، وليس بممتنع ولعل ذلك ما أراده الإمام الصفدي بعينه ، ومنه قراءة (أحسن) و (بعوضة) بالرفع ، ومذهب البصريين أن ذلك لا يُقاس عليه (4) .

وصرح الأشموني أن غير (أي) من الموصولات يتبع (أي) في جواز حذف صدر الصلّة وأورد الآيات القرآنية سابقة الذكر (5)(6) .

وأشار الإمام الثميري في هامش كتابه أن (دوني) مبني على مذهب الكوفيين الذين جعلوا حذف الصلّة مقيساً وإن لم تطل (7) .

قال ابن الخباز : " تستعمل (دون) على وجهين : اسم فعل في باب الإغراء نحو : دُونَك زيدا ، وظرف إمّا للمكان الحقيقي ، زيد دُونَك أي : مكانه أسفل من مكانك ، أو للرُتبة في الشيء ، الناس دون الخليفة ، أي شرفهم دون شرفه ، وتجر (من) وتجيء (دون) غير ظرف ، نحو : طعام دون أي : رديء (8) .

(1) شرح التصريح على التوضيح للأزهري 172/1 ، وانظر مع البوامع 90/1 .

(2) انظر مغني اللبيب 281/1 ، وشرح النماميني على مغني اللبيب 503/2 .

(3) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 233/1 ، والذّرر 176/1 ، وشرح الأشموني 219/1 ، وشرح التصريح 144/1 .

(4) انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي 149/1 .

(5) انظر شرح الأشموني 218/1 .

(6) انظر شرح التصريح على التوضيح 142/1 ، و أوضح المسالك 234/1 .

(7) انظر مختصر شرح لامية العجم للثميري ص 272 .

(8) توحية اللمع شرح كتاب اللمع لابن الخباز ، 193 .

وبعض النحاة جعلوا (دون) ظرف مكان نقیض لـ(فوق) نحو : هو دونه
أي : أحط منه رتبة أو منزلة ، وتأتي بمعنى (أمام وخلف أو وراء) نحو : الشيء
دونك ، أي : أمامك ، ونحو : قعد دون الصف أي : وراءه ، وهو منصوب على
الظرفية المكانية أي أنه مُعرب ، ولكنه يُبنى في بعض الأحوال وذلك إن قطع عن
الإضافة لفظاً ومعنى ، نحو : جنستُ دون ، بالبناء على الضم . كما تكون في
موضع نصب (1)

وفي جواز حذف الصلة إذا عملت أمران : أحدهما الجواز في الاسم غير
أن ، كقول الشاعر : (2)

أَصِيبَ بِهِ فَرَعًا سَلِيمًا كِلَاهُمَا .. فَعَزَّ عَلَيْنَا أَنْ يُصَابَ وَتَرَعَمَا

أي : وعز ما أصيب به ، وثانيهما : الحرفي إن بقي معمول الصلة ، نحو : أمّا أنت
منطقاً انطلقت ، أي : لأن كنت منطقاً ، فحذف كان وهي صلة أن ، ومعمولها باق (3)

ذكر الإمام الصفدي أن النحاة جَوَّزُوا حذف صدر الصلة إذا طالت كقوله -
تعالى - : ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (4) ، وقولهم : ما أنا بالذي
قائل لك سوءً ، لأن الصلة هنا طالت ، فجاز حذف صدرها ، وأمّا الصلة في (دوني)
فإنها لم تطل ، والمبتدأ مقدر الحذف والخبر هنا صلة (من) لأنها ناقصة تحتاج إلى
صلة وعائد (5)

وذكر ابن يعيش عائد الصلة وسمّاه (الراجح) وأنه قد يحذف إذا كان مبتدأ
وحكى سيبويه عن الخليل قوله : " ما أنا بالذي قائل لك شيئاً " (6).

وذهب الرضي إلى أن البصريين قالوا : إن كان صلة (أي) جاز الحذف بلا شرط
غير أن يكون مبتدأ ولا يكون خبره جملة ولا شبه جملة ، نحو قوله -
تعالى - : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِيًّا﴾ (7) ، وإن لم يكن في صلة (أي) لم يحذف

(1) انظر جامع الترمذ العربي ، للغلاييني 581/3 .

(2) البيت لتخضاء انظر الشبران ، ص 80 .

(3) انظر جمع الیوامع 306/1 ، وانظر شرح التسهيل 214/1 ، وارتشاف الضرب 521/2 ، وانظر المغني 281/2 .

(4) الآية 84 من سورة الزخرف .

(5) انظر الفيت المسجم 246/2 .

(6) انظر شرح المفصّل لابن يعيش 152/3 ، والثرر الوامع 175/1 .

(7) الآية 69 من سورة مريم .

إلا بشرط استطالة الصلة ، وأما الكوفيون ، فيجزون الحذف ، بلا شذوذ مطلقاً في صلة (أي) أو في غيرها ، ومع الاستطالة أو بدونها⁽¹⁾.

وذهب الأئمة الأنصاري والبطاوري والمنياوي إلى أن قول الطغراني (دوني) قيل فيه أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره (هو دوني) واعترض عليه بأن موصول الصلة لا يحذف إلا إذا دلت دليل ، والحق أن (دون) ظرف مستقر متعلق بمحذوف وجوباً تقديره : استقر دوني⁽²⁾.

قال انصفي في موضع آخر من بيت الطغراني المذكور: " فلا: انفاء جواب للشرط ، لا : لنفي الجنس ، وعجب : اسم لا "⁽³⁾.

اعترض الدماميني بأن كلامه مشتمل على ثلاثة أمور كنها باطنة:

الأول: أن الصفي جعل الفاء جواباً للشرط ، وقد تقدم له نظائر نبهت إليه في أبيات سابقة.

الثاني : جعله (لا) في البيت لنفي الجنس ، وهو غير صحيح ، بل هي (لا) العاملة عمل (إن) وتبنى النكرة المفردة معينا على ما كان يُنصَب به ، والناظم لم يقصد ذلك وإلا لبني اسمها (عجب) على الفتح لتوفر موجب بنائه حينئذ.

الثالث : قول الصفي أن (عجب) اسم لا ، وهذا باطل بما ذكر سابقاً له.

وقد أوضح ابن جماعة في إعرابه أن الفاء في بيت الطغراني هي الواقعة في جواب الشرط أي (رابطة) وأن (لا) نافية للجنس لكنها ألغيت ولم تعمل ، أو هي عاملة عمل ليس ، وأن (عجب) مبتدأ لكونه في سياق النفي ، أو اسم (لا) والخبر محذوف تقديره كذلك⁽⁴⁾ وإن قيل (لا) إذا ألغيت يجب تكريرها ، قلنا إنما يجب تكريرها في السعة ، وأما في الضرورة فلا⁽⁵⁾.

وإذا كانت هذه اللام لنفي الجنس ، وجب أن تدخل على نكرة ، وأن تُبنى النكرة المفردة الغير مفصولة عن اللام على ما كانت منصوبة به ، فيقال: اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح ، وهذا عرض في البيت الثالث من هذه اللامية .

(1) انظر شرح الرضوي على الكافية 26، 27/3 ، وذكره السيوطي في شرحه المسمى بالبهجة المرضية على ألفية ابن مالك ص 65 .

(2) انظر شرح لامية العجم للأمام الأنصاري ص 62 ، و شافية النجم للبطاوري ص 61 ، وتحفة الزائر للمنياوي ص 64 .

(3) الغيث المسجود 246/2 .

(4) لا : هي النافية للجنس ، وعجب : اسم لا .

(5) انظر ايضاح المصباح لابن جماعة النحوي مخطوطة لوحة رقم 95.

وقد ذكر الإمام العكبري بأن (عجب) مرفوع بـ(لا) وخبرها محذوف
تقديره: وجود أو حاصل ، واختاره الإمام البطاوري⁽¹⁾ وبقي شراح اللامية
أيضاً⁽²⁾ والنواضح أن لا أحد من شراح لامية العجم ذكر أن (لا) في بيت الطغراني
هي العاملة عمل (إن) كما قرره الإمام الدماميني ، بل ذهبوا في إعرابهم إلى
إعراب الإمام الصفدي .

وقول الدماميني (والأ لبنى الناظم اسم لا على الفتح) فقصده أن لو كان
الطرغاني قاصداً أن لا نافية للجنس لكان أعرب اسمها (عجب) مبني على الفتح
لكنه هنا جاء مرفوعاً ، وهنا رد ابن أقيرس بأن نفي الدماميني لأن تكون (لا) في
البيت لنفي الجنس في غاية القصور ، كونها تعمل عمل ليس وإن كان عملاً على
قنّة⁽³⁾ وقد ذكر ابن هشام أن (لا) تعمل عمل ليس كقول الشاعر⁽⁴⁾ :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهِنَّ .. فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

وتخالف (لا) (ليس) في ثلاث أمور ، أحدها : أن (ليس) عملها قليل حتى قيل
بعدم وجوده ، والثاني : ذكر خبرها قليل حتى إن الزجاج لم يظفر به ، وذهب إلى
أنها تعمل في الاسم خاصة وأن خبرها مرفوع ، والثالث : أنها لا تعمل إلا
في النكرات⁽⁵⁾ .

قال الصفدي في موضع آخر من بيت الطغراني المذكور : " لي : جار ومجرور
في موضع رفع ، لأنه خبر مقدم ، إسوة : مبتدا ، وإنما تأخر المبتدا لأنه نكرة "⁽⁶⁾
ولقد عرض لنا البيت التاسع عشر بقوله : (لها غاب من الأصل) بأن مبرز تقديم
الخبر الجار والمجرور ؛ هو كون المبتدا نكرة ، وجعله مصححاً للابتداء به .

ذكر الدماميني أن رأي الصفدي في أن مسوّغ وجوب تأخير المبتدا النكرة لأن
الخبر جار ومجرور وهم ، إنما مسوّغ تأخير المبتدا النكرة في (لي إسوة) هو

-
- (1) انظر شرح لامية المعجم للعكبري ، ص 231 ، وشافية النجم 61/1 .
(2) ذكر الإمام الفيثولي أن "لا" يجوز أن تكون مفعلة في بيت الطغراني ، وعجب مبتدا ، انظر تحفة الرازي ،
ص 64 . وانظر شرح اللامية للأنصاري ص 62 .
(3) انظر شرح الأسموني 266/1 ، وأوضح المسالك 284/1-285 ، ومعجم البوامع 119/2-120 .
(4) البيت من الكامل وهو لسعد بن مالك كما في الكتاب 28/1 ، وشرح شواهد المعنى 198 ، وقد أشرت إليه في
البيت الخامس من اللامية .
(5) انظر معني اللبيب 255،256/1 ، وارتشاف الضرب 1295/3 .
(6) الفيت المسج 247/2 .

العمل ، إذ أن (أسوة) عامل في قوله : بانحطاط الشمس ، فيمر نظير قولك: رغبة في الخير خير، فلا يجب تأخير المبتدأ للوجه الذي ذكره الصفدي.

وذكر ابن يعيث بأنه قد ألزم تقديم الخبر فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً (١) وابن أقرس يرى أنه لا وهم فيه ، وأن الصفدي : " لم يذكر في عبارته إلا أن المبتدأ آخر لأنه نكرة، أي أنه ملتزم التأخير لذلك في هذا التركيب ، وليس فيه التصريح بما يسوغ الابتداء به على تقدير التسليم فتأمله " (٢) .

قال ابن مالك :

ونحو عندي درهم ولي وطر .. ملتزم فيه تقدم الخبر

أي من مواضع وجوب تقديم الخبر، أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جاز ومجرور نحو: عندك رجل، وفي الدار امرأة، فيجب تقديم الخبر هنا، وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك (٣) فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران نحو : رجلٌ ظريفٌ عندي، وعندي رجلٌ ظريفٌ (٤).

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيث 92/1.

(٢) تحكيم العقول ص 263.

(٣) انظر التبيين والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حبان 325/3.

(٤) انظر شرح ابن عقيل على الغية ابن مالك 216/1.

وقال في البيت التاسع والأربعين :

وإنما رجل الدنيا وواحدُها .. مَنْ لا يُعوّلُ في الدنيا على رجلٍ

معنى البيت : ما أرى رجل الدنيا و واحدُها الذي تفرد فيها بالحزم ولم يكن له فيها نظير إلا رجلاً ساءَ ظنه بالناس ، وتجنبهم ، فلم يثق بأحدٍ ولم يعتمد على أحدٍ .

قال الصفدي : "إنما كلمة تقتضي الحصر ، ومن الدليل على أنها للحصر أن (إن) تقتضي الإثبات ، وما : تقتضي النفي ، فعند تركيبهما ، وجب أن يبقى كل واحد على الأصل لأن الأصل عدم التغيير ، فإما أن تقول : كلمة إن تقتضي ثبوت غير المذكور ، وكلمة ما تقتضي نفي المذكور وهو باطل ، أو تقول : كلمة إن تقتضي ثبوت المذكور ، و(ما) تقتضي نفي غير المذكور وهذا هو الحصر ، وهي هنا للحصر " (1).

اعترض الدماميني قائلاً : " اطلاقه على مجموع (إنما) كلمة مع أنهما كلمتان ، ولا يُقال : التركيب صيرهُما في حكم كلمة واحدة ، فساغ الإطلاق بضرب من التساهل ، لأننا نقول : قد صرح هو بأنهما كلمتان ، وأن (إن) مقتضية للإثبات ، وأن (ما) مقتضية للنفي ، وأن تركيبهما لا يُزيل معنأهما الأصلي عنهما ، فلو عُدّا كلمة واحدة ، للزم كون الكلمة الواحدة دالة على النفي والإثبات معاً وهو باطل " (2).

ذكر ابن هشام أن الكلام فيها مبني على مقدمتين بإجماع النحويين ، إذ ليس أصل إنما (إن وما) بل أن (إن) من (إنما) هي التي كانت الرافعة الناصبة ، قبل وجود (ما) وإن (ما) هي الحرف التالي لنحو : ليت في قولهم : ليتما أخواتك منطلقاً ، فعلى هذا تكون (ما) في (إنما) غير نافية لأنها إذ أشبهت ليتما وكأتما في تركيبها ، كانت (ما) الداخلة عليها هي ما الكافة .

(1) الغيث المسجم 330/2 ، 331 . ومختصر شرح اللامية للزمخري ص 283 .

(2) المخطوطة نسخة 1 - لوحة رقم 56 .

والفرق بين (إنما) هذه وتلك التي تدخل عليها (ما) الكافة ، ذكر الإمام السيوطي بأنه ليس لعقل أن يفرق بين (إنما) هذه وتلك ، وأيضاً لم يقل أحد بأن (إنما) على قسمين : مفيدة للحصر ، وغير مفيدة له (1).

قال الأشموني (ما) الكافة تدخل على ابن وأخواتها ، وتبطل إعمالها لأنها تُزيل اختصاصها بالأسماء ، وتُهيئها للدخول على الفعل ، فوجب إعمالها لذلك نحو: إنما زيد قائم (2) فإذا اتصلت (ما) الزائدة بابن وأخواتها ففيه وجهان :

1- أن تكون كافة فتبطل عملها كقوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (3).

2- أن تُعتبر مُلغاة ، فيبقى العمل لعدم الاعتداد بابن ، وهذا مسموع في (ليتما) وقد حكى في (إنما) وأجاره ابن السراج وانزجاج قياساً ، واختار سيبويه منع العمل في ابن وأخواتها عدا (ليت) ففيه جواز الوجهين (4).

وذكر الدماميني أن صاحب التلخيص ذهب إلى إنها أفادت الحصر ، لتضمنها معنى (ما) و (إلا) واستدل على ذلك بأمور ، منها قوله - تعالى - : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ (5) بالنصب معناه : ما حرم عليكم إلا الميتة ، وهو مطابق لقراءة الرقع ، ولقول النحاة (إنما) لإثبات ما ينكر بعدها ، ونفي ما سواه (6).

اعترض الدماميني بأن هذا خطأ ، لأن المحصور بإتما هو الجزء الذي لو كان التركيب بما و إلا كان واقعاً بينهما والمحصور فيه هو الجزء الأخير الذي يقع بعد إلا ، لو كان الحصر بها وب(ما) ، فيقول في حصر الموصوف في الصفة : إنما زيد كاتبٌ وما زيدٌ إلا كاتبٌ ، وفي حصر الصفة في الموصوف قولنا : إنما كاتبٌ زيدٌ وما كاتبٌ إلا زيدٌ ، فالمحصور في قول الطغرائي : (إنما رجل الدنيا من لا يُعول)

(1) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي 144/3 ، 145 .

(2) انظر شرح الأشموني 428/1 .

(3) الآية 171 من سورة النساء .

(4) انظر شرح التسهيل ، 32/2 ، وتوضح المقاصد والمسالك للمرادي 207/1 .

(5) الآية 115 من سورة النحل ، والآية 173 من سورة البقرة .

(6) أورده الدماميني في نزول الغيث لوجه رقم 56 ، أورده الصفدي في الغيث 331/2 .

هو الرجل ، وذلك واضح على أنه حيث فسر المعنى اقتضى كلامه هذا الذي قرّر
فالطغراني يريد أن الرجولية لا تنحصر إلا فيمن اتصف بهذه الصفة (1).

ذكر ابن جماعة في شرحه لبیت الطغراني أن (إنما) هي حرف تأكيد تنصب
الاسم وترفع الخبر، إلا إنها كفت عن العمل به (ما)، ثم أدرج معنى القصر في
شرحه لمعنى البيت وقال: " قد بالغ الطغراني في قصر الاتصاف بالرجولية الكاملة
وعدم النظر في أمور الدنيا على من ذكره... وأتى بالمبتدأ والخبر معرفتين
وب(إنما) المفيد كل منهما للحصر عند البيهقيين، وأكثر أهل الأصول
والنحو، فالمبتدأ والخبر معرفتين كقولك: المنطلق زيد... فأفاد أن جنس المنطق
وزيد متحدان في الوجود الخارجي لامتناع حمل أحد المتميزين فيه على الآخر
وهذا معنى الحصر" (2).

فر (إنما) المتضمنة معنى (ما و إلا) لقولهم (إنما) لإثبات ما يذكر بعدها ونفي
ما سواه ، ولصحة انفصال الضمير ، ثم القصر في بيت الطغراني هذا يجوز أن
يكون قصر قلب ، لقلب اعتقاد المخاطب فكأنه اعتقد أن الذي يعول على غيره هو
رجل الدنيا فرد اعتقاده بهذا الكلام .

ويجوز أن يكون قصر أفراد لقطع الشبهة ، وكأنه اعتقد أن من يعول ومن لا
يعول كلاهما رجل الدنيا وواحدها ، فرد اعتقاده بأن قصره على من لا يعول بحيث
لا يتعداه إلى من يعول ، فإن قيل : الحصر هنا مستفاد من تعريف الجزأين كما
تقدمت الإشارة فيه (المبتدأ والخبر معرفتين) لا من (إنما) فما الزائدة في الجمع ،
قد يجمع بينهما لقصد المبالغة والتأكيد (3).

ذكر سيبويه أن (إنما) لا تكون اسماً ، بل هي كما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى
مثل: أشهد لزيد خير منك ، لأنها لا تعمل فيما بعدها ولا تكون إلا مبتدأ بمنزلة

كلام
مكتوب

(1) انظر المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 56 .

(2) مخطوطة إيضاح المبهم ، لوحة رقم 100 .

(3) انظر إيضاح المبهم مخطوطة لوحة رقم 100 .

وقد ذكر السيرافي أن سيبويه لم يُجز في (إنما) إلا الكسر⁽¹⁾.

وقد إعمال (إنما) وروى الأخفش والكسائي: إنما زيدًا قائمٌ ، بنصب زيدٍ ومذهب سيبويه أنه لا يعمل مع ما (إلا) ليت⁽²⁾ فاسم إن وأخواتها إن قرنت بـ(ما) المزيدة الغيت وجوباً إلا (ليت) فجوازاً ، وليذا سُميت (ما) هذه كافة لأتيا كفت ما اتصلت به من الأحرف عن العمل ، وأزالت اختصاصه بالأسماء نظراً لإهماله ، وإنما جاز إلغاؤها نظراً إلى أن (ما) كافة في الجملة في وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح⁽³⁾.

فتن ابن مالك⁽⁴⁾:

وَوَصَلَ مَا يَذِي الْحُرُوفُ مُبْطِلٌ .. إِعْمَالُهَا وَقَدْ يَبْقَى الْعَمَلُ

أي إذا اتصلت (ما) الزائدة بإن أو إحدى أخواتها أحدثت أمرين :

الأول: كفتها عن العمل ، ولذا تسمى (ما) الكافة .

الثاني: إزالة اختصاصها بالأسماء وتحويلها للدخول على الجملة الفعلية ، ولذا تُسمى (ما) المهيأة .

وذكر الإمام السيوطي أن الكلام في (إنما) في موطنين ، أحدهما لفظي ، والآخر معنوي ، أمّا اللفظي فمن جهة بساطتها أو تركيبها ، والمعنوي من جهة إفادتها الحصر أو عدم إفادتها له ، أمّا المفيدة للحصر ، فاستدل إليها بأمور :

1- أن يفهمها أهل اللسان ، كما فهم عن الصحابة - رضي الله عنهم -

قوله صلى الله عليه وسلم : (إنما الماء من الماء)⁽⁵⁾.

(1) انظر كتاب سيبويه 130/3 .

(2) انظر المساعدي 329/1 .

(3) أورد نصّه كاملاً الحواري في شرح شذور الذهب 1/507 .

(4) انظر دليل السالك إلى ألفية ابن مالك 1/257 ، وشرح ابن عقيل 1/332 . وجمع البوامع 1/143 .

وشرح الجمل لابن عصفور 1/433 .

(5) أخرجه مسلم في صحيح 1/269 تحت رقم 343 باب إنما الماء من الماء . وهو حديث صحيح اختاره الترمذي تحت رقم 81 ، باب إنما الماء من الماء .

انظر
الكتاب
38/2
37/2

2- معاملة العرب للاسم بعدها كالذي بعد (إلا) المسبوقة بالنفي ، وقولهم معاملة (ما) و (إلا) تمثيل ، وليس ذلك خاص بـ(ما) وذلك في قول الشاعر⁽¹⁾ :

أنا الضامنُ الراعي عليهم وأما .. يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

فيومثّل قول الشاعر⁽²⁾ :

قد عَلِمْتُ سُمِّيَ وَجَارَاتُهَا .. مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا

3- أَنْ (إِنَّ) للإثبات ، و (مَا) للنفي ، والنفي والإثبات ضدان فلا يجتمعان في محل واحد ، فوجب أَنْ يُصَرَّفَ أحدهما للمذكور ، والآخر إلى غيره ليصبح اجتماعهما ، وليس من الجائز أَنْ يكون المنفي هو المذكور ، والمثبت هو ما عباه للاتفاق على أَنْ قَوْلُكَ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، مفيدٌ إثبات القيام لزَيْدٍ ، فإذا كان ذلك باطلاً تعيّن العكس وهو نفي القيام عن غير زَيْدٍ وإثباته لزَيْدٍ ، ولا معنى للحصر إلا هذا .

4- أَنْ (إِنَّ) هي للتأكيد ، و (مَا) هي حرف زائد للتأكيد ، فلمَّا أخذوا الحكم من بين مؤكدين كان مناسباً أَنْ يكون مختصاً بالمتد إلىه ، اختاره السكاكي وليس بشيء ؛ لأنه لازم له في قولك : إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، لأنَّ (إِنَّ) واللام معاً للتأكيد ، ثم حين نقول: أَحْلَفُ بِاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، فهناك تجمع بين ثلاث مؤكدات وهي (القسم وإن واللام) ولا يفيدها هذا الحصر باتفاق .

وجاء في شرح ابن يعيش أَنْ (مَا) إذا زيدتْ غير كافة في الأحرف المشبهة بالفعل ، كانت مؤكدة بنحو : إِنَّمَا مُحَمَّدًا قَائِمٌ ، وإذا زيدتْ كافة فهي للقصر وللتثنية

(1) البيت من الطويل ، وهو للفرزدق في ديوانه 153/2 ، وفي شرح شواهد المغني 718/2 ، ومغني اللبيب 309/1 ، وبلا نسبة في أوضح المسالك 95/1 ، وجمع الهوامع 62/1 .

(2) البيت من السريع ، وهو لعمر بن معدى كرب في ديوانه ص 167 ، وفي الكتاب 373/2 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص 411 ، وله أو للفرزدق في شرح شواهد المغني 719/2 ، وبلا نسبة في شرح المفصل 101/3 .

لندخل على ما لم تكن تدخل عليه ، وقيل : إنما زيداً منطلقاً فيجوز في (إن) الإعمال والإلغاء⁽¹⁾.

وأما شرح لامية العجم فذهب الأئمة العكبري والبطاوري والأنصاري إلى أن (إنما) أداة حصر لأنه أوضح أن المحصور هو الرجل ، والمحصور فيه هو من لا يعول على أحد ، فكان الضعفاني أراد : ما رجل الدنيا وواحدتها إلا الذي لا يعول على أحد فثبتها بـ (ما و إلا) وذهب الإمام الميلاوي أن (إنما) هي حرف لقصر أمر على آخر وقال إن أصله (إن) المشددة و (ما) الزائدة فهي مكونة من أداتين⁽²⁾.

وذهب ابن أثير بن إلى ما أشار إليه الصفدي في أثناء الكلام على كلمة (إنما) وإفادتها الحصر ، فكان الشاعر قال : ما رجل الدنيا وواحدتها إلا الذي لا يعول على أحد ، فالمحصور هنا (من لا يعول) يعني وإن أردت فأجعل المحصور بمعنى الكامل في الرجولية ، فاقترضى كلامه أنه يمكن أن يكون من باب قصر الصفة على الموصوف بهذا الطريق الاعتباري ، كانه قال: إنما المعنى المغول رجل ، وأن يكون من باب قصر الموصوف على الصفة ، كانه قال إنما الرجل الذي لا يعول كما قال أولاً ، وهذا اعتبار صحيح هو الذي ينبغي أن يحمل كلامه عليه ، نعم لو كان التفسير الذي نقل عنه بعد قوله : والمحصور هنا من لا يعول ، لكان فيه مخرجة ممكنة الجواب عنها بسقط لفظ فيه من الكاتب ، لكنه ليس الأمر كذلك ، بل هو كما قُدم⁽³⁾.

(1) انظر شرح المفصل 3 / 102.

(2) انظر شرح اللامية للعكبري ص 232 ، وشافية الذم ص 65 ، وثعفة الزاني ص 66 ، وشرح اللامية للأنصاري ص 63 .

(3) انظر تحكيم العقول لابن أثير ص 276 ، 277 .

وقال في البيت الخمسين :

وَحُسْنُ ظَنِّكَ بِالْأَيَّامِ مُعْجَزَةٌ .. فَظَنُّ شَرِّاً وَكُنْ مِنْهَا عَلَى وَجَلٍ

معنى البيت : حسن ظنك بالأيام واعتقادك أن فيها خيراً ، عجزٌ منك وضعف رأي لأنك لم تختبر الأيام ولا أهلها ولا جريبتكما ، لتعلم ما هما عليه ، وهذا عجز ظاهر .

قال الصفدي : " بالأيام : جار ومجرور متعلق بظنك ، والباء للتعدية أو الإلصاق و الأيام : مفعول أول لظن ، والمفعول الثاني محذوف دلّ عليه حُسْنُ ، كأنه قال : ظنك بالأيام خيراً معجزة ... وشراً : منصوب على أنه مفعول ثان لظن والأول محذوف تقديره : ظن بالأيام شراً " (1).

اعترض الدماميني قائلاً : " لو صدر هذا من مبتدئ في فن العربية لعد من سقطته ، فكيف يقال : أن الباء الداخلة على الأيام متعلق بالظن ، والأيام : مفعول أول ؟ فهو يرى أن ظن تدخل على مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وإنما المفعولان هنا محذوفان اقتصاراً في الموضع الأول والثاني ، وأما شراً فليس مفعولاً أولاً ولا ثان ، وإنما هو صفة لمصدر محذوف أي : ظناً شراً ، وحسُنْ حذف المصدر هنا ، لأن صفته المذكورة كثيراً ما تقع بدون موصوف " (2).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإمام الصفدي بعد إعرابه لـ(شراً) على أنها مفعول ثان لظن وأن مفعولها الأول محذوف ، أشار إلى أن النحاة منعوا حذف أحد مفعولي ظن ، وقالوا : إما أن يحذف مفعولاً ظن ، وإما أن يثبتا ، وذكر في هذا قول ابن مالك بأن الأصل أن لا يقتصر على أحد المفعولين في هذا الباب ، لأنهما مخبر عنه ومخبر به ، فلو حذف الأول بقي الخبر دون مخبر عنه ، ولو حذف الثاني بقي المخبر عنه دون خبر ، فإن دلّ دليل على المحذوف منهما جاز الحذف ، كقوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا أَنَّهُمْ اللَّاهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ (3)

أي لا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون هو خيراً لهم ، وحذف المفعولين أسهل من حذف أحدهما لكن بشرط الفائدة .

وأورد الصفدي قول ابن مالك أنه لو قال القائل دون تقدّم كلام ولا ما يقوم مقامه : ظننت مقتصرأ ، لم يجز لعدم الفائدة (4) ثم استطرد الصفدي بأن في بيت الطغراني هذا دليل على المفعول الأول دليل ، فجاز حذف المفعول الأول لأنه

(1) الغيث المسح 334/2 ، 335 .

(2) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ - لوحة رقم 57 .

(3) الآية 180 من سورة آل عمران .

(4) انظر شرح التسهيل لابن مالك 72/2 .

مفهوم من سياق الكلام إذ معنى البيت عنده أنه قال أولاً : وحسن ظنك بالأيام معجزة ، فإذا قال فيما بعد : فظن شراً ، عليم أنه أراد فظن بها شراً ، أي بالأيام وكذا في قوله : وحسن ظنك بالأيام . حذف المفعول الثاني ، فكأنه قال : ظنك بالأيام خيراً معجزة (1) .

ذكر ابن مالك أنه لا يحذف أحد مفعولي ظن إلا بدليل ، لا يجوز لك في (ظننت زيدا منطقاً) أن تقتصر على منطق ، ولا على زيد ، فإن دل دليل على المحذوف جاز الحذف كقولك : قائماً ، لمن قال : ما ظننت زيدا ؟ وزيداً ، لمن قال : من ظننت قائماً ؟ فقال :

ولا تجز هنا بلا دليل .. سقوط مفعولين أو مفعول

وهذا هو الصحيح من مذاهب النحويين (2) فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف (3) (4) .

ونص على ذلك الإمام البصري وقال أن سيبويه قرر أن لا أحد يخلو من ظن ، فلو قارنه سبب يقتضي تجدد مظهرين ؛ جاز ذلك لحصول الفائدة ، كقوله - تعالى - : ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (5) وكقول بعض العرب : من يسمع يخل (6) .

وذكر أبو حيان أن المنع عند سيبويه والأخفش مطلق ، كما هو ظاهر إطلاق النظم ، وعن الأكثر الجواز مطلقاً تمسكاً بنحو قوله - تعالى - : ﴿اعْبُدْهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى﴾ (7) أي يعلم ، وقوله : ﴿وَلَقَدْ ظَنَّ الْمُنَافِقُ﴾ (8) ويسمى حذف مفعولي ظن وأخواتها معاً اقتصاراً ، أما حذفهما لدليل فيسمى اختصاراً ، وهو جائز إجماعاً نحو قوله - تعالى - : ﴿أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (9) .

وذكر ابن هشام ما نقله ابن مالك (وأما حذفهما اقتصاراً ، أي لغير دليل فعن سيبويه) وهو المذهب الأول ، ونقل عن الأخفش والجرمي وابن خروف وشيخه

(1) انظر هذا الرأي في الغيث المسجم 335/2 ، 336 .

(2) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 45/2 .

(3) ورد نص " حذف مفعولي ظن بحصول الفائدة " هذا كاملاً في عدة الحافظ وعدة اللافت لابن مالك 245/1 .

(4) انظر النحو النواحي 53/2 . وانظر شرح ملحاة الإعراب للحريري ، ص 155 .

(5) الآية 24 من سورة الحجية .

(6) انظر الغيث المسجم 336/2 ، وراي سيبويه في الكتب 40/1 .

(7) الآية 35 من سورة النجم .

(8) الآية 12 من سورة الفتح .

(9) الآية 22 من سورة الأنعام ، وانظر ارتشاف الضرب 56/2 .

ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقاً⁽¹⁾ ولا خلاف في جواز حذف أحد المفعولين إذا دل عليه دليل وأجازه الجمهور⁽²⁾ والثاني : مذهب أبي بكر بن السراج والسيرافي وجماعة من أتباعهم ، أن حذفهما جائز اختصاراً واقتصاراً أي مع الدليل ودون دليل⁽³⁾.

والثالث : أن حذف أحدهما إذا دل عليه الدليل ، جائز عند ابن مالك ؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر وكل منهما يجوز حذفه مع ما يدل عليه ، واختاره الجمهور وهو الحق لأن المفعول في الحقيقة هو مصدر الخبر المضاف إلى المبتدأ .

فلا يجوز الحذف إن لم يدل دليل على الحذف ، لأن فيه استعمال هذه الأفعال على خلاف وضعها ، لأنها موضوعة إفادة الإعلام بأن النسبة بين المبتدأ والخبر حاصلة كما دلت عليه هذه الأفعال من علم أو ظن أو نحوهما ، فإذا قطعت عنهما غربت عن الفائدة إذ من المعلوم أنه لا يخلو الإنسان عن علم أو ظن في غالب أوقاته⁽⁴⁾.

وبهذا يظهر أن (بالأيام) متعلق بالمصدر ، والباء فيه للظرفية والمفعولان محذوفان تقديرهما : وحسن ظنك بالأيام باقياً أو حاصلًا أو نحوه ، معجزة : خبر المبتدأ ، والجملة مستأنفة في معنى التفسير ، فظن : جملة من فعل أمر وفاعله المستتر فيه العائد إلى المخاطب مستأنفة على أنها جواب للشرط المحذوف المذلول عليه بما تقدم أي : إذا عرفت هذا فظن شراً ، وشراً : مفعول مطلق ، والمفعولان محذوفان أي فظن بها شراً وغدرها حاصلًا أو نحوه ، مما يستقيم به المعنى .

وذهب بعضهم إلى أن المجرور في نحو : ظننتُ بزيدٍ خيراً ، هو المفعول الأول وخيراً مفعول ثاني له ، وعليه درج الصفدي فقدر المفعول الثاني في الأول والأول في الثاني⁽⁵⁾.

-
- (1) انظر المغرب 1/116 ، وارتشاف الضرب 2/56 .
(2) انظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري 1/377 ، وانظر الكتاب 1/40 ، وانظر أوضح المسالك لابن هشام 2/70 - 71 . وانظر المفصل في علم العربية للزمخشري ص 262 .
(3) ذكر ابن مالك أن منع الاقتصار على الظن ونحوه هو مذهب سيويوه والمحققين ممن تدبر كلامه كأبي الحسن بن خروف ، وابن طاهر ، وأبي علي الشلوبين ، انظر الكتاب 2/368 .
(4) ذهب ابن السراج والسيرافي إلى جواز الاقتصار على مرفوع هذه الأفعال مطلقاً ، عكس أن تقول : ظننتُ تقتصر . فيه على الفعل ومرفوعة لقرينه تحصل بها الفائدة . ومطلقاً أي اقتصاراً واختصاراً دون تنبيذ بالفائدة وأشار ابن مالك أن ما دعاهم إلى ذلك هو الأخفش في كتابه : المسائل الصغرى ، فقال : والذي عندي أن الأخفش لم يقصد حواز الاقتصار مطلقاً ، بل مع قرينه محصلة لفائدة . انظر شرح التمهيد لابن مالك 2/74 ، 75 . وانظر شرح الأشموني 2/69 ، 70 .
(5) سار الأئمة النعماني في مختصر شرحه للامية . والبطاوري والمنيلوي في إعرابهم لبيت الطغراني على هدي الإمام الصفدي في إعرابه لظن ومفعولياً . انظر مختصر شرح لامية النجم للنعماني ص 285 ، وشافية النجم للبطاوري ص 67 ، وانظر تحفة الرازي على لامية الطغراني للمنيلوي ص 68 .

وقد ذهب الرضوي إلى القول بأنه في حال ذكر أحدهما ذكر الآخر ، بخلاف باب أعطيت ، فهو يقصد مفعولي (ظن) فإلها لا يحذفان معاً لعدم الفائدة بخلاف مفعولي أعطيت وأخواتها ، فيجوز أن يحذف بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما أمّا عن ظن وأخواتها فلا تحذف مفعوليهما دون دليل ، لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن ، فلا فائدة من ذكرهما من دون المفعولين وأمّا مع القرينة فلا باس بحذفهما ، وأمّا حذف أحدهما دون الآخر ، فلا شك في قنّته وسبب انقطة هو أن المفعولين معاً كاسم واحد ، إذ مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة ، فتو حذفت أحدهما . كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ومع ذلك فقد ورد ذلك مع القرينة (1) .

وذكر الإمام السيوطي (2) أن الإمام السهيلي قد أنكر دخول مثل أفعال القلوب على المبتدأ والخبر وقال : أن ما حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز ألا تُذكر ، فيكون من مفعوليهما مبتدأ وخبر ، ويردّ عليه السيوطي بأن هذا باطل بدليل أنك تقول : ظننت زيدا عمراً ، ولا يجوز أن تقول : زيد عمرو ، إلا من جهة التشبيه ، وقال أبو حيان والصحيح قول النحويين ، وليس دليلهم ما توهمه ، بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال (3) .

قال المرادي : ظن لغير اليقين ، وقد تكون بمعنى علم فيما طريقه النظر فإن كانت بمعنى إتهم ، تعدت إلى واحد كقولك : ظننت زيدا على المال أي : إتهمته أمّا المتعدية إلى اثنين أي مفعولين فهي الواقعة للتردد في وقوع الخبر أو المستعملة لليقين ، وقال : الحذف ضربان : اختصار واقتصار ، فلاختصار حذف لدليل والاقتصار حذف لغير دليل ، فأما حذف مفعولي هذا الباب أو حذف أحدهما اختصاراً فهو جائز ، فمن حذفهما اختصاراً قول الكميت (4) :

بأي كتاب أم بآية سنة .. ثرى حبيبهم عاراً على وتحسب

أي : وتحسب حبيبهم عاراً ، ومن حذف الأول اختصاراً قوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ (5) .

(1) انظر شرح الرضوي على الكافية 149/4 .

(2) انظر معجم الهوامع في شرح جمع الحوامع . للإمام السيوطي ج 2/222 ، 223 ، وانظر الإيضاح لأبو على الفارسي 131 . وانظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 148/1 .

(3) انظر ارتشاف الضرب 57/2 ، وانظر المفضل في علم العربية للزمخشري ص 262 .

(4) البيت من الطويل وهو للكميت أبو المستهل بن زيد الأسدي الكوفي ، كان عالماً بالأدب واللغة واختار العرب . من أشهر شعراء الهاشميين . انظر الأعلام 233/5 — ارجع لدرسان

(5) الآية 180 من سورة آل عمران وقد سبق الإشارة إلى تفسيرها في شرح التيسيل 72/2 .

ومن حذف الثاني اختصاراً قول عنقرة (1) :

ولقد نزلت فلا تظني غيراً .. ميني بمنزلة المحب المكرم (2)

وقد أعرب ابن جماعة (ظنك) في بيت الطغرائي بأنها من الظن الذي يتعدى إلى مفعولين وقتل : وأعلم أن النحاة اختلفوا في جواز حذف مفعولي ظن ، فعلى مذهب سيبويه وأنجميور أنه لا يجوز حذفهما اختصاراً ، ويجوز اختصاراً ، ومعنى الإختصار أن ينزل الفعل منزلة اللازم ، بحيث لا يلحظ معه المفعول أصلاً والإختصار أن يحذف ويدل الدليل عنيهما ، أما في بيت الطغرائي فيجوز أن تجعل المفعولين هذا محذوفين اختصاراً على مذهب السيرافي وابن السراج ولا تقدر شيئاً أصلاً وهو الأظهر لضعف ما يدل عنيهما (3).

ومنع ابن ملكون (4) حذف أحدهما اختصاراً وليس بصحيح ، وأما حذف أحدهما اختصاراً فلا يجوز ، لأن أصلهما مبتدأ وخبر ، واختلف في حذفهما معاً اختصاراً على مذاهب المنع والجواز ، وبه قال الأكثر (5).

والجواز إن وجدت فائدة ، فإن لا فلا حذف وهذا اختيار سيبويه (6) حاصل هذا الكلام أن إعراب الصفدي ينحل إلى قولنا : الأيام خير الأيام شر ، وهو غير جائز من حيث الإخبار وفيه نظر ، إذ لا يستقيم ما ذكره صناعة ، والإمام ابن أقيرس انتصر للإمام الصفدي بأنه ساق كلام القوم في باب (ظن) وأحكام حذف أحد مفعولي ظننت ، وعلى حذف المفعولين اختصاراً وعلل كل موضع بما ذكر فيه من التعليل ، وذلك يذكره لقول ابن مالك ، وحذف مفعولي (ظن) مشروط بحصول الفائدة ، بحسب سياق الكلام إذ المعنى فيه حسن ظنك أن في الأيام خيراً عجز منك لأنك لم تحب الأيام ولا أهلها ولا جربتها ، فهذا طريق تحصيل هذا المعنى المقصود عند الصفدي ، على تقدير الحذف ، وطريق إعراب الصفدي أسهل (7).

(1) البيت من الكامل ، وهو لعنقرة بن شداد العبسي ، أشهر فرسان العرب في الحاهلية ، ينسب إليه ديوان شعر أكثره مصنوع ، توفي حوالي سنة 22 قبل الهجرة ، انظر الأعلام 91/5 ، الشعر والشعراء ، 171/1 ، 175 .

(2) استشهد به ابن حنون بن الحاج في حاشيته على شرح المكودي 200/1 .

(3) انظر هذه المسألة في إيضاح المبيد لابن جماعة مخطوطة لوحة رقم 102 .

(4) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مضر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الأشبيلي ، من أهم مصنفاته شرح الصلاة وشرح الجمل ، انظر بغية الوعاة 431/1 .

(5) انظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي 233/1 ، وانظر حاشية السجاعي ص 303 .

(6) الاختصار أصل بلاغي يراد به حذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لدواعي يقتضيه ، انظر النحو الوافي 53/2 .

(7) انظر تحكيم العقول ، ص 278 .

وقال في البيت الثاني والخمسين:

وَشَانْ صِدْقَكْ عِنْدَ النَّاسِ كَذِبُهُمْ .. وَهَلْ يُطَابِقُ مُعْوَجٌ بِمُعْتَدِلٍ

معنى البيت : إن صدقك عند الناس لو صدقت لا يجد مسلماً عندهم لأن كذبهم لا يطابقه ، كما لا يطابق الشيء المعوج بالمستقيم ، فهو مؤكد لما سبق من أبيات، ينصح فيها الشاعر بأخذ الحذر من الناس، وعدم الوثوق بهم، وترك التعويل عليهم.

قال الإمام الصفدي : " كَذِبُهُمْ : مرفوع على أنه فاعل شان ، وإنما تأخر عن المفعول به للضرورة في الوزن " (1).

اعترض الإمام الدماميني بأن هذا من مساوئ كلام الصفدي ، فإن الفاعل هنا واجب التأخير من أجل أنه ملتبس بضمير يعود على شيء من متعلقات المفعول كقولك : ضرب الجالس في دار هند غلامها ، فلو قُدم لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممتنع على المذهب الحق ، فهذا في رأيه بأن هذا هو سبب تأخير الفاعل عن المفعول فكيف يدعي الصفدي أنه من ضرائر الشعر (2).

ودعم الدماميني كلامه بدليل ، فلو افترض أن هذا الموضع لا يوجد فيه ما يوجب تأخير الفاعل ولا ما يوجب تقديمه لكان الجواب ثابتاً ولصح للمتكلم أن يقول : ضرب زيد عمرا و ضرب عمرا زيد ، ولا منع ذلك أحد من النحاة ، ولم يقل أحد بأن جواز ذلك مخصوص بضرورة الشعر (3).

(1) الغيث المسجم 356/2 .

(2) انظر نزول الغيث نسخة 1 - لوحة رقم 57 .

(3) تجدر الإشارة إلى أن الصفدي في هامش ص 356 من كتاب الغيث المسجم ذكر أن الصواب في تأخير الفاعل عن المفعول هنا كون الفاعل متصل بضمير يعود على ما يتعلق بالمفعول ، فلو قُدمه لأدى إلى إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز في فصيح الكلام وربما وقع الدماميني على نسخة ذكر فيها الخطأ الذي ذكره في اعتراضه على الصفدي ، انظر الغيث 356/2.

ذهب ابن جماعة إلى أن السبب في تأخر الفاعل (كذَّبُهُمْ) في بيت الطغراني لأنه متصل بضمير يعود على ما يتعلق بالمفعول ، فلو قدمه لأدى إلى إعادة إلقاء الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز في فصيح الكلام (1).

وذكر الإمام أبو يحيى الأنصاري بأن (كذَّبُهُمْ) فاعل مؤخر واجب التأخير لتثنيته بما يعود على بعض متعلقات المفعول ، لعدم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (2) واكتفى باقي شراح لامية العجم بقولهم في إعراب البيت ، أن (كذَّبُهُمْ) في بيت الطغراني المذكور هي فاعل مؤخر (3).

ذكر ابن عقيل قول ابن مالك :

والأصل في الفاعل أن يثبلا .. والأصل في المفعول أن يثقبلا

وقد يجاء بخلاف الأصل .. وقد يجي المفعول قبل الفعل (4)

فالأصل في الفاعل أن يلي الفعل ، من غير فاصل ، والأصل في المفعول أن يتأخر عن الفاعل وأن ينفصل عن الفعل ، ويجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل ، فمثاله في ذلك : عمراً ضربت زيدا ، وقال :

وشاع نحو : خاف ربه غمراً .. وشذ نحو : زان لوردة الشجر

أي : شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر كقول الأعشى : (5)

كناطح صخرة يوماً ليوهبها .. فلم يضربها وأوهى قرنة الوعل

- (1) انظر إيضاح المصباح من لامية العجم مخطوطة لوحة رقم 106 .
(2) انظر شرح لامية العجم للإمام الأنصاري ، ص 63 .
(3) انظر شرح اللامية للإمام المكي لائحة رقم 234 ، ونشر العلم للإمام الحضرمي لوحة رقم 40 ، وشرح اللامية للإمام السيوطي ص 15 ، وشرح الإمام المنصوري ص 290 ، وفي شافية النجم للبطاوري ص 68 وفي تحفة الرازي للمناوي ، ص 70 .
(4) انظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 2 / 79 .
(5) هو ميمون بن قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل لقب بالأعشى لأنه كان ضعيف البصر ، وكنى بأبي بصير ، أحد شعراء الجاهلية توفي سنة (7) هـ ، انظر ترجمته في الشعر والشعراء 609/2 ، والأعشى 17/24 ، والبيت من معلقته الشهيرة التي مطلعها :
ودع هريرة ابن الركب مرتحل .. وهل تطيق وداعاً أنيها الرجل =

ذهب إلى هذا الأخفش أيضاً وابن جني ، وقد أيدهما في ذلك الرّاضي⁽¹⁾ وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ؛ لأنّ الفاعل منويّ التقديم على المفعول ، لأنّ الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدّم رتبة وإن تأخر لفظاً.

فلو كان المفعول مشتملاً على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل ، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ في ذلك خلاف ، نحو : ضربت غلاماً جاراً هند ، فمن أجازوه وهو الصحيح اعتبر وجه الجواز أنه عندما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم ، كان كعودته على المقدم ، لأنّ المتصل بالمتقدم متقدّم ، وشدّ عكس ذلك نحو : زان ثور الشجر فنوره هنا فاعل والشجر مفعول به ، وإنما شدّ ذلك لأنّ فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، لأنّ الشجر مفعول متأخر لفظاً ورتبة.

وقد فصل ابن هشام الحديث في التقديم والتأخير بالجائز والواجب ، فالجائز كقوله - تعالى - : ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلُ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ﴾⁽²⁾ والواجب كقوله - تعالى - : ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾⁽³⁾ وذلك لأنه لو قدّم الفاعل في الآية الثانية فقليل : ابتلى ربه إبراهيم ، لزم رجوع الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز ، وكذلك نحو قولك : ضربني زيد ، فلو قيل فيه : ضرب زيد إياي ، لزم فصل الضمير مع إمكانية اتصاله ، وذلك لا يجوز أيضاً⁽⁴⁾.

أما قول الدماميني : ضرب زيد عمراً ، وضرب عمراً زيد ، ففيه ذكر ابن هشام أنه يجب تأخير المفعول وتقديم الفاعل في نحو : ضربت عيسى موسى ، لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ، فلو وجدت قرينة معنوية ، لجاز معه تقديم المفعول على الفاعل وتأخير عنه ، لانتفاء اللبس في ذلك.

(1) انظر شرح الأسموني 407/1 .

(2) الآية 41 من سورة القمر .

(3) الآية 124 من سورة البقرة .

(4) انظر شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص 186 .

فالدمايني عاب على الصفدي قوله : إنما تأخر الفاعل في بيت الطغراني على
المفعول لضرورة في الوزن ، ومما تقدم من آراء العلماء لا ترى أيًا منهم ذكر تلك
العلة أي علة تناسب القافية.

وإذا كانت رتبة الفاعل التقديم ، فتأخره لا بد له من عذر ، والعذر من جهة
الصناعة هو ما ذكره الدمايني ، ولكن الصفدي سبق ذهنه في هذا الموضع إلى أن
الشاعر اضطر في هذا البيت إلى أن يقول : وشأن كذب الناس صدقك عندهم ، فلم
يمكنه المجيء بصورة هذا التركيب نظماً ، وغيره عن مقام الصناعة وعن المذهب
الصحيح⁽¹⁾.

فالوجه الصحيح للإعراب هو ما ذكره الدمايني ومتفق على قوله عند علماء
العربية ولم يجد ابن أقيرس حجة للدفاع عن كلام الصفدي ، فاعترف للدمايني
بالسبق وقال: والحق أحق أن يُتبع.

(1) انظر تحكيم العقول ص 280 .

وقال في البيت الثالث والخمسين :

إِنْ كَانَ يَنْجَعُ شَيْءٌ فِي ثَبَاتِهِمْ .. عَلَى الْغُهْدِ فَسَبَقُ السَّيْفِ لِلْعَدْلِ

معنى البيت : إِنْ كَانَ شَيْءٌ كَاللُّومِ عَلَى تَرْكِ الْمَوَاقِيقِ يَنْفَعُ وَيُظْهِرُ أَثَرَهُ فِي دَوَامِ أَثَرِ الْمَوَاقِيقِ فَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَسْبِقَ السَّيْفُ اللُّومَ فَلَرَأَيْتُ أَجْهَدْتَ نَفْسَكَ فِي لَوْمَتِهِمْ عَلَى عَدَمِ وَفَائِهِمْ بِمَوَاقِيقِهِمْ لِأَيُّعُودِ ذَلِكَ بِفَائِدَةٍ ، لِأَنَّهُمْ طَبَعُوا عَلَى الْغَدْرِ وَعَدَمِ الصِّدْقِ ، فَهُوَ يَقْصِدُ بِهَذَا الْبَيْتِ الْتَيْنِينَ مِنْ اسْتِقَامَةِ حَالِهِمْ.

قال الإمام الصفدي : " فسبق : انفاء جواب الشرط ، وسبق : مرفوع على أنه مبتدأ واللام للتعدي ، وهي متعلقة بالخبر المحذوف ، وتقديره : فسبق السيف مستقر للعَدْل " (1).

اعترض الدماميني قائلا : " بأن كلامه عن أن انفاء هي جواب للشرط ، قد تقدم التنبيه عليه في موضع سابق (2) أمّا ادعاؤه بأن (السبق) مبتدأ و(العَدْل) خبره ، واللام للتعدي ، فهذا كلام من لم يفهم هذا البيت ، ولا ألم بمعناه ، وتقديره الذي قاله : إِنْ نَفَعَ شَيْءٌ فِي بَقَاءِ عَهْدِهِمْ فَسَبَقُ السَّيْفِ ثَابِتٌ لِلْعَدْلِ ، فهل لهذا الكلام محصل ، أو يرتضي عاقل أن يقوله وإنما (اللام) هي لام التقوية ، نظيرها في قولك : أعجبنى ضرب زيد لعمرى ، ولك أن تقول : هي متعلقة بالمصدر الذي هو السبق على أحد الوجهين في لام التقوية ، ويكون المصدر (سبق) إمّا مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبرا لمبتدأ محذوف ، والدالّ عليه في صورتين الكلام السابق ، والتقدير : إِنْ كَانَ شَيْءٌ نَافِعًا فِي ثَبَاتِ هَؤُلَاءِ عَلَى عَهْدِهِمْ ، فَسَبَقُ السَّيْفِ لِعَذَابِهِمْ نَافِعٌ أَوْ النَّافِعُ سَبَقُ السَّيْفِ لِعَذَابِهِمْ ، ويشير بذلك إلى أن العَدْلَ لا يفيد فيهم شيئا ، والنافع إنما هو المبادرة

(1) الغيث المسجم 363/2 ، وانظر مختصر شرح اللامية للشمري ص 292.

(2) نبت عليه في البيتين 31 و 40. — سكتبت رستم المصنعة أريضا

إلى تمكين السيوف من رقابهم فذلك هو المجدي للغرض و انمحصل المراد لا غيره " (1).

ذهب الإمام العكبري في إعرابه لبيت الطغراني إلى أن (سبق) خبر لمبتدأ محذوف وتقديره : فالناجع سبق السيف للعدل ، فمعنى البيت عنده هو : أنه لو كان شيء من الأشياء يؤثر في ثبات هؤلاء على العهود لكان ذلك المؤثر سبق السيف للعدل ، فقوله : الناجع أو المؤثر ، هو المبتدأ المقدر (2) وذكر الإمام الأنصاري أن أقرب شيء إلى ثباتهم على ذلك وترك الغدر أن يعاملوا بالرؤية ويؤخذوا بالعنف ، وعبر الشاعر عن هذا المعنى بقوله : سبق السيف للعدل (سبق) مبتدأ المعنى : إن كان شيء نافعا في ثباتهم على العهود ؛ فسبق السيف لعدلهم ، والخبر محذوف تقديره (نافع) أي : سبق السيف لعدلهم نافع (3) وضمنه المثل العربي (سبق السيف العدل) وهو مثل يضرب لمن يلام على شيء فأت استدراكه ، وتعذر رده فاصله لضبة بن أدد وقيل (أد) كان له ابنان سعد وسعيد ، فتدت منه إيل فخرجا في طلبها ، ثم بطنا عليه وأكثر من الاستشراف إليهما ، فكلما رأى شخصا قال أسعد أم سعيد ، ثم رجع سعد ولم يرجع سعيد و فخرج في طلبه ، بينما هو يسير إذ لقيه رجل يسمى الحارث بن كعب فتحدثا ساعة ثم قال له : قتلت في هذا المكان شاة من صفته كذا ومن هيئته كذا ، وهذا سيفه فقال : ناولنيه فتناوله إياه ، فقال بعض الحديث شجون ، وأرسلها مثلا فضربه بالسيف حتى قتله ، فلامه قومه على قتله في الشهر الحرام فقال ضبة : سبق السيف العدل ، فأرسلها مثلا (4).

(1) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم 58 .

(2) انظر شرح لامية العجم للإمام العكبري ص 234 ، 235 .

(3) انظر شرح اللامية للإمام الأنصاري ، ص 63 .

(4) انظر هذا المثل في جمهرة الأمثال 511/1 ، وإليه أشار جرير في قوله :

يكلني رد الخرائب بعدما .. سبقنا كسبق السيف ما قال عاتله

وقال المتنبى :

تركته في كلاب كثر أعينها .. وسيفه في جلاب يسبق العدلا

وقد ذكر الإمام العكبري أن أصل المثل أن رجلا كان له أصدقاء فأراد امتحانهم في صنفهم فأحضر واحدا منهم وقال : قد نلتني أمر أريد منك المساعدة عليه ، فقال : وما هو ، قال : قتلت فلانا وأريد منك المساعدة على حمل رايته ونفقه ، فقال : فعلت أمرا عظيما ، واعتذر وخرج يخبر صديقاً ويعتذر إليه ويلومه ن فأحضر آخر وأخبره بذلك ، فقال : هذا سهل ، فقال : إني أخاف ، فقال : لا بأس عليك إذا أكفيت مؤنته وعلى رأسهما عبد واقف ، وهو عبد مستحق الأصدقاء ، فقال له صديقه : هل عرف هذا العبد بيذا الأمر ، فقال : نعم ، فاستل سيفه

وقد ذهب الإمام ابن جماعة في إعرابه لبَيْت الطغرائي إلى أن سَبَقَ : مبتدأ ،
والفاء رابطة لجواب الشرط به ، وهو مضاف إضافة محضة بمعنى اللام إلى
السيف المعترف بلام الجنس ، من إضافة المصدر إلى فاعله و(للعذر)
يجوز فيه وجيهان :

أحدهما : أن تجعل اللام لتقوية المصدر ، ويكون (للعذر) مفعولاً سبق أو تجعلها
زائدة والخبر محذوف تقديره : مثل هذه القضية ، والتقدير فيه كما ذكر الإمام
البطوري هو : إن كان يجري شيء في ثباتهم على العهود فحالهم مثل حال سبق
السيف العذر ، وذهب الإمام الأنصاري إلى أن اللام هي لام التعدي والتقدير فيه :
إن كان شيء نافعا في ثباتهم على العهود فسبق السيف لعذرهم⁽¹⁾.

الثاني : أن تجعل (للعذر) في محل الخبر ، والتقدير : فسبق السيف مانع للعذر هذا
على وجه أول في المعنى أو أن تقول : فأن خبر محذوف لدلالة الشرط عليه والتقدير :
فسبق السيف ، والجملة على كل تقدير في محل جزم على أنها جواب الشرط وهو
على وجه ثاني في المعنى⁽²⁾.

إذ المعنى عنده هو : إن كنت تظن أنه ينفع شيء من اللوم والتعنيف في ثبات
الناس على ما يقطعونه من العهود ؛ فإن عذرهم قد سبق قبل اليوم فعلام هذا
التعنيف واللوم ؟

وذهب الإمام البطوري إلى تقدير البيت بقوله : إن كان شيء من الأشياء نافعا
في ثبات الناس على العهد كعذرهم ولومهم على نقضها ، فهو من باب سبق السيف
العذر أي أن أمرهم في ذلك مفروغ منه ، وما بقي يفيد اللوم فيهم شيئا وضرب

= وضرب محققه ، فلما لامة سيده وأخبره بالقصة فقل : قد سبق السيف العذر ، انظر شرح اللامية للعسكري ص
235. المثل من أمثال أمالي القاضي 106/1 ، والمستقصى 169/1 ، وتمثل الأمثال 449/2 ، وشرح نشر العلم
بشرح لامية العجم للإمام الحضرمي لوحة رقم 40 .

(1) انظر شافية الدجم ، ص 70 ، وانظر شرح اللامية للإمام الأنصاري ص 63 .

(2) انظر ايضاح المبهم بشرح لامية العجم للإمام ابن جماعة لوحة رقم 108 ، 109 .

لذلك المثل (1) فعلى هذا التعليل قرّر الإمام بأن (سبق) هو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.

بينما ذهب الإمام المنياوي إلى تقدير معنى البيت : بأن لو كان شيء كاشفوم على ترك المواثيق ينفع ويظهر أثره في دوام الناس على مواثيقهم فذلك مثل سبق السيف اللوم على ما حصل به ، فقوله (سبق) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : فذلك مثل سبق السيف (2).

وعلى هذا سار شراح اللامية في قولهم (سبق) خبر لمبتدأ محذوف وهو الوجه الثاني في الإعراب الذي قرّره الإمام الدماميني ، وقد أجمع شراح اللامية أن الفاء في (فسبق) هي الداخلة في جواب الشرط ، وتجدر الإشارة هنا أنه قد ورد في هامش الغيث المسجّم للصفدي قوله : الفاء جواب الشرط قد تقدّم له نظير والصواب جعل الفاء رابطة للجواب وأنّ الجملة بعدها هي الجواب ، وإنّ قوله بأن اللام للتعذية ، وهي متعلقة بالخبر المحذوف الظاهر ، جعل اللام للتقوية ن وهي متعلقة بسبق ، وسبق إمّا مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر لمبتدأ محذوف والذال عليه في الصورتين انكلام السابق ، والتقدير : إن كان شيء نافعاً في ثباتهم على العهد فسبق السيف لعذّهم نافع أو فالنافع سبق السيف لعذّهم (3).

(1) انظر شافية الدجم للإمام البطاوري ص 69 ، 70 .

(2) انظر تحفة الراي للإمام المنياوي ص 71 .

(3) انظر هامش الغيث المسجّم 363/2 .

وقال في البيت الرابع والخمسين:

يَا وَارِدَا سُورَ عَيْشٍ كُلُّهُ كَذَرٌ .. أَنْفَقْتَ صَفْوَكَ فِي أَيَّامِكَ الْأَوَّلِ

معنى البيت : جرد الشاعر مثلاً من نفسه شخصاً يُخاطبه وهو ما يُسمى عند البلغاء بالتجريد ، وهو يلوم نفسه على تمسكه بأذيال الدنيا ، مع قرب مفارقتها لها ويقول : يا من يريد بقية حياة كلها منغصة بالهموم أنفدت حياتك الخالصة من المنغصات في أيام الشباب السابقة ، أي فلا تراحم في هذه البقية وتتحمل لأجلها المشاق .

قال الصفدي : " واردًا : نكرة غير مقصودة فليذا نصبه وهو اسم فاعل من ورد فيور وارد ، وسور : منصوب على أنه مفعول به لاسم الفاعل " (1).

اعترض الدماميني قائلاً : " لم لا يجوز أن يكون نصب المنادى هنا ؛ لأنه مطول شبيه بالمضاف ، لأنه عامل فيما بعده على حد قولك : يا طالعاً جبلاً ، والتكثير هنا لا أثر له في النصب إلا ترى أنه لو كان المخاطب بهذا شخصاً معيناً ، لكان النصب واجباً لكونه مطولاً ، فدلّ على أن ذلك هو السبب لا التكثير " (2).

ذكر ابن عقيل قول ابن مالك :

والمفرد المتكّور والمُضافا .. وشبهه أنصب عادياً خلافاً (3)

وذكر مثال المفرد النكرة غير المقصودة : يا رجلاً خذ بيدي ، ومثال المنادى المضاف : يا غلام زيد ، ومثال الشبيه بالمضاف : يا طالعاً جبلاً (4) على أن المقصود بشبيه المضاف هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة .

وقد ذهب ابن جماعة في إعراب بيت الطغرائي إلى أن واردًا : منصوب بيا لكونها زائفة مثاب الفعل المحذوف وجوباً ، وإنما لم يبيّن على الضمّ مع أنه معرفة

(1) الغيث المسجم 380، 381/2 .

(2) المخطوطة نسخة أ - لوحة رقم (59) .

(3) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 214/3 .

(4) انظر النصّ كاملاً في شرح قطر الندى لابن هشام ص 202 ، 203 .

بتنداء ، لأنه أراد به نفسه ، نكونه شيئاً بالمتضاف ، من حيث أنه ناصب ، و
 سور : مفعول بوارد وهو مضاف إلى عيش ، وأفرد الحديث عن النداء ، حروفه
 وأنواع المنادى حتى وصل إلى قوله : وإن كان المنادى مضافاً أو شبيهاً به وجب
 نصبه ، فتقول : يا عبد الله ، و يا ضارباً زيداً ، ومنه بيت الطغرائي هذا ، ويقصد
 هنا التشبيه بالمتضاف ، وأما المنادى النكرة غير المقصودة بالنداء بل المقصود واحد
 غير معين من أفراد جنسه كقول الراعي : يا غافلاً والموت يطلبه ، فليس فيه إلا
 انتصب (1) .

وأورد الرضي مصطلح (المضارع للمضاف) للتشبيه بالمتضاف ، وذكر أنه كل
 اسم يجيء بعده شيء من تمامه إما معمول للأول نحو : يا طالعا جبلاً ، و يا حسناً
 وجيهاً ، و يا خيراً من زيد ، وإما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون
 المعطوف والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد (2) .

والملاحظ عند الرجوع إلى شروح اللامية أن الشاعر ينوم نفسه ، أو يخاطب
 نفسه ، وقد أتى باللفظ على صيغة اسم الفاعل (وارداً) على هذا فهو ليس نكرة
 غير مقصودة ، والأصح على هذا المعنى أن يكون شبيهاً بالمتضاف في إعماله فيما
 بعده (سور) مفعول به لاسم الفاعل.

وعلى الرغم من هذا فالآراء تساوت في إعراب (وارداً) فالإمام الحضرمي
 أعربه نكرة غير مقصودة ولم يُعرج في شرحه على سبب معين لإعرابه (3)
 واختاره الإمام الدميري فذكر أنها منادى نكرة ولم يبين نوعها (4) وأجاز الإمام
 الأنصاري السنيكي الوجهين فأعربها بالنصب لكونها نكرة غير مقصودة أو لكونها
 شبيهاً بالمتضاف والسبب لعمله فيما بعده ، حيث أعرب سور بأنه مفعول به (5) .

(1) انظر الإعراب كاملاً في إيضاح المبهم لابن جماعة مخطوطة لوحة رقم (110) .

(2) انظر شرح الرضي على الكافية 354/1 .

(3) انظر نشر العلم بشرح لامية العجم للإمام الحضرمي ، لوحة رقم (41) .

(4) انظر مختصر شرح لامية العجم للإمام الدميري ، ص 294 .

(5) انظر شرح اللامية للإمام أبو يحيى الأنصاري ، ص 63 .

أما من جهة الشبيه بالمضاف ، فقد جاء الإمام ابن جماعة انتحوي وقد ذكرت وجه إعرابه سابقاً ، وذكر الإمام البطارقي على وجه الخصوص فاعل (واردا) فقال: " وارداً منادى منصوب لأنه شبيه بالمضاف لعمله فيما بعده وفاعله ضمير المنادى ، وسور عيش : مفعول به ومضاف إليه " (1) واختاره الإمام المنياوي (2) ولم يُشير الإمامان العكبري والسيوطي (3) في إعراب البيت إلا لقولهما: أن (واردا) منادى منصوب.

وعرض ابن أقيرس لما رآه لا اعتراض ، فهو لا يُسلم أن اعتراض الدماميني على إعراب الصفدي اعتراض ، وتساءل مُتهكماً ، أفصلح أن يكون هذا اعتراضاً في الواقع ؟ ثم لا يُسلم أن وجه إعراب الدماميني هو خير الوجوه ، إلا لما أدخله في حيز الجواز بقوله : لم لا يجوز (4) وهذا مدفوع بأن (واردا) في بيت الطغراني من باب المنادى الشبيه بالمضاف.

وفي موضع آخر من بيت الطغراني هذا قال الصفدي : " كله : مرفوع على أنه خبر ، والجملة في موضع نصب لأنه صفة لسور ، وإن شئت في موضع جر لأنه صفة لعيش ، وهو أحسن " (5).

اعترض الدماميني قائلاً : " إن سبب جعله الجملة وصفاً للعيش ، أحسن من جعلها صفة للسور ؛ لأنَّ المقام مقام شكاية من الدهر ، ودم لأبناء الزمان ، فالأولى وصف العيش بأنه جميعه كدر إذ هو المناسب لهذا الغرض بخلاف ما إذا جعل وصفاً لسور لما يقتضيه ذلك من تخصيص أكثر بباقي العيش ، فيدل ذلك على اتصاف ما عدا ذلك من العيش بالصفو ، وهو غير مناسب " (6).

(1) شرح شافية النجم على لامية العجم للإمام البطارقي . ص 71 .

(2) انظر شرح تحفة الرازي على لامية الطغراني للإمام المنياوي . ص 72 .

(3) انظر شرح اللامية للعكبري ص 236 . و انظر شرح لامية العجم للإمام السيوطي . ص 15 .

(4) انظر تحكيم العقول ، ص 286 .

(5) الغيث المسجم 381/2 .

(6) المخطوطة نسخة أ . لوحة رقم 59 .

ودليل الدماميني على كلامه هو ما أورده الصفدي في ذكره لمعنى البيت إذ قال: يا من ورد بقبّة (1) عيش كنه كدر، لأي شيء ترث هذا الكدر، فذكر لفظ البقّة وذكر الضمير المضاف إليه (كل)، فالبقّة هي السور، والضمير الياء المضاف لـ(كل) أي كنه، تدلّ على أن الجملة صفة للعيش وليس لسور أي البقّة (2).

فالدماميني رأى أن الصفدي أغفل في كلامه أمرين مهمين هما:

أولاً: أنه إذا وقع لفظ يمكن جعله صفة للمضاف أو المضاف إليه، فجعله صفة للمضاف أولى؛ لأنّ المحدث عنه المقصود، وإثما أتى بالمضاف إليه تكميلاً وتتميماً له، فلم يكن بمنزلة في القصد، والاهتمام في الذكر.

ثانياً: تمام البيت يُشعر بأن الوصف إنما هو لسور لا للعيش بجملة، إذ قد فرض الشاعر وجود الصفو في الزمن الماضي، فجعل الصفة للعيش مقتضراً لأن لا يكون شيء منه صافياً، وهو خلاف ما دلّ عليه البيت، ومنافٍ لمقصود الشاعر.

وقد ذهب الإمام ابن جماعة إلى تأييد الإمام الصفدي في إعراب البيت وفي معناه حيث ذكر أن الجملة الاسمية (كنه كدر) في محل نصب نعت لـ(سور عيش) والرابط الضمير المضاف إليه (كل) (3) وقد أجاز الإمامان العكبري والأنصاري في الجملة الإسمية أن تكون في محل نصب صفة لـ(سور) أو في محل جر صفة لـ(عيش) وهو أحسن لأنّ المقام مقام مكانة، وقد يوجّه الأول بأن رعاية المضاف أولى لأته المقصود والمحدث عنه وتتمام البيت يعربان الوصف لسور لا للعيش (4). وقد ذكر الإمام الحضرمي (5) أن الجملة الاسمية (كنه كدر) في محل نصب نعت لـ(عيش) واختاره الإمام المنياوي (6).

(1) يقصّ بالبقة السور.

(2) وقد ذكر هذا المعنى الإمام الذميري في شرح المختصر، ص 294.

(3) انظر تحكيم العقول، ص 288.

(4) انظر شرح الإمام العكبري للامية ص 234، وشرح لامية العجم للإمام الأنصاري السنيكي، ص 63.

(5) انظر شرح نشر العلم للإمام الحضرمي، لوحة 41.

(6) انظر شرح تحفة الراعي ص 72.

اعترض ابن أقيرس على قول الدماميني بأن الأولى أن تكون الجملة صفة
 للمضاف إليه وذهب إلى منعه ، إذ لا تسليم أن ذلك مطلقاً ، إنما هو عند تساوي
 الحان فيه . أمّا إذا ظهرت فائدة فلا يتساويان ، وذكر قول بعض المحققين في
 قوله - تعالى - : ﴿أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾⁽¹⁾ فالأولى في الآية عود الضمير إلى
 المضاف إليه (خنزير) ، وإن كان المحدث عنه هو المضاف (لحم) لفائدة حكم
 نجاسة كل الخنزير ، وهذا مثله للفائدة التي ذكرها الصفدي ، وأمّا قول الدماميني
 الثاني: بأن تمام البيت يشعر بأن الوصف له في الزمان الماضي فليس بشيء؛ لأنه
 ثبوت نسبي (4).

① (1) من الآية 145 من سورة الأنعام .
 ② (4) انظر تحكيم العقول ، ص 289.

المبحث الثالث

اعتراضات صرفية ولغوية

وقال الطغراني في البيت الثاني :

مجدي أخيراً ومجدي أولاً شرع .. والشَّمْسُ راذ الضحى كالشمس في الطفل

معنى البيت: ابن مجدي في ابتداء أسري في أيام ولايتي ، مثل مجدي في آخر عمري وأيام عزلي عن مناصبي ، لأن شرفي بما سبق ، كالشمس تستوي حالتها في أول النهار وآخره .

قال الإمام الصفدي : " قتل ابن السكيت ⁽¹⁾ الشرف والمجد ، إنما يكونان بالأباء ، يقتل رجل شريف ماجد ، نه أباء متقدمون في الشرف ، والحسب والكرم ⁽²⁾ يكونان في الرجل وإن لم يكن له أباء لهم شرف ⁽³⁾ قلت ⁽⁴⁾ قول امرئ القيس : ⁽⁵⁾

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة .. كفاي - ولم أطلب - قليل من المال

ولكنما أسعى لمجد مؤثّل .. وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي ⁽⁶⁾

يؤيد ما ذهب إليه ابن السكيت ، لأن المجد المؤثّل هو الموروث ⁽⁷⁾ .

اعترض الإمام الدماميني قائلاً : "جعل الصفدي كون المجد المؤثّل هو الموروث علة في تأييد ما قاله ابن السكيت وفي هذا الكلام منه دعوى انحصار المجد المؤثّل

(1) ابن السكيت : هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف المعروف بابن السكيت ، ولد سنة 186 هـ ، اتصل بالمتوكل فعهد إليه بتأديب أولاده ، وجعله من تدمر ، ثم قتله لسبب مجهول سنة (244 هـ) انظر الأعلام ص 96 وفيات الأعيان 395/6 .

(2) أشار الإمام البيضاوري إلى هذا الرأي قائلاً : " لا يكون الرجل مجيداً إلا إذا كان له أباء متقدمون في الشرف بخلاف الحسب والكرم فيكونان وإن لم يكن لأبائه شرف " انظر شافية الذم على لامية المعجم ص 6 .

(3) ذكر ابن السكيت في إصلاح المنطق ص 322/321 : " أسلوب القصر بـ (إلا) أي لا يكونان إلا بالأباء "

(4) القائل هنا هو الصفدي .

(5) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي الشاعر الحاهلي ، أشهر شعراء العرب على الإطلاق وهو صاحب إحدى المعقات توفي سنة 80 قبل الهجرة ، معجم الشعراء 98/1 ، والأعلام ص 49 .

(6) البيتان من الطويل ، وهما في ديوانه ص 39 من قصيدة مطلعها :

ألا عمّ صبحاً أيها الظلُّ البلي .. وهل يُعْمَنُ من كان في العصر الخالي .

(7) انبت المعجم 87/1 .

في الموروث ، بشهادة ضمير الفصل فليت شعري من أين له هذا الحصر ومن الذي نصّ عليه من أئمة اللغة⁽¹⁾ .

ذكر الجوهري⁽²⁾ بأنّ التائيل هو التاصيل ، يقال مجدّ مؤثّل وأثيل ، وأنشد قول امرئ القيس:

قلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة

وقد في مادة أصل⁽³⁾ : رجل أصل الرأى أي مُحكم ان رأى وقد أصل أصالة ، مثل ضخم ضخامة ، ومجد أصل أي ذو أصالة ، وليس في كلامه ما يُشعر بأنّ المجد لا يكون إلا موروثاً ، بل مقتضاه أن المجد هو الشرف الثابت والحسب المُحكم ، وكذا ظاهر عبارة غيره من أهل اللغة⁽⁴⁾ .

وذكر الإمام العكبري في شرحه أن المجد هو الشرف وأصله الكثرة⁽⁵⁾ واختاره الإمام الحضرمي ، يقال مجدّ الرّجل ككرم ونصر ، مجدّاً فهو مجيد وماجد⁽⁶⁾ .

ذهب الإمام الثّميري إلى أن المجد لغة هو الكرم ، والمجيد الكريم ، وقد مجدّ بالضمّ فهو مجيدٌ وذكر أن الشرف والمجد يكونان بالأباء والحسب للرّجل وإن لم يكن له أب وأورد بيتي امرئ القيس وعلق عليهما بأنّ المؤثّل هو الموروث ، وأنّ امرأ القيس أراد : كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب ، ولو أعملت (لم أطلب) في (قليل) لاستحال المعنى وليس هذا من التنازع لفساد المعنى⁽⁷⁾ .

وقد أورد الإمام الأنصاري الرأي الذي ذكره الصفدي وذكر أيضاً قول ابن السكيت حرفياً عند شرحه لمعنى المجد في بيت الطغراني المذكور⁽⁸⁾ .

(1) المخطوطة نسخة أ - اللوحة رقم 8 .

(2) انظر الصحاح مادة (أثل) .

(3) انظر الصحاح مادة (أصل) .

(4) انظر أيضاً لسان العرب مادة (أثل) وناج المروس مادة (أثل) .

(5) انظر شرح لامية العجم للعكبري ، ص 207 .

(6) انظر شرح نشر العلم في شرح لامية العجم ، للحضرمي لوحة رقم 13 وقد ذكر الإمام السيوطي هذا المعنى في شرحه للامية ص 5 .

(7) انظر شرح لامية العجم للإمام الثّميري مخطوط لوحة رقم (15) .

(8) انظر شرح لامية العجم للإمام زكريا الأنصاري مطبوع ص 57 .

وذكر الإمام المنياوي أن مجد مثل نهر مصدر مجّد الرجل كنصر وكرم ، وذهب الإمام البياضوري إلى أن المجد هو الكرم والشرف ، وهو مصدر مجد ككرم فهو مجيد ، ولا يكون الرجل مجيدا إلا إذا كان له أباء متقدمون في الشرف بخلاف انحسب والكرم ، فيكونان في الرجل وإن لم يكن لأبائه شرف (1) .

وعلى هذا تطابقت آراء العلماء مع ما ذكره الإمام الصفدي ولكن الإمام الدماميني ذكر بعد ذلك أن دعوى الصفدي مجردة لم تعضد بشهادة نقل ، فلا ينتفت إنيها ، وأن ذكره بينت امرئ القيس مؤيدة كلام ابن السكيت هو باطل .

والسبب في قول الدماميني أن دعوى ابن السكيت منتقضة ، هو أن المجد من حيث هو أعم من أن يكون مؤثلا أو غير مؤثلا ، لا يكون إلا من جهة الأباء ، والدليل الذي أورده على تقدير تسليم انحصار المنازع فيه أولا ، لا يفيد إلا أن المجد المقيد بكونه مؤثلا هو الموروث ، فكيف يدل على أن المجد مطلقا لا يكون إلا موروثا ، وهل ذلك من باب إقامة الدليل الخاص على المدعي العام ؟ .

رد الإمام ابن أقيرس على هذا بأن مأخذ الحصر فمن صريح كلام ابن السكيت من قوله : الشرف والمجد إنما يكونان في الأباء (2) وكلمة إنما ، تفيد الحصر على الصحيح وإنما إطلاقه عليه بقيد التائيل الذي وقع وصفاً به فمأخذه كلام الجوهري ، لأنه فسره بالتأصيل ، والتأصيل والأصل واضح إطلاقه على الأباء الذين هم أصول بالنسبة إلى الفروع الذين هم الأولاد ، فإذا أطلق الحصر على المجد المجرد عن وصف التأصيل ، فإطلاقه على الموصوف به بالطريق الأولى؛ أخذه الصفدي فهما من كلام القوم ، فإن قلت : من أين أخذ كون شعر امرئ القيس مؤيداً لنقل ابن السكيت ؟ قلت : من حكاية شراح شعره (3) في كونه

(1) انظر تحفة الراي على لامية الطبراني ص 10 و شعبة الذم على لامية العم ص 7 .
(2) تجدر الإشارة إلى أن أسلوب القصر في نص ابن السكيت لم يكن باتماً ، بل كان نصه كالتالي : " والشرف والمجد لا يكونان إلا بالأباء " فلاحظ خطأ الشيخ الصفدي في نقله لأسلوب القصر عن ابن السكيت ، كما يلاحظ متابعه الشيخ الدماميني لمصنف في خطئه نقل أسلوب القصر فجما كما هو واضح .
(3) انظر ديوان امرؤ القيس ص 42 .

طالباً الملك مدّعياً أنه في أصوله ولا يخفى كونه موروثاً إذا كان في أصوله وهو يطلبه بعد فقده ، ويدلّ عليه قوله :

وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي

.....

يعني في الأصالة (1) ويحتمل أن المجد ممّا يكتسبه الرجل بنفسه بدليل قوله (أسعى) والسعي إنما يكون بتحصيل ما لم يكن للإنسان قال الصفدي : " الوراثة لا يسعى لها ، لأنها حاصلة ، هذا إن قلنا إن اللام هنا للتعليل وإن قلنا إنها لشبه الملك (2) فيترجح قول ابن السكيت (3) .

وذكر الصفدي في أثناء تفسير البيت السابق : " وقد أخذ الطغراني هذا المعنى من أبي العلاء المعري (4) حيث قال :

وافقتهم في اختلاف من زمانكم .. والبذر في الوهن مثل البدر في السخر (5)

فيذا هذا ، خلا أن ذلك في الشمس وهذا في القمر ، ولكن قول المعري الطف عبارة ، وأحسن بشارة وإشارة ، لأن الطغراني أغرب في لفظتي راد والطفل ، وعذوبة الألفاظ أمر مهم في البلاغة " (6) .

وكان اعتراض الدماميني بأن الإغراب في اللفظ هو الإتيان به غريباً ، وقد نصّ بعض الأئمة على أن الغرابة هي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا

(1) انظر تحكيم العقول بأقول البدر بالنزول لابن أقيس 87 .
(2) لام شبه الملك هي التي تقع بين ذاتين ثلثيهما لا تملك حقيقة ، وإنما تختص بالأولى دون تملك من إحداهما للأخرى نحو : المرح لكابة ، أو أولاهما لا تملك ، كلفت لي وأنا لك وقد تقع اللام قبل الذاتين نحو : لأخي ابن تكي ، فإن وقعت بين معنى وذات نحو : الحمد لله ، كلفت للاستحقاق ، وقد يعبر عن الجميع بلام الاختصاص انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 20/2 .
(3) هذا تعقيب للصفدي بعد إيراده لنص ابن السكيت ، انظر الغيث المسجم 88/1 .
(4) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان بن داود بن المطهر بن زيك بن ربيعة التتوخي المصري ولد سنة 363 هـ بعمرة النعمان وبها توفي سنة 449 هـ له تصانيف في اللغة والأدب تروى عن الماتنين ، من أشهرها رسالة الغفران ، وسقط الزند . انظر معجم الشعراء 88/2 . والأعلام 157/1 .
(5) البيت من البسيط . هو في شروح سقط الزند للمعري 142/1 .
(6) الغيث المسجم 90/1 .

مأثومة الاستعمال ، وعلى كل تقدير فالدمامي لا يسلم بأن كلمتي (الراد والطفل) من الكلمات الغريبة كما قال الصفدي ولا من الغريب المستكره في الذوق (1).

وقد ذكر ابن أقيرس بأن قول المعري (وانبدر في النوهن) أنطف وأخف وأرشق من قول الطغراني (راد النضح) وأن لفظة السحر أنطف من انطفئ وأخف ، فالصفدي أراد بقوله : فأغرب ، الأمر النسبي لا الغريبة المفسرة بكون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ، ولا مأثومة الاستعمال ، لأن هذا مما يدركه الأصاغر فضلا عن الأكابر ، ثم إن نعت الصفدي بقوله : (عذوبة الألفاظ أمر مهم في البلاغة) يعنى أن هذا الوصف قد اتصف به أبو العلاء في هذا البيت دون الطغراني ، وذكر بأن هذا حكم صحيح لا ينقض فيتعين تأمله بعين الأنصاف (2).

فالمفهوم من هذا الخلاف بينهما أن الإمام الصفدي أراد بكلامه المقارنة بين بيتي المعري والطغراني فذكر أن البيتين متشابهان في المعنى ، عدا أن المعري استعمل الفاظا أرق من التي ذكرها الطغراني فقال الصفدي : قد أغرب الطغراني في لفظتي (راد والطفل) ولم يذكر لمعنى قوله أغرب إلا مقابله وهو كلمة عذوبة ، مما جعل ضده مدخلا للإمام اندماني الذي فسّر قوله أغرب بأنه من الغريبة التي هي الكلمة الوحشية الغريبة الاستعمال ، وذكر أن هذه الألفاظ في رأيه ليست من الغريب الوحشي ولا الثقيل المستكره ، وهذه نقطة الاعتراض التي بين فيها الإمام ابن أقيرس بأن الصفدي أراد بقوله أغرب (ابتعد عن اللفظ المراد) وليس كما ذكر الدمامي بقوله الغريبة هي الكلمة الوحشية ، مع أنه من الواضح للعيان أن الفاظ المعري أنطف وأخف وأرشق ، والدليل على الصفدي لم يقصد بـ(أغرب) معنى وحشية اللفظ ، أنه ذكر أن عذوبة الألفاظ أمر مهم في البلاغة ، وهو بحسب رأيه ما اتصف به بيت المعري دون بيت الطغراني، ولعل الإمام ابن أقيرس حين انتصر للإمام الصفدي رأى أن لا مأخذ على الصفدي في كلامه فهو عالم جليل ، وهذا الكلام في البلاغة لا يخفى على أصاغر الطلبة فما بالك برجل علم كالإمام الصفدي

(1) انظر المخطوطة نسخة 1 - النوحة رقم 10 .

(2) انظر تحكيم القول ص 90 .

له باع طويل في هذا العلم ، في حين أن الإمام الدمايني فسّر الكلام كما جاء في
مقامه . وأخذ المعنى البلاغي المعروف لكلمة (انغرابه) وضيقه على بيت الطغراني
فلم يجد لألفاظه وحشية ولا استتقال على السمع ، فلا يمكن اعتبار هذا الموضع
اعتراض بقدر اعتباره اختلاف في ذوق كل منهما واستشعاره للكلام.

وقال في البيت الثامن:

أريدُ بَسْطَةَ كَفِّ أُسْتَعِينُ بِهَا .. عَلَى قَضَاءِ حُقُوقِ لُغْلَى قِبْلِي

معنى البيت: أطلب بامتداد بعدي عن وطني ، وموالاتي السفر وتجشّم مشاقه ، سبعة أي ثروة أساعد بسببها على أداء عادات ثابتة ثبوت مروءة جهتي للصفات الشريفة.

قال الإمام الصفدي: " القبل: الطاقة ، يقال: مالي به قيل ، أي : طاقة " (1).

اعترض الإمام الدماميني قائلاً: " القبل : وإن كان بمعنى الطاقة ، فلا معنى له هنا إذ لا ينتظم معه التركيب الواقع في البيت بالتفسير المذكور ، وإنما مراده شيء آخر، ومنه قول الجوهري : يُقال لي قِبل فلان حقاً : أي عنده (2) فبهذا يفسر كلام الطغراني ولا ينبغي أن يُقال فيه غير هذا ، ولا يحتاج معه إلى تمحل وتكلف " (3).

رد ابن أقرس على الدماميني كلامه بأن دعوى عدم انتظام المعنى معه دعوى باطلة منكردة للأذواق السليمة ، بل عند من له أدنى ذوق ومعرفة بالساليب الكلام لأن انتظام الكلام معه هكذا ، على قضاء حقوق للعلی في طائفتي أو وسعي طبعاً وسجية ، لا تكلف فيه ولا تمحل ، وذكر الإمام البطاوري أن قبلي بكسر القاف وفتح الباء أي عندي وفي ذمتي ، ولي قبلي بكسر القاف أي عنده (4) وذكر الإمام السيوطي أن معنى (قبيل) في بيت الطغراني هو الجهة قبلي أي جهتي (5) واختاره الإمام الحضرمي ومنه قيل المشرق والمغرب أي جهتي (6).

والعجيب أن الإمام الصفدي صرح بهذا المعنى بعينه في الكلام على نصب (قبيل) بأنه منصوب بنزع الخافض على أنه ظرف مكان ، فكانه قال : على قضاء حقوق للعلی في طائفتي ووسعي ، وما أقدر على الإتيان به ، وهذا المعنى لا ينكره أحد (74).

ثم انتقل الصفدي بالكلام إلى موضع آخر من بيت الطغراني قائلاً : " ولقد رأيتُ بعضهم بالغ في إثبات اليد ، وأستشهد على ذلك بقوله - تعالي -

(1) الغيث المسج 213/1 وشرح الذميري على لامية العجم لوحة رقم 42 .

(2) الصحاح مادة (قبل).

(3) المخطوطة نسخة 1 - اللوحة رقم 20 .

(4) انظر تحكيم العقول ص 107 ، وانظر شافية الأجم على لامية العجم للبطاوري ص 14 .

(5) انظر شرح لامية العجم ، للسيوطي ص 6 .

(6) انظر نشر العلم بشرح لامية العجم للحضرمي ، لوحة رقم 8 ، ومخطوط شرح لامية العجم لزين العابدين الأنصاري ، لوحة رقم 4 .

(7) تحكيم العقول بقول النثر بالتزول ، ابن أقرس 107 .

: «وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ» (1) فَقَطَّعَتْ مِنْ كَلَامِهِ مَقِيقًا وَتَقَيَّرَتْ سَدَّ هَذِهِ (2) وَقَالَتْ لَهُ : الْإِيدُ هَذَا الْقُوَّةُ ، وَمِنْهُ الْإِيدُ وَالْمُؤِيدُ وَاتِّبَاعُ (3) فَتَوَكَّنَ الْمُرَادُ بِهِ جَمْعُ يَدٍ لِأَنَّ اثْنَاءَ فِي آخِرِهِ فَقِيلَ : بِـ (أَيْدِي) ، لِأَنَّ هَذِهِ اثْنَاءَ أَصْنِئَةً لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا ، لِأَنَّ أَصْلَ (يَدٍ) هُوَ (يَدِي) وَالْجَمْعُ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا " (4).

فَكَانَ لِلْإِمَامِ الدَّمَامِينِيِّ مَوْقِفٌ وَاضِحٌ مِنْ اسْتِهْزَاءٍ بِخَصْمِهِ ، إِذْ أَنَّهُ قَدْ بَالِغٌ فِي التَّشْنِيعِ عَلَيْهِ ، وَإِنَّهُ أَجْدَرُ بِالِاسْتِهْزَاءِ ، لِأَنَّهُ أَوْرَدَ كَلَامًا سَاقِطًا ، فَذَكَرَ مُعْتَرِضًا : " فَيْلَ يَقُولُ مَنْ لَهُ الْإِمَامُ يَعْلَمُ الْعَرَبِيَّةَ : أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ جَمْعُ (يَدٍ) لَقِيلَ فِيهَا بِـ (أَيْدِي) بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ لَكُونَهَا أَصْلِيَّةً ؛ وَلَيْتَ هَذَا الْبَاحِثُ الْفَاضِلُ رَاجِعَ أَوَائِلِ الْكُتُبِ الْمُنْتَشِرَةِ بَيْنَ الْمُبْتَدئين ، فَاطَّلَعَ فِيهَا عَلَى كَيْفِيَّةِ الْعَمَلِ فِي (قَاضٍ) " (5).

فَإِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ أَيِ (أَيْدٍ) عَلَى تَقْدِيرِ كُونِهَا جَمْعًا لـ (يَدٍ) تَكُونُ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فَيُقَالُ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ : (أَيْدِي) اسْتَقْلَلْتُ الضَّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتْ ، ثُمَّ اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ ، الْيَاءُ وَالتَّنُونُ ، فَحُذِفَتْ الْأَوَّلَى مِنْهُمَا لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَفِي حَالَةِ الْجَرِّ اسْتَقْلَلْتُ الْكُسْرَةَ عَلَى الْيَاءِ بَعْدَ كُسْرَةٍ ، فَحُذِفَتْ ، ثُمَّ اتَّحَى السَّاكِنَانِ فَحُذِفَ أَوَّلُهُمَا فَقِيلَ بِـ (أَيْدٍ) هَكَذَا.

وَقَدْ وَرَدَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي بَابِ الثَّوْرِيَّةِ الْمُرْتَبِطَةِ عِنْدَ بَعْضِ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ ، لِأَنَّ كَلِمَةَ (أَيْدٍ) فِي الْآيَةِ لَهَا مَعْنِيَانِ : بَعِيدٌ وَهُوَ الْقُوَّةُ ، وَقَرِيبٌ وَهُوَ الْجَارِحَةُ الْمَخْصُوصَةُ وَقَدْ أُرِيدَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْمَعْنَى الْبَعِيدَ ، وَقُرْنٌ بِالْقَرِيبِ مَا يَلَانِمُهُ وَهُوَ الْبِنَاءُ فَذَكَرَ الدَّمَامِينِيُّ أَنَّهُمْ جَوَّزُوا أَنْ تَكُونَ (أَيْدِي) فِي الْآيَةِ جَمْعُ يَدٍ (6).

قَالَ الْإِمَامُ الدَّمِيرِيُّ : " إِنَّ قِيلَ مَا الْفَائِدَةُ فِي تَشْبِيهِ الْيَدِ هُنَا ، فَالْجَوَابُ إِنَّ فُسْرَنَا الْيَدَ بِالنَّعْمَةِ فَالْمُرَادُ نِعْمَةُ الدُّنْيَا الْبَاطِنَةُ وَالظَّاهِرَةُ ، أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِالدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، أَوْ أَرَدْنَا الْقُوَّةَ وَالْمُرَادُ الْاِقْتِدَارُ عَلَى الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ وَالْخِذْلَانِ وَالنَّصْرِ ، أَوْ الْغَنَى وَالْفَقْرَ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ " (7).

أَمَّا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَقْبَرِسَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُسَلَمُ أَنَّ الْآيَةَ مِنْ بَابِ الثَّوْرِيَّةِ أَصْلًا ، وَسَنَدُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّ النُّفُظَ إِذَا كَانَ مَوْضُوعًا بِإِزَاءِ مَعْنَى يَخْصُهُ لُغَةً فَتَحْمَلُهُ مَعْنَى آخَرَ يُحْتَمَلُ لَا لِدَاعٍ لَطِيفٍ ، وَلَا لِنَكْتَةٍ يَحْصُلُ مِنْهَا عَلَى مَعْنَى ظَرِيفٍ مُسْتَقْبِحٍ عِنْدَ أَهْلِ

(1) الآية 47 من سورة الذاريات .

(2) يقال : دَهَتْ الْحَجَارَةُ وَدَهْنَتْهَا إِذَا دَحْرَجَتْهَا ، انظر لسان العرب مادة (دهه).

(3) انظر الصحاح مادة (أيد).

(4) الغيث المسجم 219/1 ، 220.

(5) المخطوطة نسخة أ. لوحة 20.

(6) انظر المخطوطة نسخة أ. اللوحة رقم 22.

(7) شرح التبريزي على لامية المعجم ، لوحة رقم 42.

الذوق من علماء هذا الفن ، فكيف بهذا المقام الذي يجب الاعتناء فيه بقيام الأدلة العقلية والنقلية على نفي كونه تعالى متصفاً بشيء من سمات المخلوقات ، وعلى نفي التجسيم والتشبيه بشيء من الكيفيات والخطب في ذلك عظيم .

ذكر صاحب الصحاح يند الرجل إذا اشتد وقوي ، والأيد والأد هو القوة أما قوله - تعالى - : (وَالسَّاءَ بَنَاتًا بِأَيْدٍ) فتمثيل وتصور لعظمته تعالى ، وردة على من هاجم الصفدي واعتبر الآية من باب التورية المرشحة (١).

ومؤاخذه الدماميني بقوله : لو كان المراد جمع (يد) لأثبت الباء في آخره فقيل (بأيدي) فمراده في الوقف ، أثبت ابن الأنباري في أسرار العربية أنك إن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا النوع - أي نوع قاض المعنى - كان لك فيه مذهبان : إسقاط الباء وإثباتها ، واختلف في الأجود منها ، فقال سيبويه : الحذف وقال يونس : الإثبات ، وهو أوجه ، لأن الباء إنما حذفت لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف ، فوجب رد الباء (٢).

وإن كان كذلك ، فمن هو أولى بالتشنيع من المثبتين في صفاته تعالى ما لا يليق بمقام التعظيم (٣).

أسرار العربية
١٩٧

(١) انظر الصحاح مادة (أيد)

(٢) هي عبارة ابن الأنباري ، في كتابه أسرار العربية ص ١١٤ وهو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري الملقب كامل الدين النحوي. كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو، سكن بغداد من صباه حتى مات، كان زاعداً عفيفاً له مؤلفات منها أسرار العربية، ونزهة الألباء، توفي سنة ٥٧٧ هـ انظر الأعلام ٣٢٧/٣، وإنباء المرأة ١٦٩/٢.

(٣) انظر تحكيم العقول ص ١٠٧/١٠٨.

وقال في البيت التاسع:

والدَّهْرُ يَعْكِسُ آمَالِي وَيَقْتَبِعُنِي .. مِنْ الْغَنِيمَةِ بَعْدَ الْكَدِّ بِالْفَقْلِ

معنى البيت : والزمن يردُّ عليَّ ما أرجوه، ولا يعطيني إياه ، ويجعلني بعد التعب في السَّفر والتَّغَرُّب راضياً بالرجوع بدل الغنيمة التي هي مطمحي في تكبُّد المصاعب.

قال الصفدي: " انجواب عن الإيراد الذي أورده عبد القاهر⁽¹⁾ هو أن الكلام إنما هو في اصطلاح النحاة، وهذا المصطلح، إنما هو فيما يُعرض لأواخر الکنم من الرفع والنصب والجَر، لا تصائب الكلمة تارة بانفعالية، وتارة بالمفعولية وتارة بإضافة إلى غير ذلك، فإذا قلنا: (خلق الله السموات والأرض) قلنا: هذه الكلمة المركبة المسموعة سَمِيَّهَا في اصطلاحنا فعلاً، وفاعلاً ومفعولاً، فرفعنا اسم الجلانة (الله) على أنه فاعل، ونصبنا (السموات والأرض) على المفعولية، ولا يلزمنا من هذه العبارة التي أوقعناها على هذه الألفاظ أن يكون المعنى في الأصل قد وقع وتجدد، لأن الألفاظ أدلة على المعاني والدليل غير المدلول، ولأن الاسم غير المسمى وإلا لزم احتراق قمم من تلقظ بالنار، والصحيح أن الاسم غير المسمى، ولزم إذا قلنا أعدم الله العالم وأقام القيامة وأما زيداً، أن يكون هذا كله قد وقع الآن وتجدد، ونحن نجد هذا باطلاً، على أنني أعتقد أن الإمام رحمه الله⁽²⁾ كان يعتقد ببطالان الإيراد، وإما أورده مغالطة، وإظهاراً لصناعة البحث لا غير⁽³⁾.

اعترض الدماميني بأن الإيراد غير ذلك فهو أن المفعول به عبارة عما كان موجوداً، فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر نحو: ضربتُ زيداً، فإن (زيداً) كان موجوداً والفاعل أوجد فيه الضرب، والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً، بل كان عدماً محضاً، والفاعل يوجده ويخرجه من العدم، والعالم في قوله: خلق الله العالم، كذلك، فإنه كان عدماً محضاً، والله تعالى - أخرجه من العدم إلى الوجود وهو مختار ابن الحاجب وتبعه جمال الدين بن هشام فيه (4).

(1) هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني - عالم النحو والبلاغة المتكلم على مذهب الأشعري والفقيه على مذهب الشافعي، انظر ترجمته في الدرر الكامنة 174/3، وبنية الوعاة 2/355.

(2) الإمام يقصد به الإمام عبد القاهر الجرجاني - الذي ذكره أولاً.

(3) الغيث المسج 1/233.

(4) انظر المخطوطة، نسخة 1، لوحة رقم 23.

والى ذلك ذهب الإمام السيوطي عند كلامه على إعراب قوله - تعالى - : ﴿ خَلَقَ

اللَّهُ السَّمَاوَاتِ ﴾ (١) فنذكر أن المهم معرفة أن المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلُ إيجاد، والذي غرَّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون للمفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى نظير نهم أنه لا يختص بذلك لأن الله تعالى مُوجد للأفعال والذوات كلها، ولا مُوجد لها في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى ، وممن قال بهذا القول الذي ذكر الجرجاني وابن الحاجب (2)

وهو ما ذكره ابن الحاجب في شرحه الآية المذكورة حيث ذكر بأنه إذا قيل إن الخلق هو المخلوق ، فواجب أن تكون (السموات) مفعولاً مطلقاً لبيان النوع، إذ حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق أن يكون اسماً لما دلَّ عليه فعن الفاعل المذكور، وهذا كذلك لأننا بنينا على أن المخلوق هو الخلق ، فلا فرق بين قولك: خَلَقَ اللهُ خلقاً، وبين قولك: خَلَقَ اللهُ السماوات ، إلا ما في الأول من الإطلاق وفي الثاني من التخصيص، فهو مثل قولك: قعدتُ قعوداً، وقعدتُ القرفصاء، فإن أحدهما للتأكيد والثاني لبيان النوع، وإن استويا في حقيقة المصدرية وهذا أمرٌ مقطوع به بعد إثبات أن المخلوق هو الخلق (3).

والذي قال إن المخلوق غير الخلق وإنما هو متعلق الخلق، وجب أن يقول: إن (السموات) مفعول به، مثله في قولك: ضربتُ زيداً، ولكنه غير مستقيم لأنه لا يستقيم أن يكون المخلوق متعلق الخلق (4).

وذكر الشيخ التبريزي في شرحه للحاجبية عن هذه الشبهة أنه لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل، وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء أكان موجوداً في الخارج نحو: ضربتُ زيداً ، أو ما ضربته ، أم لم يكن موجوداً، نحو قولك : عدمُ زيدٍ وبُيُوتُ الدار ، فإن الأشياء تتعلق بفعل الفاعل

(1) الآية 44 من سورة العنكبوت.

(2) انظر الأشباه والنظائر في النحو 90، 91/4.

(3) انظر لمثلي ابن الحاجب 702، 703/2.

(4) انظر المعنى 317/2، مسجلة رقم 898 .

حسب عقليته، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد، وذلك لا يخرج عن كونه مفعولاً به (1).

وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني (2) في شرحه للحاجبية أيضاً بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر، فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولاً، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي أن لا يكون موجوداً ، وإلا كان تحصيلاً للحاصل (3).

وقد استعظم الصفدي الإشكال ، وذكر إن النحاة كيفما حاولوا رسم المفعول به لا يخلصون من إيراد عبد القاهر الجرجاني في إعراب (خلق الله العالم) فإذا قيل: خلق الله السموات والأرض ، سمينا (خلق) فعل ، والعلم الشريف فاعلاً والسموات والأرض مفعولاً به ، لوقوع فعل الفاعل عليها من غير نظر إلى معنى المفعول، هل هو واقع أو غير واقع ، وهو كلام طويل ، لا طائل تحته، فإنه لا يخلو إما أن يريد بفعل الفاعل المصطلح عليه بين القوم، وهو الكلمة المفترن معناها بأحد الأزمنة الثلاثة ، وهو الظاهر من كلامه ، أو الحدث المفهوم من الفعل الاصطلاحي ويقول معزراً كلامه بأن لا سبيل إلى الأول ، لأن الفعل الاصطلاحي لا يتصور وقوعه على شيء أثبت ، ولا يتصف به فاعل ، ولا يقع على مفعول ، ولا سبيل إلى الثاني ، لأن وقوع الحدث المفهوم من الفعل على المفعول يستدعي تقدم وجود ذلك المفعول، ضرورة أن المفعول به ما كان موجوداً قبل إيقاع الفعل عليه فيعود السؤال ولا يوجد جواب عنه (4).

أما قول الصفدي بأنه لا يلزمنا من هذه العبارة التي أوقعناها على هذه الألفاظ أن يكون المعنى في الأصل قد وقع وتجدد وقوله : لأن الألفاظ أدلة على المعاني والدليل غير المدلول ، فاعترض الدماميني بذكر أنه وإذا كان الأمر كذلك ،

(1) تاج الدين التبريزي : هو علي بن عبد الله بن أبي بكر التبريزي ، ولد سنة (677هـ) بآذربيجان، من فقهاء الشافعية ، له : المبسوط في الأحكام ، وشرح الحاجبية مخطوطتان ، مات بالقاهرة سنة (746هـ) انظر بغية الوعاة 171/2 .

(2) الأصفهاني : هو محمود بن عبد الرحمن ، ولد في أصفهان سنة (674هـ) له شرح كافية ابن الحاجب ، وشرح منهاج البيضاوي ، توفي سنة (749هـ) انظر بغية الوعاة 278/2 .

(3) كلام الإمامين التبريزي والأصفهاني نقلًا عن السيوطي في الأشباه والنظائر 92، 91/4 .

(4) انظر الفهيم المسحوم 233/1 .

أفيلزم من هذا عدم رعاية المعنى الذي وُضع اللفظ بإزائه ، وعدم اعتباره لو تدبر معنى قول النحاة المفعول به اصطلاحاً وهو ما وقع عليه فعل الفاعل (1).

وقول الصفدي أن الاسم غير المسمى ، وإلا لزم احتراق فم من قال: نار (2) كان اعتراض الدماميني هو على تقدير ادعاء أن الاسم هو عين المسمى لا يلزم ما قاله الصفدي ، فإن الألفاظ موضوعة بإزاء المعاني الذهنية ، وهي صور ما في الخارج لا عينه ، ولا يلزم من دلالة اللفظ على الصور الذهنية أن تكون الأعيان الخارجية موجودة في اللفظ ، فالملازمة التي ذكرها ممنوعة ، وسند المنع ما قيل هذا (3).

أما ابن أقرس في تحكيمة فذكر أن الحصّ يشهد هنا أي الكلامين أطول ، وقول الصفدي لا طائل تحتها نصيب ، نشأ عن عدم التأمل في المعنى ، فإن معنى كلامه راجع إلى ما أجاب به التبريزي في شرح الحاجبية ، وهو معنى شرط وجد المفعول به في الأعيان ، والإثبات شرط توقف عقلية الفعل عليه.

قول الدماميني ويلزم القائل بهذا- يعني بشرطية الوجود- أن قولنا: أعدم الله العالم وأقام القيامة، وأمات زيداً ، أن يكون هذا كله قد وُجد الآن وتجدد، وهذا باطل قطعاً فثبت عدم شرطية الوجود في الأعيان وعلم من هذا التقدير أنه لا موقع لما ذكره من الترديد عند من له نظر حديد، وعلم سقوط جعله قوله: ولا يلزمنا من هذه العبارة التي أوقعناها على هذه الألفاظ أن يكون المعنى قد وقع وتجدد، ظاهراً في كونه أراد أن الفعل الاصطلاحي قد وقع على المفعول به الاصطلاحي، وأنه لا تغرض في ذلك إلى المعنى الذي وضع عليه اللفظ، وإنما ظهوره فيما قُدم من عدم شرطية الوجود.

وأما كلام الصفدي: "والاسم غير المسمى" فلا حاجة له في هذا المقام والصفدي إنما ذكره على سبيل الاستطراد وذلك لا ينسب له ، لأنه مسبوق به من دهر طويل، وهي مسألة موضوعة في كتب الكلام، وفيها خبط لا يعلم كنه حقيقته إلا الملاك العلام ، ولعل المتعقب بظاهر كلامه مفتون، وباطنه من هذا الفاضل بالحسد مشخون، وكفى الصفدي - رحمه الله- قول القائل:

ولا خلاك الله من حاسد .. فإن خير الناس من يحسد (4)

(1) انظر المخطوطة نسخة أ- لوحة رقم 22 .

(2) انظر الغيث 233/1 .

(3) انظر المخطوطة لوحة 22.

(4) انظر تحكيم العقول ص 137 ، 138 .

وقال في البيت الثالث عشر :

والركب ميلٌ على الأكوار من طرب .. صاح وآخر من خمر الكرى ميل

معنى البيت: أصحابي الذين تقدّموا في قولي : (ولجّ الركب في غدلي) منحنون على رحالهم ، فريق نشط يقظ لم يتغلب عليه النوم ، وفريق آخر خمل متناقل من تغلبه عليه.

قال الإمام الصفدي : "مينّ : كان أصل ميل ، ميلا بضم الميم كما يقول : أحمر حمر ، ولكنهم استقلوا الضمة قبل حرف العلة ، وهو الياء ، فقلّبوا الضمة إلى جنس ما بعدها فكانت كسرة ، كما في بيع وقيل ، وكما في ميعاد وميزان الأصل ضم أوائل هذه الأربعة ، ولكن فعلوا ما ذكرت لك " (1).

اعترض الدماميني قائلا : "هذا صريح في أنّ أصل كل واحد من (ميزان و ميعاد) مفعّل بضم الميم ، وهذا لعمري غاية العجب ، فإن كل من هاتين الكلمتين فاوها واو ، لأن أصل (ميزان) مأخوذ من الوزن و (ميعاد) من الوعد ، فإذا كانت الميم مضمومة كما قال ، فما الموجب لقلب هذه الواو ياء ؟! مع أنّ الياء لو وقعت في هذا المحل ، وكان قبلها ضمة قلبت واوا كما في (موقظ و مؤسر) إذ أصلها (مُيقظ ، مُيسر) هكذا بضم الميم ، وهما مأخوذان من اليقظة والنيسر ، فقلبت الياء واوا لوقوعها ساكنة بعد ضمة ، فلا وجه حينئذ لقلب الواو ياء في هذا الموضع ، ثم لا خلاف في أنّ وزن (ميزان وميعاد) (مفعّل) بكسر الميم ، وإنّ هذه الكسرة أصلية فما هذا الخط ؟ " (2).

لا خلاف في أنّ الصفدي والدماميني متفقان حول أصل (ميل) وهو (ميلا) بضم الميم ، فاستقلوا الضمة قبل حرف العلة فقلّبوا الضمة إلى جنس ما بعدها فكانت كسرة ، وهذا مثله مثل (بيع ، بئع) .

ذكر سيبويه في باب ما ثقل فيه الواو ياء ، أنه إذا سُكنت الواو وقبلها كسرة ، مثل: ميزان ، ميعاد ، فترك الواو في (ميزان) أثقل ، من قبيل أنه ساكن بعد كسر فليس يحجزه عن الكسر شيء ، فقلب الواو ياء لمناسبة الكسر ، لأنّ الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلب ياء كما في ميزان وميعاد ، فالياء تكون بدلا من الواو إذا انكسر ما قبلها وهي ساكنة ؛ فإن زالت الكسرة أو تحركت ؛ رجعت الواو إلى

(1) الغيث المسجم 304/1.

(2) المخطوطة نسخة 1 - لوحة رقم 28 ، وانظر شرح المفصّل لابن يعيش 32/10.

أصلها كما في قولك في التفسير: موازين ، مواعيد ، موافيت ، وكذلك تقول في التحقير: مؤيزين ، مؤيعيد ، مؤيقيت (1).

فكلام الصفدي الذي اعترض عليه الدماميني هو قوله في (ميزان ، ميعاد) أن الياء وقعت ساكنة بعد ضم ، فأوانت الكلمات مضموم ، وبسبب انتقال الضمة قبل الياء نطقاً ، قلبوا الضمة إلى جنس ما بعدها وهي الياء إلى كسرة ، قياساً على (مئل) فقد قلبت انضمة هنا كسرة ، لمناسبة الياء ، بل أن ميزان من وزن إذا ثقل شيء بشيء مثله ، كأوزان انثراهم ، وميعاد من وعد ، فجازوا به على الأصل ولم يُعلوه لأنه ليس بمصدر ، وإنما هو هيئة الحالة (2).

فالقاعدة هي أن (ميزان ، ميعاد) أصولها هي (موزان ، موعاد) ثم قلبت الواو إلى ياء لمناسبة الكسرة قبلها ، فأصبحت (ميزان ، ميعاد) كما ذكره سيبويه وهو مشهور في كتب النحو (3) ولهذه القاعدة عكس في كلمتي (موقظ ، مؤسر) إذ أصلهما (مُيقظ ، مُيسر) هكذا بضم الميم بعده ياء ساكنة لأنهما مأخوذان من اليقظة واليسر ، فقلبت الياء واوا لمناسبة الضم وهي على هذا.

وأما (بيع) فحصل لها مثلما حصل لـ(مئل) ، فقد وقعت الياء ساكنة بعد ضم فقلبت الضمة إلى كسرة لتناسب الياء ، و(قيل) أصلها (قول) نقلت كسرة الواو إلى الحرف الذي قبلها بعد حذف الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسر ، مثلها مثل ميزان و ميعاد.

ولم يرد في الغيث أن الصفدي قال : الأصل في ميزان ، ميعاد ، مفعال أو مفعال ، بكسر الميم وبضمها ، وذكر الدماميني في المخطوط فقط أن الأصل في ميزان وميعاد (مفعال) بكسر الميم .

لكن ابن أقيرس أورد أن الدماميني ذكر (مفعال) بضم الميم وربما اطلع هو على نسخة آخر ، ولا يسلم بأن كلامه صريح في أن أصل (ميزان ، ميعاد) مفعال بضم الميم بل إن الأصل ضم ما قبل الواو الساكنة فيهما لاستئصال الانتقال من الكسرة إليها ولهذا قلبوا الياء واوا بعدها للمجانسة ، لا في موقظ و مؤسر ، ولكنهم لما أردوا بها اسم الآلة من الوزن أدخلوا الميم المكسورة في محل ما يستحق الضم ، وكان بحسب الأصل كما تقدم ، فقلبوا الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار (مفعالا) كما من حق اسم الآلة .

(1) انظر الكتاب 335/1 ، وانظر شرح المفصل 31/10 ، وانظر المختضب للمبرد 200-228 / 1 .

(2) انظر لسان العرب مادة (وزن) .

(3) انظر الصحاح مادة (وزن) ، وانظر المتصف 287/1 ، وانظر الممتع في التصريف 437/2 ، وانظر الوجيز في التصريف لعبد الرحمن الأنباري ، ص 47 .

فعلى هذا يحسن قوله: والأصل ضمّ أوائل هذه الأربعة ، أمّا في (ميزان . ميعاد)
فاعتبر أن الأصل ضمّ ما قبل الفوار الساكنة، فصار إلى ما صار إليه بالتصريف (i).

(1) انظر تحكيم العقول لابن الجرمي ، ص 162.

وقال في البيت الخامس والعشرين:

يُشْقَى لِدَبِغِ الْعَوَالِي فِي بُيُوتِهِمْ .. بِنَهْلَةٍ مِنْ غَذِيرِ الْخَمْرِ وَالْعَسَلِ

معنى البيت: يبرأ في بيوت رجال هذه القبيلة من أثرت فيه قنود نسانهم ، بشربة من غدير الخمر والعسل الذي هو كفاية عن حلاوة الرضاب وتأثيره في نفوس راشقيه.

قال الصفدي: " يشقى : فعل مضارع مغير لما لم يسم فاعله ... ويكتب بالياء لأنه من شقيت " (1)

اعترض الدماميني قائلا : " هذا يدل على معرفته بعلم الخط (2) ، فإن قوله : يكتب بالياء لأنه من شقيت ، يدل على أن كونه من ذوات الياء هو الموجب لكتابتها بالياء ومقتضاه أنه لو لم يكن من ذوات الياء لكتب على خلاف ذلك ، مثل : ترجى فإنه من (رجوت) فليس من ذوات الياء ، فينبغي أن لا يكتب بالياء ، وهو خلاف المنصوص لأئمة الخط ، لأنهم نصوا على أن كل ألف تقع رابعة فصاعدا في اسم أو فعل نحو : المغزى ، يغزى ، تنبيهها على أنها تكتب في التثنية ياء ، أو أنها مما يمال إلا فيما قبلها ياء ، فإنها تكتب بالالف كراهة اجتماع صورة اليائين نحو : الدنيا ، واستثنوا من ذلك نحو : يحيى ، ربي ، علمين فإنهما يكتبان بالياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا أو صفة ، ولم يعكسوا لاستثقال الصفة والفعل ، والالف أخف من الياء فأعطوا كلا ما يناسبه فانظر بعد ما بين هذا الكلام وما قاله الصفدي " (3)

ذكره سيبويه في باب ما كانت الياء والواو فيه لامات (4) أنهم إذا وقعن لامات أشد اعتلا وأضعف ؛ لأنهن حروف إعراب وعليهن يقع التنوين ، وذلك نحو : غَزَوْتُ رَمَيْتُ .

فر (يَفْعُلُ) من الواو تكون حركة عينه الضمة أي من جنس لامه ، و(يَفْعُلُ) من الياء تكون حركة عينه الكسر أي من جنس لامه أيضا، فتكون في غَزَوْتُ (يَفْعُلُ) وفي رَمَيْتُ (يَفْعُلُ).

فالقاعدة أنه إذا كان قبل الواو والياء فتحة ؛ اعتلت وقلبت ألفا ، كما اعتلت وقبلها الضم أو الكسر ، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل وقبلها الضمة والكسرة ، فإذا اعتلت قلبت ألفا ، فتصير الحركة من الحرف الذي

(1) الغيث المسجم 442/1.

(2) قصد التيهكم على الصفدي بهذه العبارة .

(3) المختصر نسخة 1. لوحة رقم 33 .

(4) انظر الكتاب 4 / 381 ، 383 .

بعدها : كما كانت الحركة قبل الياء والواو ، حيث اعتُنت مما بعدها وذلك كقولك :
رَمَى ، يَرْمِي ، غَزَا ، يُغْزِي (1).

وهذا ينطبق على الفعل (يُشْفِي) في بيت الطغرائي كونه يائي اللام ، فقد جاءت
الفتحة سابقة للياء ، (شَفَيْتُ) فقلت الياء ألفاً في (يُشْفِي) .

وذكر سيبويه أنه إذا كانت الياء والواو قبلهما فتحة أُعْلِنَا وقُلِبَا ألفاً ، وهو مطابق
لما أورده أبو حيان في الارتشاف فقد ذهب إلى أن الألف تبدل بعد فتحه متصلة
اتصالاً أصلياً من كل ياء أو واو تحركت في الأصل وهي لام مثال: غزا ، و رمى
، من رَمَى ، غَزَوْا ، فيبدلان ألفاً ، فنقول في التثنية : رَمَيَا ، غَزَوَا (2).

ذكر ابن مالك هذه القاعدة وهي أن كل واو أو ياء وقعت لا ما وتحركتا وانفتح ما
قبلهما تقلبان ألفاً (3).

وذهب ابن عصفور إلى أنه إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ) بفتح العين فإن
حرف العلة ألفاً سواء كانت ياءً كان أو واواً ، نحو : غزا و رمى ، وانسحب في ذلك
اجتماع ثقل المثليين ، أي فتحة العين واللام ، مع ثقل الياء أو الواو فقلت الياء
والواو ألفاً لحقة الألف ؛ لأنها لا تتحرك فيزول اجتماع المثليين ، ولأنه ليس للياء
والواو ما يُقلبان إليه أقرب من الألف ، لاجتماعهما معها في أنها جميعهما حروف
علة ولين.

وأيضاً لما قلت الواو إذا كان قبلها كسرة حرفاً من جنس الحركة التي قبلها وهو
الياء في نحو : رَضِي ، وقلت الياء المضموم ما قبلها حرفاً أيضاً من جنس
الحركة التي قبلها وهو الواو ، كذلك قلت الياء والواو إذا انفتح ما قبلها حرفاً من
جنس الحركة التي قبلهما إلى الألف (4).

ذهب ابن أقرس إلى الاستكثار على رد الدماميني ذاكراً أنه من أين دلُّ على
كونه من ذوات الياء هو الموجب حصراً ، ولا يخفى كون هذا الحصر لا طائل
تحته ، إنما غاية السكت عما عدا ذوات الياء ولا يلزم من ذلك نفي ما يكتب بالياء
من غير ذوات الياء " لأن المُستفاد من التعليل بكونه من (شَفَيْتُ) هو أن كل ما
كان من ذوات

(1) الكتاب 4 / 384 .

(2) انظر ارتشاف الضرب 1 / 144 ، 145 .

(3) انظر المساعد على تسهيل القوائد 4 / 161 ، 162 وأورده ابن جنى كاملاً في المنصف 2 / 111 ، 112 ، 113 .

(4) انظر المتع في التصريف لابن عصفور ص 335 ، 336 .

النِّاءُ يُكْتَبُ بِهَا ، وَهُوَ حَكْمٌ صَحِيحٌ مَكْرُوتٌ عَمَّا عَدَاهُ ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ
الصَّفْدِيُّ تَقْلِيلُ الْمَفْرُودِ مِمَّا يُكْتَبُ بِالنِّاءِ ، وَمَا ذَكَرَهُ هَذَا الْمُتَعَقِّبُ نَقْلُ الصَّابِطِ الْكَلْبِيِّ
فِيهِ " (1) .

(1) تحكيم العقول لابن أثيرين ، ص 187 .

وقال في البيت الثامن والعشرين :

ولا أهَابُ الصُّفَاخَ البَيضَ تُسْعِدُنِي .. بِاللَّمَحِ مِنْ خَلَلِ الْأَسْتَارِ وَالْكِتْلِ

معنى البيت : لا أخاف ضرب السيف العراض الأبيض من رجال هذه القبيلة ، ما دمتُ أحظى بنظر نساتيا إليّ، أو بخفيف نظري لها من ثقوب أستار بيوتين وحجلاطين ، وهذا البيت في معنى ما قبله.

قال الصفدي : " وسألت الشيخ الإمام العلامة تقي الدين أحمد بن تيمية (1) سنة سبعمائة وثمانية عشر ، أو سنة سبعمائة وسبعة عشر بدمشق المحروسة عن قوله - تعالى- : ﴿وَأَخْرَجَ مُتَشَابِهَاتٍ﴾ (2) ، فقلت : المعروف بين النحاة أن الجمع لا يوصف إلا بما يوصف به المفرد من الوصف ، فقال : كذا هو ، فقلتُ فما مفرد متشابهات ؟ فقال : متشابهة ، فقلت : كيف تكون الآية الواحدة في نفسها متشابهة ؟ وإنما يقع التشابه بين الاثنين (3) ... فالجواب عن متشابهات هو أن العرب نطقن بهذه الصيغة في أشياء ولم ترد بها المفاعلة كقولهم : طارقت النعل وعاقبت النعل... وإن قلت : إن الصيغة على أصل المفاعلة ، كان الجواب ، أن التشابه لا يكون إلا بين اثنين فما فوقها ، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة ، كان كل منها متشابها للآخر ، فلما لم يصح التشابه إلا في حالة الاجتماع ، وُصف الجمع بالجمع لأن كل واحد من مفرداته يُشابه الآخر " (4).

اعترض الدماميني قائلا : " لقد جرى الصفدي أيضا على عادته بالتبجح بالأمور السهلة ، وما اقتنع بذلك حتى لوح بتقديمه على الإمام تقي الدين بن تيمية ، حيث نسبة إلى العجز ظنا منه أن عدوله عن الجواب إلى الشكر قصور منه ، حيث قال الصفدي : فعدل بي من الجواب إلى الشكر ، وهذه المسألة أوضح من أن تخفى عن مثل هذا الإمام مع اشتهاها فيما بين القوم " (5).

(1) العلامة تقي الدين بن تيمية هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله القاسم الحراني ، ولد بخران سنة 661 هـ - موثوفي سنة 728 هـ ، انظر ترجمته في الوافي بالوفيات 11 / 7 .
(2) من الآية 7 من سورة آل عمران .
(3) ذكر الصفدي ما جرى بينه وبين العلامة ابن تيمية أيضا في الوافي 14 / 7 .
(4) الغيث المسحوم 2 / 24 ، 25 ، 26 .
(5) المخطوطة نسخة أ ، لوحة رقم 35 .

وكان الصفدي قد أورد قوله - تعالى - (فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتُلَانِ) ⁽¹⁾ وقال: كيف يكون الرجل الواحد يقتل مع نفسه ؟ فعلى أين تيميه عن الجواب إلى الشكر ، وقال: هذا ذهن جيد ، وانتقل بعد لكلام آخر ⁽²⁾.

اعترض الدماميني بأنه من أين يلزم الصفدي اقتتال هذا الرجل مع نفسه حتى يتعجب منه ، فإن الاقتتال مُسند إلى ضمير الرجلين فهو واقع في محله ، وتنزيله على ما ادعاه جماعة من أنه إذا وُصفَ المثنى أو الجمع بشيء ، فلا بد أن يكون مفرد الصفة صالحاً لأن يتصف به المفرد أو المثنى أو المجموع ، لأن إذا فرضنا كون الاقتتال واقعاً بين رجلين علمنا قطعاً أن كلا منهما اقتتل هو والآخر ، ضرورة اشتراكهما في الحدث المذكور ، فهذا الفعل المسند إلى الضمير المثنى لو أسند إلى ضمير المفرد ، لصح اتصاف مفرد المثنى به باعتبار تعلقه بالفاعل الآخر ، فإذا قلت : مررت برجلين يقتتلان ، فاصل هذا التركيب : مررت برجل يقتل هو وآخر ، ورجل يقتل هو وآخر ، ثم تُنْثى الرجل وأريد وصف المثنى بالجملة الفعلية ، فلزم عود الضمير منه إليه فأسند فعلها إلى ضمير الرجلين ، ولا شك في صحة تعقل الاقتتال بالنسبة إلى المثنى ، فمن أين يلزم اقتتال الرجل مع نفسه؟.

وبهذا أيضاً أجاب الدماميني عن الآية الشريفة من سورة آل عمران ، فيقال إن مفرد آخر هو أخرى ، ولا يصح وصفه بمفرد متشابهات وهو متشابه ممنوع ، بل يصح باعتبار تعلقه بشيء آخر يصح إسناد الحديث إليه بذلك الاعتبار ، فالمعنى إذا آيات آخر كل آية متشابهة هي وغيرها من الآيات ، ولكن لما أريد الجمع وهو مشتمل على الآيات التي وقع التشابه بينها لم يحتج إلى هذا التقدير ، فعاد الضمير إليها لصحة تعقل التشابه حينئذ فيما بين المجموع ⁽³⁾.

ثم ردّ الدماميني على الصفدي قوله : " إن العرب نطقت بهذه الصيغة ولم ترد بها المفاعلة كقولهم : طارقت النعل ؛ فهو وهم ؛ لأن الكلام إنما هو في التفاعل لا في المفاعلة ، والفارق بين الصيغتين ثابت ، فأيراده للمفاعلة في مقام التفاعل خطأ ⁽⁴⁾.

(1) من الآية 15 من سورة القصص .

(2) انظر الفهيت المسجم 24/2.

(3) انظر المخطوطة نسخة أ. لوحة رقم 35.

(4) انظر المخطوطة نسخة أ. لوحة رقم 35، 36.

وذهب سيبويه إلى أن تفاعل يُلفظ بالمعنى الذي كان في فاعل ، كقولنا : تضاربنا وتراحمنا وتقاتلنا ، وقد يأتي (فاعل) ولا يراد به عمل اثنين ولكنهم بنوا عليه الفعل نحو : نازلته وعاقبته وعافاه الله ، وذكر أن (تفاعل) لا يكون إلا وأنت تريد فعل اثنين فصاعداً ، ولا يجوز أن يكون مُعملاً في مفعول ، وقد يأتي (تفاعل) ولا يراد به الفعل بين اثنين نحو : تماريتُ في ذلك ، وتراءيتُ نه ، وتفاضيتُ (1).

ذكر ابن الحاجب أن الأصل المشترك فيه في بابي (المفاعلة والتفاعل) يكون معنى وهو الأكثر، نحو : ضاربته وتضاربا ، وقد يكون عينا نحو : ساهمته أي قارعته وسافيته، وساجلته ، وتقارعنا وتسايفنا وتساجلنا ، ولا فرق من حيث المعنى بين فاعل وتفاعل في إفادة كون الشيء بين اثنين فصاعداً ، وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب فاعل هو السابق ، بالشروع في أصل الفعل على المنصوب بخلاف باب تفاعل ، فالحسن بن علي بن أبي طالب رحمه الله قال لشخص خاصمه : سفيه لم يجد مساقها ، ونحو : إن شتمتني فما أشاتمك ، فلا فرق من حيث المقصد الحقيقي بين البابين ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن ذلك المقصود ، وذلك أنه قد يعبر عن معنى واحد بعبارتين تخلف مفردات إحداهما مفردات الأخرى ، فقولنا : ضارب زيد عمرا ، أي شاركه في الضرب ، وتضارب زيد وعمرو ، أي تشاركاه فيه ، والمقصود من شاركه وتشاركاه شيء واحد مع تعدي الأول ولزوم الثاني (2).

ف(تفاعل) يكون للاشتراك في انفعالية لفظاً ، ولطارعة (فاعل) الموافق لأفعل نحو : باعدته فتباعداً ، و(فاعل) تكون لأقسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ؛ ولاشتراك فيهما معنى نحو : ضارب زيد عمرا (3)، قال ابن عقيل : " فكل من (زيد وعمرو) صالح لجعله فاعلاً لفظاً ومفعولاً لفظاً مع أن كلا منهما في المعنى مفعول " (4).

وقد ذكر ابن يعيش أن صيغة تفاعل تكون بين اثنين فصاعداً وأورد أن صاحب الكتاب ذكر بأن فاعل يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه كقولك : ضاربته ، وقتلته ، فإذا كنت الغالب قلت : فاعلني ففعلته ، وبمعنى أفعلتُ نحو : طارقت النعل (5).

أما ابن أقيرس فقد أنصف الصفدي كعادته في ذلك وذكر أن الصفدي لم يتبجح ولم يعجز ابن تيمية ، بل غايته الافتخار بأنه سأله سؤالاً حسناً ، وأن ما اعترض به

(1) انظر الكتاب 4 / 68 ، 69.

(2) انظر شرح شافية ابن الحاجب 1 / 100 ، 101 ، 102.

(3) انظر ارتشاف الضرب 1 / 170 - 174.

(4) المساعد على تسهيل الفواتح لابن عقيل 2 / 603.

(5) انظر شرح المنصّل 17 / 158 ، 159.

الرجوع

الصانع عبيد بن حمزة اللبقة بدين خراسي الرازي

في باب فعل لفظ المستعمل وهو مما حيز

الدمامي في قوله تعالى : ﴿رَجُلَيْنِ يَقْتُلَانِ﴾ بالتأويل الذي ذكره هو أمر لم يذكره الصفدي ولا عرض له .

وأما نسبته في جوابه الأول إلى أنهم يتفرق بين صيغة التفاعل والمفاعلة فمغالطة ، إذا لا يلزم من ثبوت الفرق بين الصيغتين الفرق بين معناهما إذا لا فرق بين ضارب وتضارب في اقتضاء النسبة فكما أن المفاعلة لا تكون إلا من الجانبين ، فكذلك التفاعل لا يكون إلا بين اثنين فصاعداً .

فإن قلت : الآية واردة بصيغة التفاعل لا المفاعلة ، يرد ابن أقيرس بأن لا أهمية تذكر لهذا الأمر ، فبالإمكان ردها إلى أن تكون صيغة المفاعلة في الآية بالتأويل ، أو بالقياس المعنوي أي بمعنى أن نطقهم بهذه الصيغة غير مراد بها المفاعلة ، وكذلك صيغة التفاعل يمكن إطلاقها غير مراد بها النسبة بين الأشخاص

وسؤال الصفدي في قوله (متشابهات) وكذلك (يقتلان) بحروفه منقول من إعراب أبي البقاء العكبري⁽¹⁾ ، ليس للصفدي فيه تصرف لفظي ولا معنوي إلا لفظ كيف يكون الرجل الواحد يقتل مع نفسه⁽²⁾ .

(1) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين محب الدين أبو البقاء العكبري ، أصله من عكبرا ، بلدة على دجلة ، ولد سنة 538 هـ ، من مؤلفاته شرح مفصل الزمخشري ، وشرح التلخيص ، وشرح أبيات الكتاب ، توفي سنة 616 ، انظر الأعلام 80/4 ، وإنباء الرواة 116/2 .

(2) انظر تحكيم القول ، ص 196 - 197 .

وقال في البيت الثالث والثلاثين :

رَضِيَ الذَّلِيلُ بِخَفْضِ الْعَيْشِ مَسْكَنَةً .. وَ الْعِزُّ عِنْدَ رَأْسِيمِ الْإِنْفِقِ الذُّلُّ

معنى البيت : يكتفي الضعيف بذل الحياة لضعفه وعدم قدرته على شريفها وقوة الحياة وشرفها عند تجشّم الشدائد بالحركة والأسفار من محلّ إلى آخر على النُوق المروضة على الحركة والانتقال من المواطن التي ليس بها شرف حياة للمرء ، إلى ما يكون فيه ذلك .

قال الإمام الصفدي : " رضي الذليل بلبين العيش ودعته مع وجود الذلّ مسكنة عند صاحب النفس الأبية ... قالوا من الكلم النوايح : كم لأيدي الركاب من أيدٍ في الرقاب الأيدي : جمع اليد التي هي الجارحة ، والأيدي : جمع اليد وهي النعمة ، هذا هو الصحيح وقد أخرجها عوام العلماء باللغة عن أصل وضعهما فاستعملوا الأيدي في جمع اليد الجارحة وتجد أكثر الناس يكتب إلى صاحبه المملوك يقتل الأيدي الكريمة ، وهو لحن وإنما الصواب : الأيدي الكريمة ، وقال أبو العلاء المعري⁽¹⁾ :

وَأَضْعَفَ الرُّعْبُ أَيْدِيَهُمْ فَطَعْنَهُمْ .. بِالسَّمْهَرِيَّةِ دُونَ الْوَحْزِ بِالْإِبْر

فجمع يد الجارحة على أيدٍ .

وقال أبو الطيب⁽²⁾ :

أَقَامَتْ فِي الرُّقَابِ لَهُمْ أَيْدٍ .. هِيَ الْأَطْوَاقُ وَالنَّاسُ الْحَمَامُ"⁽³⁾

اعترض الإمام الدماميني بأن الإمام الصفدي أظنّ الكلام في ذلك في هذه التفرقة انني ذكرها ورتب عليها لحن الناس عموماً وخصوصاً لبيت بصحيحة ، ولا تُؤثر عن إمام معتبر ، وقد أورد الدماميني قول الإمام الجوهري في أن اليد

(1) البيت من البسيط وهو في ديوان سقط الزند ص 20 والسهمرية : السيف ، وهو من قصيدة مطلعها :
يا ساهر البرق أبقر رائد السم .. لعلّ بالجزع أعوانا على السهر .

(2) البيت من الوافر وهو في نيواته 76/4 من قصيدة يمدح فيها المغيـث العجلي مطلعها :
فؤاد ما تسليه المذام .. وعمر مثل ما تهبّ النكـام .

(3) المغيـث المسجـم 73/2 .

أصلها (يَدَيَّ) على وزن (فعل) ساكن العين ، لأن جمعها : أيدي ويديّ وهكذا جمع فعل مثل : فَنَسَ وَأَفْلَسَ فُلُوسٌ ، وَلَا تَجْمَعُ فَعْلٌ عَلَى أَفْعَلٍ ، إِلَّا فِي حُرُوفٍ بِسِيرَةٍ مَعْدُودَةٍ مِثْلَ : زَمَنَ ، أَرَمَنَ ، جَبَلٌ ، أَجَبَلٌ ، وَعَصَا ، أَعَصَى وَقَدْ جُمِعَتِ الْأَيْدِي فِي الشَّعْرِ عَلَى أَيْدٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (1) :

كَأَنَّهُ بِالصَّحْصَحَانِ الْأَنْجَلِ .. قَطُنُ سِحْخَامٍ بِأَيْدِي غَزَلٍ

وهو جمع الجمع مثل : أكرع و أكارع ، واليد : النعمة والإحسان تصطنعه ، وتجمع على يَدَيَّ وَيَدَيَّ مِثْلَ غَصْبِيْ وَعَصْبِيْ ، وَتَجْمَعُ أَيْضًا عَلَى أَيْدٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ (2) :

تَكُنْ لَكَ فِي قَوْمٍ يَدٌ يَشْكُرُونَهَا .. وَأَيْدِي النَّدَى فِي الصَّالِحَاتِ فَرُوضُ

واستطرد الدماميني بعد عرضه لكلام الإمام الجوهري موجهاً كلامه إلى بطلان قول الصفدي مقارنة بقول الجوهري ، مع أن فيه ما يشهد بأن الأيدي جمع الأيدي المراد بها الجوارح ، ولم يذكر أن اليد المراد بها النعمة ، تجمع على ذلك لا هي ولا جمعها الذي هو أيدٍ ، وأشار إلى أن الصفدي نقل كلام الجوهري المذكور في كتابه الذي سماه بـ(النواهد على ما في الصحاح من الشواهد) (3) ولم يتعقب ذلك برّدً ، ولا نقل ما يخالفه ، والذي يظهر من جهة قواعد الصرف أن اليد لا تجمع على أَيْدٍ ، إذ لا قياس يودي إلى ذلك ، (إلا أن العرب نطقت بذلك ، فيكون من الشواذ التي لا يُقاس عليها ، وأما ردّ ماله أصل ثابت بالنقل من بعض أئمة اللغة مجرد رأي تخيله عمل شخص من المتأدبين ، فلا سبيل إليه بحال من الأحوال (4).

(1) البيت من الرجز وهو منسوب لجندل بن العثي الطهوي ، في اصلاح المنطق ص 381، ومن غير نسبة في الخصائص 269/1، وشرح المفصل 85/5.

(2) البيت من الطويل ولم أقف على قتله ، وهو من شواهد الصحاح . مادقدي

(3) اسمه كاملاً : حلى النواهد على ما في الصحاح من الشواهد ، وهو مخطوط .

(4) انظر المخطوطة نسخة أ- لوحة رقم 41 ، 42 ..

ذكر سيبويه أن أيدي هي على وزن أفعل جمع فعل لأنهم أنحقوا ما ألحقوا وهم لا يريدون أن يخرجوا من حرف الإعراب الحركة التي كانت فيه (1).

وذهب ابن يعيش إلى أن أصل يد هو يدي على فعل ساكن العين نحو : ففس وكعب ودليلة في ذلك أنه من الأسماء ساقطة اللام ، أي التي يرد إليها الحرف الساقط في التثنية ، فنقول في تثنية يد : يديان (2).

وهو ما اختاره ابن الشجري فاعتبر أن الأصل في يد هو يدي وذلك لظهور الياء في تثنيتهما ، وأيضاً لقولك : يديت إليه يداً ، وقصدك في هذا أسديت إليه نعمة كقول الشاعر (3) :

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسٍ بَنُ بَذَرٍ .. بِأَسْفَلِ ذِي الْجَذَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

فيجوز أن تكون اليد التي هي النعمة مأخوذة من التي هي الجارحة؛ لأن النعمة تُسدى باليد، ويجوز أن تكون الجارحة مأخوذة من النعمة لأن اليد نعمة من نعم الله على العبد، ويدل على سكون عينها جمعها على أيدي، لأن قياس (فعل) في جمع القلة هو أفعل، مثل: أكعب وأبحر وأنسر، في جمع كعب وبحر ونسر ، ويأتي جمع اليد الجارحة في الأكثر على أيدي ، وقد جاء جمعها على أيادي في قول الشاعر (4) :

كَأَنَّهُ بِالصَّخْصَخَانِ الْأَنْجَلِ .. قَطَنٌ سَخَامٌ بِأَيْدِ غَزَلٍ

وقول الشاعر (5) :

أَنْكَرْتُ مَا تَبَيَّنَتْ فِي أَيَادِينَا .. وَاشْتَبَاهَا إِلَى الْأَعْنَاقِ.

(1) انظر الكتاب 358/3.

(2) انظر شرح المفصل 152/4 و 84/5.

(3) البيت لمعقل بن عامر الأسدي كما جاء في معجم البلدان 38/3. وفي شرح المفصل 84/5، والخزانة 478/7.

(4) البيت من الرجز وقد سبق الحديث عنه في الصفحة السابقة.

(5) البيت لعدي بن زيد العبادي وهو من أشك أبي الخطيب الأختل الكبير في مجلس مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس العلماء ص 162.

واليد التي هي النعمة جمعها في الأكثر الأشهر على الأيدي، وقد جمعوها على الأيدي، وإنما الأيدي هو جمع انجمع كقوتك في جمع أكتب: أكتب، كذلك يقولون في تثنية يد : يدان أكثر من قولهم يديان (1).

اعترض ابن أقيرس على الدماميني بأن الحق في هذا المقام أن هذا موضع نقل لا تصرف فيه من جهة العقل وكلام الصفدي يوضح اطلاعه نقلاً ، وكلام الجوهري لا يصلح رداً عليه ، إذ ليست اللغة منحصرة في كتابه فضلاً عن أن يكون مبطلاً له على أن كلام الجوهري صريح في كونه جمع الأيدي في الشعر... إلى آخره ، وليس فيه أنه جمع اليد ، وجمع الجمع ليس جمعاً لذلك الشيء ، وصدق أن أيادي ليس جمعاً لذلك كما قاله (2).

(1) انظر أمالي ابن السجري 2/ 232، 231.

(2) انظر تحكيم العقول ص 216.

وقال في البيت الرابع والثلاثين :

فأندرا بها في لُحور البيد جَافِلَة .. مُعارضَاتٍ مثنائي اللُجم بالجدل

معنى البيت: اندفع بهذه التوق في أوائل الصحارى ، مسرعة مقابلات بأزماتها أعنة الخيل التي تصحبها في السير أي غير متأخرة عنها فيه ، فهو بحث على الاجتهاد في ترك أوطان الذل وطلب أوطان العلى بامتطاء الإبل والخيل على الإسراع في جوب الصحارى.

قال الصفدي : " مثنائي : جمع مثنى من قولك : جاء القوم مثنى مثنى ، أي : اثنين اثنين " (1).

قال الدماميني معترضاً : " مثنائي اللُجم هي محل عطفها ، والمفرد مثنى من قولك : ثنيت الشيء إذا عطفته (2) فالمثنى اسم مكان صفة ، وأما كونها جمع مثنى المعدول ، فلا أعرف لاعتباره معنى ، ثم لو أراد الشاعر ذلك لم يصفه ولم يجمعه " (3).

جاء في لسان العرب : ثني الشيء ثنياً ، ردّ بعضه على بعض ، ومثنائي الوادي ومحانيه هي معاطفه ، والمؤنث الثنتان فتأوه مبدلة من ياء ، ويدلّ على أنه من الياء أنه من ثنيت ، لأن الاثنين قد ثنى أحدهما إلى صاحبه وأصله ثني ، بدليل جسيم إياه على أثناء بمنزلة أبناء ، فنقلوه من وزن فعلٍ إلى فعلٍ ، كما فعلوا ذلك في بنت وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افتعل إلا ما حكاه سيبويه ثنتان وقوله ثنيت الشيء جعلته اثنين ، وجاء القوم مثنى مثنى أي اثنين اثنين، قال أبو الهيثم آيات الحمد وسميت مثنائي واحديها مثناة ، وهي سبع آيات ، والمثنائي من أوتار العود الذي بعد الأول ، واحدها مثنى (4).

ذكر صاحب الكشاف في قوله - تعالى :- ﴿ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُثْنٰبًا مِّثْنٰبًا ﴾ (5) أن المثنائي جمع مثنى بمعنى مرّد ومكرّر لما ثني من قصصه وأنبأه وأحكامه وأوامره ونواهيّه، ووعدّه ووعيده ومواعظه ، وقيل: لأنه يثنى في التلاوة فلا يُمل، ويجوز أن يكون جمع مثنى (مفعّل) من التثنية بمعنى التكرير والإعادة كما

(1) الغيث المسجم 79/2 .

(2) انظر لسان العرب مادة (ثنى) .

(3) مخطوطة نزول الغيث نسخة أ- لوحة رقم 42.

(4) انظر لسان العرب مادة (ثنى) .

(5) من الآية 23 من سورة الزمر.

في قوله - تعالى - : ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ (1) بمعنى كرة بعد كرة (2) والمثاني : جمع مثني (عَقْعَن) من الثني وهو ما يعطف على رقاب الخيل (3).

وقد ذكر الإمام الصفدي أن مثني المعدول لا ينصرف لما فيه من العدل والصفة لأنه عدل به عن قوله اثنين اثنين فاعدل فيه تحقيقاً ، وذكر قوله - تعالى - : ﴿أُولَى الْجَنَحَةِ مثنًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ (4) وقوله تعالى - : ﴿فَالْكِسْرُ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مثنًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ (5) أي اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فمن الواضح أن علماء العربية لم يفرقوا بين معاني (مثاني) فذكروا لها معنى الثني وعطف الشيء على بعضه كما ذكروا معنى التكرار العددي لها ، ولم يميزوا بين المعنيين ولا جعلوا لأحدهما الأولوية في التفسير (6).

قال الصفدي في موضع آخر من بيت الطغراني هذا : " معارضات : منصوب على أنه حال ثانية وعلامة نصبه كونه مكسوراً لأنه جمع مؤنث سالم ، وإنما أعربوه هذا الإعراب ليتقابلوا به الجمع المذكر السالم الذي كان الإعراب بالحركات هو الأصل فيه والإعراب بالحروف هو الفرع ... فجاءوا إلى جمع المؤنث فوجدوه فرعاً على جمع المذكر السالم فلم يعطوه إعراب الأصل في الجمع الذي هو بالحروف ، فأعطوه الإعراب الفرعي بالنسبة إلى الجمع وهو بالحركات ... ولا يعربون مما جمع بالالف والتاء هذا الإعراب المخصوص إلا ما له مذكر مُعرب بالحروف كقولك : مسلمون ، مسلمات ، قانمون وقانمات " (7).

اعترض الدماميني قائلاً : " لا يشك أحدٌ من أصاغر الطلبة فضلاً عن غيرهم أن هذا الحصر باطلٌ بمواضع لا تحصى كثرة ، فلنت شعري ما يقول في أعلام الإناث كـ (زينبات وهندات) ... أيقول بإعرابها هذا الإعراب أم لا ؟ " (8)

ذكر المنبرد في باب جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة ، أن ما كان مثل (هند) فإن جمعه هندات ، كما قلنا في مثل كسرى ، لأن (هند) اسم مؤنث فجمعت

(1) من الآية 4 من سورة الملك .

(2) انظر الكشاف للزمخشري ص 184 .

(3) هذا ما جاء في مخطوطة إيضاح المبهم لابن جماعة لوحة 70 .

(4) الآية 1 من سورة فاطر .

(5) الآية 3 من سورة النساء .

(6) انظر الغيث المسجم 79/2 .

(7) الغيث المسجم 82/2 .

(8) مخطوطة نزول الغيث نسخة 1- لوحة رقم 42 .

بِثَنَاءٍ وَلَمْ تَكُنْ فِيهَا هَاءٌ ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ الثَّاءُ مِنْ مُسْلِمَةٍ ؛ لِأَنِّيَا عِلْمُ الثَّانِيَةِ ،
وَالْأَنفِ وَالثَّاءُ فِي مُسْلِمَاتِ عِلْمِ الثَّانِيَةِ ، وَمَحْتَقٌ أَنْ يَدْخُلَ الثَّانِيَةُ عَلَى الثَّانِيَةِ (1) .

أورد سيبويه في باب ما يكون واحدا يقع للجميع من بنات النياء والواو ويكون
واحدة على بنائه ومن لفظه ، إلا أنه تلحقه هاء الثانيتين ليتبين الواحد من
الجميع ، أما ما كان (فعلا) وذلك نحو : لَوْزَةٌ وَلَوْزَاتٌ ، جَوْزَةٌ وَجَوَزَاتٌ ، بَيْضَةٌ
وَبَيْضَاتٌ (2) .

وقد ذكر الصفدي أنهم ألحقوا بهذا الباب ما ليس منه مثل عرفات ، تقول : هذه
عرفات ، رأيتُ عرفات ، مررتُ بعرفات ؛ لأنه لا يقال في مذكر عرفون ، فيمنع
تصحيح كلامه بهذا التقدير .

واعتبر ابن أقيرس أن قصد الصفدي هو أنه لا يُعرب هذا الإعراب من الصفات
إلا ما له مذكر يُعرب بالحروف أصالة ، ويدلّ عليه قوله : وألحقوا بهذا الباب ما
ليس فيه بالحصر ، فهو صحيح في الصفات بالأصالة (3) .

قال الصفدي : " والأصل في هذه الثاء أن تكون أصلية للثانيتين في المفرد
مثل : شجرة ومسلمة ، أما إذا كانت غير أصلية مثل : رُواة ، فإنها تُعرب على
الأصل فتقول : هذه رُواة ورأيتُ رُواة ومررتُ برُواة ، أو لغير الثانيتين أعربتُ
على الأصل أيضا ، تقول : هذه أبياتٌ ، رأيتُ أبياتا ، مررتُ بأبياتٍ ، لأنّ الثاء في
المفرد لغير الثانيتين " (4) .

وذكر مستطردا أنه سمع جماعة من الفضلاء يقولون ، قال بن مالك :

وما بتا وألفاً قد جُمُعا .. يُكسر في الجرّ وفي التّصبي معاً (5)

فقال الصفدي : قلت لهم : الشيخ ابن مالك قال : ما جمع بألف وطاء ، وكلمة
(أبيات) ليست منه لأنّ الثاء في المفرد أصل ، فيقولون : وكذلك (مسلمة) الثاء فيه
أصلية ، فاعترض الصفدي عليهم بأنّ الثاء الأصلية في مسلمة حذفت في الجمع

(1) انظر المقتضب 221/2

(2) انظر الكتاب 3 / 593 .

(3) تجدر الإشارة إلى أن الصفدي في الغيث 82/2 ، قال : أنه لا يُعرب بالحركات من الجمع بالالف والطاء
المؤنث السالم إلا ما له مذكر يُعرب بالحروف نحو مسلمات مسلمون ، كما ألحقوا بباب الجمع المذكر السالم ما
ليس منه مثل : عرفات ، وأذرعات ، ولم يذكر الصفات هنا ، فما أصل كلام ابن أقيرس هذا ؟

(4) الغيث المسجم 82/2 .

(5) انظر شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك 73/1 .

كان أصله مسلمتات ، فاستقل الجمع بين علامتي تانيث ؛ فحذفت التاء الأولى (1).

اعترض اندماني بآن ما تُعطيه عبارة الصفدي هو أن المراد بالتاء المشار إليها من قوله : والأصل في هذه التاء أن تكون أصلية ، هي التاء الواقعة في المفرد المؤنث السالم ، وهو مراد من لم يطعم من العربية شيئاً ، فإن التاء الواقعة في المفرد غير الواقعة في الجمع قطعاً ثم لم يحقق مراده بالأصلية ما هو ؟ والظاهر أن الصفدي أراد أن يشترط أن تكون موضوعة للتانيث في المفرد بالأصلية أي أنها محضة للتانيث كما في (شجرة و مسلمة) ويرد عليه مثل : أخت وأخوات ، فإن هذا يُعرب إعراب الجمع المذكور ، فهذا اختلال فإن التاء التي أراد أنها غير أصلية في التانيث هي للتانيث قطعاً .

ومن جهة أخرى فقد اعترض الدماميني بأنه خطأ هؤلاء الفضلاء ، وأخطأ الصفدي معهم ، أما خطوهم فمن وجهين :

الأول : أنهم جعلوا إعراب الجمع المؤنث بالكسرة في حالة النصب واستدلوا عليه ببيت الأنفية ، وهذا لم يقل به أحد من النحاة ، ولم يقل أحد إنه مسموع عن العرب .

الثاني : قولهم أن التاء في مسلمة أصلية نظيرها في كلمة بيت .

وخطأ الصفدي من جهة موافقته لهم على أن التاء في مسلمة هي تاء أصلية (2).

وقد ذكر الأشموني أن المثنى والجمع فرعان عن المفرد ، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات ، أي أن المثنى والجمع المعربان بالحروف هما فرع عن المفرد الأصل المعرب بالحركات ، أما قول ابن مالك (وما بنا وألف قد جمعا) أي : ما كان جمعا بسبب ملابسته للألف والتاء أي : كان لهما مدخل في الدلالة على جمعه (يكسر في الجر وفي النصب معا) كسر إعراب ، خلافاً للأخفش في زعمه ، أنه مبنى في حالة النصب ، وهو فاسد ، إذ لا موجب لبنائه ولا يرد عليه نحو : أبيات و قضاة ، لأن الألف والتاء فيها لا دخل لها في الدلالة على الجمع (3).

وقد رد ابن أقيرس على كل هذه الاعتراضات بأنه ، لا يسلم أن الذي يُعطيه عبارة الصفدي أنها التاء الواقعة في المفرد، بل المراد أن التاء الواقعة في جمع مسلمتات الأصل أن تكون التاء الواقعة في مفرده وهي (مسلمة) للتانيث، ومعنى قوله: أن تكون تاء مفرده أصلية للتانيث وبهذا أخرج نحو : رواة وأبيات ، والأصل في جمع هذه التاء أن تكون تاء مفرده أصلية للتانيث ، وهذا هو مراد الصفدي

(1) انظر لغت المسجم 83/2.

(2) انظر مخطوطة نزول الغيث لوحة رقم 43.

(3) انظر شرح الأشموني على التبتكين مالك 102/1.

ومعنى كلامه وقال " لا يتخيل عاقل أن التاء الواقعة في الجمع هي الواقعة في المفرد ، فإن قلت : الحصر صحيح بالنسبة إلى الصفات ، أي : لا يعرب من الصفات فلعل هذا مراده فلا يُرد بما ذكرته " (1).

(1) انظر تحكيم العقول ص 220 .

وقال في البيت السادس والثلاثين :

لَوْ أَنَّ فِي شَرْفِ الْمَأْوَى بُلُوعَ مَنِيٍّ .. لَمْ تَبْرَحِ الشَّمْسُ يَوْمًا دَارَةَ الْحَمَلِ

معنى البيت : لو ثبت أن في الإقامة بالمكان الشريف الوصول إلى المرغوبات لاستمرت الشمس مقيمة دهرها في فلك الحمل ، أو لم تفارق الشمس فلكه لأنه أشرف بروجها ، وحينئذٍ فالتنقل للحصول على المطلوب لازم .

قال الصفدي : " المأوى : مجرور بالإضافة ولم يظهر الجر فيه ، لأنه مقصور ، وكتب بالياء لدخول الإمالة فيه ، ولأنه من أويث " (1).

اعترض الدماميني على اعتبار الصفدي أن (مأوى) كتب بالياء كون لامه ياء بدليل الإمالة ، وبدليل أنه من أويث ، وليس ذلك هو السبب ، وإلا فما يقول هو في (مشتكى) فإنه يُكتب بالياء مع أنه من (شكوت) وإنما كتب بالياء لأن الألف متى وقعت رابعة فما زاد كتبت ياء ، سواء كان أصلها واو أو نحو : مغزى ، أم ياء نحو : مأوى ، أم لم يكن شيء منها نحو : حبالي ، وقد تكرر للصفدي في الغيث المسجم مواضع من هذا القبيل .

قد فصل الدماميني الحديث في نظير هذا الخطأ في الخط ، عند الكلام عن البيت :

يُسْفَى لَذِيغُ الْعَوَالِي فِي بُيُوتِهِمْ .. بَنَهْلَةٍ مِنْ غَدِيرِ الْخَمْرِ وَالْفَصْلِ

في يُسْفَى ، ومثله في مأوى من أويث ، فإن كل واو أو ياء وقعتا لامين ، وتحركتا وانفتح ما قبلهما ثقلبان ألفاً ، فالفعل أوي ، على وزن فعل يائي اللام ثقلب يائه ألفاً فتصبح (أوى) إذا دخلت عليه همزة أفعل فتصير ياؤه رابعة (2) والكلام فيه مثل ما قيل في يُسْفَى وهذا ما قرره الدماميني وسبق الحديث عنه في موضعه .

قال الصفدي موضع آخر من بيت الطفراني المذكور : " وتبرح من أخوات كان . يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، والشمس : اسم تبرح ، ودارة : مفعول به ، ولا يكون خبراً لتبرح ، لأنها هنا تامة اكتفت باسمها ، وجوز أن تكون بمعنى يذهب ، وبمعنى يفارق " (3).

(1) الغيث المسجم 114/2 .

(2) انظر مخطوطة نزول الغيث نسخة أ. لوحة رقم 46.

(3) الغيث المسجم 115/2 .

اعترض الدماميني بأن الصفدي إذا اعتقد أنها تامة فكيف يُسمي مرفوعها اسماً ؟ وإنما يُفعل ذلك في الناقصة ، لأن تلك هي ذات الاسم والخبر ، ألا ترى أن الفعل الذي هي بمعنىاً نحو : ذهب ، مثلاً إذا قلت : ذهب زيدٌ ، لا يُقال في مرفوعه (زيد) إنه اسمه وإنما يُقال فاعل ، فكذلك برح ، إذا كانت تامة ، ولا تجد نحويًا يقول في كان زيد ، بمعنى وجد ، أو كفل ، أو غيرها من المعاني التي تكون باعتبارها تامة ، أن زيداً اسماً ، بل هو فاعليها .

ذكر الإمام الذميري أن انتصاب (دائرة الحمل) إما على تضمين الفعل (تبرح) معنى تفارق فيتعدى بنفسه ، أي : لم تفارق الشمس دائرة الحمل ، وإما على نزع الخافض أي : لم تبرح الشمس في دائرة الحمل ، وقد أعربت بالوجهين وعليهما ف (تبرح) تامة لا ناقصة (1) .

وهذه الأفعال الناقصة ، إنما سُميت بذلك ، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاماً ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ، فإنها تتم كلاماً بالمرفوع دون المنصوب ، ويكون المرفوع حينئذ هو الفاعل لا الاسم لأنه الراجع المنتقل ، وأصل ما زال ، ما برح ، ما فتأ ، أن تكون تامة ، وأصل (برح) أن تكون بمعنى (زال عن مكانه) فتتعدى بنفسها ، و (برح) ، نحو : برحتُ بابكُ ومن بابكُ ، لأنه إذا كان لا ينفصل عن الفعل ، ولا يُقصر فيه ، يكون فاعلاً له دائماً ، وقد تُستعمل بعض الأفعال المصدرة بـ (ما) لتتفي تامةً ، نحو : ما برح من موضعه ، قال - تعالى - : ﴿ فَلَمَّا أَتَتْهُمُ الْأَرْضُ ﴾ (2) أما غيرها من ، (ما فتأ ، لا يزال ، مازال) ، فلا يستعملان إلا ناقصين (3) وقد تكون (ما برح) تامة ، فتكتفي برفع المسند إليه على أنه فاعل لها ولا تحتاج إلى الخبر ، وتكون حينئذ بمعنى ذهب أو فارق فـ (برح) تامة لازمة بمعنى (ذهب) أو ظهر ، ومنه برح الخفاء ، فُرب (ذهب وظهر) (4)

ومن معاني (برح) ملازمة المسند للمسند إليه ، ويشترط أن يتقدمها نفياً أو نهيًا ولا يشترط في النفي أن يكون بالحرف ، فقد يكون بالفعل أيضاً نحو : لست تبرحُ مجتهداً (5) .

وقد قسم ابن عقيل (كان) وأخواتها بحسب عملها أي رفعها للمبتدأ على أنه اسمها ، ونصبها للخبر على أنه خبرها إلى قسمين :

(1) انظر مختصر شرح اللامية للذميري ، 245 .

(2) من الآية 80 من سورة يوسف .

(3) انظر شرح الرضي على الكافية 184/4 ، 185 .

(4) انظر ارتشاف الضرب 80/2 ، و عمدة الحفاظ لابن مالك 1/ 209 .

(5) انظر جامع الدروس العربية ، ثلغلايني 464/3 .

أ- ما تعمل هذا العمل بلا شرط ومنيا (كان ، بات ، أضحي ...)
ب- ما لا تعمل هذا العمل إلا بشرط وهو أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديراً أو شبه نفي ومنيا (زال ، برح ، فتأ ، انفك) ومنيا ما يُشترط أن تسبقه (ما) المصدرية انضرفية وهو (دام)⁽¹⁾.

والمغزى من هذا أن يتضح أنه لا يعمل (برح) عمل كان وترفع اسم وتنصب خبر فلا بد وأن يسبقها نفي أو شبه نفي وهو النفي والدعاء .

اعترض ابن أقيرس بأن الأمر في هذا المقام أهون من أن يذكر فيه مثل هذه العبارات ، فمثل هذا ليس دأب المحققين ، والحاصل أن هذه مشاحة لفظية لا يبنى عليها فساد معنى في عقد ولا نية ، فقولُه : اكتفتُ باسمها أي بالاسم الذي هو مدخولها أي (الشمس) فسمّاه باسمها باعتبار النسبة فالخطب فيه هين⁽²⁾ وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما ذكره ابن أقيرس ليس صحيحاً ، إذ يبنى عليه فساد المعنى ، فالفرق بين كون المرفوع بالفعل اسماً له ، وكونه فاعلاً واضح وتحديد المصطلحات وفقاً للمذهب من سمة العلماء المحققين.

(1) انظر شرح ابن عقيل 1/ 237 ، 238 ، وتوجيه الجمع ص 144 ، 146 .

(2) انظر تحكيم العقول ، ص 233 .

الخاتمة

وفي نهاية الحديث وبعد دراستي لشرح قصيدة لامية العجم للشاعر الطغراني، هذه القصيدة التي تنمي في الإنسان روح الأمل وتربي العزة في النفس ومواجهة الأحداث بنفس مطمئنة وعزيمة قوية، وتزرع القيم النبيلة في الأجيال بما جاء في موضوعها من حكم ومواعظ تشد الهمم، وتجارب إنسانية راقية تربي الكبرياء والكرامة.

الخاتمة تسجيل
حيدر

وبعد أن خضت غمار هذه القصيدة التي كلما قرأتها زاد إعجابي بها لما تحمله من معان رائعة ، وتجربة إنسانية صادقة ، اقترح أن تدرس في مدارسنا وحتى في المستويين الإعدادي والثانوي من مراحل التعليم ، لما تمتاز به هذه القصيدة من حكم راقية ، هدفها السمو بالأخلاق وتربية الذوق في الأجيال والدفع إلى الاعتماد على النفس والإقدام ، إضافة إلى اقتراح أن تسجل هذه القصيدة صوتياً لتصبح أقرب إلى الأسماع نظراً لإيقاعها الموسيقي الحماسي المؤثر ، وتحمل تجربة جادة في حياة الإنسان ، فالشاعر لم يترك حكمة إلا وأوردها ، وجعل منها شعاراً في حد ذاته ، وحرص على جمع تجاربه لتكون أفضل مرشد وأصدق نصيحة تقدم للأجيال ، ومن هنا كان اهتمام العلماء بهذه اللامية ، ليس فقط في شرحها ، بل أيضاً في تذوقها والإعجاب بمعانيها ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإمام الصفدي بعد شرحه لهذه القصيدة في كتابه (الغيث المسجم) نظم قصيدة تماثل لامية العجم وتساوبها في الحكم ، كان قد ذكرها الدكتور: نبيل محمد رشاد وأشار إلى أنه وقف عليها في كتاب (نفحة اليمن) للشيخ الأديب أحمد بن محمد الأنصاري اليمني الشرواني ، وهي تقع في ستين بيتاً تحمل من أولها إلى آخرها حكماً ومواعظ ، فهي لا تختلف عن لامية العجم بل تكاد تكملها، وسأكتفي هنا بإيراد بعض أبياتها:

فَانصَبْ تُصَبُّ عَنْ قَرِيبٍ غَالِيَةِ الْأَمَلِ	**	الْجَدُّ فِي الْحِدِّ وَالْحِرْمَانِ فِي الْكَسَلِ
بِنَاضِرِ الْقَلْبِ تَكْفِي مُؤْنَةِ الْعَمَلِ	**	وَشَحْمُ بُرُوقِ الْمَعَالِي فِي مَخَالِيهَا
صَبْرَ الْحُسَامِ بِكَفِّ الدَّارِعِ الْبَطَلِ	**	وَاصْبِرْ عَلَى مَا يُؤَاتِيكَ الزُّمَانُ بِهِ
وَلَا تُظَلِّ بِمَا أُوتِيَتْ فِي جَدَلِ	**	وَلَا تُمَسِّقْ عَلَى مَا فَاتَ فِي حَزَنِ
فَكُنْ كَأَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْ وَلَمْ يَقُلْ	**	وَإِنْ بُلِيَتْ بِشَخْصٍ لَا خِلَاقَ لَهُ
فَاكْتُمْ أُمُورَكَ عَنْ حَافٍ وَمُنْتَعِلِ	**	وَإِنْ أَرَدْتَ نَجَاحًا أَوْ بُلُوغَ مَلَى
مَا نَالَهَا قَطُّ إِلَّا سَيِّدُ الرُّسُلِ	**	وَاصْمُتْ فِي الصُّمْتِ أَسْرَارًا تَضْمَنْهَا
إِلَّا وَثَقْتَ بِحَبْلٍ مِنْهُ مُنْفَصِلِ	**	هَذَا وَلَمْ أَرْتَضِ خَالًا ظَفَرْتُ بِهِ

وأخيراً ... أتمنى أن يكون بحثي المتواضع هذا إضافة نافعة للغة العربية، وأن أنتفع به وطلاب العلم جميعاً، والحمد لله وما أقويق إلا من عند الله.

فهرس المصادر والمراجع

	القرآن الكريم براوية حفص عن عاصم
1-	ارتشاف انضرب من نسان العرب : لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور : رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور : رمضان عبد اتواب ، الناشر مكتبة الخاتجي انقاهرة ، الطبعة الأولى 1998م.
2-	أسرار العربية ، لعبد الرحمن الأنباري ، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، 1997م .
3-	الأشياء والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، وضع حواشيه : غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 2001م.
4-	إصلاح المنطق لابن السكيت ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكِر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة 1987م
5-	الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادي ، تحقيق الدكتور : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة انرسالة بيروت ، الطبعة الثالثة 1988م.
6-	إطالة نقدية على حكم وأمثال لاميتي العرب والعجم ، للدكتور أحمد على الماخذي مجلة المسار ، العدد السادس ، السنة الثانية 1422 هـ / 2001 م ، شبكة الاتصالات الدولية .
7-	أعيان العصر وأعوان النصر ، لصالح الدين الصفدي ، تحقيق : فالح أحمد البكور ، دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولى 1988م.
8-	الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، الطبعة 15 ، 2002م.
9-	الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق : لجنة من الأدباء ، دار الثقافة بيروت ، الطبعة الثامنة 1990م.
10-	أمالي ابن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمّودي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1985م.
11-	أمالي ابن الشجري ، تحقيق الدكتور : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخاتجي بالقاهرة ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
12-	أمالي المرتضى ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى 1954م.
13-	إملاء ما من به الرحمن . لأبي النقاء العكبري . دار الكتب العلمية بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ.
14-	انباء الغمر بأبناء العمر ، للإمام الحافظ ابن حجر ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية 1986م.

15-	إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية 1979م.
16-	الإنصاف في مسائل الخلاف ، للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، لمحي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية القاهرة ، بدون طبعة 1997م.
17-	أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور: محمود مصطفى حلاوي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى 1998م.
18-	الإيضاح ، لأبي علي النحوي ، تحقيق الدكتور : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثانية 1996م .
19-	الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور : موسى بناي العلي ، مطبعة العاني بغداد ، بدون طبعة 1982.
20-	إيضاح المبهم من لامية العجم لابن جماعة النحوي ، مخطوط ، الهيئة العامة للأوقاف الليبية فرع طرابلس ، مكتبة الأوقاف العامة ، الرقم العام 1157 ، الرقم الخاص 811.
21-	البداية والنهاية ، لأبي الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي ، تحقيق : أحمد أبو منحم وأخرون ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون تاريخ .
22-	البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع ، لشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق : حسين بن عبد الله العمري ، دار الفكر دمشق ، الطبعة الأولى 1998م.
23-	اليسيط في شرح جمل الزجاجي ، لأبن أبي الربيع السبتي ، تحقيق الدكتور : عياد بن عيد الثبيني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى 1986م.
24-	بغية الطلب في تاريخ حلب ، لكمال الدين عمر أبي جرادة ، تحقيق الدكتور: سهيل زكار ، دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولى 1988م.
25-	بغية الوعاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت ، بدون تاريخ .
26-	تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية للنشر ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
27-	تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ، نقله إلى العربية الدكتور : محمد فهمي حجازي وآخرون ، نشر دار الهيئة المصرية العامة للكتاب 1995م.
28-	تحكيم العقول بأقول البدر بالنزول ، لعلي بن محمد بن أقبرس ، تحقيق ودراسة : أرحومة عبد المجيد أرحومة ، رسالة ماجستير 2006-2007ف.
29-	تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور: عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي بيروت ، الطبعة الأولى ، 1986م .

30-	التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور : حسن هندراوي ، دار القلم دمشق ، الطبعة الأولى 1997م .
31-	تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري ، للدكتور : يحيى عطية عداينة ، عالم الكتب الحديث عمان ، الطبعة الأولى 2006م .
32-	انتعاق على كتاب سيبويه ، لأبي الحسن الفارسي ، تحقيق الدكتور : عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الأولى 1990م .
33-	تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد سعوض ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1993م .
34-	تمثال الأمثال ، لمحمد بن علي العبدري الشنبي ، تحقيق الدكتور : أسعد ذبيان ، دار المسيرة بيروت ، الطبعة الأولى 1982م .
35-	توجيه اللمع ، لابن الخباز ، تحقيق : فايز زكي محمد ذياب ، دار السلام القاهرة ، الطبعة الثانية 2007م .
36-	توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق : أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية بيروت ، الطبعة الأولى 2005م .
37-	جامع الدروس العربية للغلاييني ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، الطبعة الثانية بدون تاريخ .
38-	الجامع الصحيح سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى الترمذي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، بدون طبعة وبدون تاريخ .
39-	جامع الفوائد المنظومة ، لأبي العباس بن شملان ، المكتبة الإسلامية القاهرة ومكتبة الإمام الأتباتي صنعاء ، الطبعة الأولى 2006م .
40-	الجامع لأحكام القرآن ، للإمام القرطبي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
41-	جمهرة الأمثال ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم عبد المجيد قطامش ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الثانية 1988م .
42-	جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم الأندلسي ، تحقيق : ليفي بروفنسال ، دار المعارف مصر ، بدون طبعة وبدون تاريخ .
43-	الجنى الداني في معرفة حروف المعاني للمرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل 1983م .
44-	حاشية ابن حمدون بن الحاج علي شرح المكوذي ، دار الفكر بيروت ، بدون طبعة 2008م .
45-	حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، الطبعة الثالثة 1326هـ .

46-	حاشية السجاعي للإمام أحمد بن أحمد السجاعي المصري ، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، للشيخ : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى 2009 م.
47-	حاشية النصبان شرح الأشموني على أنفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق : ضه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية القاهرة ، بدون طبعة، بدون تاريخ
48-	الحذف البلاغي في القرآن الكريم ، للدكتور : مصطفى أبو شادي ، مكتبة بولاق القاهرة ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
49-	حروف المعاني ، للزجاجي ، تحقيق الدكتور : علي توفيق الحمد ، دار الأمل الأردن ، الطبعة الثانية 1986م.
50-	انحلال في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، للبطلانوسي ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سقودي ، مركز ودود للمخطوطات .
51-	خزانة الأدب للبغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة القاهرة 1989م.
52-	الخصائص ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية القاهرة ، بدون طبعة بدون تاريخ .
53-	دائرة المعارف الإسلامية ، لبطرس البستاني ، دار المعرفة .
54-	الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق الدكتور : محمد عبد المعين خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف ، حيدر آباد الهند ، الطبعة الثانية 1972م.
55-	الذرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للشنقيطي ، وضع حواشيه ، محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1999م.
56-	الدمامي في النحوي ، للدكتور عمر مصطفى ، نال بها شهادة الدكتوراه في النحو والصرف سنة 1997 ، شبكة الاتصالات الدولية ، مكتبة المصطفى الإلكترونية.
57-	ديوان ابن قلاؤس ، تحقيق الدكتورة : سهام الفريح ، مكتبة المعل الكويت ، الطبعة الأولى 1988م.
58-	ديوان ابن نباتة المصري ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، بدون تاريخ .
59-	ديوان أبي الطيب المتنبي ، مطبعة دار صادر بيروت .
60-	ديوان امرئ القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف القاهرة ، الطبعة الخامسة ، بدون تاريخ .
61-	ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح : محمد يوسف نجم ، دار صادر بيروت ، الطبعة الثانية 1967م .

62-	ديوان جرير ، شرحه وضبط نصوصه الدكتور : عمر الطباع ، شركة دار الأرقام بيروت ، الطبعة الأولى 1997م.
63-	ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق الدكتور : حنفي حسنين ، والدكتور : حسن الصيرفي ، انبيئة المصرية للكتاب 1974م .
64-	ديوان الخنساء ، شرحه : حمدوطماس ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثانية 2004م .
65-	ديوان زهير بن أبي سلمى ، تحقيق : كرم البستاني ، دار صادر بيروت 1964م .
66-	ديوان سقط الزند ، لأبي انعم المعري ، دار صادر بيروت ، بدون طبعة ، 1957م.
67-	ديوان الطفراني ، مطبعة الجوانب قسطنطينية ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ.
68-	ديوان عمرو بن معد كرب ، تحقيق : هاشم الطعان ، وزارة الثقافة والأعلام بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
69-	ديوان الفرزدق ، دار صادر بيروت ، بدون تاريخ .
70-	ذيل تذكرة الحفاظ ، لأبي المحاسن محمد بن علي الحسيني ، تحقيق : حسان الدين القدسي ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون تاريخ .
71-	الذيل على طبقات الحنابلة ، لابن رجب الحنبلي ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى 2005م .
72-	رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1985م.
73-	الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، لشهاب الدين عبد الرحمن المقدسي ، تحقيق : إبراهيم الزبيق ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى 1997م.
74-	السلوك لمعرفة دول الملوك ، لتقي الدين المقرئزي ، تحقيق : محمد مصطفى زيادة ، وسعيد عبد الفتاح عاشور ، دار الكتب القومية القاهرة ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .
75-	سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين الذهبي ، تحقيق : خيرى سعيد ، دار الطباعة المكتبة التوفيقية ، بدون طبعة بدون تاريخ .
76-	شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عضا ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
77-	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الطلائع القاهرة ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ .
78-	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، قدم له ووضع هوامشه : حسن حمد ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1998م.

79-	شرح الفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة ، لابن الوردي ، تحقيق الدكتور : عبد الله بن علي الشلال ، مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى 2008م.
80-	شرح تحفة الرازي للامية الطفراني ، لعلي المنياوي ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1313 هـ .
81-	شرح التبيين ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن السيد والدكتور : محمد بدوي المختون ، مكتبة هجر للطباعة القاهرة ، الطبعة الأولى 1990م.
82-	شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للمرادي ، تحقيق الدكتور : ناصر حسين علي ، دار سعد الدين دمشق ، الطبعة الأولى 2008م.
83-	شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، دار الفكر القاهرة ، بدون تاريخ .
84-	شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق الدكتور : صاحب أبو الجناح ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الأولى 1999م.
85-	شرح الدماميني على مغني اللبيب ، لأبي بكر الدماميني ، صححه وعلق عليه : أحمد عزو عناية ، مؤسسة التاريخ العربي بيروت ، الطبعة الأولى 2007م.
86-	شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، نشره : أحمد أمين عبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ، الطبعة الأولى 1951م .
87-	شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ، الطبعة الثانية 1996م.
88-	شرح السيوطي على الفية ابن مالك ، المسمى البهجة المرضية ، إعداد الدكتور : زين كامل الخويسكي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، بدون طبعة 2000م.
89-	شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرون بيروت ، بدون طبعة 1982م.
90-	شرح شافية النجم على لامية العجم ، للشريف سيد المكي البطاوري ، مطبعة الأمانة ، شارع المأمونية بالرباط ، بدون طبعة ، 1945 م .
91-	شرح الشافية الكافية ، لابن مالك ، تحقيق : أحمد بن يوسف القادري ، دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى 2006م.
92-	شرح شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الثقافة القاهرة ، بدون تاريخ .
93-	شرح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، تأليف : عبد الله بن برّي ، تحقيق الدكتور : عبد مصطفى درويش ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ، بدون طبعة ، 1985م .

94-	شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
95-	شرح عمدة الحفاظ وعدة انلافظ ، لجمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
96-	شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة 11 ، 1963م .
97-	شرح قواعد الإعراب ، لابن هشام ، تأليف ، محمد بن مصطفى القوجوي ، تحقيق : إسماعيل إسماعيل مروة ، دار الفكر المعاصر بيروت ، دار الفكر دمشق ، الطبعة الثالثة 2008م .
98-	شرح لامية العجم لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمود محمد العاموري ، كلية الآداب ، الجامعة الإسلامية ، غزة فلسطين ، بدون طبعة بدون تاريخ .
99-	شرح لامية العجم ، لأبي زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري ، تحقيق الدكتور : مهنة حمد شبيب ، مجلة جامعة الأنبار ، المجلد الرابع ، العدد -الثاني ، 2009 م .
100-	شرح لامية العجم ، للإمام جلال الدين السيوطي ، دققها : أحمد علي حسن ، مكتبة الآداب القاهرة ، بدون طبعة بدون تاريخ .
101-	شرح لامية العجم ، مخطوطة لزين العابدين بن محي الدين الأنصاري ، المصدر : موقع مخطوطات الأزهر الشريف بمصر ، رقم النسخة 313545 / أدب .
102-	شرح لامية العجم ، مخطوطة ، لكمال الدين الثميري ، بخط سالم العائدي ، جامعة الملك سعود ، سنة 1263 هـ .
103-	شرح المزج ، شرح مغني اللبيب ، للإمام محمد بن أبو بكر الدماميني ، تحقيق الدكتور : عبد الحافظ حسن العسيلي ، مكتبة الآداب القاهرة ، الطبعة الأولى 2007 م .
104-	شرح المفصل لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
105-	شرح المفصل في صنعة الأعراب الموسوم بالتخمير ، للخوارزمي ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
106-	شرح ملحة الإعراب ، لأبي القاسم الحريري ، تحقيق الدكتور : فائز فارس ، دار الأمل للنشر عمان ، الطبعة الأولى ، 1991م .
107-	شرح نشر العلم بشرح لامية العجم ، مخطوطة لجمال الدين عمر الحضرمي الشهير بـ(بحرق اليمن) المصدر : موقع مخطوطات الأزهر الشريف بمصر ، رقم النسخة 313450 / أدب .
108-	الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، الطبعة الثالثة 2001م .

109-	شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة دار العروبة القاهرة ، بدون طبعة ، بدون تاريخ.
110-	الصحيح ، لإسماعيل الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الرابعة 1987م .
111-	صحيح البخاري ، حقق أصوله ووثق نصوصه الشيخ : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الإيمان ، القاهرة ، 1998 م .
112-	صحيح مسلم يشرح النووي ، ضبط وتحقيق : رضوان جامع رضوان ، مؤسسة المختار القاهرة ، الطبعة الأولى 2001م.
113-	الصفدي وشرحه على لامية العجم دراسة تحليلية ، الدكتور : نبيل محمد رشاد ، مكتبة الآداب القاهرة ، الطبعة الثانية 2002م .
114-	الصفوة الصفية في شرح الدرر الألفية ، لتقي الدين النيلي ، تحقيق الدكتور : محسن بن سالم العميري ، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
115-	صلاح الدين الصفدي ومؤلفاته للدكتور : محمد عايش ، مجلة منتقى أهل الحديث ، عمان الأردن ، سنة النشر 2004م ، عن شبكة الاتصالات الدولية.
116-	الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين السخاوي ، مكتبة القدس القاهرة 1355هـ .
117-	الطالع السعيد ، للإدفوي ، مطبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966م.
118-	طبقات الشافعية الكبرى ، لأبي نصر عبد الوهاب السبكي ، تحقيق : عبد الفتاح الحلو ، ومحمود محمد الطناحي ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية 1992م.
119-	طبقات صلحاء اليمن ، لعبد الوهاب البريهي اليمني ، تحقيق : عبد الله محمد موسى ، مكتبة الإرشاد صنعاء ، الطبعة الثانية 1994م.
120-	العبر في خبر من غير ، للحافظ الذهبي ، تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1985م .
121-	العيون الغامزة على خبايا الرمزية ، للدمايني ، تحقيق : الحسائي حسن عبد الله ، مكتبة الخاتجي ، الطبعة الثانية 1994م .
122-	غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، علي بنشره المستشرق : ج. برجستراسر ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة 1982م.
123-	الغيث المسجم في شرح لامية العجم ، للإمام صلاح الدين الصفدي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثالثة 2003م.
124-	فرائد النحو الوسيمة شرح الدرّة النّيمة، أرجوزة نحوية للشيخ سعيد الحضرمي، تأليف: محمد بن علي بن حسين المالكي المكي ، تحقيق : محمود نصّار، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 2008م.

125-	فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور الثعالبي ، قراد وعلق عليه : خالد فهمي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998م .
126-	فوات الوفيات ، لمحمد النكبي ، تحقيق الدكتور : إحسان عباس ، دار صادر ، بدون تاريخ .
127-	قراءة في لاميات الأمم ، مجلة التراث العربي دمشق ، الدكتور : محمود الربدادي ، العدد 83،84 ، نقلا عن شبكة الاتصالات الدولية .
128-	الكافية الكبرى في علم النحو ، للإسعدي ، راجعه أ.د: محمد خليل جيجك ، تحقيق : إلياس قبلان التركي ، دار صادر بيروت ، مكتبة الإرشاد اسطنبول ، الطبعة الأولى 2007م .
129-	الكامل في التاريخ ، لمحمد الشيباني ، تحقيق : أبو الفداء عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية 1995م .
130-	كتاب سيبويه ، أبي بشر عمر بن قنبر ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت ، الطبعة الأولى 1991م .
131-	الكشاف ، للإمام محمود الزمخشري ، دار الكتاب العربي ، رتبة و ضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، بدون تاريخ .
132-	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، بدون طبعة 1992م .
133-	لسان العرب ، لابن منظور ، تحقيق : يوسف خياط ، دار صادر ، الطبعة الأولى ، بدون تاريخ .
134-	مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة حكومة الكويت ، بدون طبعة ، 1984م .
135-	مجلة المسار ، العدد السادس ، السنة الثانية / 2001م ، نقلا عن شبكة الاتصالات الدولية
136-	المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنه الابن جنى ، تحقيق الدكتور : علي النجدي ناصف ، والدكتور : عبد الحلیم النجار ، القاهرة 1386هـ .
137-	مختصر شرح لامية العجم ، للإمام كمال الدين الدميري ، دار المنهاج ، الطبعة الأولى 2008م .
138-	المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار المدني ، بدون طبعة 1984م .
139-	المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية 1987م .
140-	معاني القرآن ، لأبي الحسن الأخفش الأوسط ، تحقيق الدكتورة : هدى محمود قراءة مكتبة الخانجي القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1990م .

141-	معاني القرآن لأبي زكريا الفراء ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الثالثة 1983م.
142-	معاني النحو ، لفاضل السامرائي ، الطبعة الرابعة 2009م. معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة 1980م.
143-	معجم الإعراب والإملاء ، لإمين بدیع يعقوب ، دار العلم للملايين ، 2000م
144-	معجم البلدان ، لتبغدادی ، دار صادر بيروت 1977م.
145-	معجم اشعراء لمرزباني ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مطبعة الحلبي ، 1960م .
146-	معجم المؤلفين ، تأليف : عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، بدون طبعة بدون تاريخ
147-	مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع القاهرة ، بدون طبعة 2005 م.
148-	مغني اللبيب وبهامشه حاشية الدسوقي ، دار السلام القاهرة ، الطبعة الثانية 2005 م .
149-	المفصل في علم العربية ، للزمخشري ، تحقيق الدكتور ، فخر صالح قدارة، دار عمار عمان الأردن ، الطبعة الأولى 2004 م .
150-	المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، للشاطبي ، تحقيق الدكتور : عبد الرحمن العثيمين ، مركز أحياء التراث الإسلامي مكة ، الطبعة الأولى 2007م.
151-	المقتصد في شرح رسالة الإيضاح ، للجرجاني ، تحقيق : الشربيني شريدة ، دار الحدث القاهرة ، بدون طبعة 2009م.
152-	المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضية ، عالم الكتب بيروت ، بدون تاريخ .
153-	المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى 1972م.
154-	المتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت ، الطبعة الثالثة 1978م.
155-	المنتظم في تاريخ المنوك والأمم ، للجوزي ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى 1992م.
156-	المنصف ، لابن جني ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، منشورات وزارة المعارف العمومية ، الطبعة الأولى 1954م.
157-	المنهل الصافي ، لجمال الدين بن تغري بردي ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، مطبعة دار الكتب المصرية 1956م.
158-	نتائج الفكر ، لأبي القاسم السهيلي ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود و الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، 1992م.

159-	النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لأبن تغري بردي ، علق عليه : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون طبعة بدون تاريخ.
160-	الأنحر الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، الطبعة السابعة ، بدون تاريخ.
161-	نزهة الألباء في طبقات الأدياء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة 1998م.
162-	نكت الهميان في نكت العسيان ، لصالح الدين الصفدي ، تحقيق: أحمد زكي، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
163-	نزول الغيث ، لأبي بكر الدماميني ، دراسة وتحقيق: يوسف فرج مريويص، جامعة سبعة أكتوبر كلية الآداب ، قسم اللغة العربية شعبة الأدبيات ، سنة 2006/2005م.
164-	نزول الغيث ، لأبي بكر الدماميني ، مخطوطة .
165-	هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، بدون طبعة ، بدون تاريخ .
166-	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب القاهرة ، بدون طبعة 2001م.
167-	الوافي بالوفيات ، لصالح الدين الصفدي ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى 2000م.
168-	الوجيز في علم التصريف ، لعبد الرحمن الأنباري ، تحقيق الدكتور: علي حسن البواب ، دار العلوم القاهرة ، بدون طبعة 1982م.